



الكفاش



المجلد

أوهرة مختصر خليل بن إسحاق

(فروع المذهب المالكي)

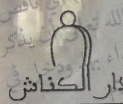
طبقاً لأمات المحاضر الموريتانية



من البداية إلى سجد التلاوة

رتبه وأكله:

محمد بن سيدي محمد و محمد بن جلد



الكفاش

للشعر والتوزيع



يسرنا

أن نقدم للقارئ
والطالب والدارس والباحث
"الكناش" ..

من لا يعرف الكناش! إنه العمود
الفقري (المعرفي) الذي بنيت عليه
الخيمة في الصحراء و"التيكيت"
والخباء في القرى، والدور والقصور
في المدن... كل من (وما) تلتقي - من
أهل الحجر أو الوبر أو المدر- بمثابة
كناش: الفسيفساء المرسومة على قنن
الخيام، أو المحفورة في الأثاث المنزلي،
أو عند مداخل البيوت، وحتى إذا
التقيت أحدهم في الفيا في استطرد
لك من كناشه أحكام سفرك ونوادر
اللغة، وأينما استرسل بكما الحديث
يكون كناشه حاضرا ليعطيك قمة
المعرفة في هذه المسألة أو تلك.



الكناش في جوهره يضم
شرح مختصر خليل - كاملا إن
أمكن- لكنه في نفس الوقت يعتبر كراس
سماع تدون فيه المسموعات في كل المجالات،
كما أنه حافظة للعقود والنقود، وعليه فهو أهم
مقتني في البيت الموريتاني القديم.
وتضافرت جهود العلماء والشعراء والوراقين
والحرفيين لتوحيد الرؤية الجمالية بين
وجوده الذهني ووجوده "العيني" حيث عمل
الوراقون والحرفيون (خصوصا الحرفيات)
على جعل الكناش تحفة بصرية من تجليده
وتناثر الألوان والحواشي والطرر والشواهد
على ورقه في إبداع هندسي سبق بقرون فن
تقديم "المعلومة" أو "الرسالة" بالإيجاز
البصري (PREAO أو INFOGRA-
(PHIE).

وتكفل الآخرون بتقديم نصه بأروع لغة - في
الإيجاز والسبك- وطرزوه بتقديم مواده في
إبداع شعري - يقتحم الأفهام - ويشحذ
ملكوت الشعر والحفظ بسحر البيان.
وأصبح الكناش بهذه الطريقة ملء البصر
عند التصفح والاقتناء، وملء السمع عند
الإلقاء والاستشهاد..



الكناش

بين ق 12 و 13 هـ ألفت 4 طرر على مختصر خليل من أجل إعانة الدارسين والطلاب: طرة أبيه (في الشمال الغربي)، معين والد بن خالنا (في الجنوب الغربي)، معين حبيب الله بن القاضي (في وسط البلاد) والراية (في شرق البلاد) في مرحلة لاحقة توحدت هذه الطور بواسطة الكنايش وهي النسخة التي يحررها الطالب من استذكار شرح شيخه لنص المختصر. وطبيعي أن يتنقل الطلاب من محطرة إلى أخرى مع كنايشهم، وهكذا لعبت الكنايش دور الموجد للمناهج المحطرية حين أصبح المختصر يدرس بطريقة شبه موحدة في كل المناطق الموريتانية.

والكناش ليس كتابا عاديا؛ فهو مفتوح (مثل الخيمة) في كل الاتجاهات: مؤلفوه بالآلاف؛ فكل من اشتد ساعده وبلغ رشده المعرفي ألف كناشه أو نسخه أو استنسخه، أو نظم شاهدا في مسألة فقهية أو لغوية.. على الأقل. وهو مفتوح عبر الزمن: يستطرد فروع الفقه المالكي من بدايته حتى اليوم.. دون فيه الأجداد وإن علوا، وكتب فيه الأحفاد وإن دنوا.. وهو مفتوح على البلدان: ففيه آراء العراقيين والمدينين والمصريين والمغاربة والأندلسيين والصقليين.. وفقهاء كل المدن والقرى الموريتانية، وحتى صحاريها ومناطقها مثل: تيرس وتازيازت والكبله ولبراكه والحوضين... إلخ.

في هذا الكتاب يجد القارئ الكريم كنايش عديدة من مناطق مختلفة، ولم ننس أن نشارك فيه بشواهد من إنتاجنا (اقتداء بالأجداد) إذ أن الكنايش ليس له مؤلف معروف، وإنما وضع بشكل "هيكلي معرفي" - مثل ما يعرف اليوم بـ Progiel - تستنسخه الناس ثم تخصصه بما يناسب اتجاهاتها ومدارسها المعرفية..

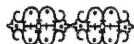
كما حاولنا كتابته على طريقتهم الاستعراضية (Acrobatique) مستلهمين جزءا من تحفهم البصرية في اللعب بالأشكال والزوايا والألوان، مع حرفة الطباعة العصرية؛ مستفيدين من آخر التقنيات المتاحة حتى اليوم. مع خالص الأمنيات.

الكفاش

أوهرة مختصر خليل بن إسحاق

طبقاً لأمّهات المحاضر الموريتانية

من البداية إلى سجود التلاوة



رتبه وأكله:

محمد بن سيدي محمد و محمد سالم ابن جد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى
محرم 1436 هـ / نوفمبر 2014 م
رقم الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية 1325/13

كل الحقوق محفوظة



Darelkennach@gmail.com

مقدمة

يعد مختصر

الشيخ أبي المودة

خليل بن إسحاق (ت 776 هـ / 1374 م) أشهر المؤلفات في فروع الفقه المالكي (وفق المدونة) وأوسعها انتشاراً بحكم المنهج الذي اعتمده المؤلف، والذي كان من سلفه العلمي فيه أبو عمرو عثمان بن عمر المشهور بابن الحاجب (ت 646 هـ / 1249 م).

أنا كمشوط 01 محرم 1436 هـ (25 أكتوبر 2014 م)

وقد سعى خليل في مختصره "إلى بيان المشهور مجرداً عن الخلاف، وجع فيه فروعاً كثيرة جداً، مع الإيجاز البليغ، وأقبل عليه الطلبة ودرسوه" * وترجم إلى أكثر من لغة، وشرحه أجلة العلماء، وتصدّر الكتب المعتمدة في المذهب المالكي إلى اليوم، رغم تباین المواقف منه؛ بين من يراه هدى وحقاكله، ومن لا يرى له قيمة أصلاً، ومن يراه عملاً بشرياً صدر من عالم ورع أراد به وجه الله والتزم فيه بيان "ما به الفتوى" دون ادعاء عصمة منه لنفسه ولا من المنصفين له؛ لذا ففيه صواب كثير وفيه أخطاء أشبعت بياناً وتقاشاً في محالها. وجل من لا يخطئ أو يسهو.

وفي عصرنا الحاضر تراجع الاهتمام بالعلوم الشرعية عموماً وبفروع الفقه خصوصاً، ولكن مختصر خليل ظل في صدارة الحيز المتاح لهذا المجال من الوقت والعناية؛ ولا غرو، فقد ألقى الله القبول عليه، وهو - إضافة إلى ذلك - ملائم للعصر بالنظر إلى طبيعته الرامزة المختصرة. الطبيعة المختصرة ذاتها جعلت مختصر الشيخ خليل بحاجة إلى الإيضاح والتعليق والنقاش؛ لذا تجاوزت شروحه الستين، منها المطول والمختصر والمتوسط منذ تأليفه حتى اليوم؛ بل إن من الشروح ما كان موضوع مؤلفات أخرى. هذا عدا عن اقتصر على شرح بعض المختصر. وكان نصيب المناقطة (الموريتانيين الآن) من تلك الشروح حوالي الربع؛ وهو كم كبير بالمقارنة مع نسبتهم إلى باقي أتباع المذهب المالكي.

عدا عن ذلك انتشر ما يعرف بـطرة خليل في بعض المناطق وبالكناش في بعضها الآخر؛ وهو عبارة عن تعليقات منظومة أو منشورة لشخصيات مختلفة، منها ما لم يعد يعرف قائله. والقاسم المشترك بينها هو تعلقها بمختصر خليل فقهاً أو لغة أو غير ذلك، إيضاحاً أو ترجيحاً أو تضعيفاً أو إضافة أو غير ذلك.

*. البنيان المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون.

وقد

انتشرت تلك

التعليقات التي تمثل بصمة الشناقطة على مختصر خليل وذاعت ذيوعا من أهم أسبابه تعلقها بأهم كتاب فقهي في المنظومة المحضرية، وطبيعتها الملائمة للحفظ المناسبة للحياة البدوية التي عاشها جل سكان هذا "المنكب البرزخي" حتى عهد قريب. ووفاء للماضي وخدمة للحاضر وتأسيسا للمستقبل، ارتأينا إصدار طرة خليل (الكناش) في كتاب ورقي وآخر رقمي، مع مراعاة إثره قدر الإمكان؛ لذلك جاء هذا الكتاب الذي بين يديك مجموعا من عدة نسخ تمثل مناهج كبريات المحاضر العريقة في غرب البلاد، مع التعليق على الأبواب والفصول التي تخلو منها "الكتانيش" لعدم تدريسها في الماضي لانتفاء الحاجة العملية إلى محتواها بحكم حياة القوم الذين أنتجوا هذه المادة (كصلاة الجمعة، وزكاة العين والمعدن، والحج، ومعظم النذر، وكل باب الجهاد تقريبا، والمسابقة). وقد حرصنا على أن يكون هذا الإكمال مختصرا، وأن يكون مسلما، ومن شروح المختصر؛ خصوصا الشرح الكبير للدردير وحاشية الدسوقي عليه.

بالمقابل أوردنا المختصر والطرر والحواشي كما هي دون حذف، رغم احتوائها على أحكام بعضها محل أخذ ورد وبعضها لم تعد بالمجتمع حاجة إليه، التزاما منا بالأمانة العلمية وإبرازا للجانب التاريخي التراثي؛ وللسبب ذاته أخرجنا الكتاب على نحو ما اصطلاح الأقدمون عليه من حيث الشكل.

نرجو الله أن ينفعنا والقراء الكرام بما علمنا، وأن يعلمنا ما جهلنا، ويتقبل منا ويتجاوز عنا بمنه؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

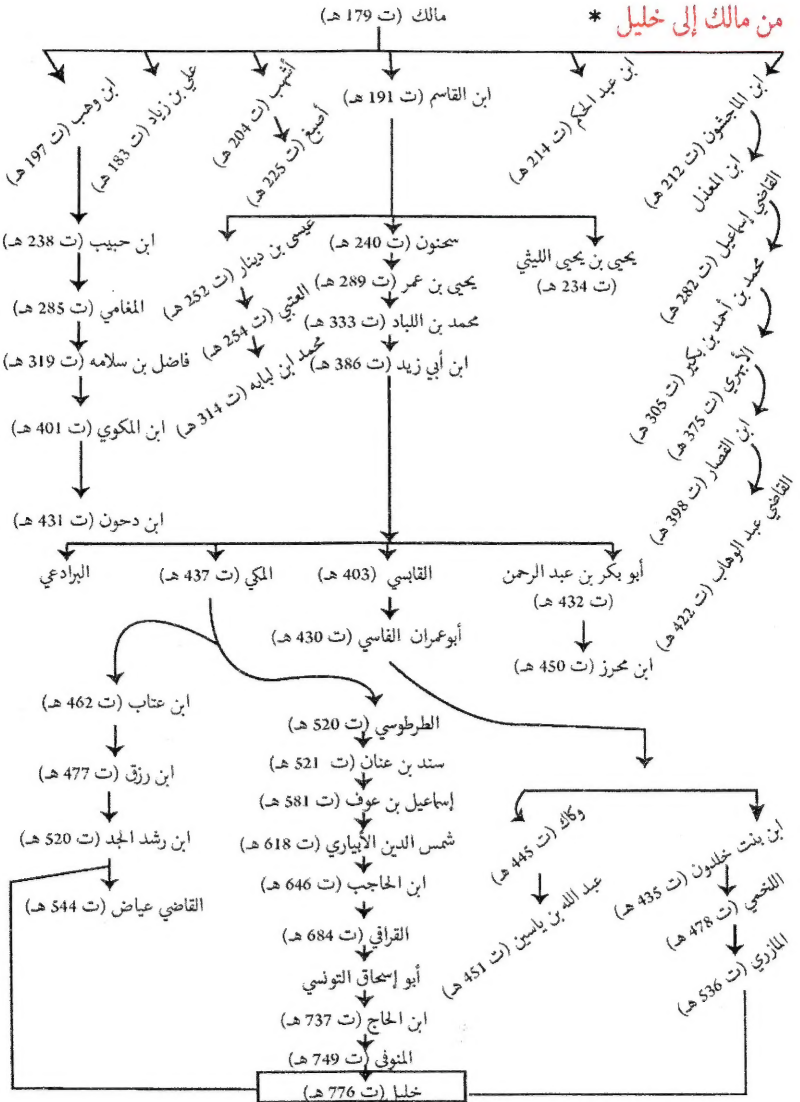
وبالله التوفيق.

محمد سالم ابن جد

محمد بن سيدي محمد

*. هذا في النصف الأول من المختصر. أما النصف الثاني فإنه يعين على إخراجه على الوجه الأكمل.

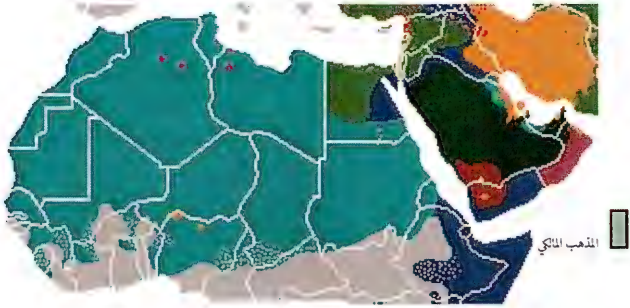
من مالك إلى خليل *



شكل (1) * الدكتور محمد المختار ولد أبيه

Littérature juridique et évolution du Malikiisme en Mauritanie

خريطة المذاهب الإسلامية *



شكل (3)

* الموسوعة الحرة Wikipedia

"أما إفريقية وما وراءها
من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب
الكوفيين، إلى أن دخل علي بن زياد وأبن أشرس والبهلول بن
راشد، وبعدمهم أسد بن الفرات وغيرهم بمذهب مالك فأخذ به كثير من
الناس ولم يزل يفشو إلى أن جاء سمعون فغلب في أيامه وفرض حلق
المخالفين واستقر المذهب بعده في أصحابه فشاغ في تلك الأقطار إلى وقتنا
هذا". (ترتيب المدارك للقاضي عياض)
ورغم فقدان الأندلس فإن خريطة المذهب المالكي استمرت في التوسع جنوبا في
القارة الإفريقية حتى وصلت خط الاستواء، وكان دور الشناقطة (الموريتانيين) محوريا في
هذا الإنجاز، بمحاضرم التي ظلت قبلة لأبناء القارة.

مرحلة النشوء

وهي مرحلة التأصيل والتأسيس.
وتبدأ من نشوء المذهب على يد مالك - رحمه الله - وتنتهي بنهاية القرن الثالث التي توجت
بالعالم العراقي القاضي إسماعيل بن إسحاق (ت 282هـ) مؤلف كتاب "المبسوط".
والأمر الذي يميز هذه المرحلة هو جمع سماعات الإمام مالك والروايات عنه وتدوينها
في كتب ومؤلفات.

* يتصرف عن أبو محمد ياسين بن سيدي أحمد القنم علون المالكي : <http://www.fqhweb.com/vb/t7010.html#xzz2uoDehewO>

من كتب هذه المرحلة

المرحلة
12
نوع

- "الموطأ": لإمام المذهب مالك بن أنس الأصبغي رضي الله عنه (ت 179هـ).

- "المدونة" وهي مقدمة على غيرها وفي الرتبة بعد "الموطأ" مباشرة عند أصحابنا.

وهي للإمام سحنون بن سعيد التنوخي رحمه الله (ت 240هـ).

- "الواضحة في السنن و الفقه": وهي في المرتبة بعد "المدونة" للحافظ عبد الملك بن حبيب

السلي (ت 238/239هـ).

- "العتبية" وهي للإمام محمد بن أحمد العتبي (ت 255هـ).

- "المؤازرة" للإمام محمد بن إبراهيم المعروف بابن المؤاز (ت 269هـ).

- "المجموعة" وهي كالمدونة للإمام محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 260هـ).

- "المسوط في الفقه" للإمام القاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق (ت 282هـ).

- "مختصرات ابن عبد الحكم" للإمام العلامة الحافظ عبد الله بن عبد الحكم بن أعين (ت 214هـ).

فهذه هي أهم الكتب والدواوين في هذه المرحلة، وتتفق كلها في أن مادتها العلمية

ترتكز على الساعات عن إمام المذهب سيدنا مالك - رحمه الله - وتلاميذه.

مرحلة التطور

والمقصود بالتطور هنا "التفريع والتطبيق والترجيح".

وبداية هذه المرحلة تقريبا ببداية القرن الرابع الهجري، وتتميز هذه المرحلة بأئمة علماء

فرعوا على أصول الإمام مالك وطبقوا ثم رجحوا وشهروا.

ونهايتها بوفاة الإمام ابن شأس (ت 616 / 610 هـ).

من كتب هذه المرحلة

* كتب فقه نظري.

* كتب فقه تطبيقي ترتكز على علم القضاء والتوثيق والنوازل وغير ذلك..

1. كتب الفقه النظري:

- "كتب الإمام أبي بكر الأبهري (ت 375هـ) إمام المدرسة العراقية:

* شرح مختصر ابن عبد الحكم الكبير.

* شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير.

- "التفريع" للإمام عبيد الله بن الحسين بن الجلاب (ت 378هـ) ويسمى أيضا "مختصر الجلاب".

- مؤلفات ابن أبي زيد القيرواني (ت 386 هـ):

* "الرسالة" عكف عليه المالكيون شرقا وغربا.

* "النوادر والزيادات" وهو المعول عليه بالمغرب قديما.

* "مختصر المدونة" وهو المعول عليه مع النوادر عند المالكيين.

- "عيون الأدلة" للإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد المعروف

بإبن القصار (ت 397/398 هـ) وهو كتاب فقه مقارن.





المالكية
نقطة

- كتب القاضي عبد الوهاب بن نصر (ت 422 هـ) وتمثل زبدة التطور في المذهب المالكي، وأراؤه تجمع المدرستين (العراقية والقيروانية).
- "تهذيب المدونة" لخلف بن سعيد الأزدي القيرواني، الشهير بالبرادعي (ت 438 هـ) وعليه المعول في المغرب والأندلس.
- كتاب "الجامع لمسائل المدونة والأهيات" للإمام المجتهد أبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت 451 هـ) وكان يسمى "مصحف المذهب" لصحة مسائله.
- "المنتقى" شرح الموطن للإمام أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت 474 هـ).
- "التبصرة" للإمام أبي الحسن علي بن محمد المعروف باللكمي (ت 478 هـ).
- "مؤلفات ابن رشد" (الجد) أبي الوليد محمد بن أحمد (ت 520 هـ) وهي:
 - * البيان والتحصيل.
 - * المقدمات الممهدة.
 - * فتاوي ابن رشد؛ وهذه جمعها تلميذه ابن الوزان.
 - مؤلفات المازري، أبي عبد الله محمد بن علي (ت 526 هـ)؛
 - * التعليقة على المدونة.
- شرح التلقين. قال في الديباج المذهب: "ولم يبلغنا أنه أكمله". اهـ.
- التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة"، للقاضي عياض اليعصبى (ت 544 هـ).
- وعليه المعول في حل ألفاظ المدونة وتحليل رواياتها وتسمية رواياتها.
- "عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة" للإمام أبي محمد عبد الله بن نجم بن شأس (ت 610/616 هـ).
- 2. كتب الفقه التطبيقي:
 - "وثائق المجموعة" محمد بن أحمد المعروف بابن العطار (ت 399 هـ) يعول عليه الناس في عقد الشروط
 - "الوثائق والشروط" لأحمد بن سعيد بن إبراهيم الحفداني (ت 399 هـ).
 - "المقنع في أصول الأحكام" لأبي أيوب سليمان بن محمد بن بطلال البطلبوسى (ت 402 هـ)
 - "عليه مدار المفتين والحكام". اهـ (الديباج المذهب).
 - "الإعلام بنوازل الحكام" لأبي الأصعب عيسى بن سهل الأسدي (ت 486 هـ) وهو المشهور بنوازل ابن سهل.
 - "النهاية والهام في معرفة الوثائق والأحكام" لأبي الحسن علي بن عبد الله المتيطي (ت 570 هـ)
 - "اعتمده المفتون والحكام" اهـ (شجرة النور الزكية، ونظم "بو اطلحية").
 - "الطرر" لأحمد بن أبي محمد هارون بن عات (ت 609 هـ) المشهورة بـ"طرر ابن عات".
 - "من الكتب الموثوق بصحة ما فيها" اهـ (تبصرة الحكام).
- وللإشارة فإن هذه الكتب تمثل في مجموعها كل المدارس المالكية الفقهية باختلاف فروعها، وإن هذه الكتب ترتبط في جلها ارتباطا مباشرا بعضها ببعض ويتسلسل ارتباطها إلى أمتات كتب المذهب ودواوينه.



مرحلة الاستقرار:



تبدأ هذه المرحلة من القرن السابع الهجري أو بتعبير آخر إبان ظهور "مختصر ابن الحاجب" المعروف بـ "جامع الأمهات" وتستمر هذه المرحلة إلى عصرنا هذا. وقد تميزت هذه المرحلة بالشرح والاختصار والحواشي والتعليقات على الكتب التي تقدمت هذه المرحلة.

وهذه المرحلة وجد علماء المذهب أن من سبقهم لم يترك مجالاً لمزيد من الاجتهاد إلا أن يكون اختياراً أو اختصاراً أو تشهيراً أو شرحاً. وقد أضاف الموريتانيون إلى الشرح والاختصار الطرز والاحمرارات والأنظام والشواهد؛ خاصة على مختصر خليل الذي هو امتداد أكثر تطوراً من سلفه مختصر الإمام ابن الحاجب. وعليه فوصول الدارس إلى "فلا إشكال" يعتبر تنويع دراسته للفقه التي قد تمتد أحياناً سنوات عديدة.

من كتب هذه المرحلة

زخرت هذه المرحلة بكتب جمة للأصحاب وسأذكر المعتمدة منها لا على سبيل الحصر فهي كثيرة جداً. ١. الكتب المعتمدة في الفقه النظري:

- "الجامع بين الأمهات" للإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت 646هـ) المعروف بمختصر ابن الحاجب.

- مؤلفات عبد العزيز بن إبراهيم بن بركة التونسي (ت 673هـ) ومنها:

* شرح التلقين (روضة المستبين). * الإسعاد في شرح الإرشاد.

- طرز الأعرج لإسحاق بن يحيى بن مطر (ت 683هـ) وهي طرز على تهذيب الملوثة.

- كتب النبي، الحسين بن أبي القاسم (ت 712هـ) منها: * كتاب الهداية في الفقه. * اختصار التفريع.

- شرح أبي الحسن الصغير على الرسالة، لعلي بن محمد بن عبد الحق الزرويلي (ت 719هـ).

- طرز أبي الحسن على التهذيب، لعلي بن عبد الرحمن بن تميم المشهور بالطنجي (ت 734هـ).

- شروح الجامع بين الأمهات:

* "الشهاب الثاقب" محمد بن عبد الله بن راشد القفصي (ت 736هـ) وكان يدعى "شارح ابن الحاجب" لأنه هو الشارح الحقيقي.

* "تنبيه الطالب لفهم كلام ابن الحاجب" لمحمد بن عبد السلام الهواري (ت 749هـ).

* "التوضيح" لخليل بن إسحاق الجندي (ت 776هـ) وما جاء بعده لم يخرج عن غراره.

- مختصر الشيخ خليل بن إسحاق، أكثر المؤلفات الفقهية صواباً. وهو ديوان

من دواوين المالكية العظام للفتاوي والأحكام.

- "المختصر الفقهي" لابن عرفة، محمد بن محمد الورغي (ت 803هـ).

- شرح بهرام على مختصر خليل، لبهرام بن عبد الله الدميري (ت 805هـ) وله ثلاثة شروح: الكبير والأوسط والصغير.

واشتهر الأوسط في جميع الأقطار مع أن الصغير أكثر تحقيقاً.

والشروح الثلاثة - على الأخص الكبير والصغير - معتمدة في الفتوى.

- مؤلفات ابن ناجي، قاسم بن عيسى (ت838هـ):
- * شرحه على المدونة لسحنون، أحد هذين الشرحين كبير (ويسمى بالشتوي) في أربع أسفار، والثاني صغير في سفرين ويسمى بالصفي، والكبير أنفس.
- * شرحه على كتاب التفريع لابن الجلاب.
- * شرحه على الرسالة.
- "المنزع النبيل في شرح مختصر خليل" لمحمد بن أحمد محمد بن مرزوق (الحفيد، ت842هـ) قال عنه الخطّاب: "لم أر أحسن من شرحه".
- "شرح مختصر خليل" لمحمد بن محمد بن سراج الغرناطي (ت848هـ).
- شروح المختصر لإبراهيم بن فايد الزواوي (ت857هـ) وهي ثلاث شروح، أشهرها المسمى "تسهيل السبيل لمقتطف أزهار روض خليل".
- "تحرير المقالة في شرح الرسالة" لأبي العباس أحمد بن محمد القلشاني (ت863هـ).
- شرحا المواق على مختصر خليل، محمد بن يوسف العبدري الغرناطي الشهير بالمواق (ت897هـ) وهما:
- * التاج والإكليل وهو الشرح الكبير.
- * شرح صغير.
- شرحا المختصر لحلولو، أحمد بن عبد الرحمن (ت898هـ) وهما الشرح الكبير، وآخر صغير.
- شرح الرسالة لزروق أحمد بن أحمد بن محمد (ت899هـ) له شرحان وكلاهما معتمد.
- "شفاء الخليل في حل مقفل خليل" لمحمد بن أحمد بن غازي العثاني (ت919هـ) وهو حاشية على المختصر.
- حاشية الطخيني على المختصر، لموسى الطخيني (ت947هـ).
- "مواهب الجليل في شرح مختصر خليل" لمحمد بن محمد الشهير بالخطّاب (ت953/954هـ).
- "برنامج الشوارد لاستخراج مسائل الشامل" لبلقاسم بن محمد الشهير بـ"عظوم" (ت1009/1013هـ). والشامل لبهرام بن عبد الله الدميري.
- "تيسير الملك الجليل لجمع شروح وحواشي خليل لسالم بن محمد السنهوري (ت1015هـ).
- شرحا أحمد بابا على المختصر، لأحمد بابا أقيت التينكي (ت1036هـ). له كتابان على المختصر:
- * "المقصد الكفيل محل مقفل خليل" شرح أول الزكاة إلى أثناء النكاح.
- * "من الرب الجليل في تحرير مهمات خليل".
- "المُرشد المعين على الضروري من علوم الدين"
- لعبد الواحد بن أحمد بن عاشر الأندلسي (ت1040هـ).
- مؤلفات الشيخ على الأجهوري (ت1066هـ) وتلاميذه على المختصر:
- * عبد الباقي الزرقاني (ت1099هـ) ومحمد الحرشي (ت1101هـ)
- وإبراهيم الشبرخي (ت1106هـ).



- "الدر الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين" للعلامة محمد بن أحمد ميارة (ت 1072هـ). وله الشرح الصغير (مختصر الدر الثمين) وكلاهما معتمد.
- حاشية مصطفى الرماصي على شرح التتائي لمختصر خليل (ت 1136هـ) وهذه الحاشية على كتاب "فتح الجليل شرح مختصر خليل" لمحمد بن إبراهيم التتائي (ت 942هـ).
- شرح الرسالة لجسوس، أبي عبد الله محمد بن قاسم (ت 1182هـ).
- "الفتح الرباني فيما ذهل عنه الزرقاني" لمحمد بن حسن البناني (ت 1194هـ).
- شرح مختصر خليل لأحمد بن محمد العدوي الشهير بالدردير (ت 1201هـ).
- "طالع الأمان حاشية على شرح الزرقاني لمختصر خليل"
- لمحمد التاودي بن الطالب ابن سودة (ت 1209هـ).
- "أوضح المسالك وأسهل المراقي إلى سبك إبريز الشيخ عبد الباقي"
- لمحمد بن أحمد الرهوني (ت 1230هـ).
- حاشية الدسوقي على شرح الدردير الكبير لمختصر خليل، لمحمد بن عرفة الدسوقي (ت 1230هـ).
- "المجموع" وشرحه للأميز، محمد بن محمد (ت 1232هـ).
- "حاشية كنون على الرهوني" لمحمد بن المدني كنون (ت 1302هـ).
- "ميسر الجليل بشرح مختصر خليل" لمختص يابه بن اعبيد الديلمي (ت 1277هـ).
- "لوامع الدرر في هتك أستار المختصر" لمحمد بن محمد سالم المجلسي (ت 1302هـ).
- "ثمان الدرر" لعبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسي (ت 1337هـ).
2. الكتب المعتمدة في الفقه التطبيقي (النوازل، الفتاوي، القضاء، ما جرى به العمل):
- "العقد المنظم للحكام فيما يجري بين أيديهم من العقود والأحكام" لأبي القاسم سامون بن علي بن سامون (ت 767هـ).
- "تبصرة الحكام في أصول الأفضية ومناهج الأحكام" لإبراهيم بن علي بن فرحون (ت 799هـ).
- "تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام" لمحمد بن محمد بن عاصم (ت 829هـ).
- "جامع مسائل الأحكام ما نزل من القضايا بالفتين والحكام"
- لأحمد بن محمد البرزلي (ت 841/844هـ).
- "الدرر المكنونة في نوازل مازونة" (المازونية) لأبي زكريا يحيى بن موسى المازوني (ت 883هـ).
- "مؤلفات إبراهيم بن هلال السجلناسي (ت 703هـ) منها:
- * الدرر النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير.
- * نوازل ابن هلال.
- "المعيار العرب والجامع المغرب" لأحمد بن يحيى الوئشيري (ت 914هـ).
- "مجالس القضاء والحكام" لمحمد بن أحمد بن عبد الله اليفرني المكناسي (ت 917/918هـ).
- "نوازل الشكتاني" لعيسى بن عبد الرحمن الشكتاني (ت 1062هـ).



الشيخ
القاسم

- "الإتقان والإحكام" شرح تحفة الحكام، لمحمد بن أحمد ميارة (ت1072هـ).
- نظم "العمل القاسي" وشرحه، لعبد الرحمن القاسي (ت1096هـ).
- "غاية الأحكام في شرح تحفة الحكام" لعمر بن عبد الله القاسي (ت1188هـ).
- شرح التحفة، لمحمد بن التاودي بن سودة المُرزي (ت1209هـ).
- وهو عمدة في التدريس والقضاء في المغرب وتونس.
- مؤلفات محمد بن أبي القاسم السجلماسي (ت1214هـ) منها:
 - * شرح العمل القاسي.
 - * فتح الجليل الصمد في شرح التكميل والمعتمد، مشتمل بكتاب "العاليات العامة" وهو نظم للعمل المطلق وشرحه.
 - "الهبجة في شرح التحفة" للشيخ علي بن عبد السلام التسولي (ت1258هـ).
 - مؤلفات المهدي الوزاني (ت1342هـ):
 - * المعيار الكبير ويعرف "بالمعيار الجديد" أو النوازل الجديدة الكبرى.
 - * المنح السامية في النوازل الفقهية ويعرف بنوازل الوزاني أو النوازل الصغرى.
 - * شرح العمل القاسي.
 - * حاشية على شرح التاودي لتحفة ابن عاصم.
 - * تحفة الحذاق بنشر ما تضمنته لامية الزقاق وهي حاشية على شرح التاودي للامية الزقاق.

لاستيضاح الصورة يمكن الرجوع إلى الشكل 1 والشكل 2

المالكي الفقه المدرسة المدنية

هي المدرسة الأم، والنبع انتبقت منه كل روافد المذهب. ويتصدرها كبار تلاميذ مالك المدنيين، كابن الماجشون (ت 212هـ) ومطرف بن عبد الله (ت 214/219/220هـ) ومحمد بن إبراهيم بن دينار (ت 182هـ) وعبد العزيز بن مسامة (ت 185هـ) وعبد الله بن نافع الصائغ (ت 186هـ) ومحمد بن مسامة (ت 216هـ).

المدرسة المصرية:

احتلت المدرسة المصرية الصدارة من بين المدارس الأخرى، وذلك لمنزلة ابن القاسم من إمام المذهب. وأئمة المدرسة المصرية ومن يعتبرون أساتذتها: ابن القاسم (ت 191هـ) وأشهب (ت 204هـ) وعبد الله بن وهب (ت 197هـ) وأصبغ بن الفرج (ت 225هـ) وعبد الله بن عبد الحكم (ت 214هـ).

المدرسة العراقية:

بداية ظهور مذهب الإمام مالك بالبصرة على يد تلاميذه، كالإمام عبد الرحمن بن مهدي (ت 198هـ) وعبد الله بن مسامة القعنبي (ت 221/222هـ) ثم توسع انتشاره بعد هؤلاء الأعلام على يد العراقيين ممن تتلمذ على يد تلاميذ مالك من المدنيين. وعلى رأس قائمة من نشر مذهب مالك بالعراق الإمام أحمد بن المعدل.

المدرسة المغربية:

وتمثل حاضرتين بالمغرب الإسلامي هما القيروان وفاس، وقد ظهر المذهب المالكي بالمغرب الإسلامي بدخول علي بن زياد التونسي (ت 183هـ) وابن أشرس (ت...هـ) والبهلول بن راشد (ت 183هـ) وأسد بن القرات (ت 154هـ). ويعتبر ابن زياد هو المؤسس الحقيقي للمذهب المالكي في أقطار المغرب. وبعدهم الإمام سحنون (ت 240هـ) وبعده ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) والقابسي (ت 403هـ) وابن اللباد (ت 333هـ) وغيرهم..

المدرسة الأندلسية:

مؤسس هذه المدرسة هو زياد بن عبد الرحمن الملقب بـ"شبطون" (ت 193/194/199هـ) وقيل 204هـ) وبعده يحيى بن يحيى الليثي (ت 233/234هـ). والمدرسة الأندلسية يصعب التفريق بين آرائها وآراء المدرسة المغربية، خصوصا وأن الأندلسية اندمجت في المغربية حتى ما عاد المتأخرون من أصحابنا يفرقون بينهما

الطرفة والشواهد

الاحمرار في عرف الشناقطة هو نظماً يكمل به صاحبه نظماً لغيره ممن سبقه، بحيث يشرح ما غمض منه، ويضيف إليه ما أهمل أو غفل عنه، ويوضح ما قصرت عن الوفاء به عبارة نالظمه، وذلك في كل مبحث من مباحث النظم. وسمي بالاحمرار، لأنهم كانوا يكتبون النظم الأصلي بالمداد الأسود، أما النظم الإضافي فيكتبونه باللون الأحمر تمييزاً له عن النظم الأصلي. ولقد كان من ألوان تقننهم في تسهيل العلم وتقريبه إلى مرعيه، أن نظموا على أوزان العروض لسهولة حفظه وتهيؤ الملكة الذهنية لالتقاطه. ولا يزال طلاب العلم إلى يوم الناس هذا يؤثرون المنظوم على المنثور ما خلا القرآن والحديث.

الطرفة:

أما الطرفة فهي تعليقات مركزة على مواضع من النص الأصلي والاحمرار معاً، تهدف إلى توسيع نسبي للمسائل التي تضمنها، وكانوا يأخذون كل الحرية في كتابة هذه التعليقات بعد الإشارة إلى مرجعها من الأصل وتكون ثراً، فإذا كانت في قالب شعري سميت شاهداً، بحيث يستشهد بها الطلاب على مرجعها من النص أو استطرادها في النوازل التي تعترضهم مبينة أحكامها ... إذ من شروط الفتوة والمعرفة والنبوغ إيراد شاهد فقهي لأي طارئ على المرء في أحواله الشخصية وما يعرض عليه في مجال العبادات أو المعاملات، أو لغوي في مناحي اللغة الكثيرة من معاني الألفاظ أو المحسنات البديعية وقريض الشعر ... الخ

الشواهد:

عكف الشناقطة في جميع محاضرتهم على توشيح جميع الكتب التي اعتمدها بشواهد واحمرارات يجمعون فيها شوارد المسائل ويوضحون غوامضها، حتى أصبح طالب المحاضرة يعرف عن ظهر قلب مرجعه الذي أصبح منظوماً مع شواهد واحمراراته، لذلك قل من يستطيع مناظرهم في العلوم، وشهد المغرب والمشرق لهم بعلو الكعب ورسوخ القدم في العلوم الشرعية واشتهروا بذلك إلى اليوم. والشواهد هي إبداع شتقراطي خالص، لا يعرفه المشرق البعيد، ولا حتى المغرب القريب ...

* **عمر الخطاط أو «آية» (ت 1196 هـ).** واسمه عمر بن

محمد بن عمر بن أوبك جد قبيلة أهل الفغ (اللام تنطق قريبا من الشين) الخطاط البرتلي الأصل.

«طرة آية على خليل» وهي أصل الطرة التي بين أيدينا.

وهو أول من طرر خليلا بهدف تسهيل التدريس، لأن

تلاميذته كانوا يعدون بمحدود المائة بحسب فتح الشكور.

* **أحمد بن بري الحسني (ت 1381 هـ)**

نظم من اللعان إلى الحضانة من مختصر خليل.

* **أحمد بن حبيب الله بن عبيد الحسني (ت 1350 هـ)**

نظم سفر خليل (نصفه الأول)

أحمد بن سيداحمد بن الهادي القمدي :

شفاء العليل في شرح خليل، وهو اختصار المغني لعمه المرباط أحمد بن محمد عينينا.

أحمد قال بن محمد بن سيداحمد بن بيه الحكوي (ت 1331 هـ)

نظم مختصر خليل

أحمد بن محمد الحاجي (ت 1251 هـ)

نظم في الفقه حاذى به خليلا.

أحمد بن محمد محمود الحسني

نظم طويل (9000 بيت) حاذى خليلا.

الإمام بن مكي اللعوي

طرة على خليل

البشير بن امباركي اليمسي (ت 1354 هـ)

حاشية على خليل عزا فيها الأقوال والخلافات والروايات والتأويلات والاطلاقات

والترددات إلى أربابها ومحالها من الكتب.

الحاج أحمد بن اند عبد الله بن علي بن الشيخ المصري (ت 1140 هـ)

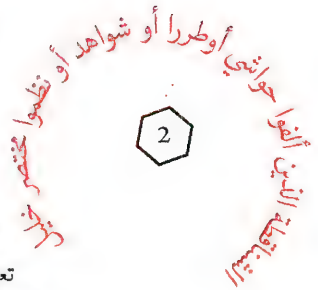
نظم فرائض خليل

الحاج القاضل بن أبا اجود الحسني

طرة خليل

الحبيب بن الحسين بن عبد الحي الرقيبي دارا (ت 1329 هـ)

نظم خليلا



حي الله المعروف باتباله التيهي
منظومة عقد بها باب الفرائض من خليل
سيد محمد بن حبيب الله الحكيم الرمطاني
نظم خليلا ج 1 بالعربية، ج 1 بالحسانية
الشريف بن سيد أحمد بن الصبار المجلسي (ت 1340 هـ)
فيض الجليل على مختصر خليل
الشيخ حبيب الله بن محمد حرمه التاكيني (ت 1337 هـ)
تعليق على مختصر خليل.

الشيخ سيد الكير (ت 1284 هـ)
شرح باب الفرائض من خليل «مرآة النظر في وجوه خبايا المختصر»

شيخ الشيخ سيدي القاضي بن أبي القاضي الحسني
حاشية علي مختصر خليل

الشيخ محمد الوهاب القلاي (ت 1254 هـ)
شرح خليلا

الشيخ محمد الحافظ العلوي (ت 1245 هـ)
شرح النصف الأخير من خليل

الشيخ محمد المام الشمسوي البازي (ت 1282 هـ)
نظم خليل

الطالب بوكري بن أحمد المصطفى المحجوبي (ت 1335 هـ)
الفيض الجليل في شرح خليل

الطالب بوكري بن محمد بن الحاج أحمد المحجوبي (ت 1206 هـ)
شرح خليلا إلى البيع

الطالب محمد بن محمد رازة التواجويوي (ت 1210 هـ)
طرة على خليل، تسمى «الاراية» نسبة إليه

عبد الله بن الحاج حماد الله الغلاوي (ت 1209 هـ)
اختصار خليل وتأليف فيما اتفق نص خليل مع الرسالة فيه

عبد القادر بن محمد بن محمد سالم المجلسي (ت 1337 هـ)
ثمان الدرر في تبين معاني المختصر

عبد الملك بن النفاع الداودي (ت 1253 هـ)
التبشير والتسهيل على شرح مختصر خليل، من الذكاة إلى آخر الوصايا.

أنظر حواشي أو طرأ أو شواهد أو نظمو مختصر



محمد بن أحمد بن أحبيب اليلمي (ت 1302 هـ)

المسخر في نظم خليل والميسر

محمد ابن أحمد الصغير بن أموجه التشيبي

كتاب الانتصار لخليل ومقلديه

محمد أمبارك اللتوني

شرح خليل

محمد الامين بن أحمد زيدان الجكني (ت 1335 هـ)

النصيحة شرح خليل

محمد بن باباء القنالي (ت 1382 هـ)

شفاء العليل في شرح سهو خليل

محمد سيلختا بن پرو السمسلي (ت 1260 هـ)

نظم عقد كتاب التيسير والتسهيل فيما أغفله خليل

محمد عبد الله بن الشيخ أحمد الجكني (ت 1348 هـ)

تمة خليل (منظومة طويلة).

محمد بن الفزالي الحسني (ت 1362 هـ)

شرح السفر من خليل

محمد فال بن باب العلوي (ت 1349 هـ)

شرح باب البيوع من خليل

محمد بن محمد سالم المجلسي (ت 1302 هـ)

لوامع الدرر في هتك أستار المختصر

محمد بن محمد التابغه التندخي (ت 1383 هـ)

شرح فرائض خليل

محمد موالود بن أغشممت المجلسي (ت 1327 هـ)

أنظام وشواهد كثيرة

محمد يحيى بن سليمة اليوسي (ت 1354 هـ)

فتح الجليل بنظم خليل، وشرحه عون الله الجليل

محمد اليادالي الشمشوي (ت 1166 هـ)

تأليف في الفقه على نحو خليل

محمد يوسف بن عبد المي الرقيبي (ت 1328 هـ)

شرح خليل

محمض بابيه النيماني (ت 1277 هـ)

«الميسر» الكبير و المتوسط

حبيب الله بن القاضي الإيجيبي (ت 1240 هـ)

طرة علي خليل (معين حبيب الله)

افطار السالم بن محمد بن عباس التندفي

شرح على جزء العبادات من مختصر خليل

الشيخ محمد سالم بن علود المبارك (ت 1430 هـ)

نظم مختصر خليل، يزيد على عشرة آلاف بيت

الشيخ والد بن خالنا (ت 1212 هـ)

«المعين» : شرح مختصر خليل

محمد مولود (آده) بن أحمد قال يعقوبي الموسوي (ت 1323 هـ)

مفتاح الظفر في شرح المختصر، لم يلق النجاح الذي عرفه الكفاف -

يرافق نشاط التدريس والآراء الفقهية والنوازل والمناظرات والأحكام القضائية والتعقيب عليها، ظهور "سماعات" كثيرة ومتنوعة، وتمثل هذه السماعات فيما يشبه كراسات خاصة يدون فيها التلاميذ دروس شيوخهم. وكل ما سمعوا - عرضا - من أي كان ومن كل المواضيع... الخ وبذلك تمثل السماعات مرحلة وسطى بين الفقه المروي شفها، وبين الفقه المثبت كتابة. وبالرغم أن كرايس السماع هذه ربما مهدت لمؤلفات عديدة - في تاريخ المذهب - كالتبئية مثلا - وحتى المدونة - لكن أكثرية هذه الكرايس تندثر بعد انتفاء الحاجة لها. والطرر والكنائش هي من هذا النوع ما بين الكتاب الموثق والشفهي الشائع. وبالرغم من المكانة العلمية الكبيرة التي لاختلاف فيها لواضعي هذه الطرر، كالورع الخطاط وحبيب الله بن القاضي والطالب أحمد بن محمد راره وابن خالنا... الخ فإن المحررين الفعليين لهذه الطرر هم التلاميذ والدارسون تماما كالكراس المدرسي، لذلك منع الغلاوي الاعتماد عليها في الفتيا أو في القضاء.

قلت: ورب جاهل التقاضي يفتي الوري بطرة ابن القاضي

وطرة بن زاز والخطاط فكان في غاية الانحطاط

لكن هذه الطرر لعبت دورا هائلا عند الشناقطة لتزيل مختصر خليل من مجال أهل الشأن والاختصاص إلى جميع الناس. وذلك بفضل التقنية التي اعتمدها حتى جعلوا النص المقل لهذا الكتاب في متناول الجميع. وكان دور محظرة أهل محمد بن محمد سالم رائدا بتوشيحهم للنص بالأنظام والشواهد الكثيرة. حتى أضحت الطرة ترافق كل بالغ وطالب علم بل في كل بيت.

هذا الكناش

وله أيضا في نظم «جامع الايمان» *

نظمته للعلماء الجلة ردا لكل طالب للجله
وعلمه وعووة وجعجعة وهو في كل العلوم امعة
ومن تزيب وهو حصرم ومن تفضل وهو معدم
تحككت عقربة بالأفعى واستنت الفصلان حتى القرعى
قد افلست حتى بدا بيت الطويل وسام كل مفلس نص خليل

مرحلة أهل محمد بن محمد سالم:

وتشمل هذه الفترة عهد محمد بن محمد سالم وأبنائه الأربعة، ثم جيلا أو جيلين بعد ذلك. واتسمت هذه الفترة بتحول المادة من طرة ذات مؤلف محدد إلى كناش يضيف إليه كل من جهته، والذي عرفت بها حتى اليوم، والذي يمثل في متن المختصر محاطا بمحواشي وطرر وشواهد مثورة ومنظومة، واجتهدوا في جمع الشوارد الفقهية - وحتى اللغوية - في سبيل إيضاح النص، بطريقه تربوية وعلمية لا سابق لها. حيث إنهم أول من وثقه بالأنظام والشرح يقول: "كانت يبنى وأصبح في متناول الجميع. كان محمد بن محمد سالم - رحمه الله - هذا الطريقة التي درسوا بها مختصر خليل ظامة حتى التقيت حامد بن محمد - رحمه الله - للدارسين الاستفادة - وبسرعة من هذا الكتاب الشامل والجامع لكل أبواب الفقه. أذارت القسم التي ينتهي إليها دارسو الفقه في البلاد. ثم تأليف كتابي: "لوامع الدرر في هنك أستاذ المختصر محمد بن محمد. ويعتبر هذان الشرحان من هذا بالإضافة إلى كتاب الميسر لمختص بإيه بن اعيد الذي يشترك معهما في نفس المدرسة الفقهية تأصيلا ودراسة.

هذا الكناش

مرحلة محظية بن عبد الودود :
عرفت الكنائش في هذه المرحلة تطوراً كبيراً وانتشاراً جغرافياً واسعاً فطرزها علماء وطلبة الجنوب وغيره بكثير من الشواهد والأنظمة الرائعة ما يضمن سهولة الحفظ وطلاوة اللغة. الخ.
وقد سارت على نفس المسار - مع تحديثات كثيرة - في فترة خريجي محظية كالعلامة محمد عالي بن نعم العبد وأمثاله.

وكان ما بين يديك نتاج 200 سنة من التطور والتحسين والإضافات.
مع ذلك فإن هذا الإصدار اعتمد أيضاً على كنائش أخرى كثيرة. بالإضافة إلى السماع القهبي المتداول في مواضيع شتى.. ويتكون المختصر من السفر والباب، ويقسم إلى أقفاف (مقردها "قف" لأن النساخ كانوا ينبهون على نهاية كل درس بوضع عبارة "قف" مقابلها بالهامش) ومن مآثور قولهم: "قف أف، والنص مزال ال إخص، والثالث يوترث" وهو ما معناه أنك لا تستطيع دراسة قف كامل ولا نصفه والأولى أن تكتفي كل مرة بالثالث. ومن مآثور قولهم كذلك:

لا بد للطالب من كناش يكتب فيه العلم وهو ماش
لا سيما في طلب المعاش ممن يلاقيه ومن يماشي.

وما نتج عن ذلك الكنائش والطرر التي بين أيدينا وتقدمها لك باختصار:

1. طرة آبيه؛ وهي أقدم طرة معروفة مختصر خليل على النسق الذي تحول لاحقاً إلى كنائش.
2. كناش محمد عبد الله بن أحمد بن آماه؛ وتجسد مدرسة أهل محمد سالم في مراحلها الأولى.
3. كناش الشيخ أباه بن محمد عالي بن نعم العبد.
4. كناش الشيخ الطفيل ابن الوائقي؛ ويمثل هذان فرع العلامة محمد عالي بن نعم العبد من مدرسة العلامة محظية بن عبد الودود.

5. كناش الإمام محمد بن الداه؛ ويمثل فرع آل ألما من مدرسة العلامة محظية.

6. كناش الأستاذ أحمد بن وذن؛ ويمثل محظرة الشيخ محمد سعد بوه الملقب "أن" ابن الصفي؛

التي امتازت بالتنوع الناجم عن تعدد مشارب شيخها المذكور (ت 1432 هـ) الذي درس على محظية الشهور الأخيرة من حياته ثم درس على بعض تلامذته وغيرهم، ومن شيوخه على سبيل المثال لا الحصر حبيب بن الزايد، ومحمد عالي بن عبد الودود ومحمد عالي بن نعم العبد...

رموز واختصارت

بنح:	الشريخي / باختصار
بن:	البناني
تت:	التتائي
جدعج:	جد علي الأجهوري
ح:	الخطاب.
د:	أحمد الزرقاني.
دير:	الدردير.
ز:	الزرقاني.
سر:	السنهوري.
سق:	الدسوقي.
ضحيح:	التوضيح (شرح وضعه خليل لجامع ابن الحاجب).
عب:	عبد الباقي الزرقاني.
عج:	علي الأجهوري.
عق:	عبد الباقي.
ق:	القاموس / المواق.
مخ:	محمد الخرشني.
مص:	المصنف (المؤلف)
المص:	المصنف (المؤلف)
مع:	لوامع الدرر

الترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

قالوا

إن معاني الكتب السأوية
مجموعة في القرآن، ومعاني القرآن
مجموعة في الفاتحة، ومعاني الفاتحة في
البسلة، ومعاني البسلة مجموعة في بائها.
ويعزى للسيوطي أن المقصود من كل العلوم
وصول العبد إلى الرب جل جلاله، والباء
للإلصاق، فهي تلصق العبد بجانب ربه
تعالى؛ وهو أصل معانيها وما
عداه راجع إليه

وأما الاسم فهو اللفظ الدال بالوضع على معنى ما فيتناول الاسم التحوي
وقيمه ويدل على ذلك ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ أي أسماء المسميات، يقال
سماه: وضع له اسما ومنه ﴿سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ وأسماه كذلك: والله أسماك إسماءك، أي
أترك الله به إشارة ويقال: سم الله، أي أذكر اسماءه، ومنه حديث: «سم الله وكل
بيئتك وكل ما يليك». واختلف في الاسم هل هو عين المسمى أو غيره؟ وزعم
عليه بعضهم من قال لزوجته: اسمك طالق. فإنها تطلق على الاتحاد لا على
الآخر ومن قال: باسم الله لأفعلن كذا، تلوذ به اليمين على الاتحاد، والمذهب عدم
لزومها. ولكون الاسم غير المسمى حسن التخي في قوله:
لقد زعم الراشون أن قد شئتني وما جذا من فيك لو علموا التتم

وبعضهم جامعا معاني الباء
تعد لصوقا واستغن بتسبب
وبدل صحابا قابلوكم بالاستعلاء
وزد بعضهم إن جاوز الظرف غاية
يمينا تحز للبا معانيها كلا

تعد: باء التعدية هي المعاقبة للهمز الداخلة على الفاعل أصالة، نحو ﴿ذهب الله بنورهم﴾ **لصوقا** :
حقيقا نحو أمسكت يزيد، ومجازيا نحو مررت بزيد، أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه زيد.
وقيل: للاستعلاء نحو ﴿وانكم لتمررون عليهم مصبحين﴾. **واستغن** : نحو كتبت بالقلم **بتسبب** :
نحو ﴿فبا نقضهم ميثاقهم﴾. **وبدل** : نحو

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا شئنا الإغارة فرسانا وركبانا
صحابا : باء المصاحبة نحو ﴿وقد دخلوا بالكفر﴾. **قابلوكم** : باء المقاتلة نحو ﴿ادخلوا الجنة
بما كنتم تعملون﴾. ولهذا يتبين أن لا تعارض بين الآية وحديث «لن يدخل أحدكم
الجنة بعمله» لأن الباء في الحديث سببية وفي الآية للمقاتلة **بالاستعلاء** : باء
الاستعلاء هي التي يصح في موضعها على، نحو ﴿من إن تأمنه بقنطار﴾. **وزد** : باء
الزيادة نحو ﴿وكفى بالله شهيدا﴾. **بعضهم** : باء التبعيض نحو ﴿عينا يشرب بها
عباد الله﴾. **جاءوز** : باء المجاوزة نحو ﴿فسئل به خبيرا﴾. **الظرف** : نحو ﴿وما
كنت بجانب الغربي﴾. **الغاية** : نحو ﴿وقد أحسن بي﴾. وقيل: ضمن أحسن
معنى لطف، **يمينا** : نحو بالله لأفعلن كذا.

الله الرحمن الرحيم

وأما الله فهو علم لواجب الوجود،
موصوف بصفات الكمال، منزّه عن
صفات النقص، لا شريك له في
المخلوقات.

وقال سيبويه إنه أعرف المعارف لعدم
اشتراكه. وكما تحيرت العقول في ذاته، تحيرت في
اللفظ الدال عليه، هل هو اسم أو صفة؟ معرب،
وعربي مشتق؟ أو غير مشتق؟ والأولى عدم اشتقاقه.
واختلف القائلون بالاشتقاق، وأكثرهم أنه من أله إلهة
كعبدة عبادة وزناً ومعنى.

فأصله إله بمعنى مألوه (ككتاب بمعنى مكتوب) ثم حذفت
همزته شذوذاً، وعوض عنها حرف التعريف. وقيل: من لاه أي
تستر. قال:

لاهمت فما عرفت يوماً بجارحة

يا ليتها برزت حتى عرفناها

وقيل: من لاه أي ارتفع، ومنه قيل للشمس إلهة، قال:

تروحنا من اللباء عصراً فأعجلنا الإلهة أن تغيبا

وقيل: هو من أله (بوزن فرح)، أي فرع، قال:

ألهت إليكم في أمور تنويني
فألفيتكم فيها كراماً أماجداً

وقيل: من أله بالمكان، أي أقام به، قال:

ألهنا بدار لا تبين رسومها
كأن بقاياها وشام على اليد

نظم عبد الله بن أحمد معنى الرحمن
الرحيم فقال:
ومنع بالنعمة الرحمن لا
تسمية الغير به شراً، ومن
والنعمة الرحيم مطلق النعم
أو أول الذي جلازل النعم
أو أول ذو رحمة المربوب
وفيه سبق الرحات الغضبا
أو أول ذو كثرة، والثاني ذو الل
تدخل في كسب العباد. واحتفل
بسمي بالرحمن بالملك قسطن
وكسونه لله غنى من
والدقيق القان ك
والثاني ذو الرحمة للعباد
إد من سلوك النج كان رجلاً
دوام، أو هماً بمعنى مستعبد.

عن البسلة من عدة وجوه: مفرداتها، وإعرابها، ومعنى تركيبها، وسبب الابتداء بها، وسماها، وفضلها، وحياتها، وقرائنها

من كتب البسلة الغراء وميمها لم يعم ثم الماء
يعطي الإله ألف ألف حسنة له ويمحو ألف ألف سيئة
واستغفرت سبعون ألف ملك له ما دام كتبه في الأصكك
- أما إعرابها فالمحجور متعلق بمحذوف، واختار كونه فعلا، لأن العمل أصله
الأفعال، ويقدر خاصا كأولف وعاما كأبدأ. والأمر المشروع فيه يعين المحذوف،
مؤخرا ليدل على الاختصاص والرد على الكفار في بدئهم بأساء أتهمهم. وقيل: المحجور
خبره مبتدأ محذوف يعينه المشروع فيه أيضا. والاسم عند البصريين من السمو لأنه يرفع
مساه من الجهلية إلى ضدها، وعند الكوفيين من الوسم (وهو العلامة) قال:

واشتق الاسم من سما البصري
والمذهب المقدم الجلي

ولغات الاسم ثمان عشرة نظمها من قال:

اسمٌ سَمَّ سَمًا سَمَاءَ وَسِمَهُ سَمَاءَ ثَلْثِينَ ثَلْتُ الْمَكْرَمَهُ

ولفظ الجلالة مضاف إليه ما قبله، وليست الإضافة بيانية لأن مصدوق الأول الألفاظ ومصدق الثاني الذات بدليل إتباعه بما بعده. وهما نعتان أو بدل أو بيان. والرحمة لغة رقة القلب وانعطافه، ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها. وهذا المعنى محال في حقه تعالى فيؤول الوصفان بالمحسن المتفضل.

والإنشاء، فهي لإنشاء التبرك عند النطق بها. وأما تراكيبها فإنها نقلت من الخبر إلى اختصاصه به تعالى وضعا وشرعا، وقدم اسم الجلالة شرعا، وللإشارة إلى أن رحمته سبقت غضبه. - وأما سبب الابتداء بها فالاعتقاد بالله تعالى افتتح كل الكتب بها، وكان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبدأ بها رسائله، وكان يكتب باسمك اللهم، فلما نزل ﴿باسم الله مجراها﴾ كتب باسم الله، فلما نزل ﴿قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن﴾ يذكر الله أقطع (وفي رواية أوتر، وفي أخرى أجذم) أي ناقص. والمراد التنفير من تركها. وقوله: ذي له وهي كافية في التبرك بها في نفسها والابتداء بها. ودخل في ذي البال الشعر المحتوي على علم أو وعظ أو مدحه عليه الصلاة والسلام.

وكل ما تشرع فيه البسملة
إلا لدى الذبح فهي فيه
تسن في أكل وشرب، تجب
وهي في الزكاة ذكر الله لا
من قبل تكبير عليها يعطف
فإنها كما تبين مكمله
بما حوى العالي عن التشبيه
عند الزكاة والبواقي تندب
خصوص بسم الله، لكن فضلا
هذا الذي عليه نص السلف

وأما كتابتها فينسب للنبي صلى الله عليه وسلم: «ألقى الدواة، وحرف القلم، وأتم الباء، وفرق السين، ولا تعور الميم، وحسن الله، ومد الرحمن، ويجود الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكر لك». انتهى.

قال الحافظ في "الفتح" (7/504): قال عياض: هذا وإن لم يثبت أنه كتب فلا يبعد أن يرزق علم وضع الكتابة فإنه أوتي علم كل شيء.

قوله: ألقى الدواة أي ألصق مدادها بصوفة. يقال: لاق ثلاثيا وألاق. ومعنى حرف القلم اجعل أحد شقيه أقصر من الآخر، وقيل إنه هو الذي يلي الكاغد. ومعنى أتم الباء اجعلها معتدلة على قدر نصف الألف على عرفك في كتابته، وفرق السين: أي فرق رؤوسها أو أبعدا من الميم، وحسن الله اكتبها بخط حسن، وقلم حسن، ومداد حسن، ومد الرحمن أي مد بين الميم والتون، وجود الرحيم أي اكتبها بخط حسن. وتحذف الألف بعد الباء لكثرة الاستعمال، وحروفها الرسمية تسعة عشر، عدد الزبانية فمن ذكرها نجا منهم.

باسط:

عن الزبانية من يبسمل لا يدخل النار ألا فبسمل.

وقد اختلف في قرآنيتهما في غير النمل؛ فهي آية منها إجماعا. ومذهبنا أنها ليست من القرآن، وإنما هي رقية تنزل مع كل نبي، وترتفع معه، إلا نبينا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم، بقيت بعده رحمة لأمتيه. وللشافعي أنها آية من الفاتحة من تركها بطلت صلاته، وقيل: آية من كل سورة غير براءة، وقيل: بعض آية، وقيل: آية فذة، وقيل: آية في الفاتحة وبعض آية في غيرها، وقيل بعكسه.

فضلها :

إذا تلوت عشرة م البسملة
خرجت يا ذا التال من ذنوبك
ويدفع الله بها من البلاء
أهونها البرص والجذام
ومع ذا أيضا يؤكل بكا
من حين قلتها إلى الظلام
ومن يكن في ورطة قد وقعا
وهي ستر بيننا والجن
وحيث قالها الصبي في المكتب
ووالديه ومعهم الغلام
أو ظالم تلوتها خمسينا
ومن يكن إحدى وعشرين قرا
وقاه ربنا بتلك الليلة
ومن ثلاثمائة تلاها
عند طلوع الشمس، لا ينصرف
أغناه ربنا بلا تكسب
من قبل عام؛ يا لها من فائده
ومن قراها فله بكل
أربعة آلاف تلك حسنات
ومثل ذلك درجات يرفع
إن تليت إحدى وأربعين
عن هذه الدرة لا يعنى البصر
فهي كالدرر بسم الله

عند الصباح وُصِّلَتْ بالحقوله
كيوم فيه ولدتك أمكا
اثنين مع سبعين بابا منزلا
أعاذنا من البلاء السلام
ملائكا سبعين تستغفر لكا
تفضلا من مسبح الإنعام
وقالها بها الشرور دفعا
ستر عظيم من عظيم المن
كتب مولانا لذلك الصبي
براءة من نار ربنا السلام
في وجهه يصير مستكينا
بسملة عند إرادة الكرى
من كل سارق وموت الفجأة
ومائة على النبي صلاها
بوجهه عنها ولا ينحرف
من حيث لم يدر ولم يحسب
لم ير مثلها علينا عائده
حرف من البسملة مستقل
وعنه يحى مثلها من سيئات
له، الإله فضله متسع
في أذن مصروع أفاق الحينا
بما به قد اعتنى نور البصر
فلا تكن عن حفظها باللاهي.

عبر بالعبراني لأن العبد في معنى العبد
عبر بالعبراني لأن العبد في معنى العبد

أي
المملوك، اسم مفعول
من الاضطراب. وهو الذي
بلغ الغاية في الاحتياج، فلا يرى
لنفسه قوة ولا سببا يعتمد عليه
إلا إغاثة مولاه، كالغريق في
البحر والضال في القفر.

أي
المملوك، اسم مفعول
من الاضطراب. وهو الذي
بلغ الغاية في الاحتياج، فلا يرى
لنفسه قوة ولا سببا يعتمد عليه
إلا إغاثة مولاه، كالغريق في
البحر والضال في القفر.

أي
المملوك، اسم مفعول
من الاضطراب. وهو الذي
بلغ الغاية في الاحتياج، فلا يرى
لنفسه قوة ولا سببا يعتمد عليه
إلا إغاثة مولاه، كالغريق في
البحر والضال في القفر.

أي
المملوك، اسم مفعول
من الاضطراب. وهو الذي
بلغ الغاية في الاحتياج، فلا يرى
لنفسه قوة ولا سببا يعتمد عليه
إلا إغاثة مولاه، كالغريق في
البحر والضال في القفر.

أي
المملوك، اسم مفعول
من الاضطراب. وهو الذي
بلغ الغاية في الاحتياج، فلا يرى
لنفسه قوة ولا سببا يعتمد عليه
إلا إغاثة مولاه، كالغريق في
البحر والضال في القفر.

يقول العبد الفقير المضطر لرحمة ربه،

العبد هو خلاف الحر؛ فهو بمعنى المملوك، وهو على أربعة أضرب:
عبد بالإيجاد نحو: «إن كل من في السماوات والأرض إلا آتي الرحمن
عبدًا».

وعبد بالعبودية نحو: «نعم العبد إنه أواب».
وعبد الدنيا. وفي الحديث «تعس عبد الدينار والدرهم، تعس
وانتكس، وإذا شيك فلا انتقش».

وعبد الشرع، وهو الذي يجوز بيعه وشراؤه، ويتشرف بالإضافة..
يا عمرو تأري عند زهراء يعلمه السامع والرائي
لا تدغني إلا بيا عبداً فإنه أشرف أسمائي

وربته تربيتاً قال:

ألا ليت شعري هل أيتن ليلة
وكلها بمعنى واحد.

بنيضا مراراً غلباً أساورة
أسداً تربت في القيصات أشبالا

أي مالكة، وهو في الأصل مصدر ربه رباً، أي بلغه كاله شيناً فشيناً. قال صفوان: «لأن ربي ربح من
قريش أحب إلي من أن يربي ربحي ممن حوازن» من باب جعل العين نفس المعنى مبالغة. وقيل: أصله
رأب. فختلف بخلاف الألف كما يقال في يرب. ويقال: أيضاً رباباً يربيه، وربيه تربياً. قال:

أي قلبه، وأصله ما يقع في القلب. يقال:
خطر في قلبي كذا، علي، يخطر خطراً كضرب،
ويخطر خطوراً كقعد. وعبر به عن القلب لأنه محله،
فهو مجاز مرسل أيضاً، وما وقع في القلب فهذا حكمه.
وما عليه عزم الثواب يكون فيه وكذا العقاب
وراجح فيه الثواب وانتفى فيه العقاب وإذا توقفا
فمن على فعل الزنا قد عزمها فقد عصي بفعله رب السما
في فعله وترك بالسواء فعدم الأمرين فيه جاء
وليس كالفعل على ما جزمنا به سوى القاضي ومنه علما
كذا إذا مر بباله ولم يدم فتنفي ذهن فيه قد علم
توقف في ذلك والعزم على حسنة كفعلها قد انجلى

المنكسر

خاطره

ضد الكثرة، وقد تأتي للعدم، ويحتمل ذلك كلامه مبالغة في تواضعه رحمه الله. قال الشاعر: على هذا التلق صماء فضلا عن رفق وقاما يبقى على هذا فضلا لا تستعمل إلا بعد النفي

أي لا يبقى، لأن فضلا لا تستعمل إلا بعد النفي أي الصالح، من باب حذف النعت لأنه معلوم. وهو أمثال الأوامر. والعمل حركة البدن أو جزئ.

لقطة الفصل والتقوى

خليل

بدل أو بيان لفعل يقول، وهو من أخفة الضم، وهي صفاء المودة، وقد تطلق على الخليل، قال: ألا أبلغا خلتي عامرا بأن خليلك لم يقتل والجلالة قال: ألا تفتح الله الوشاة وقولهم: والحلة بالفتح الفخر، وقته: وإن أتاه خليل يوم مسغبة: في معرض الحاصل خليل: قد تخلصت مسلك الروح مني ولذا سمي الخليل خليلًا

صيانة النفس عن مخالفة مولانا عز وجل. وسئل علي رضي الله تعالى عنه عن التقوى، فقال: الحرف من الجليل، والعسل بالتزويل، والقناعة بالقليل، والاستعداد ليمم الرجل القناعة.

كذلك الاستغناء بالمسحود ترك الشوق إلى الفقرود قناعة وهي كثر لا يبسند عن النبي روي ذا القول السيد وتأوها مقنونة عن وارء، ووارها مقنونة عن ياء لأنها من الوقاية.

فقط رشيد الحنفية
بجملته الطلب ماضية تقاولا بالإجابة
أبرز تغير الحاصل في معرض الحاصل

بن إسحاق بن موسى المالكي رحمه الله تعالى:

ومن قال يعقوب بدل موسى فقد وهم (قاله الشبرخيتي). وهم:

إذا سرى الوهم لشيء والمراد سواء ذا وهم يتسكين يراد وهم بالفتح معناه الغلط والماض من هذا بكسره انضبط والعين بالفتح وفعل الأول بعكسه على السماع المنجلي.

نظليه، ونونه للمشاركة إدخالاً لمن سأله
التأليف، وقال الشيرخيتي: نونه للعظمة، لقوله صلى
الله تعالى عليه وسلم: «ليس منا من لم يتعاطم بالعلم» أي
لم يعتقد أن الله جعله عظيماً حيث جعله محلاً للعلم. وفي
الحديث «إذا استرذل الله عبداً حطر عليه العلم والأدب».

والكرم، لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه.

الكاف
للتشبيه، وما موصول حرفي؛ أي
كثناؤه على نفسه بكلامه القديم، أو ضمير هو
الله تعالى وما موصول اسمي والكاف للاستعلاء
المجازي. والمعنى هو -أي الله تعالى- على الوصف
الذي أنشئ به على نفسه، وهو تأكيد لضمير عليه،
والجورور بعده على معناه الأول، إلا أنه نعت لقوله:
ثناء، أي لا أطيق عليه مثل ثنائه على نفسه. وهذا
مقتبس من حديث «لا أحصي ثناء عليك
أنت كما أثنيت على نفسك».

● أي الرق. هذا هو معناه لغة، وعند المتكلمين التوفيق. وهو خلق القدرة على الطاعة وهو بالضم وبالتحريك لطف كنصر.

ونسأله اللطف والإعانة

أي قبره. وتحص هذه الحالة لشدة الحاجة فيها إلى مزيد من اللطف، لأن القبر أول منازل الآخرة. وفي الحديث: «ما رأيت منزلاً قط إلا والقبر أقطع منه».

وقيل: «لأن لم تسع الخلائق عنها: ليلة بيت المرء مع الوفي ولم يبت معهم قبلها، وليلة صبيحتها يوم القيامة».

جمع حال
وهو الصفة التي عليها المرء من
صحة وسقم وغيرها، وقد يطلق على
الزمن وتصح إرادته هنا.
ويقال الحال لموضع السرج من الفرس ومنه:
كيت يزل المبد عن حال منته
كما زالت الصفواء بالمتزل.

في جميع الأحوال،

وحوال حلول الإنسان في رسمه.

وَمِنْهُ ﴿أَوْ تَحِلَّ فَرِيًّا مِنْ دَارِكٍ﴾
وَيُقَالُ: حَلَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ يَحِلُّ بِالْكَسْرِ
وَمِنْهُ ﴿وَمَنْ يَحِلَّ عَلَيْهِ غَضَبِي﴾

کے من اجابہ

وأُمته أفـضل الأُمم.

[illegible]

طرف زمان كثيرًا، أو مكان قليلًا، نبي شبيهه بحر
 الجوارب في الاستغناء به عما بعده،
 وعامله محذوف، أي وأقول بعد
 البسملة والحمدلة والصلوة على النبي صلى
 تعالى عليه وسلم وتعريف الشيخ بنفسه.

وبعد فقد سألني جماعة أبان الله لي ولهم معالم التحقيق،

ما يستدل به على الشيء
أي جمع معلم كتحفة وهو
أي على دلالة الاستقام
أي تبيينه وأطلقه هنا
مصدر حقيقة

أي أظفر، يأتي متعدداً ولازماً
لكنه ثوابه.

ليست الفاء زائدة، بل سببية

الباء فيهما بمعنى

وسلك بنا وبهم أنفع طريق، مختصراً على مذهب الإمام

وأصل الإتيان تأدية المعنى بغير الصريح مطلقا،
والمراد بها هنا تأدية المعنى بلفظ غير صريح
كل ضمير مؤنث غائب،
مجزورا أو مرفوع كزكريا.

تارة بالاستشهاد، نحو "وفيما أكل ما دق عنقه" وتارة للاستشكال،
نحو "وفيما كراهة العاج" وتارة لإفادة الحكم، وقيل: للاستشكال،
وفيما نذب تأخير العشاء قليلا" وهو صرف الشيء عن ظاهره،
نحو "وفيما نذب تأخير العشاء قليلا" وهو صرف الشيء عن ظاهره،

مشيرا بفيها للمدونة، وبأوّل إلى اختلاف شارحيها

وأصل الإتيان تأدية المعنى بغير الصريح مطلقا،
والمراد بها هنا تأدية المعنى بلفظ غير صريح
كل ضمير مؤنث غائب،
مجزورا أو مرفوع كزكريا.

تارة بالاستشهاد، نحو "وفيما أكل ما دق عنقه" وتارة للاستشكال،
نحو "وفيما كراهة العاج" وتارة لإفادة الحكم، وقيل: للاستشكال،
وفيما نذب تأخير العشاء قليلا" وهو صرف الشيء عن ظاهره،
نحو "وفيما نذب تأخير العشاء قليلا" وهو صرف الشيء عن ظاهره،

الماضي مبني للفاعل أو المفعول.

مكتبة الحسين علي بن أبي طالب عليه السلام
حرف استدراك وهو تعقيب الكلام برفع الإبهام

ری مادہ

لغيرهم العلم الناشئ عن اللفظ
غيره من الدول؛ فلا يكتفي

في فهمها، وبالاختيار للخمى؛ لكن إن كان بصغة الفعل

الذي تقرر قبله.

أي المختار فقط.

فذلك لاختياره هو في نفسه، وبالإسم فذلك لاختياره من الخلاف.

حال، أي كلاً اختصاراً
في التفضيل المتقدم

آي مادته.

آبی مادتیہ

وبالترجيح لابن يونس كذلك. وبالظهور لابن رشد كذلك وبالقول

للمازري كذلك.

ولقد كتب الأستاذ إسماعيل بن عبد الله بن محمد، وزير رشيد باشا
لإعتماده كثيراً على ظاهري الروايات، ولظهوري تقدمه على أهل زمانه. والمزاري بالقول لقوة ملكته
(قوة في النفس تترك بها الأشياء) في المعقول والمنقول وتبرز على غيره من الفحول؛
فصار حذامي القول، فلله در «المص» ما أدق نظره.

غير به دون قلت لعدم قصد الحكاية
بأن كانا قولين مشهورين
سواء صح بلفظ التشهير
أو أتى بما يدل عليه التشهير

حيث قلت: خلاف فذلك للاختلاف في التشهير، وحيث ذكرت

غير به الثاني الحكاية
القصودة في قوله.

تشديد الياء وهي
كون الشيء أربع من غيره.

وهو ذلك «ثانيًا» وعند مالك
لا ابن القاسم ونفذت عليهما

قولين أو أقوالا فذلك لعدم اطلاعي في الفرع على أرجحية

أي منقولة عن العلماء، وأما الأرجحية التي ظهرت
منصوصة. له من القواعد فلا يعول عليها تورعا.

أي مفاهيم المخالفة، المفهوم لغة ما فهم من اللفظ أو غيره، واصطلاحاً مقابل المنطوق، وهو ما دل عليه اللفظ في محل النطق: فقول الله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ يدل على معنى هو تحريم التأفيف، وذلك التحريم في لفظ نطق باسمه وهو أف والمفهوم ما دل عليه اللفظ في محل النطق، كتحريم الضرب المفهوم من قوله تعالى: ﴿فلا تقل لهما أف﴾ وهو نوعان: مفهوم موافقة: وهو أن يكون المسكوت عنه موافقا للمذكور في الحكم، وهو نوعان: لغوي الخطاب، وهو أن يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق؛ كالضرب فإنه أولى بالتحريم من التأفيف. ولحن الخطاب، وهو أن يكون مساويا له كتحريم حرق مال اليتيم من آية ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامي ظلما﴾. مفهوم مخالفة وهو أن يكون المسكوت عنه مخالفا للمذكور في الحكم، وأقسامه عشرة نظمها ابن غاز فقال:

صف واشتروط علل ولقب ثنيا وعد ظرفين وحصر إغيا

يقال
فأعتبروا يا أولي الأبصار
وأعتبروا يا أولي الأبصار
وأعتبروا يا أولي الأبصار

من المفاهيم مفهوم الشرط فقط.

اسم فعل بمعنى انتهى. واعتباره لمفهوم الشرط اعتبار خاص بحيث ينزل منزلة المنصوص ويستثنى منه، وكذا يعتبر ما هو أقوى منه كمفهوم الحصر والغاية، وكذا يعتبر مفهوم الموافقة.

مبينين للمفعول لعدم قصد التحسين.

ونكر ليشمل نفسه.

وأشير بصحح أو استحسن إلى أن شيخنا غير الذين قدمتهم

أي اللفظ الدال على التخيير.

عن المتقدمين.

صحيح هذا أو استظهره، وبالتردد لتردد المتأخرين في النقل

منسوبة لمذهب مالك، ونكر ذلك في وإن،
وقد تأتي للخلاف الخارجي، وقد تكون
للبالغة من غير خلاف.

قوي وغيره أقوى منه.

ويشير به لتردد المتأخرين
في الحكم لعدم نص المتقدمين.

أو لعدم نص المتقدمين وبلو إلى خلاف مذهبي

بدرس أو مطالعة أو مقابلة

لنفسه أو لغیره،
ظاهرة ولو بأجرة.

لإصالة الخبر ودفع الضرر.

تقديم الممول يؤذن
بالحصر، أي لا أسأل إلا الله.

والله أسأل أن ينفع به من كتبه، أو قرأه أو حصله

أصله الزلق في طين أو غيره،
وهو كناية هنا عن العدول عن طريق الحق.

أو نسعى في شيء منه. والله يعصمنا من الزلل.

التوفيق خلقه القدرة على الطاعة
وضده الخذلان وهو خلق
القدرة على المعصية.

ويوقفنا في القول والعمل.

العذر ما تأتي به لتسأح على فعل أو تركه.
 وإنما اعتذر لأن العذر شفيح الذنب وستارة العيب،
 وخص أولى الألباب لأن من شأنهم قبول العذر،
 وفي الحديث «من أتى أخاه متتصلاً فليقبل»
 اعتذاره محققاً كان أو مبطلاً، فإن لم
 يفعل لم يرد على الخوض»
 قوله: متتصلاً أي متبرئاً، قال الشاعر:
 أقبل معاذر من أذاك معتذراً
 إن بر عندك فيما قال أو فجراً

ثم اعتذر لذوي الألباب، من التقصير الواقع في هذا الكتاب،

أي التذلل والمبالغة في السؤال.
 أي الخضوع.
 في الألباب.

وأسأل بلسان التضرع والخشوع، وخطاب التذلل والخضوع،

ضد الخطأ؛ وإنما سألمهم أن ينظروهم بعين الرضى شفقة عليهم؛
 ففي الحديث «من طلب عثرة أخيه ليتهكه، طلب الله عثرته فيتهكه»
 ولما سألمهم أن ينظروهم بعين الرضى خشى أن ينظروهم بعين ذي حب
 مفرط يرى كل ما فيه صواباً. والحق لا بد من تبيينه،
 لأن من كتم شيئاً من العلم لا تقبل توبته إلا بتبيين ما كتم.

أن ينظر بعين الرضا والصواب، فما كان من نقص كله، ومن خطأ

أصلحوه، فقلما يخلص مصنف من المفوآت،
 أو ينجو مؤلف من العثرات.

السفر

باب في المصهاراة

باب استعمل هذا اللفظ

زمان التابعين، وهو خبر مبتدأ محذوف؛ أي هذا باب في الطهارة. ويصح أن يكون مبتدأ، وسوغ الابتداء به وقوع خبره جارا ومجرورا، ويقدر مقدما. الباب في العرف الجسم المركب من خشب ومسامير أو نحوهما، وفي اللغة فرجة في سائر يتوصل بها من داخل إلى خارج والعكس؛ حقيقة في الذات كباب الدار، وبجازا في المعاني، كباب الطهارة، إلا أن العكس في باب العلم لا يتصور إلا على جهة السلب كما حدث للعلم بن باعوراء، وهو راهب من بني إسرائيل أوتي اسم الله الأعظم الذي إذا سئل به أعطى وإذا دعي به أجاب، حيث طلب منه بنو إسرائيل أن يدعو لهم على موسى، فقال: ويلكم نبي الله لا تتجهه الدعوة؛ فأشارت عليهم زوجته أن يرشوه، فصبحوا عند رأسه ربهوتين من الذهب والفضة، فقال: ما وراء هذا وراء! فلما حاول أن يدعو على موسى اندلع لسانه على صدره فعلم أنه السلب فقال: لم يبق إلا المكر والخديعة. زينوا النساء وعرضوهن أمام جيوش موسى لعل أن تقع الفاحشة، فلما وقعت فاحشة بين يدي نبي إلا ونزل البلاء؛ فوقع ذلك. وهو الذي نزل فيه قول الله تعالى: ﴿واتل عليهم نبأ الذي آتينا آياتنا فأنسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض واتبع هواه فقتله كمثل الكلب إن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث﴾. واحتوى على فصول توجب واصطلاحا اسم لطائفة من مسائل العلم (والمسائل جمع مسألة؛ مفصلة من السؤال، وهي مطلوب خبري يبرهن عليه - أي يقام عليه البرهان - بالدليل) مشتركة في فن، محتوية على فصول توجب

وعرف ابن عرفة النجاسة بقوله: "صفة حكيمة توجب لموصوفها منع الصلاة به أو فيه".
واعترض بأنه غير مانع لشمله البكأن والثوب المغصوبين، وأجيب بحمل المنع على عدم الصحة.

الطهارة

في

واصطلاحا

صفة حكيمة توجب

استباحة الصلاة (أي جواز

الفعل كما يقال:

أي يقدم على سفكها، قال:

تستحب إبلى بنو اللقطة من ذهل بن شيبانا

ابن عرفة أنه لا يشمل طهارة غسل الميت والذمية من الحيض ليطأها

زوجها، وأجيب أنها تبيح لهما الصلاة لولا مانع الموت والكفر) به أو فيه أو له؛ فالأوليان من خبث،

والأخيرة من حدث. والظهورية والطهارة - بضم الطاء فيهما - فضلة ما يتطهر به، والظهورية - بفتح الطاء -

صفة حكيمة توجب لموصوفها كونه - بحيث يصير المزال به نجاسة - طاهرا، وهي من خواص الماء. الطهارة:

الغاسولة (ما يغسل به من صابون وأشتان).

جواز

الإقدام على

فلان يستبيح الدماء

لو كنت من مازن لم

الصلاة (ورود على حد

في لغة النفاقة
لقول الله تعالى: ﴿وإذا بك فطهر﴾
إن كنت قد سألتك مني تحليقة
أي قلبي من قلبك.

ومفهوم شك أنه إذا ظن عمل على ظنه، ما لم يعارضه ظن أهل المعرفة؛
 فيعمل على ظنهم ما لم يكن من أهل المعرفة، وإلا فالذي يظهر أنه ظاهر.
 ظن التغير إذا لم يعد لا يضر، في الزرقاني هذا نقلا
 لكن كون له تعقبا ولللهالي السلب فيه نسيبا، أو ظنا للزرقاني

أو تغير تحقيقا، أو ظنا للزرقاني
 وقال الباني: تساقط الظن
 ووجهت المسألة إلى أصلها
 في شك في غيره هل يضر.

بالفتح والكسر والتعريف، وكيفية وعرضها.
 ضد الظاهر (القاموس) وأخرى بظاهر.
 وهو ما فوق أية غسل

أو كثيرا خلط بنسجس لم يغير أو شك في غيره هل يضر

تغير
 كالتفان وأما إذا شك هل
 لا يضر كالتفان وأما إذا شك هل
 إذا شك فيه رد إلى أصله،
 كالماء ولم يمارجه، ولم تكن عادته المازجة؛
 سطح الماء ودهن أذنان غنم شعيب (غنم)
 كدهن السرحان ودهن أذنان غنم شعيب
 ابن عرفة: ظاهر الروايات وأقولهم أن كل
 متغير بحال معتبر ولو لم يمارج

ألقي جرمه فيه،
 ولا مفهوم للوعاء عن الإلقاء،
 ولا للسافر عن الحاضر،
 ولا القطران عما يحتاج إليه
 من مصلح كالديباغ
 والدهن ونحوها.

أو تـغير بمجاوره وإن بدهن لاصق أو راحة قطران وعاء مسافر،

وأما اللون والطعم فيضون إن لم يكونا ديباغا، فإن
 كان ديباغا لم يضر تغير في من أوصافه، إلا إذا كان بينا
 وضر المارج، وضر مطلقا، وقيل: لا يضر مطلقا.
 لا يتصور أما أن يكون متصلا، وعليه فالمارج المنفصل
 ففتنة على المشهور، وأما المارج المنفصل فإذا غير
 اللون أو الطعم أو الرائحة فيضون
 الشيخ باب: اللون والمارج إذا لم يلتصق
 باللون والطعم في الاتصاف والافتقار
 ما لم يكن مارجا، وإفتقا

أو يـتـغير له رائحة كريهة كاليفنة
 جاذبة لم يبين به جدا، وقيل
 الرائحة الشريفة، ولو بان
 به جدا، لأنه عرض والعرض
 لا ينتقل من جرم لأخر.

كالخز والطحلب والزغلان والسلك الحي،
 وقيد الطروش بما إذا لم يطبخ؛
 إن طبخ الماء وفيه الطحلب قبله إطلاقه قد أوجبوا
 وإن يكن فيه الديباغ يستبنا فالأرجح السلب على ما بيننا
 وعكسه الطي إذا قد جزمنا محمد شيخ إمام العلماء.
 الطحلب خضرة تعلو الماء لطول مكثه.
 وفي المتولد من المتولد خلاف كخبر السمك.
 فنورد الفتوى عن الأجهوري بضر خرم سمك البحر.

أو بمتولد منه.

المطروح فيه قصدا؛

خلافا لابن أبي زيد

وابن القصار.

وفضل الباجي:

إن كان مصنوعا ضر

وإلا فلا. وتردد ابن بشير

في قول الباجي: هل هو

موافق للقولين

أو قول ثالث؟

الملح إن قصد طرحه بما

وقع فيه الخلاف بين العالما

قال أبو محمد بأنه

مغتفر وابن القصار مثله

أو بقراره كملح.

أو بمطروح فيه -ولو قصدا - من تراب أو ملح، والارجح السلب بالملح.

ورجح ابن يونس والقائس
خلافهم، فافهم وكن ممارس
الباقى بالمصنوع كالطعام ضر
والمعدني كالتراب لا يضر
وابن بشير بينهم ترددا
هل هو توفيق لما قد وجدا
وقولهم متفق مختلف
هذا الذي نص عليه السلف.

من أوراق الشجر
والخلاف إن لم يصنع
وعدم الاتفاق.

إن صنع تردد.

وهو قول ابن
زيد وابن القصار. ولله در
"المص" حيث اكتفى بذكر
التراب) وأبوعدها إلى الماء (وهو
الملح) فلم يذكر الخلاف بين لو
ومقابلها بينهما أن الخلاف جار فيما
التراب لتوهم أن الملح يسلبها، ولو
اقتصر على الملح لتوهم أن التراب
تسلبها

اعلم أن أقسام الملح أربعة: معدني
وهو ما ينقل من معدنه حجارة. وما أصله
ماء وجمد، وهذا الثاني متفق على عدم
السلب به. وما صنع من أجزاء الأرض،
وهذا الثالث والأول هما محل الخلاف.
والرابع ما صنع من النباتات فيتنق فيه على
السلب.

وعدم الاتفاق على السلب على
وفي الاتفاق على

أبي الملح المطروح قصدا.

يرفع الحدث والحكم الخشب

تحقيقا أو غلبة ظن

اتفاقا

بحسب عادة كل قوم؛ فالسمن في أواني البادية مغتفر
وكذا الزيت في أواني الحاضرة.
لا تتقي العرب أوانيها ولا
ومن الفارق غالبا السمك إذا مات، وكذا خرؤه وخره الج

لا بتغير لونا أو طعما أو ريحا بما يفارقه غالبا من طاهر أو نجس

إن كان طاهرا فطاهرا، وإن كان نجسا فنجس.
وأما حكمه فسيأتي أنه ينتفع بمتنجس لا نجس.
الكبير: لا يتغير لونا على المشهور،
أو طعما اتفاقا أو ريحا على المشهور.
خلافا لابن الماجنون.

التشبيه في مطلق التغير لا يقيد كونه بينا
على المعروف من روليني للنخعي
وفي ث: أسانية العرب وأنه والناقصي عليها.
وفي الثل سير السراي سفر لا ينقطع.

كدهن

خالط، أو مانج، وهذا مفهوم قوله: وإن بدهن لاصق،
والدهن: يصفى الدال - ما يدهن به.

يشمل الزيت والدهن.
ويضم الزيت والدهن.
وهذا مفهوم قوله: وإن بدهن لاصق،
والدهن: يصفى الدال - ما يدهن به.

كدهن
إطلاق الحكم على الصفة فيه تسامح؛
فصفته كصفة مغفرة.
إد الحكم ليس مرادا هنا أي صفته كصفة مغفرة.

كدهن وورثا ومعنى

أو بخار مصطكي، وحكمه كغيره. ويضر بين - غير

علك رومي؛ هذا إن لاقى الماء،
لا يحله قبل وضعه فيه فلا يضر ريحه،
وأما اللون والطعم فيضران.
فما دخلت الكاف القدره بخار غيره.

وهو الذي يظهر لأهل المعرفة وغيرهم؛
من إضافة الصفة للموصوف. أي التغير البين.
ثان: فيه ثلاثة أقوال أشهرها التفصيل:
قول يضر مطلقا، بينا كان أم لا. وقول لا يضر مطلقا.
وقول محل ضرره إن كان بينا وإلا عد هينا.
(ومصلح الماء إذا ما غييره نفى ابن مرزوق لذاك ضرره
وعكسه ابن الحاج، وابن رشد فحُتِلَ سالكا سبيل الرشده
إن كان ذا التغير فيه بينا ضرر وإلا فليعد هينا)
الخفيف ملغى.
(والخلف في مصلحه كالديغ أصحه ما خف منه ملغ).

الماء في أوصافه الثلاثة، وكان ذا صفة مخالفة وزالت كجول صحيح وماء ربحان انقطعت راحة كل منهما في مقرة صوابه تردد.

المطابق قدر آية غسل والمطابق قدرها أو أقل.

تقديرنا.

وفي جعل المخالط الموافق كالمخالف نظر، وفي التطهير بماء جعل

التي سلب التطهيرة وعدم تسليها في ذلك.

أو لا خلاف حال لا حقيقة (ابن القاسم يرى الصحة إما لبقاء صدق اسم الماء عليه، أو لإمكان الانفكاك، وأنشأ يرى عدمها؛ إما للمخالطة الحاصلة وإما للزوم المخالطة). فكلهما إذا خرج لم يتغير ولم يتضمض ولم يطل مكثه فيه. ورأى بعضهم طهارة الفم، والخلاف في حضور المؤثر لا في التأثير إن حصل. وفي الماء إن جعل في لم يلا مكث ولا مضض خلف جلا. حصل.

في الفهم قولان.

ولما فرغ من بيان الماء الذي يباح به التطهير والذي يمنع به ذكر ما حكمه الكراهة، وهو المتوسط بينهما، قال:

مع وجود الغير، على المشهور من ثلاثة أقوال ذكرها ابن الحاجب: مستعمل الحدث فيه اختلافاً بالكراهة والمنع وجمع قد وفي. صور ما استعمل في مستعمل تسعاً أجزأ لا أربعة، واختلفوا. خمس وعشرون وحكمها جلي في أربع، في ضعفها توقفوا. المستعمل في الحدث والحدث لم يتوقف على

وكره ماء مستعمل في حدث وفي غيره تردد.

ويسير كآنية وضوء، وغسل

بنجس لم يغير أو ولغ فيه كلب،

وراكذ يغتسل فيه.

وسؤر شارب خمر، وما أدخل يده فيه.

ومها لا يتوقى نجساً من ماء، لا إن عسر الاحتراز منه،

عسر الاحتراز منه لا يتوقى نجساً من ماء، لا إن عسر الاحتراز منه، خلافاً لابن الحاجب. راجع للثلاثة قبله.

ككرم وفج خلافاً لابن الحاجب. راجع للثلاثة قبله.

التطهير والسباغ.

وسؤر ما.

عسر الاحتراز منه أم لا؛ لأن الطعام لا يطرح بالشك. مالك: أراه عظيماً أن يعمد إلى رزق الله فيطرح بالشك.

أو كان طعاماً

ويتقيد بكونه في إثناء منقطع، في بلاد حارة، في زمن حار، في طهارة بدن^(*) غير مشفى بما يتبعه من الفضائل الزهومة خير "لا تفعل يا تخميراً فإنه يورث البرص" وسواء في ذلك الحي والميت لأن ما يؤدي اليه يؤدي الميت، وسواء من عمه البرص غيره لأنه قد يشترك.

کشش

تفعلى بوضعه قال السلف وبعضهم بوضعه قد اعترف

وكره المشايخ الطهارة بِمَا شَدِيدَ بَرْدٍ أَوْ حَرَارَةٍ.

وكره المشايخ الظاهر بما شديداً برد أو حراره. أي أوقبله ولم يغيب غيبه يمكن زوالها، إن كانت عامية. أي عمل بمقتضاها فيما مر

وإن ريت علي فيه وقت استعماله عمل عليها. في الماء وفي الطعام فيا ياتي.

تسبيل على حد الظبابة نفوسنا وليست على غير الظبابة تسبيل. يقال للعقوبة النفس أيضا لقوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ أي عقوبته. لا ما لا دم له لا لحقنساء، أو له دم منقول فلا زجر.

وإذا مات بري

[illegible]

نَدْب
نزع بقدرهما، لا إن وقع ميتا.

ومانع وقع فيه القارذا
بعكس ذا قد حكم ابن رشد
وقال: قول ابن نمير أين
وقال: ما به ابن رشد حكما
وخلّفهم محله حيث خرج
فصل الحطاب دون محمد
في الماء ما بعده وأحسن
أظهر في الطعام عند العلماء
حيا وإن يمت ففي الشرب حرج.

وجه مناسبة هذا الفصل لما قبله أنه لما قدم أن الماء الذي تغير بظاهر طاهر والمتغير بنجس نجس، احتاج إلى بيان الظاهر من التجس. وبدأ بالظاهر لأنه الأصل،

فصل

الظاهر.. إلخ.

هو لغة الحاجز بين الشيئين، واصطلاحاً اسم لطائفة من مسائل العلم مندرجة تحت باب وكتاب.

إما اتفاقاً أو على المشهور، أنواع منها.. مبتدأ بلام جنس عرفاً منحصر في مخبر به وفي وإن خلا منها وعرف الخبر باللام مطلقاً بعكس اشتهر

فلا يصح كون ميت خبر الظاهر لعدم المحصاه فيه، إذ لم يأت بأشياء بقيت عليه من الظاهر.

وقوله: الظاهر مبتدأ حذف خبره وميته كذا ألف

إذ لم يبيح بوسخ ولا قذى عين وخره أذن هكذا.

الظاهر ميت بما لا دم له، والبحري ولو طالت حياته ببر،

أي: خبر «هو الظهور ماؤه الحل ميتته»

أصلاً، ولكنه منقول كالقراد والذباب؛ هذا عن حكم المس في الصلاة، أما الأكل فلا يؤكل ما هذا شأنه إلا بذكاة شرعية خلافاً لابن الماخشون، واستدل بالحديث «أحللت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد والكبد والطحال».

لا يفتي في السحابة، خلافاً لابن فافع غير أننا ترك البحر الملح ومعنا اليسير من الماء لا يفتي في استرواف ماء البحر قال: «هو الظهور ماؤه الحل ميتته»

في الميتة: «أحل لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال»

في الميتة: «ما جاز عنه البحر فكلوه وما مات وطيقاً فاطروه»

ولابن القاسم ما وجد بالبحر يربي وما وجد بالبحر بحري، ويعظم نظر إلى ميتة الخارج من البحر، فإن كان ميتة فبه فبحري، وإن كان ميتة فبحري

أي: جميع أجزائه، لأن النكرة إذا أضيفت إلى المعرفة عمت كقوله: إن جيب عسيرة تستقل أكلاً لديهم وليس تحتل؛ لأن الأكل عسيرة والغدد مائة عروق الطحال رد يقال إنه أتى به للرد على من خالف في السلي.

أي: ما يصنع بالبحر شائق شرعاً إذا انحطاط بالبحر ميتة ميتة

وقال: «أكل إن كان ثلثاً لا ثلثين؛ كالنصف على المشهور»

أي: ما يصنع بالبحر شائق شرعاً إذا انحطاط بالبحر ميتة ميتة

وقال: «أكل إن كان ثلثاً لا ثلثين؛ كالنصف على المشهور»

أي: ما يصنع بالبحر شائق شرعاً إذا انحطاط بالبحر ميتة ميتة

وقال: «أكل إن كان ثلثاً لا ثلثين؛ كالنصف على المشهور»

وما ذكي ولا وجزؤه إلا محرم الأكل،

إجماعاً فلا تقيد فيه الذكاة إجماعاً، ومحرم الأكل على المشهور لا تقيد في الأكل.

فيه الذكاة على المشهور: خلافاً لابن شاس القائل: تقيد في الأكل على المشهور لا تقيد في الأكل.

يظهر للمس وغير الأكل ما ذكيتهم مما يكن محرم

مسامك المحرم الخنزير حرر ذا في شره تحريراً

السيد المعروف قطب فاس بجر المعازف إمام الناس

للضأن يحفظه بن عبد الدود:
لابل وأزبن يعزى البر
والصوف للعاج والباقي شعر

للابل والأزبن وبطن القنفذ:

خلاقاً لأصغ وأبي زيد:
قالا إن شعر الكلب والخنزير نجس.
بكره بيع شعر الرأس.
ما عدا القصبه.

والمراد بالجز ما قابل النقص
ليشمل الخلق والخرق والكبر والنوردة والست.
هذا من حي اتفاقاً ومن ميت فذلك عيب ينه عليه ويرد به.
وإذا جرت من ميت فذلك عيب ينه عليه ويرد به.

وصوف، ووبر، وزغب ريش، وشعر ولو من خنزير، إن جرت،

وهو لغة الأرض التي لم يصيبها مطر قال:

جماد بها السباس ترهص معزها بنات اللبون والسلاقة الحمرا

ويقال للسنة التي لم ير فيها مطر قال:

خيول لا تضاع إذا أضيعت خيول الناس في السنة الجماد

يتنازعن الأعنة مصغيات إذا نادى على الفزع المنادي

ويقال للطبيعة السيئة، قال:

وقال الناصحون تحل منها بشيء قبل شيمتها الجماد

لأن النبي صلى الله عليه وسلم وعظ قوماً من
الصحابية: فأنحدت دموعهم فقاموا يصلون
بذلك لا يزالون.

والجماد وهو جسم غير حي، ومنفصل عنه إلا الحية والحى ودموعه

وهو ما غيب العقل دون الحواس مع نشاط وفرح.

ويترب عليه ثلاث: الحد والتجاسة وحرمة تعاطي

قليله وكثيره؛ بخلاف المفسد وهو ما غيب العقل

دون الحواس لا مع نشاط وفرح، والمرقد وهو ما

غيبهما معاً، فلا حد ولا حرمة ولا تجاسة ولا يحرم

منهما إلا ما أثر في العقل وفي الحشيشة قولان هل

هي من المفسدات أم من المسكرات.

لخبر «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

ما غيب العقل بلا تعقيب للسمع والبصر مع تطريب

فسكر، ومُخْذِر ما غيباً تغييبه ولم يصاحب طرباً

ما غيب الجميع مرقد وقد عاين في الخطاب ذا كل أحد

يقظة، كنوم إن كان من فقه، فإن كان من معدته فنجس. ويعرف

كونه من معدته بصفرته وتنقه. وقيل: إن كان تحت رأسه مَحْدَة

فمن الفم وإلا فمن المعدة.

أي لم تحمله حياة قط

لأنه صلى الله عليه وسلم أجرى فرساً عُزَيًّا؛

أى ليس عليه سرج ولا أداة، ولا يقال

فى العاقل وإنما يقال عُزَيًّا بالضم.

بلاهي:

وفرس عرى كقفل والرجل

عريان بالضم وبالكسر نقل

يؤخذ من ركوب سيد الورى

مندوباً أشياء ثمان تقتري

طهارة العرق والنسبال

جواز غاية لدى المقال

تبليغنا المركوب ما يطبق

تكلم أجنبية يليق

وعبرته من غير رية تكون ثما

كذا تعددنا لأمر عما

بُدُوْهُ فُخْذُ مع كل خلاصة

كذا ركوبنا بلا بردة ← الفرس لأبي طلحة.

أي بيض ذي البيض، ولو أكل الحي نجاسة؛ رعا للقول بحرمة أكل الجلالة.

محمد عالي ابن نعم العبد:
البيض طاهر على ما ذكرنا فيه أبو الضياء إلا المذرا
وهو ما غفن أو صار دما أو مضغعة أو ميت فرخ علما
أما الذي اختلط بالصفار بياضه فالأظهر الطهارة

ما منه نجس ولم يندأ

وهي ما غفنت أو صارت
دما أو قيعا أو فرخا ميتا.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنهما مسح خطا السبطين رضي الله عنهما.

ومخاطه وبيضه ولو أكل نجسا، إلا المذرا، والخارج بعد الموت،

رد لمن قال بنجاسة عرق السكران، ولبن الجلالة وبيضا
ورجحه "بن" للجميع قائلا: إن الخلاف فيه كله. وهذا مبالغة
في الطهارة، والخلاف جار في كل نجس تغيرت أوصافه.
والمعتمد أن ما تغير إلى فساد كزبل الجلالة فنجس،
وما آل إلى المنفعة فطاهر.

وهل يؤثر انقلاب كعرق ولبن بول وتفصيل أحق
ما آل للبول وللرجيع فنجس عد من الممنوع
وغيره مما يؤول مصلحه منه فطاهر فكن محققه

منه، فقه، والقول
بطلان الطاهر، والمعتد
أنه لا ينجس بالبول،
فيكون اللبن طاهرا. (عديوي).

كذا ابن الجوزي أماتهم ومناكحتهم،
والفائقة ليست على بابا في النكاح،
أحمد قال:
والاقتداء بملك الجن والجن من الأنام جائز في القرن
وقد نص الوانوسي على أنه لا يجوز تزوج الجنية
رائت معزوا إلى الرهوني منع زواجنا من الجنود

في الجواز والمبغ والكراهة. وأما ما روي عن مالك من جواز
شرب لبن الأذن، ابن رشد: لعله يريد التداوي.
وقال سحنون بنجاسة لبن الجلالة.
ولبن الحمير للدواء أجازه الإمام ذو اللواء
ومثله في لبن الخيول مع البغال قاله الجزولي.

ولبن آدمي إلا الميت، ولبن غيره تابع: * وبول، وعذرة من مباح

وأولى فضلة أو رجيع لشمولها للبول والعذرة
والروث، والعذرة إنما تطلق على الخارج من آدمي. (عق).
خلافا للشافعي.
وغسلنا بول مباح كسبقر عن كثياب نديه قد استقر
عن مالك، والشافعي عنه يجب والزبل مثل البول غسله ندب.

أحلى أصفر يخرج من النهر
أحلى الطابع الأربع

أحمد أوصاف النجاسة اتفاقا، وكذا الحموضة على المشهور،
وفيه نظر، بل الزجاج أن الرجيع لا ينجس بالحموضة (الرهموني).
وحصة الطمس على اللبن والبنات ورجع الرهوني على السدر الثاني.
وخالف الزواقي والبناني
وأما الميت فطاهر ولو تغير على المشهور، وكذا ما قلناه
أكل النجاسة عند الآخرين يعني السباعي وأبا الحسن

إلا المتغذي بنجس، وقيء، إلا المتغير عن الطعام، وصفراء،

انظر
ان
عرفه عن
ابن العطار
والصفراء بنجران.

والمراد بها الماء الأصفر الخارج من المذكي،
والمراد بالصفراء الماء الأصفر الخارج من
الحيوان حال حياته، ولذا قد المرأة بالمباح
وأطلق في الصفراء. وهذه الكلمة لا تخلو من
تكرير، فالمرارة إن أراد بها الماء فهو الصفراء،
وإن أراد بها جلدها فتدخل في "جزؤه" الصفراء،

والمراد بها الماء الأصفر الخارج من المذكي،
والمراد بالصفراء الماء الأصفر الخارج من
الحيوان حال حياته، ولذا قد المرأة بالمباح
وأطلق في الصفراء. وهذه الكلمة لا تخلو من
تكرير، فالمرارة إن أراد بها الماء فهو الصفراء،
وإن أراد بها جلدها فتدخل في "جزؤه" الصفراء،

وبلعغم، وممرارة مباح، ودم لم يسفح، ومسك.

سواء أمانات حنفية أم
بداية غير شرعية.
وأولى إن مات بذكاة شرعية.

لم يزل لا يعود طيباً.

ورزأ عنه الإسكندر، لأن العلة تدور
مع معلولها وجوداً أو نفي.
ولا ينشأ من دم الإنسان إلا
حرم أحم وأكره وقال: إن صنعت
فوق بنفسه صد والجواز العسقي.

وفأرته، وزرع بنجس، وخمر تحجر أو خلل.

بنفسه والخلف فيه خلا
أما إن كان من تحت
وأشبه عياض سخون بغيري

كذلك مجوسي أو كتابي لصنمه، أو مسلم لم يسم عمداً،
أو صيد حرم أو مرتد أو مجنون. وحكم هذه كحكم الميتة
في هذا كله. وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً.

أو صيد حرم أو مرتد أو مجنون.
في هذا كله. وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً.

والنجس ما استثنى، وميت غير ما ذكر ولو قلة.

خلافاً لابن سحنون القاتل بطهارة ميتته لأن دمه منقول،
والراجح أنه ذاتي ويعني عن ثلاث للشقة. (ثمان) وخفف
ابن عرفة وتلميذه البرزلي شأن القملة. الشبيبة: يعنى عن ثلاث فدون.
ابن مرزوق: سمعت بعض من عاصرت من الفضلاء والصالحين يقول:
من احتاج منكم إلى قتل قملة في المسجد أو غيره فتوى بذلك ذكاتها
فإنها تطهر. ولا أدري هل أخذ ذلك من نص أو أجراه على القواعد،
ولكنه حسن.

وجوزوا أكل الطعام حينئذ
نص على ذاك ابن يونس وإن
ثلاث قملات يجوز قتلها
يجوز أيضاً وابن عرفة سأل
تقع فيه قملة يقبينا
أردت عزوه ففي الثمان عن
حال الصلاة والذكاة سؤلها
إعطاءها كما البجائي نقل.

محمد عالي ابن نعم العبد:
سحنون قتل القمل طهره بغيري
ونسب البرزلي للغير بغيري
والعفو عن ثلاثة عن الشبيبة
ونجل مرزوق إذا قتل نوى
عن بعض من عاصر لكن نوى
واستظهروا طهارة الصواب.
والعفو عن ثلاثة من القمل
في القتل للأمير جاحداً.

محمد عالي ابن نعم العبد: قد حكى بنجس ميت آدمي
ونجل شعبان مع ابن القاسم يحك خلافا وبه قطعاً جزم.
وأظهر ابن العربي فيه لم
أو آدميا، والأظهر طهارته

المعتمد قول ابن لا تنجسوا موتاكم فإن المؤمن لا ينجس حياً ولا ميتاً
وفي الحديث رضي الله عنها: «سبحان الله الذي لا ينجس حياً ولا ميتاً»
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قُتِلَ عثمان بن مظعون بين مظهرين
وصلى على سهيل بن بيضاء في المسجد ولولا طهارتهما ما فعل
بلاهني لنجل مظعون أفاد لندب تقبيل صلح قد أباد
تقبيله قيل إنه أول من دفن في البقيع، وقيل سهيل
أقيل في الدم اتفاقاً، وغيره على المشهور
ما فيه الدم اتفاقاً، وغيره على المشهور

وما أبين من حي وميت من قرن وعظم وظلف وعاج وظفر

و«طهارة الإهاب» أي إهاب الميتة في ظاهره وباطنه وبداخله
والإهاب يظهر إهاب ميتة في ظاهره وباطنه وبداخله
وقيل لا وهو الأصح عندهم ثالثها المنوع أصلاً يحظّل.
و«قصب ريش» ما فيه اللحم اتفاقاً، كغيره على المشهور
حيث لم يذبح اتفاقاً.

و«قصب ريش» ما فيه اللحم اتفاقاً، كغيره على المشهور
حيث لم يذبح اتفاقاً.
أي الجلد من مأكول اللحم أو لا.
والمراد بالذبح ما أزال الرطوبة
والدم وحفظ الجلد من الاستحالة
أي الجلد من مأكول اللحم أو لا.
أي الجلد من مأكول اللحم أو لا.

ورخص فيه مطلقاً إلا من خنزير بعد ذبحه في يابس وماء.

بالصاد أو بالسین، أي طبخ. وقيل: لا ینجس لأن قشر بیضه یحصنه.

أي وإلا یمکن السریان لجمیعه فیتنجس من ذلك الطعام بحسبه.

إن أمکن السریان وإلا فبحسبه. أي ما سرت فیہ النجاسة تحقیقا أو ظنا.
وأكل ما بقي، لأن الطعام لا یطرح بالشك.

خلافا لأن البباد القائل إن الزيت یقبل التطهیر،
ولم یقل المخلط فیشمل ما إذا كان بغير فعل فاعل،
لأنك تقول خلط الشيء الشيء وخلطت الشيء بالشيء. (ثمان).

أي لا یقبل التطهیر.
ولین وعسل.

ولا یطهر زيت خولط ولحم طبخ وزیتون ملح وبیض صلق بنجس،

راجع لما قبله.
على الراح فی الجمیع.

لا یخون: بأن حصل وضعه فیہ قبل الطبخ،
وبعدہ فیطهر بغسله ما یطهره (أي الطبخ)،
وفي الرأس یشوط بدمه ثلاثة أقوال: حتى ینشرها،
قبل یطهر وقيل بل یسما.
وقيل لا یقبل تطهیرهما.

أي لا یقبل تطهیر.
أي لا یقبل تطهیر.
أي لا یقبل تطهیر.

وفخار بغواص.

یقبل التطهیر أم لا.

وینتفع بمتنجس لا نجس فی غیر مسجد وأدمی.

بأحكام الاستبراء، أو عالم بها متوازن بالصلاة.
مباشرة أو بواسطة إلا أن یغلب
على الظن عدم الوصول للذي الواسطة.

عمدا تحریما. والأظهر أن فراهه كثیرة.
(العبدوي). وقيل: الكافر شارب الخمر. (ثمان).

ولا یصلی بلباس كافر، بخلاف نسجه، ولا بما ینام فیہ

أصلا، كالصبيان
أو عادة النساء
فی بعض البلدان

مصل آخر ولا بثیاب غیر مصل إلا كرأسه، ولا بمحاذی فرج غیر عالم.

بالغ، وأما الصبي فيجوز لوليه إلباسه الفضة ويكره له إلباسه الحرير والذهب.
وقيل: الصبي كالبالغ لخبر «من تحلى أو حلى ابنه ولو بقدر خربصية
من ذهب لم يشم رائحة الجنة» ولخبر «إن هذين حرام على ذكور أمتي».

بأحد التقدينين

وحرم استعمال ذكر محلي، ولو منطقة، وآلة حرب.

وهي ما يشد به الرجل وسطه. خلافا لابن وهب في جوازها.
وقيل يجوز للذكر استعمالها إذا كانت محلاة.
فيجوز جله وأغلامه، وهل أغلامه فأئمة الكتاب
أو أعلى كل ورقة، وأما كتبه وتحميسه وتعشيره

فيجوز عند البرزلي ويكره عند الجزولي.
إلا المصحف، والسيف، والأنف، وربط سن

سواء كان ما يستعان به كاللجام والمهماز،
أو ما يركب كالسرج والركاب، أو ما يضرب
به كالسيف، أو ما يطعن به كالرمح والسكين،
أو ما يبقى به كالترس.
واحدة أو أكثر، وعلى القول
بطهارة الميت يجوز رد سن
سقطت والصلاة بها
وإن لم تلتحم؛ لا على القول بالنجاسة
ونجوز الصلاة بها على كلا القولين.

لأن النبي صلى الله عليه وسلم
أمر لعرجة الأنصاري بأنف من ذهب
ذهبا أو فضة، طولاً أو عرضاً.
وقيل طولاً لا عرضاً
لأنه يكون حاملاً للنجاسة يرجع للفروع الأربعة. (ثمان)

مطلقاً، وخاتم الفضة لا ما بعضه ذهب ولو قل، فلا يجوز بل يكره
بأحد التقدينين، قولان،

للاستعمال أو لغير قصد، لأنه ذريعة لاستعماله،
وكذا التجميل على أربح القولين.
وجاز لعاقبة كالتقوى بشمته لتقدير عجزه.

وإناء نقد، واقتناؤه وإن لامرأة، وفي المغشي والمموه والراح المنع
اللام بمعنى من، كقوله:

فا الفضل في الدنيا وأنفك راغم أنحن لكم يوم القيامة أفضل

والمضئب وذئ الحلقة وإناء الجوهر قولان. أي وفي منع إناء الجوهر..

وهو إناء شعب وكراهته قولان، والراح المنع.
كسره بأحد التقدين، وهو إناء من عود أو غيره جعلت له حلقة من أحد التقدين.
وكراهته قولان، والراح المنع.

كيلور وزرجد وياقوت، وليس العقيق من أنواع الجوهر.
وكراهته وجوازه ثلاثة أقوال، والراح الجواز.

في المنع والجواز، والمنع ألف
بعكسه، وقيل بل سبيان
إباحة منع وكراهه ورد
فيه بها الدرر قطب العلماء
لن يمنع وكراهة حكوا
فأحفظ وقيت من شرور العين.

عبد القادر: وفي المغشي والمموه اختلف
تربص به في أول والثاني
فيه وفي إناء جوهر تعدد
وراجحة الجواز جزماً
وفي المضئب وذئ الحلقة قو
والأرجح التحريم في هذين

داخلا أو مدخولا، ذهباً أو فضة.

أو بقراب.

ما كان منفصلاً عن جسدها..

أدخلت الكاف ما ليس بالملائم
لها كالمرأة والمدية، بخلاف الحصير؛
لخبر قد اسود هذا الحصير
من طول ما ليس.

وجاز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلاً لا كسرير.

غير المغفو عنها.

هل إزالة النجاسة

فصل العلياء ثلاثة أقسام: مشقة في المرتبة والنجاسة تذهب عنها إجماعاً؛ كما لو كانت طهارة الحدث إجماعاً؛ كطهارة الحدة، ومشقة في المرتبة طهارة الحدث متروكة بينهما؛ يختلف في إلحاقها بالماء البارد في الشتاء، ومشقة ذكر "المص" من المختلف فيه مسائل. وبدأ بمنفصل جسد الشخص نوعه كدم البراغيث، ثم من غير الحيوان كطين المطر، الخ. فقال: هل إزالة النجاسة.

وكذا تقليبها، كطهارة أحد كفيه حيث لم يكن فيها الماء، لا يجعل (من الأيمن) واحداً لا تشارها كما في "ح"

مريد للصلاة، وكذا ما هو حامل له من كتب ونحوها، وكذا الخيمة والقبعة، بخلاف الصومعة والدار.

عن ثوب مص ولو طرف محل الخلاف المشار إليه مقيد بما إذا لم يتحرك طرف العمامة بتحريكه.

الملقى بالأرض، تحرك بتحريكه أم لا على المعتمد. عمامته وبذنه

الظاهر وما في حكم الظاهر، كدخال الفم والأنف والعين، وصباح الأذنين، فإن ابتلعها تقبأها وجوباً إن أمكن، وإلا بطلت مدة ما يرى بقاءها في بطنه. هذا إن ابتلعها عمداً اختياراً، لا سهواً واضطراباً.

والمماس أعضاء لا ماس أوتوايه، فالعتبر محل قيامه وقعوده وموضع كفيه. لا أمامه أو يمينه أو شماله، ولا ما تحت بطنه حيث لم يمس؛ فتصح صلاة المومئ بمحل نجاسة.

لا طرف حصيره سنة أو واجبة إن ذكر وقدر، وإلا أعاد الظهين للأصفرار؟

وشهره للنخعي، ومذهب مالك وجميع أصحابه، والقول بالسنية، إلا رواية أبي الفرج، وحكي بعضهم عليه الاتفاق. وشهره ابن يونس وابن رشد، وحكي بعضهم عليه الاتفاق. ولو تحرك يتحرك على المعتمد، وكذا أسفله. ومنه مسألة المهدورة، وهي جلد من يز غير مذكي.

خلاف.

والفرق بين الظهين والعشاءين أن الليل فيه كله ولا يعترض بالصباح لأنها تعاد بعد الإسفار لأنه يؤتى بالفجر والشفع والوتر بعده.

أشهر القولين السنة مع غلبة التفريع على الوجوب وقول غيرنا به؛ فهو أقوى، وهو المال عند من جعل الخلاف لفظياً. وهل هو لفظي أو معنوي؟

بما أمكن من الشروط المتقدمة إن اتسع الوقت وقدر على إزالتها ولم تكن معفوا عنها.
 ولو نفل. لكن لا تلزمه إعادة النفل إن لم يتعمد حمل النجاسة. (ثمان).

ونسبها في حال الصلاة،
 ولو تذكر الذكر والنسيان،
 ويعيد في الوقت، وقيل لا تصح

وسقوطها في صلاة مبطل. كذكرها فيها لا قبلها

على القول بوجوبها. إن اتسع الوقت وقدر على إزالتها،
 ولم تكن معفوا عنها ولا محمولة للغير واستقرت.

كلام ابن مرزوق يفيد أن الراجح عدم
 البطلان في كل من السقوط والذكر.

ومثل ذكرها فيها علمه بها فيها وإن لم
 يعلمها قبل؛ فلو قال: كعلمه بها فيها
 لشمل المسألتين فيهما.

لا في أعلاه ولا في خف مطلقا.

ومفهوم أسفل بطلانها

في أعلاه، ولو نزع دون تحريكها.

أو كانت أسفل نعل فخلعها. أي خلع عنه النعل من غير رفعها؛ تحرك النعل أم لا،

وأما إن رفع رجله بها فإن صلاته تبطل.

الانفكاك منه له أو لغيره. هذا صابط حسن فيما ذكره "المص" وفيما لم يذكره،
 لأن كل مأمور به شق فعله سقط الأمر به، وكل منهي عنه شق اجتنابه سقط النهي عنه.

وعفي عما يعسر كحدث مستكح وبلل بأسور في يد إن كثر الرد

وبلن ومكان، قدر الرد لم لا بد
 من أن يكون في كل يوم مرة فأكثر
 من أن يكون في كل يوم مرة فأكثر
 من أن يكون في كل يوم مرة فأكثر

بولاً أو غائطاً أو منياً أو استحاضة
 من أن يكون في كل يوم مرة فأكثر
 من أن يكون في كل يوم مرة فأكثر
 من أن يكون في كل يوم مرة فأكثر

أو ثوب، وثوب مرضعة تجتهد ونذب لها ثوب للصلاة. ودون

في درة البول عنها.

مرضعة الطفل إذا ما تجتهد في درة بول عن ثياب والجسد
 فغسلها يعني، وفي المكان لا إذ قد يصح عنه أن ترتحلا

بغلي. وفي الدرهم قولان،
 وأما أثره فمعفو عنه ولو فوق الدرهم.
 والمشهور أن أثره وعينه سيان.
 وفي العدوي أن المعتمد أن الدرهم معفو عنه.

درهم أمن دم مطلقا وهل ولو من دم الحيض؟ والعفو لا ينافي ندب غسله.

ولم يكن يعفى عن اليسير من دم ميتة ولا خنزير
 والحيض في النقل عن ابن شوتن فانظره يا من بالعلوم يعتني.
 محمد سالم ابن جند

ما دون قدر درهم عنه عفي وقدره فيه خلاف قد قفي
 أمبطل أم عكس ذاك؟ وما علا عن ذاك عُدُّ باتفاق مبطلا.

وعن مالك في المبسوطة
عدم العفو عن يسرها.

بخلاف ما يخرج من الجسد من نحو حرق،
لكنه كثر الدمل يعنى عن قلبه وكثيره إذا لم ينكأ.
لا مفهوم للقبود مع التحفظ.
أي وعفي عن أثر أنفواه وأرجل ذباب.
لا مفهوم للفم والرجل عن غيرهما.
من عذرة نفس المصاب أو غيره.

وقسيح وصدید وبول فرس لغاز بأرض حرب، وأثر ذباب من عذرة
* لا مفهوم للصغير عن الكبير إلا كالشعران. ما جاء في "عفي عما يعسر" ففي الصلاة لا الطعام اعتبروا
يعسل حين البرء ولا يمسح حين الوجع.

ما بين الشرطات لا الشرطات.
وموضع حجامه مسح فإذا برئ غسل. وإلا أعاد في الوقت. وأول

بهيان أبدا.
والعماد والجاهل

- ووجهه أن هذا أثر
وليس بعين فروعي فيه من لا يأمر بغسله، وهو الباجي.
بالنسيان وبالإطلاق.
أدخلت الكاف طين الرش وطين الشوارع؛
طين الرش يعنى عنه أبدا وطين الشوارع
يعنى عنه ما دام ملازما له.

وكطين مطر، إن اختلطت العذرة بالمصيب، لا إن غلبت. وظاهرها

ولو أمة اعلم أن ابن عبد السلام راعي تحليل الستر
يكون الساق عورة لمخص بالعفو الحرة، وغيره راعي
أنها يجوز لها أن تستر فعم بالعفو الحرة والأمة.
وهذا إن كان ذراعا قدون، وهو

لا للخيلاء ولم يكن من
زيها لبس الأخفاف.

في العذرة.
العفو: ولا إن أصاب عينها، وذيل امرأة مطال للستر

من تراب وحشيش، ولو تراب المسجد
لحبر «إذا وطئ أحدكم برجله الأذى
فإن التراب له طهور».

ورجل بلى يمران بنجس يبس يطهران بما بعده. وخف ونعل

والغبار غير معفو عنه إلا في هذين، ولذا قال ابن القاسم:
من لصق ثوبه بجدار مرحاض إن كان يشبه البلل غسله،
وإن كان يشبه الغبار رشه، والعفو لا يختص بجميع الدواب؛ خلافا للتونسي.

حتى لا يبقى في العين شيء الخبز إذا وطئ أحدهم رجله فإن التراب له طهور.

ولو شبك في مصابهما هل ما ذكر أو عذرة فالظاهر عدم الغفو.

بوضع تكثر فيه الدواب.

من روث دواب وبوطها إن دلكا لا غيره فيخلعه الماسح لا ماء معه

لأن طهارة الحدث لها بدل وطهارة الخبث لا بدل لها ولا تقدم طهارة الخبث على طهارة الحدث إلا في هذه فمن لم يكن عنده إلا ما يكفي وضوء قدمه على نجاسة في بدنه. والمشهور أنه يقدم غسل البدن على الوضوء.

صوابه زدد.

واللخصي ما يشترهما به.

ويتيمم واختار إلحاق رجل الفقير وفي غيره للمتأخرين قولان.

ومع من وجد خفا ما يشترهما به.

أي وعفى عن وجوب الفحص والسؤال عن حال بلل واقع على ماز.

العاقل البالغ المخبر له بخلاف ما حمله عليه بشرط عدالته. ابن رشد: ولو لم تعلم عدالته.

وواقع على مار، وإن سأل صدق المسلم.

لا مفهوم لمار عن جالس عن مضطجع بين ديار المسلمين أو مشكوك فيهم.

أي وعفى عن غسل مضطجع مثل سيف وأدخلت الكاف كل ما فيه صقالة وصلابة كالمرأة والمدينة.

وفي الخطاب عن ابن ناجي ثمانية يجزئ فيها زوال النجاسة بغير الماء: التعلل والخف والقدم والمخرجان وموضع الحمامة والثوب الجديد والجسد والسيف الصقيل. (اللوامع).

أصالة؛ فلا تضر حرمة لعارض، كقتل مرتد وزان محصن بغير إذن إمام.

وكسيف صقيل لإفساده من دم مباح وأثر دمل لم يندب

أي وعفى عن أثر دمل واحد، وأما أكثر منه فكسائر الجرب. إلا فلا يعفى عما خرج أولا، أو لحم. أو لا يقع مثله غالبا. أو يستحي أن يجلس به بين أيدي أقاربه، أو يستقيم الناظر النظر إليه.

إن تفاحش كدم البراغيث إلا في صلاة. فلا يقطع ولا يندب غسله.

وقيل: تشترط فيه النية (عدوي). تنبيه بالأمرين (أي الغفو وندب غسل ما تفاحش).

ويظهر محل النجس بلا نية بغسله إن عرف، وإلا فجميع الزيل لجرمه ولونه وريحه المتيثرين.

أبو عمر الأصل في ثوب المسلم
قوله وأرضه وجسمه الطهارة حتى
يقا تتبين النجاسة ثمان.
في النضح

على المشهور وروى ابن نافع
لا مالك النضح مع ابن نافع
وقيل يفتر للنية لظهور النجاسة
لا مالك النضح مع ابن نافع

بلا نية لا إن شك في نجاسة المصيب أو فيهما. وهل الجسد كالثوب،

والمعتمد الثاني. (عق، صريح).
"عق" وفي البقعة طريقتان: طريقة تحكي الاتفاق على وجوب الغسل،
وطريقة تحكي الاتفاق على وجوب النضح.

أو يجب غسله؟ خلاف.

أي التمس ماء.
| كما لو تغيرت الأواني تغيرا واحدا بعضها بنجس وبعضها بطاهر،
| كما لو تغير بعضها بدم وبعضها بمغرة.

وإذا اشتبه ظهور بمتنجس أو نجس صلى بعدد النجس • وزيادة إناء.

أو بطاهر توضأ بعد الطاهر وزيادة إناء من الطهور،
• وصلى صلاة واحدة ويبقى على طهارته.

غير هذه، ولا يوجد طهورا محققا
لو زالت أوصافه فشابه الماء.

حيث لم تكثر الأواني جدا واتسع الوقت،
• وإلا تحرى وعرف قدر المتنجس من غيره،
وإلا صلى بالجميع.
وقيل: يجب الغسل.

واستظهر المؤلف اشتراط الدلك في الغسل
لأنه يحول على حقيقة الغسل، وفي كلام ابن العربي
ما يدل على عدم الاشتراط على المذهب،
بل يكفي صب الماء على الإناء، لأنه ليس
بذلك شيء يزال. (عدوي).

قال فيها:
أراه ذنبا عظيما أن يعتمد على
طعام الله تعالى فطرح بالشك،
لكلب ولغ فيه. وقيل: يغسل الإناء
لعموم الحديث.
وأجيب بأن قوله في الحديث:
فليرقه يقتضي تقييده بالماء.

عن إضاعة المال
عن إضاعة المال

وتدب غسل إناء ماء ويراى لا طعام وحوض

والمراد بالخوض ما فوق آنية الغسل،
خبر الحياض التي تردها السباع
«لها ما أخذت في بطونها ولنا ما بقي
شرابا وطهورا».

لا غسل إناء فيه طعام

وقيل: لا غسل إناء فيه طعام
وقيل: لا غسل إناء فيه طعام
وقيل: لا غسل إناء فيه طعام
وقيل: لا غسل إناء فيه طعام

أي حكمته.

مع أنه تعالى لا يأمر إلا بما فيه مصلحة عاجلة أو آجلة.

أي الولوغ من أفعال الكلب، ويحتمل لا غير الكلب من السباع
خلافاً لما في الحق الخنزير بالكلب.

وهو شيء أمر الله به ولم تظهر لنا علته.

تعبدا سبعا بولوغ كلب مطلقا لا غيره. عند قصد الاستعمال،

المتصل بالاستعمال
لا فور الولوغ.
وقيل: يندب فوراً. (غان).

لا يوطئ حذاءه في الطريق
ولا يمشي في الغبار

خلافًا لبعضهم، خير «إذا ولغ الكلب في
إناء أحكم فليغسله سبعاً أولاً»
(أو إحداهن، أو أخراهن).
أي ولا يتعدد الغسل بسبب ولوغ الخ.

بلا نية ولا تريب، ولا يتعدد بولوغ كلب أو كلاب. وقيل يتعدد بولوغ كلب أو كلاب.

فصل

فرائض الوضوء غسل ما بين الأذنين ومنابت؛ شعر الرأس المعتاد والدقن،

في غسل ما بين الأذنين؛
دقن يجب غسلها عند مالک،
وقيل بنبذها.

وظاهر اللحية، فيغسل الوترة، وأسارير جبهته،

وظاهر أجنانه.

يجب غسل ومسح ما لا يمتص الفسل
والرأس مسح الرأس بمبي على التنقيص.

وظاهر شفتيه بتخليل شعر تظهر البشرة تحته، لا يجرحا برى،

أى وغسل يديه. وكونه يتحفظ على عقد الأصابع ورؤوسها واجب. (ثمان).

أو خلق غائرا، ويسديه

ولا بد من إبطال
الماء إليه ولو يعود.

وفي الحديث «إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه،
فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من
وجهه، حتى تخرج من تحت أشعار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من
يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من
رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجله خرجت الخطايا من رجله حتى
تخرج من تحت أظفار رجله».

قال: «ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة». (ثمان).

بمرفقيه وببقية معصم إن قطع، كف بمنكب بتخليل أصابعه،

ولو نبتت في عضد دون ذراع غسلت فقط، فإن كانت بغير منكب غسلت أيضا؛
كان لها مرفق أم لا إن نبتت في محل الفرض، فإن نبتت في غيره غسلت إن كان
لها مرفق لتناول الخطاب، وإلا فلا. ويجري مثل ذلك في الرجل.

لا إجمالة خاتمه

إجمالة الخاتم نفسيها نسب
ووجب إن ضاق للتدب السمي
وقال أيضا فيه بالنزع الأخير
يحتمل الوجوب والتدب ولا
ونسبوا عكس الذي لابن حبيب
نقله الخطاب والخطاب ما

المأذون في لبسه ولو ضيقا على
المشهور لأن الماء أرق من كل شيء.
وقال ابن شعبان: يجب إجمالته مطلقا.
وقال ابن حبيب: يجب إجمالة الضيق
دون الواسع. وحكى ابن بشر قولاً
أربعاً أنه ينزع ولا تكفي إجمالته. (مع).

محمد عالي ابن نعم العبد:
للعتي ولان شعبان تجب
نجل حبيب وابن عبد الحكم
وقوله عند الإمام ابن بشر
غير الوجوب لان ناجي احتملا
إلى الجزولي وقوله غريب
نقله حقه له أن يعاما

من كل حائل كسوار
وتغير المأذون في لبسه.

ويشترط نقل الماء إلى الرأس؛
أي فلو نزل على رأسه مطر
ومسح فلا يجزئه ذلك. (ثمان).

فرض المومني عليه فوضان.
فرض المسح وفرض الغسل.

ونقص غيره، ومسح ما على الجمجمة بعظم صدغيه

وقال ابن عطية: مجزئ الثمان، وأبو الفرج: الثلث،
وأشهب: تجزئ الناصية. (قاله القلشاني) وذهب الشافعي
وأبو حنيفة وجماعة إلى مسح بعض الرأس. (ثمان).

وقيل: لا يجب مسح ما استرخى
عن حد الرأس. (ثمان).

محمد مولود بن أحمد قال:
ونقصا إن منعنا دخول ما

مع المسترخي ولا ينقص ضفره رجل أو امرأة ويدخلان يديهما تحته في

ويؤخذ منه جواز الضفر للرجل، وهو كذلك؛
خلافا للبلقيني القائل بالمنع والكراهة.

إن بثلاث الحيط يضفر الشعر فنقصه في كل حال قد ظهر
وبأقل إن يكن ذا شدة فالنقص في الطهرين صار عمده
وإن خلا عن الحيط أبطله في الغسل إن شد وإلا أهمله

وفي اللوامع عن الخطاب أن الشيخ
أبا عمران رخص للعروس أيام أسبوعها
أن تمسح في الوضوء والغسل على ما
في رأسها من طيب، وتيمم إن كان
في جسدتها، لأن إزالته من إضاعة المال. (ثمان).

أي المرتفعين.

رد المسح، وغسله مجزئ، وغسل رجليه بكعبيه الناتئين بمفصلي

ولم يجب لشدة التصاقهما.
عمل القلم والحلق.

في الوضوء، وأما في الغسل
فيجب على أربع القولين.

الساقين، وندب تحليل أصابعهما. ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق

ما لم يظن
وويح الأظفار إن تركته فما عليك حرج أو زلته
واجمع رؤوسها بوسط الكف واعرك فإن عرك ذاك يكفي

خفيفة أو كثيفة، غسلا ووضوءا وعنفقة وشاربا، وعدم الإعادة.
والفرق بين شعر الرأس واللحية أن شعر الرأس أصلي بخلاف الآخر.

وقيل: مسح
رأسه. (ثمان).

رأسه، وفي رجليه قولان، وكرهته قولان، وفي جواز حلق الرأس حيث لا ضرر
والفرق بين شعر الرأس واللحية أن شعر الرأس أصلي بخلاف الآخر.

الحلق للرأس لضرر جلا
وحيث انتفى جرى قولان
هذا إذا بالجمين حلقا
ذكر ذا الخطاب بعد أن نقل
من جلده أو جرح أو من بثره
لم يلزمه غسل ما قد ذكرنا
وخالف اللخمي فإيا غيرا
ومتهم سند ذو الأساند.

مقشر بعد الوضوء قشره
أو كان قطع لحم أو يد طسرا
والغسل كالوضوء في الحكم جرى
ورد ما للبخمي غير واحد

هو لغة التحريك، واصطلاحاً إمرار باطن اليد على العضو مع صب الماء إمراراً متوسطاً، ولا يجوز بغيره، إلا الرجل بالرجل فقولان. وتجوز الاستنابة للضرورة، وتمنع لغيرها، فإن وقعت فقولان. وقال الشيخ محمد بن الحسن: ذلك يكون باليد ظاهرها وباطنها، أو بالدراع، أو بمخرقة، أو يحك إحدى الرجلين بالأخرى.

والدلك، وهمل الموالاة واجبة إن ذكر وقدر، وبني بنية إن نسي مطلقاً.

هي لغة الفور واصطلاحاً الإتيان بأفعال الطهارة في زمن متصل من غير تفريق فآحش.

استناب أي بناء مصاحباً لنية. زاد بعضهم اعتدال المكان، والعماد للتفريق "عجم" والفعل كالعاجز عند حال التفريق أم لا.

أي لم يمس الأخر منها.

وإن عجز ما لم يطل بجفاف أعضاء زمن اعتدلاً، أو سنة؟ خلاف.

كما إذا أعد من الماء ما ظن أنه يكفيه فلم يكفه، أو ذكر بعد النسيان والفرق بينه وبين النسي أن الناسي لما كان عنده الإعراض عن الوضوء احتاج إلى نية بخلاف العاجز.

وعلى القول بالسنية إن فرق ناسياً فلا شيء عليه؛ وكذا عامداً عند أن عيّد الحكم ولأن القاسم يعيد الوضوء والصلاة أبداً ندباً.

ونية رفع الحدث عند وجهه، أو الفرض، أو استحابة ممنوع، وإن مع تبرد،

أو تدف أو تنظف أو تعلم أو تعليم. ولو قال كتبرد لشمّل الجميع.

وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه، وقيل: ما توقف صحة العبادة وجواز الإتيان بها عليه، ويرد على الحد الأول الطهارة قبل الوقت ووضوء الصبي؛ إذ لا يعاقب على تركها لا على الثاني. اعلم أن الصبي له أن يصلي بوضوئه بعد بلوغة (قاله الأمير في حاشية "مع") ولمالك قول بعدم وجوب النية.

أو أخرج بعض المستباح أو نسي، حدثاً لا أخرجه. أو نوى مطلق الطهارة،

الشاملة للحدث والخبث لاحتمال صرف النية عن الحدث للخبث، وأما إن نوى به أن يكون على أكمل الحالات فيجزئ.

من الأحداث كما إذا نسي حدث البول.

كتوضأت للظهر لا للعصر؛ إذ ليس للسكف أن يقطع بعض مسببات الأسباب الشرعية عن أسبابها كأن يقول أتزوج ولا يحل لي الوطء. وقيل يجرئ.

أو استباحة ما نذبت له، أو قال إن كنت أحدثت فله،

الطهارة، كالقراءة للمحدث أصغر، وركوب البحر، والدخول على السلاطين، وقراءة الحديث.

لأن التجديد ندب،
والندب لا ينوب عن الفرض،
الوضوء.

هذا إن نوى أن الغسلة الأولى فرض والثانية ندب،
وأما إن نوى أن ما بعد الفرض ندب فنجزئ.
وقيل: يجزئه ذلك، لأن نيته تكون على أكمل الحالات. (ثمان).

أو * جدد فتبين حدثه، أو ترك لمعة فأنغسلت بنية الفضل، أو فرق النية
بأن خص كل عضو بنية،
مع قطع النظر عن غيره.
وأما إن جعلها أرباعاً فنجزئ.

ومنشأ الخلاف هل يظهر
كل عضو بانفراده،
أو لا يظهر إلا بالكمال؟
أي بعد الإتيان بها فبالحكماء

على الأعضاء، والأظهر في الأخير الصحة، وعزوها بعده ورفضها،
الرض لغة الترك، واصطلاحاً تقديم ما وجد من العبادة والنية كالعدم بعد الكمال اتفاقاً، وكذا في
أثنائه إن رجع بالقرب وكل بنية على أرجح القولين.

من تمام السنة. أبو الحسن: السنة هي الأولى. الباقي:
لم تزل أشياءنا تنهنا على أن غسل اليدين الذي
هو سنة بعد الاستنجاء.

لا يكثر فلا يصح
ولا بتأخيرها ولو بكثر.

مغتفر، وفي تقديمها بيسير خلاف.

قبل فعل كل شيء من أفعال الوضوء، ويحتمل قبل دخولهما في الإناء إن كان الإناء قدر آنية غسل
فدون وأمكن الإفراغ منه، وإلا ادخلهما فيه إن كانتا طاهرتين أو نجستين نجساً لا يغير الماء،
ولا انتقل للتيمم.

وسننه غسل يديه أولاً ثلاثاً تعبداً بمطابق ونية ولو نظيفتين، أو أحدث

وفي الخطاب: حكاية وموعظة: ذكر أن بعض المبتدئين
لما سمع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم:
«إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل
أن يدخلهما في وضوئه فإنه لا يدري أن باتت يده»
قال: أين باتت يدي؟ كانت فوق الفراش! فأصبحت يده في دره إلى ذراعه.

خلافاً لأشبه فيما، لأن غسلهما عنده ليس بتعبد.
وقال ابن القاسم بغسلهما مجموعتين.

في أثنائه مفترقتين ومضمضة، واستنشاق، وبالغ مفطر، وهو جذب الماء بنفسه.

وهي إدخال الماء فاه وخضخضته ومجه،
فلو دخل فاه من غير تسبب لم يكن أتياً بالسنة،
وكذا لو ابتلعه على أحد القولين، أو فتح فاه ونزل
فيه فما يظهر. ويكره التصويت بمجه كما يكره
التصويت بمضغ الأكل.

مضمضة بطرف اللسان وهي بالإجماع في ذا الشأن
وإن تكن مهيلة فيالقم وذلك في الصحاح قدما فافهم.
وفي الصحاح أن المضمضة بطرف اللسان والأخرى بالقم كله. (ثمان).

ان رشد: بداخلهما يتلث افضل:
بل ظاهره انه متفق عليه. (عق).

أي المضمضة والاستنشاق
وفي ابن مرزوق والمواق (ثمان).

و فعلهما بهست أفضل، و
واحدة مع فوات فضيلة الست.
وغرفة بالفتح المصدر جا

وإضافة إلى ذلك، فإنَّ المصدر جاً والضم للمغروف يا ذوي الحجج

الأبهري وابن مسلمة: مسحهما فرض.
وقال عبد الوهاب: داخلهما فرض
وفي ظاهرهما خلاف.

وَمَسَحَ وَجْهِي

أذن الإذنين سنة مستقلة، وكذا صامخ المص "عنها". وهو وضع يده على أذن مالك أذن.

الرأس. وقيل
مستحبه

ریئل میاج (کنون)

وتجديد ماءهما، ورد مسح رأسه وترتيب فرائضه، فيعاد المنكس وحده

حيث كان نسيانا، وأما إن كان عامدا فهل يعيد
الوضوء والصلاة أبدا ندبا،
أو لا إعادة عليه فيهما؟ قولان.

أولا إعادة عليه فيهما؟ قولان.

علی

*صوابه ينس. (التاودي)

محکم دلائل سے مزین و متنوع ومنفرد موضوعات پر مشتمل مفت آن لائن مکتبہ

بَعْدًا مَقْدَرًا.

إن بعد بحفاف، وإلا مع تابعه، وممن ترك فرضاً أتى به وبالصلاة، وسنة غير النية: عضواً أو لعة، مغسولاً أو مسحاً، تحقيقاً أو ظناً، كالشك لغير المستحج.

غير النية؛ عضواً أو لمعة، مفسولاً أو ممسوحاً، تحقيقاً أو ظناً، كالشك لغير المستنكح.

ولا بدل لها، ولا يوقع الإتيان بها في مكروه وغير ترتيبية.

بمد؛ خلافا لابن شعيان، أو بلا حد من سيلان أو قطر.

ولا يشترط سيلان الماء عن العضو، لكن يشترط سيلانه عليه. وإضافة الماء قبل ملاقاته للعضو تضر وبعده لا تضر.

إي. ماينوفضايه

واسمها فاعلها لما يستقبل.

وفضائله موضع طاهر،

وفضائله موضع طاهر، وقلة ماء بلا حد كالغسل، وتيمن أعضاء،

لغير الأعسر، ولم يخير الأضبط. ❧
❧ يـ يجعله عن يمينه.

أي كانت اليد تدخل فيه بسهولة، وأما إن ضاق
عن إدخال اليد فالاختيار فيه لأهل العلم
وضعه عن اليسار.

وَكَيْدًا سَائِرُ أَعْضَائِهِ، فَإِنْ عَكَسَ قُبْحَ عَلَيْهِ،
وَوَعِظَ إِنْ كَانَ عَالِمًا، وَعَلَّمَ إِنْ كَانَ جَاهِلًا.

وتنقل الزرقاني
فرضية الثانية.

وإناء إن فتح، وبدء بمقدم رأسه، وشفع غسله، وتثليثه، وهل الرجلان
ومضمضة واستنشاق. وقيل: كلاهما سنة. وقيل: الثانية والثالثة فضيلة، وأما النقيتان فكسائر الأعضاء.
غير النقيتين، وهو المشهور، فالأولى الأفضل عليه.

وهو المشهور، فالأولى
الاقتصار عليه (ثمان)

كذلك؟ أو المطلوب الإنقاء، وهل تكره الرابعة أو تمنع؟ خلاف.

والذي لان غرفة أن غير
النقستين لا تحديد فهما.

بأن يفعلها في المحل الذي
يطلب فعلها فيه مع الفرائض
وقيل سنة.

والمعتمد الكرامية. (دير)

تَقَرُّبٌ وَنَزَلٌ فِي أَنْفُسِهَا.

وترتيب سننه أو مع فرائضه. وسواك

ما حصل منه، ويتذب كونه من الأراك بين
اليبوسة والرطوبة، طولاً في الأستان وعرضاً في اللسان، ولا يراد على
شبر فإن زاد على شبر ركب عليه الشيطان. ويكون باليمن والإبهام والخصم تحتة والثلاثة فوقه.
والسواك مستحب في جميع الأوقات وتأكد بوضوء أو صلاة وعند قراءة القرآن وبقطة من نوم وعند تغيير قم
بترك أكله أو شربه.
وهو مأخوذ من قولهم: ساك إذا ذلك، أو من قولهم: جاءت الإبل تسواك أي تتألم هزالاً.

وما ذكره "الص" من "ندبها في
الوصف هو الشهور، وعليه فالظاهر
قروى إنكارها، وعديري، وهل
أنتها تكرر. الحجم، قولان.
زيد الرحمن، النبوءات، استعمال
ونحو من الجلبوس على مرفع
القبلة، والجلبوس ذكر الله.

أي كما يندب السواك لصلاة.. الخ.

يذكر الإي
كذا طلوع
بعضهم بالشمال.

وإن بإصبع كصلاة بغدت منه. وتسمية، وتشرع في غسل وتيمم

تندبا فیہما.

استنانا فيهما. ونذب الجهر لذكر الغافل ويعلم الجاهل. ونذب زيادة اللهم بارك لنا فيه وارزقنا خيرا منه، وإن كان لنا قال: اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه حلالا وإن كان نسبها في أوله قال في أثناءه: بسم الله على أوله وآخره، وإن نسبها حتى فرغ منه قرأ سورة قاف.

وأكل وشرب وذكاة

وركوب دابة ندبا مع زيادة وسفينة ودخول وضده لمنزل ومسجد، ولبس

لثوب، وكذا التزج فيما يظهر؛ مع زيادة الحمد لله الذي كساني هذا الثوب ورزقيته من غير حول مني ولا قوة، والحمد لله الذي كساني ما أوارني به عورتي وأجمل به في حياتي

مباح، ندبا؛ قبل كشف العورة، مع زيادة اللهم جنبنا الشيطان وجنبه ما رزقتنا. لا يحرم ومكروه؛ وهل يحرم فيهما، أو يحرم في المحرم ويكره في المكروه؟

وغلاق باب وإطفاء مصباح ووطء وصعود خطيب منبرا وتغميض

وزيد وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم. اللهم يسر عليه نزعته، وسهل عليه موته، وأسعده بلقائك، واجعل ما أخرج إليه خيراً مما أخرج عنه.

ميت وحده. ولا تندب إطالة الغرة ومسح الرقبة وترك مسح الأعضاء

ندبا؛ مع زيادة اللهم تقبله بأحسن قبول. الحمد لله وعلى ملة رسول الله ﷺ لئلا هذا فليعمل العاملون. بل تكره عند مالك. وهي الزيادة على محل الفرض؛ خلافاً للشافعي، مستدلاً بالحديث «إن أمي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليقعل».

مستدلاً بالحديث «من مسح رقبته أمن من الغل».

لاحتمال أنها رابعة، ونديها لاحتمال أنها ثالثة. وإن شك في ثالثة ففي كراهتها قولان. قال كشك في يوم عرفة هل هو العيد؟

الإمام المازري صومه لاحتمال أنه يوم عرفة أو يحرم لاحتمال أنه العيد.

برخو طاهر، ويتأكد النذب
بصلب طاهر.
والرخو مثلث الراء-
الحش من كل شيء.

في آداب قضاء الحاجة والاستنجاء.

فصل

نذب ليقاضي الحاجة جلوس، ومنع برخو نجس.

وظاهر "المص" كانت الحاجة بولا أو غائط، وخصه التثاني
بالغائط، فلا يندب له ذلك إذا كانت الحاجة بولا.

بالمص الصلب اجلس وقم برخو نجس
والنجس الصلب اجتنب واجلس وقم إن تعكس.

لذكر فجل مريد قضاء حاجة البول،
وأما الغائط فلا يجوز إلا جالسا،
وكذا بول المرأة والحصى، والخثني إذا كان ببول
من الفرج. واختلف في البول قائما، فأجيز وكره،
والمشهور جوازه.* مع أنه خلاف الأولى.

أي نذب
اعتاد.

واعتماد على رجل واستنجاء بيد يسريين، وبملها قبل لقي الأذى،

وهو فيما إذا استجمر بها ابتداء، وفيما إذا استنجى بها من غير استجمار بلها فيما قبل
لقي الأذى أو لا، وأما إذا استجمر بغيرها ثم استجمر بها فلا يندب غسلها بكتراب بعده. ✖
✖ لأنه إنما لاقى حكم الأذى.

وغسلها بكتراب بعده. وستر إلى محله.

ماتعا كان أو جامدا، خبر «اتقوا الملاعن
الثلاث وأعدوا التبل».

* وقيل: المندوب إعداد مزيلهما معا.
(أي المانع والجامد).

ما لم يخف السبق، ولا كشف،
أي لم يكن بأعين الناس، ولا ستر وجوبا.
وهل يندب له حال الخطاطبة للجلوس،
أو يرخي الستر شيئا فشيئا قيامه من الجلوس أن
يتم قيامه أم لا؟ قولنا:
لقضاء الحاجة خاصة،
وقيل: له والاستنجاء،
على
ففيه أن يذهب للخلاء حاسرا.

وإعداد مزيله * ووتره وتقديم قبله وتفريج مخدئه واسترخاؤه

بعد جلوسه للحاجة ومتعلقها، وأما قبل جلوسه فيندب
بمينا وثملا. ويندب عدم نظره إلى السماء والعبث بيده
إلى السماء، ونظر الفضلة وأن لا يشتغل بغير ما هو فيه.
قيل: من أدام النظر إلى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الوجه،
ومن ثقل على ما يخرج منه ابتلى بصفرة الأسنان،
ومن تمخط عند قضاء الحاجة ابتلى بالصم.

الهم إلى أعوذ بك من الخبث والخبائث؛
الرجس النجس الضال المضل، الشيطان الرجيم.

وبقله: **فإن فات فيه** جوازها. وظاهر "المص" النذب
ما لم يخرج منه شيء أو يجلس،
فيكره.

اللهم غفرانك. الحمد لله الذي سوغنيه
طيبا وأخرجني عني خبيثا. الحمد لله الذي
رزقني لذته، وأخرج عني مشقتي، وأبقى
في جسمي قوته.

إن لم يعد وسكوت إلا لهم

وبالفضاء ستر وبغدا * واتقاء حجر.
وهو الثقب المستدير ويلحق به المستطيل ويسمى سريا.
وهل هو خوف الهواء أو الجان؟ قال شاعرهم
قد قلنا سيد الخبز رج سعد بن عباد
ورميانه بسهميه من فلم نخطى فؤاده

عند قضاء الحاجة
ومتعلقها من استنجاء واستجمار.

في البول والغائط الرقيق،
وكذا مهبها إن كانت ساكنة.
وقال في الإكال: المورد ضفة النهر ومشارع المياه،
وإذا اتقى المورد فإماء نفسه أخرى. (مع).

وظاهر ابن عرفة اختصاصه بالبول
وندى ابتداء موضع صلب،
وأخرى إن كان نجسا.
كان الذكر نطقا؛ بأن يسكت،
أو مكتوبا مضاحبا له في شيء.

وريج ومورد وطريق وظل وصلب. وبكثيف نفي ذكر الله وتقديم يسراه

تستظل به الناس ويتخذونه مناخا ومقيلا،
لخبر «اتقوا الملاعن الثلاث وأعدوا النيل»
عياض؛ وليس كل ظل يمنع القعود عنده
لقضاء الحاجة؛ فقد قضاه عليه السلام
تحت حائش (أي نخل ملتف).

الكائن معه بلا ساتر؛
وجوبا في القرآن ونديا في غيره.

نرى ونديا تقديم يسراه.

تشريفا للبعثي فيهما.
حال أو خبر مبتدأ محذوف.

دخولا، ويمناه خروجا عكس مسجد، والمنزل يمناه بهما. وجاز بمنزل وطاء،

مع أنه خلاف الأولى* فلا ينبغي ذلك إلا لضرورة. (ثمان).
* لحديث «إذا أتى أحدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره».

وفي الواضحة أنه لا يجوز له إلا إذا ألبى. (بن).
حينئذ صوابه التعبير بلو

نرى ونديا

وبول، مستقبل قبلة ومستندرا وإن لم يلجأ، وأول بالساتر، وبالإطلاق،

إلى الاستقبال أو الاستدبار في الفضلة والوطء ولو في فضاء المنزل،
لا بساتر. تلخيص ما في الخطاب أن الصور كلها جائزة، إما اتفاقا
أو على الراجح إلا في الفضاء بغير ساتر فتمنع اتفاقا. فلو قال:
وجاز بغير فضاء استقبال وضده بوطء وفضلة، كبه بساتر
وإلا منع، لوفى بالمسألة.

تجاوز فضلة ووطء بالفضا بساتر لقبلة في المرتضى
وفي سواه فالجواز مطلقا هذا الذي أفاده من حقا

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ
إِلَى الْحَرْبِ وَالْمَلَّةِ
وَالْجُلَّةِ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
أُولَئِكَ هُمُ الرَّاغِبُونَ
إِلَى الْحَرْبِ وَالْمَلَّةِ
وَالْجُلَّةِ

لا في الفضاء، وبستر قولان تحتلها،

وأرجح القولين أنه إذا
أرجم ذيله بينه وبين القبلة كفى

هل يجوز أم لا. والراجح الجواز

فلا يمنع استقبالهما ما لم يؤد إلى استقبال القبلة أو استدبارها.
لا القميرين وبيت المقدس.

والمختار الترك،

نذب

كانت الذكر ووضع المرأة إحدى اليدين فوق عظم العانة القبيل واللب

الباء للاستعانة أو لسبب أي طلب البراءة أو التخلص من الحدث

ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سلت ذكر وتبر خفا.

أي نقض، فيخرج ما بقي فيه. وينبغي أن يطلب التعجيل، ولا يجوز التطويل واستقصاء الأوهام فإن ذلك يؤدي إلى تطويل تمكن الوسوسة. اللخمي: من عادته احتباس البول فإذا قام نزل منه شيء فيجب عليه أن يقوم ثم يقعد، فإن أبي نقض وضوءه ما نزل منه.

مدح الله أهل قباء قال: فيه رجال يحبون أن يتطهروا الآية

لأنه ينزل العين والحلم

ونذب جمع ماء وحجر ثم ماء، وتعين

إن أراد الاقتصار أحدهما فالأفضل كذلك، لتعذر الاستحجار في حقها.

خرج على غرضه السلس، ونقض الوضوء، والأذى فيه الاستحجار.

في مني وحيض ونفاس، وبول امرأة، ومنشتر عن مخرج كثير، ومذي

وهو ما جرت العادة بتلوته دائماً أو غالباً، وقيل: ما جاوز ثلث الكرة وما لامس الدر. ويغسل ما جاوز محل الرخصة ويكفيه الحجر في الباقي. أي النية وعدم بطلانها قولان والمعتمد عدم البطلان.

بغسل ذكره كله، ففي النية وبطلان صلاة تاركها أو تارك كله قولان.

عبد الله بن محمد

معظم الذكر بالغسل لدى وفقاً إذا نسوى وإن لم يغسل والخلف مستو إذا بعضاً غسل بغير نية جرى قولان ثم على الصحة في البعض اختلف

وحصى ودود، لخبر «من استنجى من ريح فليس منا». أي ليس على سنتنا.

ولا يستنجى من ريح. وجاز بياض طاهر، منق، غير مؤذ. ومختار.

أي ولا يختار، بأنواعه الثلاثة.

وندب الاستجمار بها (أي اليد) إن قصد إتباعها بالماء، فإن قصد الاقتصار عليها فواجب أو سنة. وهذا كله حيث لم يجد ما يستجمر به غيرها وإلا جاز إن أتبعها بالماء وكره إن اقتصر عليها.

أو أشرفه ولو سحرا أو تورا.
أو أشرفه ولو سحرا أو تورا.

أو لحق الغير.
أو لحق الغير.

لا مبتل ونجس وأملس ومحدد ومحترم من مطعوم ومكتوب وذهب وفضة

ما عدا المبتل والنجس والأملس،
وقيل: يجوز النجس.

إن أنقث وإذا استجمر بها قبل
بالختصر أو بالوسطى خلاف.
والوزير يجوز أن أتى شيطان
وقال أبو الفرج وابن شيبان
بوجوب الثلاث واختارها بعضهم.

المتعلق حق الغير
بمذمة الخسة
غير أنه أمتك عن
عقلنا وعطف دولتنا

وجدار وعظم وروث فإن أنقث أجزأت كاليد ودون الثلاث.

فصل

تواقض الوضوء أحداث وأسباب،
وما ليس بمحدث ولا سبب؛ كالردة - أعاذنا الله منها - والشك في الحدث.

ومنه المتى الخارج من فرج المرأة بعد الوطء.

نقص الوضوء بمحدث! وهو الخارج المعتاد في الصحة لا حصي
★ متعلق بقوله: المعتاد، لا صفة للخارج؛
والإلا لا يقتضي عدم النقص بالمعتاد إذا خرج
في المرض وليس كذلك. (بن).

أي ولو خرج على رأسه أذى، وبطل الصلاة
حيث كثر الخارج معه ولم يكن سلسا.

ودود ولو ببيلة، وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال المشهور منها ما ذكره "المص"
والثاني لا وضوء إلا أن يكون معها أذى؛ وهو المردود بلو،
والثالث عليه الوضوء وإن خرجت نقية. (ثمان).

الأمير:

فيل للفقهاء ولا تخجلك هيئته: شيء من الخروج المعتاد قد عرضنا
فأوجب القطع واستتجى المصل له لكن به الطهر كما مولاي ما انتقصنا

جواب هذا الحصى والدود إن خرجا مع بلة كثرت قد زال ما غمضا

الزمن وإن لم يقدر على رفعه

وبسلس فارق أكثر كسلس مذي قدر على رفعه، يتزوج أو تسر أو تداو. ويعتفر
السبب له زمن التداوي وزمن العمل لإزالة

منهم للذي عن سواد

الزمن، وكذا إن تساوى. وما يندب
الوضوء فيه يندب اتصاله بالصلاة.

وندب إن لازم أكثر لا إن شق أو لازم جميع الزمن. وفي ندب غسل فرجه قول الطراز وسحنون

وهو من الزوال لطلوع الشمس في اليوم الثاني.

وفي اعتبار الملازمة في وقت الصلاة

وقت الصلاة وغيره. وتظهر فائدة الخلاف فيمن يلازمه النهار فقط؛
فعلى القول باعتبار وقت الصلاة فقط يجب لأنه فارق أكثر الزمن
وعلى القول باعتبار جميع الاوقات يندب لأنه ساوى.

أو مطلقا تردد والظاهر من القولين
أولهما كما عند ابن عرفة.

الوضوء، أو دوام السلس.

الضمير راجع للمكلف أو للتوضي
أو للشخص، ولا يصح رجوعه للخارج.

وهي ما فوق السرة وتحت الصدر،
وحكم ما حاذها حكم ما فوقها.

من مخرجه أو ثقة تحت المعدة إن انسدا وإلا فقولان.

تكن تحت المعدة؛ بل كانت فوقها، انسدا
أو انفتحا أو أحدهما، ولم يكن الخارج
منها هو الخارج من المنسد.

وبسببه وهو زوال عقل، وإن بنوم ثقل، ولو قصر لا خف.

ويعرف ثقله بسلان ريقه،
وأنحلال حسوته؛ لا إن استيقظ
بالحال على المشهور. وانقطاع الأصوات
المتصلة به، ويسقط ما بيده ولم يشعر،
فإن شعر فقولان. ولا نقض على القائم المهوم،
بخلاف المضطجع، وفي الجالس احتمالات.
عبد الله:

أو انغماء أو سبي.

أي الحدث؛ وهو ما أدى
إلى خروجه. وهذا بالنسبة
لقول جميع الفقهاء، وأما
السبب في اللغة فهو الحبل.
ومنه قول الله تعالى:
﴿فليمدد بسبب إلى السماء﴾.

ثقل نوم ذي اضطجاع مفسد كجالس إن طال فيا قيدوا
وراكب كجالس ومن سجد فهل كأول أو الثاني يعد
وألغ نوم قائم وإن يظل والخلف في أخي الركوع قد نقل
هل كأخي القيام أو كمن سجد وهل كذي الجلوس من قد استند
وذي اضطجاع والمصنف اعتبر صفة نوم دون قيد مستطر.

تنبيه لا ينبغي أن يراد النوم على ثمان
ساعات فإن ذلك يورث بحر القم،
ولا ينقص عنها فإنه يورث الييس.
ونوم ما بعد الصبح إلى طلوع الشمس
مهي عنه فإنه يورث الكسل ويقوي

البلمغ ويضيق الخلق والرزق إلا لمن اتصل سهره، ونوم ما بعد العصر يورث البله وربما أدى إلى الغمة،
ونوم ما بين العشاءين دعا عمر على فاعله بأن لا تنام عيناه لأن ذلك يؤدي إلى ترك العشاء أو إخراجها عن
وقتها، ونوم آخر الليل بعد قيام وسطه ينور القلب، ونوم القائلة يزيد في العقل.

وهو ملاقة جسم
لآخر لطلب معنى فيه.

ونذب إن طال ولمس يلتذ صاحبه به عادة، ولو لظفر أو شعر وحائل،

النعاس الخفيف؛ فلا يندرج
تحت نوم ثقل ولم يشعر.

وأول بالخفيف

وهو الذي يحس اللامس فوقه
برطوبة الجسد، وأما الكثيف
فلا ينتقض ما لم يحصل قبض أو ضم.

خفيفا كان أو
كثيفا فينتقض.

واستظهر الخطاب في لمس المرأة لملتها التقض للوضوء فانظره.

وبالإطلاق، إن قصد لذة أو وجدها لا انتفيا إلا القبلة بفهم مطلقا وإن

اللذة ميل النفس إلى الشيء
والبثارة على غيره.

بكره أو استغفال،

فلا يشترط علم ولا طوع.

إلا أن يلتذ في كبيرة غير محرم. **نقض في ذنبا**
لا لوداع أو رحمة ولا لذة بنظر إناضا

بنظر أو فكر، فلا ينقض ما لم ينكسر عن منبه.
 ولو أعظم في صلاة وعادته عدم المني، أو ينكسر
 بعد الإناضا وأمن في صلاته منه أيتها، فإن وجد
 شيئا بعد فراغه منها قضاه، وإن كان ممن يمني
 قطع، فإذا اختبر ذلك ولم يجد شيئا كان على طهارته.

والأصح النقص،
ولذة بمحرم على الأصح. وكذا قصدتها من فاسق يلتذ بمحارمه.

عمدا أم لا، عسبيا أو كره، التذأم لا، ما لم يكن فوق حائل؛ ولو خفيفا □ على المشهور.

* وينبغي أن يستثنى من الخفيف ما كان وجوده كالعدم.
 □ رد لقول الشافعية بالنقض ولو انفصل.

ومطلق مس ذكره المتصل ولو التذ. ولو خشي مشكلا- بيطن أو جنب لكف أو إصبع

لا المتصل ولو التذ
 وكذا رؤوس الأصابع بخلاف الظفر
 وأما التذ في سبب، لا ردة
 في القبح والشك في الطلاق
 في فائته أو حدث
 يلحق، كذا في سنة أو خبر.

وإن هو مس الفرج ينقض وضوءه وإن مس إحليلا فنقض معجل
 أي طالبه بالوضوء.
 واستظهر الخطاب في لمس المرء مثلها نقض الوضوء فانظره

وظاهر "المص" أن الأصابع الأصلية
 لا يعتبر فيها الإحساس، وليس كذلك؛
 بل لا بد فيها من الإحساس.

وإن زائدا أحس وبردة وبشك في حدث بعد طهر علم

من أتى بلفظ يحتمل الردة من وجوه كثيرة ويحتمل
 الإسلام من واحد فإنه لا تجري عليه أحكام المرتد؛
 بل يحتمل على ذلك الوجه. (عق)

إحساس بخبرته على المشهور

وبالجملة فهما يقينان يقين الطهارة قبل الشك وهو دافع للحدث المشكوك
 فيه ويقين عمارة الذمة وهو دافع الطهارة المشكوك فيها، فذهب الشافعية
 على الأول ومذهبنا على الثاني وهو الراجح؛ فإن اليقين الذي دفعوا به الشك
 قد ارتفع، وما بقي الاستصحاب، والاستصحاب أمره ضعيف، واليقين الذي
 رفعنا به الطهارة المشكوك لم يرتفع. "بن".

إلا المستنكح

بأن يأتيه كل يوم مرة فاشك
 إلا المستنكح ولو استنكح

ولا بموضع جب وللغزالي النقض به.
 وكذا لا نقض بمسه لعانته ولا بمس رقبته.
 ما لم يخرج بصفة

على سبق أحدهما. **وبشك في سابقهما لا بمس دبر أو أنثيين أو فرج صغيرة، وقيء***

خلافًا لعروة ابن الزبير فإنه أدخلهما في الفرج، ما لم يلتذ، بخلاف
 سائر جسدها ولو التذ. من المعتاد مع انقطاعه
 من المخرج المعتاد.
 أو قل؛ خلافًا لأبي حنيفة.

قبضت أم لا، أظفقت أم لا.

خلافًا لآراءه خفيفة.

حاجبًا أو محتجبًا.

خلافًا لتعود.

وهو المنحور من الإبل؛
خلافًا لأحمد.

وأكل جزور، ودبح وحجامة وفصد، وقهقهة بصلاة، ومس امرأة فرجها،

أي وندبت مضمضة من غولين.

والقبض. ولذا قال ابن عاشر:
إلطف امرأة كذا مس الذكر والشك في الحدث كفر من كفر، وأولت أيضا بعدم الإلطف.

فائدة من دام على أكل اللحم أربعين يوما فسأ قلبه، ومن تركه أربعين يوما على الولاء ساء خلقه وخشي عليه الجدام. (عق).

أو فعل به فعلا
مس المصنف
لصلاته ولو نقلا
ولا يجوزها ولو نقلا

وتجديد وضوء إن صلى به، ولو شك في صلاته ثم بان الظهر لم يعد.

هل انتقضت طهارته قبل دخوله فيها أم لا؟ وقس عليه شكه فيها هل أحدث أم لا، خبر «إن الشيطان يقسو بين إيتي أحدهم إذا كان يصلي، فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجذ رجلا» والدليل فيه قاصر على شكه فيها هل أحدث فيها أم لا؟ وقس عليه شكه فيها هل أحدث قبلها، وأما لو شك فيها هل توضأ أم لا فيقطع، ويستخلف إن كان إماما.

ضعيف
"عج" : ما لـ "تت" ضعيف
لا "تت" : "عج" : ما لـ "تت" ضعيف

ومنع حدث صلاة، وطواف، ومس مصحف وإن بقضيب، وحمله وإن بعلاقة

أو وسادة، إلا بأمّ تعة قصدت وإن على كافر.

ولا تفسير إن عطية أو الجلالين
وكذا الآية المذكورة في كتب العلم
حالة التعليم والتعلم وما ألحق بهما كحمله لبيت ونحوه
من المعلم أو المتعلم مانعا ليس بيدها. لا جنبا، "عج".
ولا يجوز أن يقع مانعه بيده، خلافًا لـ "عج".
حاشا، "عج".
ولا يجوز أن يقع مانعه بيده، خلافًا لـ "عج".

لا درهم وتفسير، ولو ح لـ علم ومتعلم وإن كائنًا. وجزء لتعلم وإن بلغ،

وكمال على أحد قولين. أو جنب، صحيحا أو مريضا، خوف عين حاصلة أو متوقعة. وحرز باستر، وإن لحافض.

واعلم أن النفاس يطلق على معنيين:
على دم الحيض، وعلى تنفس الرحم
بالولد وهو المراد هنا.

عند ابن عبد السلام من قولي مالك القول
موجب الغسل في خروج الولد بدمه..
الغسل

فلا يندرج تحته
حيض ولم يشعر.

لَا يَنْدُجُ حَتَّى
حَيْضٍ وَمِنْ تَشْعُرٍ

وبخيض ونفاس بدم، واستحسن، وبغيره لا باستحاضة. وندب لانقطاعه.

والمراد بها ما دل على ثبوت الألوهية لمولانا جل
وعز وعموم الرسالة محمد صلى الله عليه وسلم
ولا يشترط لفظ أشهد ولا النفي ولا الترتيب ولا لفظ
العربية، فلو قال: الله حق ومحمد رسوله، لكان مسلماً.

أي وإلّا أن الولد خرج بغير دم.

العريه، فلو قال: الله حق ومحمد رسول، كان مسلماً.

ويجب غسل كافر بعد الشهادة بما ذكر، وضح قبلها وقد أجمع على الإسلام،

أَيُّ لَا تَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْإِسْلَامِ لِجُرْدِ الْعِزْمِ؛
فَلَا يَرُثُ وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُدْفَنُ فِي قُبُورِ
الْمُسْلِمِينَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ.

لا الإسلام إلا لعجز عن خوف أو خرس أو عجمة.

وإن يكن ذا الطلق منه ما اتفق
وإن يكن ذلك عن إباء
وإن يكن لغفلة فكالإب
وقيل كالعجز وللجمهور
تذييل لأحد:
وذلك التفصيل قطعاً عهداً
أما الذي ولد في الإسلام
وجوب نطقه وجوب الفرع

وجوباً؛ ما لم يشك في ثالث.

هذا إذا كان ما يلبسه غيره، وإلا ندب.

غير من يماني، ما لم يليه
4. غيره من يماني، ما لم يليه

وإن شك أمذي أو منى اغتسل وأعاد من آخر نومة، كتحققه.

أي واجباته خمسة: تعميم الجسد، والموالة، وتحليل الشعر، والدلك. ومعنى كلامه أن النية في الغسل واجبة وهي كالتية في الوضوء، بمعنى أنها عند أول مفعول متغسلاً أو ممسوحاً.

وواجبه نية، وموالة كالوضوء. وإن نوت الحيض والجنابة، أو أحدهما ناسية للآخر،

* التشبيه في الصفة لا في الحكم.
* إذ النية هنا واجبة قطعاً.

أو نوى الجنابة والجمعة، أو نيابة عن الجمعة حصلا. وإن نسي الجنابة،

بجيث لم يكن مسترخيا يداخله الماء ما لم يكن عليه
خيوط كثيرة إلا الخيط والخيطين ما لم يشل.

وتخليل شعر. وضغث مضفوره لا نقضه. وذلك ولو بعد الماء ومخرقة
أي ضمه وعركه. ظاهره ولو عروسا؛
خلافاً لأبي عمران، لما فيه من إضاعة المال.

وَمَلْهُوَ وَاجِبٌ لِنَفْسِهِ أَوْ لِنَحْوِهَا
إِيصَالُ الْمَاءِ لِلْبَشْرَةِ؟ وَتَظْهَرُ الْبَحْرُ
فَإِنَّهُ أَمَّا أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ فِي الْبَحْرِ
فِي أَشْتَرَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَفِيهِ حَرْجٌ
فَإِنَّهُ أَمَّا أَنْ يَدْخُلَ الْمَاءُ فِي الْبَحْرِ
فِي أَشْتَرَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَفِيهِ حَرْجٌ

والحاصل أن الخرقه والاستنباه سواء في اشتراط تعدد
 كلاً منهما سواء عند تعدد اليد.
 وقد جرى خلاف فممن استنبأ مع قدرته بيده، ففي الخطاب المشهور
 لا يجوز ابتداء ويجزئ. وفي الصحيحين وأحمد المشهور عدم الإجزاء،
 وهو الموافق لقول ناظم مقدمة ابن رشد:
 والدلك لا يصح بالتوكيل إلا لذي عساه أو عليل
 وإن تكن قصيرة يده فالدلك بالمستدليل أو سوء.
 وأما نفس الغسل فواجب
 ثلاثاً قبل إدخالها في الإناء، وأي ومسح صالح.

أو استنابة.

الملك بوجه من الوجوه

بالتجربة والبرهان
في اتصال الماء بالبشرة
قطر

وسننه غسل يديه أولاً، وصماخ أذنيه، ومضمضة،
والثقب الذي في الأذن يجعل الحلقة فيه له حكم
الباطن فلا يجب غسله، خلافاً لناظم مقدمة ابن رشد:
وحرك الخاتم في اغتسالك والحرص والسوار مثل ذلك

واستنشاق، واستنشاق.

القرآنية بنية الجنابة. فلا يؤخر رجليه.

ونذب بدء بإزالة الأذى، ثم أعضاء وضوئه كاملة مرة، وأعلاه وميامنه.

ن لم يتغير الماء، وإلا وجب، وإلا بطل.*
فيه نظر.

ل يجوز غسل محل الأذى مرة واحدة بنية الجنابة؛
 لكن يغسل حتى ينفصل الماء ظاهرا.

هل ثلاث غرفات أو ثلاث جهات؟
الظاهر أنه يعم الرأس بكل غرفة.

مطوعة الأولى، والإوجب؛ لأنها تتضرر بإدخال نجاسة غيرها عليها.

وتثليث رأسه، وقلة الماء بلا حد، كفصل فرج جنب لعوده لجماع ووضوئه
لنوم، لخبر "من نام على طهارة سجدت روحه تحت العرش".

يا سائلا عن وضوءه ليس ينقضه
إلا الجماع وضوء النوم للجنب

هذا هو المشهور ومقابله يتيمم إن لم يجد الماء.
وعليه قال ابن فرحون: وفي هذه المسألة
لا يتيمم على الحجر بل على التراب.

ولما فرغ من موجبات الغسل
وواجباته وسننه ومندوباته شرع
في الكلام على موانعه (أي ممنوعات الجنابة) فقال..
وقال البايجي: إن له قراءة ﴿قل أوجي﴾
فلو قال "المص": إلا يسيرا لتعوذ
لكن أخصر.

لا يتيمم ولم يبطل إلا بجماع.

وتنم الجنابة موانع الأصغر، والقراءة: إلا كآية لتعوذ ونحوه ودخول مسجد *

ولو مسجد نفسه. وكان الشيخ يقول: ليست له حرمة المسجد. * وليس للحاضر الصحيح
أن يتيمم ويدخل المسجد إلا أن لا يجد الماء إلا في جوفه، وأما المريض والمسافر فلهما دخوله بالتيمم.

رد للقول إن المجتاز لا يمنع دخوله المسجد؛ استدلالا
بقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقرّوا الصلاة وأنتم سكارى﴾... الآية،
وتأولها مالك على أن المعنى إلا وأنتم مسافرون أي بالتيمم.

من رجل، لا امرأة
لأنه ينعكس
ورائحة طلع

ولو مجتازا، ككافر، وإن أذن مسلم. لأنه حق لله. حيث لم تدعه ضرورة كإصلاح المسجد.

أي قريب من العجين
إذا بيس وأبيض مع اعتدال الواجب
مزاج كل...
أو مجين. ويجزئ نكح الوضوء وإن تبين عدم جنابته،
دل قوله: وإن تبين عدم جنابته... إلخ،
أنه معتقد تلبسه بأكبر حين قواه، فإن
تحقق عدم الأكبر وقواه عن الأصغر الذي
لزمه فانظر هل يجزئ أم لا.
على المشهور.

الأصلي. وأما لو غسل رأسه فلا يجزئ؛ لأنه إما حرام أو مكروه أو خلاف الأولى.
وأما مسح عن مسحه فقولان بالإجزاء كما عند ابن القاسم، وعدمه كما عند أشياخه.

وغسل الوضوء عن غسل محله * ولو ناسيا لجنابته عند الوضوء.
لخبر الوضوء أعم من الغسل.

كلعبة منها، أي الجنابة في أعضائه ثم غسلت فيه بنية الأصغر. وإن عن جبيرة. مسح عليها في غسله ثم سقطت
أو برئت ثم غسلت في الوضوء بنيتها.

في
الرخصة وهي تغير حكم شرعي* من صعوبة
لسهولة لعذر Δ مع قيام السبب □ للحكم الأصلي: و
واجبا كاكل الميتة، أو مندوبا كالجمع ليلة المطر، أو مباحا كالسالم، أو
خلاف الأولى كالمسح على الخفين.

فصل

رخص

* بخلاف العادي فتغيره لا يقال له رخصة، والعقلي فلا يتغير.
Δ التغير إلى السهولة لا لعذر كحل ترك الوضوء للصلاة الثانية.
□ التغير إلى الصعوبة كحرمة اصطباغ المحرم.
و فخرج ترك ثبات الواحد للعشرة من الكفار في القتال.

لخير إن الله
يحب أن تؤتي
رخصه كما يحب
أن تؤتي عزاءه.
□ جوازاً على
المشهور، والغسل
أفضل لدى الجمهور.

لرجل وامرأة وإن مستحاضة بحضرة أو سفر مسح جورب جلد

وبالغ عليها للد على من يقول من الخنفة
إنها إن لبسته بعد تطهرها وقيل أن يسيل
منها شيء مسحت كما مسح غيرها وإن لبسته
والدم شائل مسحت ما دام باقياً على قول،
أو يوماً وليلة على قول. (مع).

المأذن فيه
الركب في السفر
ولا حد للمسح

بالتيمم
بالتيمم
بالتيمم

ظاهرة وباطنة. وخف، ولولى خف بلا حائل كطين، إلا المهار. ولا حد
ثم من زمن ركوبه غالب يمسح ركباً أم
لا ومن زمن ركوبه نادر يمسح عليه إن ركب لا إن لم يركب. (عق)

ومثل به الصلاة

جوز التيمم على

كعاق وناشر وقاطع طريق.
وصحح سند أنه يمسح عليه
وذكر "سق" ضابطاً هو أن كل
رخصة لا تختص بالسفر تفعل،

بخلاف
للزوم مثله وضوء
بمخالفة إذا لبسه بعد
كأله في زعمه ثم
تذكر لمعة.

بظهارة ماء كملت بلا ترفه. وعصيان بلبسة أو سفره.
وإن من عاص بسفره كسح خف
وأكل ميتة وتيمم.. وكل رخصة
تختص به لا يفعلها العاصي
بسفره كغفر رمضان وقصر الصلاة..

لا يستتر جميع
القدم أو جلها فيه.
فلا يمسح واسع،

أي الثالث

بحيث لا يصل بلل اليد إلى الرجل

ومخرق قدر ثلث القدم، وإن بشك، بل دونه، إن التصق، كمنفتح صغر.

ابن غازي:

الثلث زرع في سوى المعاقلة كذا الجوارح وحمل المعاقلة
كذا كراء الأرض مع زرع بها مخرق الخف فكن متبها
كذلك في استحقاق جزء الدار أو عين مثلي ولا تمار
أضف لذلك ذنب الأضحية إخراج الأبطال ببيع الشاة.

نكس وضوءه

أولا ناسيا أو متصليا

أي الخفين

طهارته، فلا يصح مسحهما.

أو غسل رجليه فلبسهما ثم كل.

في الخف قبل غسيل الأخرى
فلا يمسح على الأخرى..

غسل

أو رجلا فأدخلها حتى يخلع الملابس قبل الكال، ولا محرم لم يضطر،

وعلى القول بالمنع فإن مسح
وصلى فالظاهر صحته.

ومنعه

وفي خوف غصب تردد ولا لابس لمجرد المسح، أو لينام، وفيها بكرة.

أو بمخاء أو براغيث.. فإن مسح أعاد،
وأما لحوف ضرر كحر أو برد فيجوز.

صوابه لموجب غسل

المسح

لنفاة التخصيب

بناء جديد، مخالفة السنة.

لا فيه من إضاعة المال

وكره غسله، وتكراره، وتتبع غرضونه، وبطل يغسل وجب، وبخرقه كثيرا،

تلقا فأكبر ولا يغني عنه ما سبق في قوله:
ومخرق.. إلخ، لأن ذلك في الابتداء
وهذا بعد المسح خرق.

أي الخفين، حيث كانا منفردين بادر للأسفل بالغسل
والآخر بالزرع والغسل أو مزدوجين بادر إلى الأسفل
بالمسح، صوابه: بادر حكم ما تحت المنزوع، إن كان
رجلا غسلها وإن كان خفا مسح عليه.

وبنزع أكثر رجل لساق خفه.

أو التنصيف فلا
يبطل المسح.

لا العقب، وإن زعجهما، أو أعلسه، أو أحدهما بادر للأسفل كالموالة،
فالمعتبر مفهوم قوله: أكثر، لا قوله: لا العقب. فلو حذف "المص" قوله: لا العقب لكان أحسن وأخصر.

مطلقا: كثرت قيمته أم لا.

مطلقا: كثرت قيمته أم لا.
مشرورية

الذي هو فيه كما عند
يقول والعدي.

أي عمر زعمها من ملبوسها.

وإن نزع رجلا وعسرت الأخرى وضاق الوقت، ففي تيممه، أو مسحه عليه،

أو إن كثرت قيمته، وإلا مرق أقوال. وندب نزع كل جمعة، ووضع يمينه على

مما ذكره في كتابه

من حد الرض.

من رجله اليمنى. أطراف أصابعه، ويسراه تحتها. ويمرهما لكعبيه، وهل اليسرى كذلك،
لأنه أمكن. والمعتمد أن اليسرى باليسرى واليمنى باليمنى.

أو اليسرى فوقها؟ تأويلان، ومسح أعلاه وأسفله. وبطلت إن ترك أعلاه،
وفي الشبرخيتي أنه مصدر مضاف لمفعوله، وأن أسفله منصوب على أنه مفعول مقدر؛ وندب مسح أعلاه مع أسفله يعني أن الجمع بينهما مستحب. انتهى.
القيسي: واختلف في مسحهما، والمشهور وجوب مسح الأول واستحباب مسح الأسفل، والثاني وجوب مسحهما لأن نافع، والثالث وجوب مسح أحدهما من غير تعيين. وقال في القوانين إن الواجب مسح أعلى الخف ويستحب أسفله، وقيل: يجب. (مع).

كلا أو بعضا. قال علي كرم الله وجهه:
لو كان العلم يؤخذ بالقياس لكان
باطن الخف أولى بالمسح من أعلاه.

لا أسفله. ففي الوقت

وهو لغة القصد، واصطلاحاً طهارة ترابية تتعلق بأعضاء مخصوصة على وجه مخصوص، وهو عدم الماء وعدم القدرة عليه. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ مأخوذ من أمام بفتح الحمة، قال تعالى: ﴿وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ قال الشاعر:

من أمم لرغبة فيكم ظفر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

وهو واجب كتاباً وسنة وإجماعاً؛ أما الكتاب فقول الله تعالى: ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ﴾ الآية. وأما السنة فقول النبي صلى الله عليه وسلم: «جعلت لنا الأرض مسجداً وطهوراً، فأبما رجل أدركته الصلاة فليصل» وما روي عن عمران بن حصين -رضي الله عنه- قال: كنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فصلى بالناس فإذا برجل متعزل فقال: «ما منعك أن تصلي؟» فقال: أصابتنى جنباً ولا ماء، فقال: «عليك بالصعيد».. وغير ما ذكر. وأما الإجماع فقد حكى غير واحد أن الإجماع منعقد على مشروعيته.

أى أذن فيه، ليشمل الواجب والجائز والمندوب؛ فالواجب كسفر حجة الفرض والمرعى الذي تتوقف حياة الدواب عليه، والمندوب كالسفر لزيارة سيد الوجود صلى الله عليه وسلم، والجائز كسفر التجر لمستغن عنه.

والمراد بالمباح ما قابل الحرام والمكروه ما قابل وإن لم تقصر فيه الصلاة على المشهور.

يتيمم ذو مرض وسفر أبيح، الفرض ونفل، وحاضر صح لـجنازة إن تعبت، ويشمل فرض الجمعة، فيتيمم لها المريض والمسافر إذا حضراها.

ولو نشأ مرضه عن غير مباح، وكذا مائد البحر إن لم يجد من يمسه، ومن عظمت بطنه حتى لا يقدر أن يسرجليه إن لم يجد موضعاً. وقال عبد الملك: إذا لم يقدر المائد والمبطون على الوضوء تيمماً، فحمله ابن رشد على أنها لا يقدران على مس الماء، وقال سند: يريد إذا عظمت بطنه حتى لا يتمكن من تناول الماء ورفعته من الإناء، وكذا المائد لا يقدر أن يمسه نفسه حتى رفع الماء فيتيمم ويصلي ولا يعيد. ولا بد من التقييد بأن لا يجدا من يوضئهما ولا يستطيعان ذلك. والله أعلم.

بأن لم يوجد مصل غيره، أو خشي تغيرها، أو بأن لم يوجد مصل أصلاً. وإذا حضرت لمعية جماعة وتيمموا دفعة فلهم الصلاة ولو سبق أحدهم بالإحرام. وأما إن أتى واحد منهم بعد تيممهم وإحرامهم فظاهر كلام أهل المذهب أنه لا يدخل معهم. * أو تيمموا مترتين لكن لم يحرم حتى تيمموا فلهم الصلاة.

استقلالاً، وهي ما عدا الفرض خلافاً للمحمدين * أن سبيل السنن كسبيل الفرائض.

عبد الله بن أحمد: وابن مواز المحمدين منع مع ابن مواز ابن عبد الحكم ولقطة الشيخين إن تجرد أما القرينان فلا نافع والقاضيان قل لإسماعيلاً ولمطرف وعبد الملك وابن سنان سمحون وبعضهم جمع في لفظة المحمدين يا سمي للقابسي وأبي محمد وأشهب من غير ما مدافع وعابد الوهاب فبها قيل الأخوان دونما تشكك

وأما الجمعة فلا يتيمم لها بناء على أنها بطل من ظهر بها، فإن فعل لم يجز تيمم بها، المشهور أنها فرض يؤم على المشهور، وهو القياس.

وفرض غير جمعة، ولا يعيد. لا سنة*

الحاضر الصحيح ما صلى بتيمم أبيح له؛ بل يحرم عليه إعادته.

محمد عالي ابن نعم العبد:

وسنة كالقرض في التيمم
والعرفي عينه كالقرض لا
جل تيمم الصحيح الحضري
إذ هو كالمرضى والمسافر
إن شملته أية التيمم
لفرض أو نفل وللحطاب

كما لسحنون الشهير العلم
غير، وعز الدين عنه نقلاً
للفل كالقرض بلفظ الأظهر
فالفرق بين القسوم غير ظاهر
إلا
جميع ما في النظم ذو انتساب.

الفرائض ودخل في ذلك ثلاث صور
الأولى عدم الماء بالكتابة.
والثانية وجود ما لا يكفي للغسل
والثالثة وجود ما لا يكفي للغسل

أي كل من المريض
والمسافر والحاضر الصحيح.

إن عدم الماء كافياً. أو خافوا

تحقيقاً أو ظناً لا شكاً أو وهماً؛ خلافاً لما حمله عليه بعضهم.
ولا بد من اعتاده على تجربة، أو إخبار طبيب أمين، أو مشاركة
له في المزاج. ولا يكفي مجرد الخوف من غير تجربة؛ خلافاً للبرزلي
والتقوي، وشهره ابن هلال. موهوب؛ مجرد الخوف كاف.
ابن عطاء الله: يستعمله لأن الماء مخلوق والمخلوق لا ينفع ولا يضر
إلا بإذن الخالق، فمن مات منكم فأجره على الله.

أي المريض
خاف المريض.

باستعماله مرضاً، أو زيادته، أو تأخير برء، أو عطش محترم معه.

خافوا باستعماله.

له بال. وهو ما زاد على ما يلزمه بذلك شرعاً في شرائه،
إن تيقن وجوده أو ظنه وإلا لم يطلبه ولو كان لا بال له.

أو بطله تلف مال. أو خروج وقت، كعدم تناول، أو التمسك به.

وهو المعتد؛ لأن المحافظة على الوقت أولى من المحافظة
على الطهارة بعده، أو لا يتيمم بل يستعمل الماء ولو فاتته الوقت
لأن التيمم إنما يكون عند عدم الماء أو عدم القدرة عليه.

فوائده باستعماله؟ خلاف. محله ما لم يشرع في إحداها ولم تكن مغرباً.

هو فيه

غير معينة.

كان كاملاً.

وجاز جنازة، وسنة، ومس مضحك،
وهكذا الأمر الذي لا بدا من فعله. لا تصحب الملبأ.

وتتوقف على طهارة كقراءة الجنب.
وقراءة وطواف غير فرض من غير حاضر صحيح، ويشترط الفرض (فحان).
وقرعة بطواف غير فرض من غير حاضر صحيح، ويشترط الفرض (فحان).
وقرعة بطواف غير فرض من غير حاضر صحيح، ويشترط الفرض (فحان).

هذه الأشياء واتصلت، فإن تقدمت صحة
هي في أنفسها وبطل الفرض، ويسير الفصل مغتفر.

ينبغي قصر المقوم على النقل وهو تعبير كثير،
ولو الفجر؛ فيعيد للصحيح لا مس مصحف
وقراءة لا محل بالمالاة. (الأمير).

وإن قصداً، وبطل الثاني ولو مشتركة. لا بتيمم لنفعا

له التيمم، كقراءة القرآن لغير الجنب،
أو تيمم مستحب كتيمم الجنب للنوم..
فلا يفعل به شيء ما تقدم.

هو في نفسه، ومع ما يفعل به، يحتمل معنيين:
أحدهما أن يريد موالاة أفعال التيمم، والثاني موالاة
لعل ما يفعل له. وعن المصنف يلزم ولم يقبل فرائضه
إلا هذه الفرائض الأربعة منها ما هو من فروض التيمم،
ومنها ما هو فرض لأجل التيمم لخروجه عن ماهيته
كقوله: وقبوله ماء. ونحو ذلك.

المتيمم إذا ما أحرم
 عليه أن يرجع للتيمم
 والبرزلى قال ما لم يطل
 فشكل في إحرامه بعد فها
 هذا الذي إلى السيوري غي
 وذاك في الخطاب حكم يتجلى

أو الكلام يظل التيمنا
بذاك نجمل حاجب قد حكا
وما رآه الناس طولاً يكني
أعني به التسييح بعد الصلوات
تغني أهل العلم نفعاً حكاماً.

وَقَبُولُ هَبَّةِ مَاءٍ، وَيُلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ الْجِبَالِ لِأَنَّ مَنْ الرِّجَالِ أَثْقَلُ مِنْ حِمْلِ الْجِبَالِ، أَوْ مِنْهُ خِيفَةٌ،

فلا يلزمه قبول هبته إن كان
معدوماً بطلده، وإلا لزمه قبول قرضه.

يُلْزَمُ إِنْ حَقَّقَ نَفِي الْمَنَةِ
وَهِيَ الثَّمَنُ لَيْسَ يُلْزَمُ
إِنْ كَانَ مَعْدَمًا فَلَا، وَإِنْ
وَالْفَرْضُ فِي اللُّوَامِعِ الْمَقُولِ

وقوله: أو قرضه بالجر
ضميره للماء أو للثمن
وإن تكن العدم ذا اتصاف
وأرفع له الثمن أو للماء
عطف على قبول معناه الطلب
عطف على هبة ماء فادر
إن كنت ترجو الوفا بالثمن
فاعطف على أنني بلا خلاف
ضميره إن كنت ذا وفاء
للماء رب نحنا من العطب

لا ثمن أو قرضه.
 بالجر عطف على ثمن أو هبة
 ماء إن كنت لا ترجو الوفاء، أو
 بالرفع عطف على قبول إن كنت
 ترجو الوفاء به.

في ذلك المحل وما قدر به، ويزيد على المعتاد بالثلث.*
* والمعتمد أنه متى زاد على المعتاد لا يلزمه ولو بدرهم واحد. (عدوى).
[و] ويلزمه شراء ما يحتاج إليه من تسخين ونحوه بثمان اعتيد، وكذا يلزمه شراء تراب بثمان اعتيد أيضا.

حيث تحقق - أو ظن أو شك - وجود الماء، بل..

وأخذه بضمن اعتيد ۞ لم يحتج له، وإن بذمته، وطلبه لكل صلاة.

بعد دخول الوقت، بنفسه أو من يتعلق به، بأجرة تساوى ما يلزمه بذله فيه. وكذا طلب القدرة على استعماله، فهو شرط في صحة التيمم كما في الخطاب. (مع).

مراجعة للعلوي

مبالغة في قوله: بضمن اعتيد، أى إن كان قادراً، والمفهوم أنه إن احتيج له فلا يشترطه وإن بذمته. ❦ ويلزمه أيضاً تسخينه عند خوف مرض باستعماله أو زيادته، كما يلزمه بذله فيه. (مع).

حيث كان عند
شراؤه التراب للقيم

إذ هو ظان علم وجوده،
والظن في الشرعيات معمول.

أو وجوده ولكنه يعطي حياء، لأن المأخوذ حياء كالمأخوذ غصبا، ومع التحقيق والظن تجب الإعادة إن وجد المحقق، وإن لم يجد فلا إعادة، وإن لم يتبين شيء فتندب الإعادة، وإن شك ولم يظله ويتبين وجود المأخذ أعاد في الوقت، وإن تبين عدمه أو الميزان شيء فلا إعادة، وإن لم يظله في الوقت فلا إعادة، وقيل: كالشك، فالخاصة أتت

وإن توهمة، لا تحقق عدمه.

طلبه إن لم يكن فيه تعب
وجوده عند خليل فاعلما
نفخ الوجوب حباله التوهم
أعاد في الفروع الأول أبدا
ذي الوهم، والأجهرى هذا نقلا.

إن ظن أن يعطوه أو شك وجب
وواجب على الذي تسووها
ولابن راشد وللخمي غي
وحيث لم يطالبه ثم وجدا
والشك في الوقت ولا عود على

يعني أنه يلزمه طلب الماء لكل صلاة في أربع صور؛ وهي ما إذا تحقق وجود الماء أو ظنه أو شكه أو توهمه (مع).
 (أن رشد: المتوهم لا يطالبه). (الرهوني).

طلباً لا يشق به.

الماء إن كان على ميلين سقط مطلقا بدون من
أما إذا كان على أقل من
شق عليه راكبا أو راجلا
سقط مطلقا بدون من
ميلين لا يلزمه وذلك إن
الأقواب عليه مسجلا.

وذلك يختلف باختلاف الناس؛ فليس الشيخ كالشباب، ولا المرأة كالرجل، ولا الضعيف كالقوي، ولا الليل كالنهار، ولا الرجل كالراكب.

كرفقة قليلة أو حوله من كثيرة،

كأربعة أو خمسة. لما يرى أوفى من الجماعة.
ورفقة ثلث وثلثمائة

وأما إن علم بخلهم به فلا يلزم طلبه، وكذا إن علم بذمهم له حياء. فإن أعطوه له حياء حرم عليه الاستعمال، والظاهر الصحة من باب عصى وصحت.

محمد قال بن متالي: لا شك في تحريم ما لولا الحياء لم يعط؛ إذ هو كغصب زويا لأن ضرب الدم في العقل أشد عند ذوي العقول من ضرب الجسد.

فإن تيمم ولم يطلب في هذه الحالة والتي قبلها أعاد أبداً فإن تحقق أو ظن إعطاءهم وإن شك في الوقت وإن توهم لم يعد ويحتمل أن يعد في الوقت. هذا إن تبين وجوده أو لم يتبين شيء فإن تبين عدمه لم يعد في الأقسام الثلاثة المذكورة.

أي ولزم نية. إلخ، وتكون عند الضربة الأولى عند الرهوني. ومسحك الوجه محل النية أو ضربة اليدين بالسيطة الأول للبتان، والزرقي قد نسبوا له المقال الثاني ويندب فقط تعيينها على المشهور. (ثمان). ولا يصح تقدم النية في التيمم بيسير لضعفه عن نية الوضوء والغسل الجائز ذلك فيما. (مع). وقيل إن الضربة الأولى إنما هي وسيلة كأخذ الماء للوجه في الوضوء، ومسح الوجه هو أول واجب مقصود، وحينئذ فما قاله الشيخ زروق من أنه ينوي عند مسح الوجه بلا خلاف هو المتعين.

وإن لم يعينها. فرضاً أو نفلاً، فإن نوى الفرض صلى به كل صلاة ما عدا فائتة ذكرها بعد التيمم، لأن وقتها وقت تذكراها.

استباحة الصلاة ونية أكبر

فإن تركها عمداً أو جهلاً بطلت، وسهوا بطلت على المشهور، وفي النسيان خلاف. فإن نوى فرض التيمم أجزاءه، فإن لم يكن أكبر ونواه سهواً صحت اتفاقاً، وعمداً فيه خلاف. ومحدث أكبر إن تيممها ولم يكن نوى له فأما عمداً وجهلاً باتفاق أبطلوا كسهوه فيما عليه عولا وإن نوى أكبر أي عن أصغرها فإنه يجزئه بلا امترا إلا إذا جهل أو تعمداً ففيه خلف عندهم فيما بدا. محمد مولود بن أحمد قال: وصاحب الأكبر حيضاً أو سواه إذا نوى فرض التيمم كفاه وقيل: لا يجزئه.

إن كان،

وقيل: لا تلزمه نية الأكبر إلا عند التيمم الأول بناء على أنه يرفع الحدث.

محمد سالم ابن المأ:

لنية الأكبر قد يحتاج من نوى استباحة الصلاة فاعلمن لا إن نوى الفرض حتى الزرقي وسكت الرهوني والبناني.

أي الطهارة والصلاة، أو النية. أي كلما تكررت طهارة نوى الأكبر إن كان عليه، كمن عليه ولو تكررت، أو فائت وأراد قضاءها فينوي عند تيممه لكل صلاة، لأنه بفراغ كل صلاة يعود جنباً. ولا يرفع الحدث،

الواو للتعليل؛ أي لأجل أنه لا يرفع الحدث، بل يبيح العبادة. وقيل: يرفعه أصلاً، وعليه يجوز فعله قبل الوقت، ولا تكره إمامة التيمم للوضوء، والمشهور ما فيها. وقيل: يرفعه إلى غاية متنوعة، وهي إيقاع الصلاة، أو طريان الحدث، أو وجود الماء أو القدر الكافي. فإن قيل: كيف تستبج به العبادة وهو لا يرفع الحدث؟ فالجواب عنه أن الحدث الذي هو المنع قد زال وبقي الوصف الحكمي.

المختار بن الحبوب:

لا يُرفع الحدث بالتييم
مثل أبي مسلمة وأسجلا
وقد بنوا على الخلاف عدما
وصل فرضين به فما نفي
بلا كراهة وقبل الوقت صح
وحل مسحه على الخف متي
والعكس في الكل وذا حربي
وما رويوا عن كون ذا الخلاف
ووجه من يقول: لا يرفع قد

وقال أبو مسلمة بن عبد الرحمن: يرفع الحدثين جميعا.
وقال ابن المسيب وابن شهاب: يرفع الأصغر دون الأكبر. (مع).

ولا يتبع غضونه، وراعي الوتر، والعنفقة ما لم يكن عليها شعر،
وتعميم وجهه ويمر يده على شعر كحيتة ولو طال، وعلى ما غار من العينين.
ويصح التعميم وإن يابصح.
أوفي:

ومسح رأس وتيمم ورد يابصح لعنتي وسند

مع وجوب تحليل أصابعه
على المذهب: إلا الأظفار
مربوطا يدها فيسح وجهه
ويديه بالتراب عند عدم
من يمسح

المأذون في اتخاذ، لأن التراب لا تدخل تحته، وإلا بطل. واستقرأ
اللتيمي من كلام ابن مسلمة الإجزاء لأن يسر الحائل لغو. قال ابن
حاجب: قالوا: ويحلل أصابعه، وإنما قال: قالوا ليضعه، لأن المسح
مبنى على التخفيف، والحواز التيمم على الحجارة ولا فائدة في التحليل.
الحطاب: وعلى القول بالتحليل يحلل يباطن إصبع أو أصابع. ولا
يجعلها في بعضها تشبيكا أو غيره، لأن جوانبها لم تمس صعيدا
وإنما مسة باطنها.

وكفيه لكسوعيه، ونزع خاتمه،

والظاهر تفسير الطيب
في الآية عند مالك،
وقسره الشافعي بالمنبت.

لمنع الشافعي التيمم بغيره. وجاز التيمم بأرض غير
كصلاة بها، ولا يجوز له منعه إن لم يتضرر بذلك،
لأنه لا يجوز أن يمنع غيره من الانتفاع بما لا يضر
به كالأستصباح بمصباحه والاستظلال بجداره.

الأفضل، وهو صعيد طهر، كتراب وهو

وفضل التراب إذ قد حرّما
والكره مع وجوده للغير
والعقد في الوقت لذي التيمم
لأن حبيب، والميسر لدى
حسبا
المبالغة في الإجزاء لا في الأفضلية.
تيمم على صعيد قد نقل لابن بكير أنه ليس يحل

ولو نقل، وثلج، وخضخاض، وفيها جفف يديه؛
المراد بالنقل أن يجعل حائل بينه وبين الأرض. (ثمان).
لا بد من التجهيز وضعاً، وعلى رواية الخاء
التخفيف مندوب. [وكان فصل الموالاة لا يبطله للضرورة
الداعية له. (مع).]

أي جفف يديه وجوبا، ويكون مستثنى من عدم الموالاة.
روي بجيم وخاء. أي خفف ندبا. فعلى رواية الخاء فالتخفيف واجب، وعلى رواية الجيم
فالتخفيف مندوب. وجمع ابن رشد بين الروايتين بطلب
التخفيف وضعاً والتخفيف رفعاً.

الحص - بكسر الحيم - الذي إذا شوي صار جيرا.

الخص - وهو الذي تبني الديار به -
وأكثر ابن دريد فتح الح أوله

وجص - لم يطبخ - ومعدن غير نقد، وجوهر، وليس العقيق من أنواع الجوهر.

لمناقاتها التواضع. فإن اضطر له يتيم عليه.

محمد مولود بن أحمد قال:

ضرب يديه بصعيد طهرا
أو معدنا إلا الذي منه ثقل
وقد أجازته الشيبني بالرجي
أي جنس الأرض توربا وجرا
للانتفاع أو عن الدل انعزل
إن تنكسر والبرزلي سرجا.

المعدن الذي يجوز التيم عليه،
والمثقل الذي لا يجوز التيم عليه.
أي وزنه ومغرة وكريت ونحاس ورصاص حيث لم تنقل،
وأما إن نقلت فلا يتيم بها. والبراد بالنقل أن تصير في
أيدي الناس ينتفعون بها كالعقائير. (مع).

أي لم يحرق ولم يشو.

تأن طبخ لم يحز التيم عليه. وظاهره
ولم يجد غيره وضاق الوقت، لخروجه
بالصناعة عن كونه صعيدا. وذكر النحوي
أنه إن ضاق الوقت ولم يجد غيره
تيم عليه. (مع).

أي وغير منقول.

ومنقول، كبشب، وملح، ولمريض حائط لبن، أو حجر. إن لم يحرق ولم يخطب
الشجس، ولا أفلا.

هذا في الفرائض، وفي الرغبة خلاف.
وأما التوافل فيجوز أن يصلها ولو تيم قبل الوقت.
والخزاة وقتها وقت تيمها إذا لم تغسل. فلا يتيم
لها إلا بعد أن يموت وأدرجت في الكفن فإذا أدخلت
في الكفن سوى وجهها ولبها يموت،
لأنها تحصل الطول بين التيم وما فعل له.

والمريض لمريض، التيم عليه.
أي وجاز لمريض، التيم عليه.
أي وجاز لمريض، التيم عليه.
أي وجاز لمريض، التيم عليه.
أي وجاز لمريض، التيم عليه.

لا بحصير وخشب، وفعله في الوقت. لا فاليأس أول المختار،

مولود: إن أغشمت
يا عاجزا عن الوضوء لا تعجز
عن التري بأشبه دون حاجز

وأما ما ينبت في الأرض وليس من شكلها فإنه يتيم عليه إن لم يقدر على قلعه.
تيمم يباح بالنيات وخشب على شروط تأتي:
عدم غيره وضيق وقته وهو ويجزئه عن قلعه فأنشبهه

ومثلهما مريض عدم مثاولا،
وخائف لص أو سبع، يندب
لهما التأخير لوسطه.

والمتردد في لحوقه أو وجوده وسطه، والراجي آخره.

ما هو كالمناقص لما مر؛ سألت مالكا عن الرجل تغيب
الشمس وقد خرج من قرية يريد أخرى، وهو فيما بين
القرتين على غير وضوء. قال: إن طمع أن يدرك الماء
قبل أن يغيب الشفق مضى إلى الماء، وإن كان لا يطمع بذلك يتيمم.

وفيها تأخيرها إلى المغرب للشفق. بناء على امتداد مختاره.

ندبا على الراجي
عابر على من يقف أو
عابر على من يقف أو
عابر على من يقف أو

محمد مولود:

سنه ترتبه، ضرب الدين
وتركه مسح الغيار عنهما
ثانية، مسحهما للرفقين
وأوجب الأخير بعض العلماء.

فإن نكس أعاد المنكس وحده مع القرب،
وإن صلى أجزاته، وإن بعدل
أعاده بتامه لما سفل من النوافل.
والبعد تقدره الجفاف من.

وسن ترتبه، وإلى المرفقين، وتجديد، ضربة لسديه.

والظاهر أنه لو لم يضع يديه في الأرض وألقى الريح
فيهما ترابا سترهما فتمسح لم يجزئه لأن الرخصة
وضع الدين على الضعيف.
وسكت المص عن سنة أخرى وهي نقل الغبار
للوجه، ونذب بقضهما يفضا خفيفا.
وصفة التفص المذكور أن يضرب الإبهام بالإبهام.

فإن مسح بهما على شيء قبل أن يمسح بهما وجهه
ويديه صح تيممه على الظاهر ولم يأت بالسنة
ما لم يكن المسح قويا وإلا بطل تيممه.
وقيل: يمسح بكل ضربة وجهه ويديه.

وسواك واستقبال وصمت إلا عن ذكر الله.
ولا يندب كونه بموضع طاهر لأنه لا يتطير. (مع)

حدود: ظاهر الذراع قديم
والرجل في الوضوء والتيمم.

ونذب تسمية، وبدء بظاهر يمينه يسراه إلى المرفق، يدخله في المسح.

وقال ابن حبيب: يؤخر مسح الكف المعنى حتى يفرغ
من اليسرى وهو في الرسالة، وهما روايتان عن مالك.
ويندب البدء بأعلى الوجه وأطراف الأصابع.

ثم مسح الباطن لآخر الأصابع، ثم يسراه كذلك.

من حدث وسبب وغيرها.
ويؤيد عليه الحائز التشديد
وطول قراءة الجنب. ومثل
أو وجود من يجب سؤاله،
فذلك القدرة على استعماله.

وبطل بمبطل الوضوء وبوجود الماء قبل الصلاة لا فيها.

بطل التيمم ويحرم القطع ولو اتبع الوقت.
ولو رأى مقصوده محال دونه مانع أعاد تيممه.

وقيل: لا يقطع. ومحل بطلان الصلاة في قوله:
الأناسية إن اتسع الوقت وإلا فلا.
قاله غير واحد. وأناسيه غير منصوب. (مع).

الأناسية ويعيد القصر في الوقت، وصحت إن لم يعد.

فقطل التيمم والوقت
القطع ولو اتسع الوقت
وما وقع للشيخ عبد الباقي من أنه لا يبطل
تيممه في الضروري بوجوده قبل الصلاة
لا قائل به سواء. (مع).

تصريحاً بما علم التزاماً.
وصرح "المص" بقوله:
وصححت، رد القول ابن حبيب:
لو نسي أن يؤمر بالإعادة في
الوقت أن يعيد ثم ذكر بعده أعاد.

إن اتسع الوقت المختار
عن طلب الماء اللازم له.
لأنه تقديم البراء
عن طلب الماء المختار
بأنه إذا احتجف بغيره تيمم
بأنه إذا احتجف بغيره تيمم
بأنه إذا احتجف بغيره تيمم
بأنه إذا احتجف بغيره تيمم

وطلبه حتى خاف فوات الوقت فتمسح وصلى، ثم وجده بمائه،
فلا إعادة عليه لعدم تقصيره. "عق": ظاهره أنه لا ييمم حتى يضيق
الوقت، وليس كذلك؛ بل ظاهر كلامهم أن من ضل رحله أعاد
الماء، فيفصل فيه بين الأيس وغيره.

كواجده بقرنه، أو رحله،

لا إن ذهب رحله. فيه فم طمحه

بأنه إذا احتجف بغيره تيمم

فإن لم يطلعه بقرنه أو رحله أعاد أبداً. وفي كل من المسائلين
ثلاث صور: وهي: إن لم يطلب المأمور بالطلب وتيمم وصل
أعاد أبداً، وإن قلبه في الوقت فإن وجد بقرنه فلا إعادة عليه. (مع)

وخائف من لص أو من سبع يعيد في الوقت بشرط أربع:
تيقن الماء وبان العدم ووجد العين وخوفاً يجزئ
وحينئذ يختل شرط لم يعد إلا إذا اختل الأخير فالأبد
وخوفه ذاك من اللصوص غلبة الظن على النصوص.

على نفس أو مال. (مع.)

حيث لا يتكرر الدخول عليه وإلا فلا إعادة عليه.
أبناجي: والأقرب أنه لا إعادة عليه.

وخائف لص أو سبع، ومريض عدم مناوأة، وأراج قدم ومتردد في حقوقه.

خلاف المتأخرين
عن وسط المتأخرين
(مع.)

وقبل يعيد أبداً. ومحل الخلاف
إن اقتصر على الكوعين (أي أدخلهما) أو لا
والأعاد أبداً.
القوة القول بوجوده إلى المرفقين.

في قوله
القوة القول

وناس ذكر بعدها، كقتصر على كوعيه، لا على ضربة. وكستيم

ولا يصح غيره. (رهوني)
واحدة مسح بها وجهه
ويديه على المرفقين
نحوه يعيد في الضرورة
من الزمته

يعيد في الوقت، ولا مفهوم.

على مصاب بول، وأول بالمشكوك، وبالمحقق. واقتصر على الوقت للقاتل

كمحمد بن الحنفية والحسن البصري
وأما الحنفية فيشهور مذهبهم
الطهارة بالجفاف بالنسبة للضالة
عليها لا للتيمم. (قاله الأمير.)

وتنشا عنه ضرر أو يخشى العنت.
ويجوز له الوطء - وإن لم يحصل طول -
حيث علم أنه لا يجد الماء إلا بعد طول. (مع.)
الطول والقلة والتوسط بما سوى الأعراف لا تنضب.
الطول قال البعض للزوجين في التفجروت حد باليومين.
دعوى خمس

الاستثناء راجع لقوله:
وجماع مغتسل. (ثمان)

بطهارة الأرض بالجفاف. ومنع مع عدم ماء تقبيل متوض.

وإن نسي إحدى الخمس، تيمم خمسا. وقدم ذو ماء مات ومعه جنب
أو حائض أو محدث أصغر
أو حائض أو محدث أصغر

وجماع مغتسل، إلا لطول.

على المني
أو حيوان محرمة

والماء إن كان له طلبه
فإن يكن كلاً نصيبه يكفي
وإن يكن جميعه يكفي أحد
وإن يكن أيضاً نصيب أحد
أما إذا كان جميع الماء
فحينئذ لم يمنع تساويها
وإن يزيدها بزيادة معها
وفيه إن يختلفوا تروا
في رابع، وبعده ذو الأصغر
وهو لجمعهم ولا جنازة
فليس في أمرهم إذن خفا
بعضه ضمن قيمة التيمم
بكتفه يستعمل بلا تردد
أحدكم يكفي على السواء
إلى بلوغه من تقاوبا
وأحد فالحكم أن يقتربا
وتفكسا وحائض وجنب
وعطالة "عق" هذا حر.

إلا لخوف عطش، ككونه لهما

والفرق بينه وبين ما يأتي في الذبائح من قوله: وله الثمن إن وجد.. أن ما هنا رب الماء وما يأتي أجنبي، وأن ما هنا في السفر وما يأتي في الحضر أو أن ما هنا في خوف العطش حيث لم يضطر وما يأتي في المضطر. (مع).

عند مالك
وضمن قيمته. وتسقط صلاة وقضاؤها بعدم ماء وصعيد.

وقد نظم ابن غازي الأقوال فقال:

أرى الطهر شرط في الوجوب لمسقط وشرط أداء عند من بعد أوجبا
ويحسب باقهم ومن قال إنه لأشبه شرط دون عجز قد أغربا

هو الحق لا إغراب فيه ولا امترا فعنه أبو بكر أبان وأعربا.

ومن لم يجد ماء ولا متيما فأربعة الأقوال يحكىن مذهبا
يصلي ويقضي عكس ما قال مالك وأصغ: يقضي، والأداء لأشهبها.
زاد التائي:

وللقايبي ذو الربط يومي لأرضه بوجه وأيد للتيمم مطلبها.

أن عمت الجراح الصحيح؛ وإن غسل أجزأه
 وإن غسلا أو ترابا.
 أو شق كاللينة عوفه.
 بالماء في الطهارة الكافية، وبالتراب.
 مسها - وهي بأعضاء تيممها - تركها وتوضأ؛ وإلا
 كلها أو بعضها، والمقصود
 بها الوجه واليدان للكوعين لا للرفقين.
 تكن الجراح المتعذر مسها بأعضاء
 تيممها؛ بل يغتفر من أعضاء الوضوء.
 فقيل: يتيمم لأن التيمم الكامل أولى
 منه الوضوء الناقص، وقيل: يتوضأ
 لأنه لا ينتقل عن المائية مع إمكانها
 كالأجزاء من التيمم الناقص.
 أي زاد الجريح على الصحيح.
 لا أكثر في نفسه،
 وإن لم يكن أكثر من الصحيح.
 فثالثها يتيمم إن كثرت، ورابعها يجمعها.*

والقول الثاني أنه يستقط الجريح مطلقا.
 والاول أنه يتيمم مطلقا؛
 كان الجريح أقل أو أكثر.
 أي زاد الجريح على الصحيح.
 لا أكثر في نفسه،
 وإن لم يكن أكثر من الصحيح.
 فثالثها يتيمم إن كثرت، ورابعها يجمعها.*

القول الأول بالتيمم
 مطلقا لعبد الحق، والثاني
 لأن عبد الحكم والوارد، والثالث لأن
 بشير، والرابع لبعض شيوخ عبد الحق.
 ولم يذكر "المخص" أربعة أقوال إلا هنا
 وفي باب القضاء.
 في غسل الصحيح ويتيمم لأجل الجريح.
 وأنظر هل يجمعهما لكل صلاة، أو للصلاة
 الأولى فقط؛ فإذا أراد أن يصل أخرى تيمم
 فقط. ما دام الوضوء باقيا، وظاهر الأول
 لأن الطهارة إنما تحصل مجموعهما، فكل
 واحد منهما جزء لها. (ع)
 "ن": قوله؛ والظاهر الأول.. إلخ،
 فيه نظر؛ بل الظاهر الثاني.
 أي الأشياء الحائلة؛
 من جبرية وعصاية
 ومراة وقرطاس
 وعمامة، بعد المسح
 عليها..
 ما حكه المسح،
 بنية إن نسي مطلقا،
 وإن عجز ما لم يطل؛
 إذ الموالاة هنا كالوضوء.
 وهو جواب ما قبل
 المبالغة وما بعدها.

الأمر:
 ألا يافقيه العصور إن رافع
 سمعت وضوءا أبطلته صلاته
 وليس جوابا لي إذا كنت سائلا
 جوابه:
 فدونك قد أغرت، لكن جوابه وضوء جريح والصعيد له شطر.
 محمد بن حنيفة:
 أي شخص أمني بأثنا صلاة
 ثم للآخر مسح لم يطل الطه
 محمد سالم مجيبا له:
 يا رائعا لقرىض الشعر يعجزنا هاك الجواب الذي ما فيه تكذيب
 فصاحب المني من صلي بأرض وبني وصاحب اللبس ضرته العقارب
 لكن فأى وضوء صار منتقضا ولا له ناقص في الكشب مكتوب.
 محمد بن حنيفة مجيبا له:
 يا ناحيا نحونا والفقه مبتليا
 فإن يك الجرح في أعضاء الوضوء أتى
 فاجمع حينئذ لكل مطلوب.
 أي بطلت. (جواب إن) فإلا
 وإن نزعها لدواء أو سقطت. وإن بصلاة قطع وزدها ومسح.
 أمثلا، أو اختيارا، أو سقطت بنفسها.

صوابه وإن صح فعل الأصل، يعني أن من أبيح له المسح إذا صح غسل جرحه إن كان في الأصل مغسولاً؛ رأساً كان أو غيره، كما إذا كان عن جنابة، ومسح رأسه في الوضوء، فرع: لو صح في الصلاة قطع وغسل ما تحت الجبيرة أو مسحها وابتدأ الصلاة، (نص عليه ابن بشير).

ما حكمه الغسل. **وإن صح غسل ومسح متوض رأسه.**
 ما حكمه المسح. **مباح على علمته وزي؛**
 مباشرة وبني بنية إن نسي وبني إن تعمد ما لم يطل.

في الحيض والاستحاضة والنفاس.

فصل

★ **الحيض لغة السيلان، ومنه حاض الوادي إذا سال. وقيل إن اشتقاقه من الحوض، لأنه مجتمع الماء كما أن الرحم مجتمع الدم. ورده أن حاض بآنية، بدليل يحض. وقول بعضهم: حاض الرجل (إذا كذب) فلم تقف عليه في كتب اللغة.**

وألوانه خمسة: الدم، والصفرة، والكدر، والتزية (وهي شيء يشبه غسالة اللحم) والقصة. فالدم مانع اتفاقا، والقصة علامة طهر اتفاقا، وما سواهما مانع على المشهور: خلافا لابن الماجشون، مستدلا بحديث عائشة "كنا لا نعد الصفرة والكدر شيئا" أي حيضا (أي لا تعد حيضا) وقال غيره إن معنى "شيئا" أي علامة طهر (أي لا تعد علامة طهر). فالخاصل أن ما سوى الدم والقصة فيه ثلاثة أقوال: قيل: حيض (وهو المشهور كما مر) وقيل: طهر. وقيل: ما في زمن الحيض حيض، وما في زمن الطهر طهر. وإنما لم ينص المصنف على الترية لأنها مركبة من بين الصفرة والكدر، فصار الحكم عليهما حكما عليهما. ولبعضهم:

واختلفوا في صفرة وكدره فقيل: حيض، وصِفَنَ بالشفرة وقيل: لا، وبعضهم قد فصلا: في زمن الحيض كهُوَ، إلا فلا. واصطلاحاً حده "المص" بقوله: الحيض دم كصفرة. إلخ. للحيض عشرة أساء وخمسيتها حيض محيض محاض طمط إكبار طمس عراك فراك مع أذى صحك درس دراس نفاس قرء إحصار.

بضم الكاف: شيء ليس على ألوان الدماء. كذا فسرهما إمام

الحرمين. وتشبههما بالدم في أنهما حيض، وقُدِّما على تمام التعريف ليكون منطبقا على الثلاثة، فكأنه قال: الحيض دم أو صفرة أو كدره. وقيل: ليستا بحيض مطلقا. (حكاة في التوضيح).

★ اتفاقا كصفرة أو كدره، خرج بنفسه

شيء كالصديد تعلوه صفرة، وليس على شيء من ألوان الدم القوية والضعيفة. وهي حيض على المشهور، خلافا لابن الماجشون؛ مستدلا بالحديث "كنا لا نعد الصفرة والكدره بعد الطهر شيئا" أي دما.

من الحيض
من الحيض
من الحيض

من قبل
من قبل
من قبل

من تحمل عادة

إذا شربت هند لأن ترفع الدما وذلكم فرع السماع وإن يكن تكن طاهرا أيضا وذاك لمن إلى وما فعلت بالكره صفة وإن يكن تنال الذي قد حاولت من براءة عن الصوم منها والصلاة وصحوا

لا من لا تحمل عادة، كبنت سبع وبنت سبعين، وسئل النساء فيما بين الخمسين والستين. ومنتهى الصغر تسع. وهل أولها أو وسطها؟ أو آخرها إلى الخمسين؟ أقوال.

الدفعة بالضم القطرة، وبالفتح المرة.

أبو حنيفة الكثير الفيض
واليوم والليلة جا للشافعي
إمامنا سهيل السبيل
مذهبه لا حد للقليل.

★ وإن دفعة.

وأكثر الحيض على من لم تره قد قدروا بنصف شهر أكثره

★ على المشهور. وفائدة التحديد بأقل الطهر إلغاء الدم العائد قبله لمن كملت عاداتها وعدم إلغائه لمن لم تكمل.

الحيض منتهاه نصف شهر
فلا ين ماجشون خمسة تعد
سحنون قدما عدها ثمانية
مشهورها بنصف شهر حدا

تنتظر بها.

أي أياما لا وقوعا.

والعادة تثبت بالمرة.

★ أي نصف شهر نافع تستظهر معتادة وعلى قول ابن نافع تستظهر معتادة وعلى رواية خمسة عشر بثلاثة أيام، وعلى رواية محمد يومين.

وأكثره لمبتدأة نصف شهر. لأقل الطهر * ولمعتادة ثلاثة استظهارا على أكثر عاداتها ما لم تجاوزه. ثم هي طاهر.

وما عليها من الدم بعد الاستظهار فهو استحاضة.

أي وأكثر الحيض لحامل مبتدأة أو معتادة، وهذا نادر.

أي الدخول في الشهر الثالث.

أي نصف شهر أي خمسة أيام مع النصف من الأشهر.

ولحامل بعد ثلاثة أشهر النصف ونحوه. وفي ستة فأكثر عشرون يوما

أي عشرة أيام مع العشرين حكم الحامل في.

كان أتاها في الشهر الأول أو الثاني فتسكت عشرين يوما.

ونحوها، وهل ما قبل الثلاثة كما بعدها أو كالمعتادة؟ قولان.

ونسب "المص" التقطع للطهر لأن لأقله حدا دون الحيض. (مع).

بدم قبل كاله، ولو بساعة.

وإن تقطع طهر فسقط أيام الدم

والفت أيام الطهر فقط على تفصيلها.

السابق: مبتدأة أو معتادة بعد ثلاثة أشهر أو ستة.

لا حائض ندبا عند رجاء الحيض وجوبا في غير ذلك.

ثم هي مستحاضة، وتغتسل كلما انقطع الدم، وتصوم وتصل وتوطأ.

تميز بخمس ولا تميز بست؛ تميز باللون والريح والرقعة والتشنج وتآلم الطهر، لا بالقلّة والكثرة لأنهما تابعان للأكل والشرب غالبا، ولا بالحرارة والبرودة لأنهما تابعان للزمن غالبا، ولا بالصفرة والمميز والكثرة لأنهما مع كل دم كهو.

باللون والريح وبالتآلم وغلظ ورقة ميز الدم لا صفرة وكثرة برودة حرارة وقلة وكثرة

في العبادات اتفاقا، وفي العادات على المشهور. على الأصح عند مالك الإمام. ونجل قاسم وأصغ المصام
وقال أشهب وإن المأجشون: وأقبل الأصح نجل المأجشون عزرا إلى التوضيح خطاب القنن.
لا يعتبر في باب العدة. (عدوى).

إن دام ما ميزته لا بصفة التميز، وأمل إن دام بصفة التميز فستظهر المعتدة.
وهل يحرم التأخير لرجاء الحيض أو يكره؟ خلاف. ما لم يؤد إلى خروج الوقت
المختار والإحرام. (مع، بخ).

بعد طهر تم حيض * ولا تستظهر على الأصح. والظاهر بجفوف، أو قصة

بفتح القاف. شيء أبيض كالجير المخلوط بالرماد. والقصة بالكسر الأمر، والتي تكتب. جمعه قصص (كعنب)
وبالضم شعر الناصية، جمعه كضرد ورجال.

حقيقة القصة في التفسير جزبان ماء أبيض كالجير
أى أقطع للشك لأنها لا يوجد بعدها دم،
وجفوف قد يكون بعده دم.

على العكس. وعليه فلا تظهر
إلا بالجفوف، أو هيا في
حالتها سيان بأيما ابتدأت اكتفت

وهي أبلغ لمعتادتها؛ فتستظهرها لأخر المختار. وفي المبتدأة تردد، وليس عليها نظر

ندب لمعتادتها لا معتادة الجفوف فقط.
فلو شككت في طهرها قبل (مع).
فلم شككت في صلاة ليائها. بل يكره لما فيه
من التعقيد في الدين. ولا يفعله إلا أشرار النساء.

طهرها قبل الفجر. بل عند النوم والصبح.

يريد في أمقات الصلوات. ويجب
ذلك في أوائها وجوبا موسعا،
ويتعين ذلك في أواخرها بمقدار ما يتسع
للفعل والصلوة. قال ابن عرفة: ويجب تقعد
طهرها عند النوم، واختلف في وجوبه قبل
الفجر لاحتمال إدراك العشاء والصوم،
فقبل: بوجوبه. (قاله الداودي) وقيل:
لا يجب. (رواه ابن القاسم) إذ ليس من
عمل الناس. (يعني أهل المدينة).

أما وجوب الصلاة فترتفع اتفاقا،
وأما وجوب الصوم فيرتفع على المشهور.
حالا ومالا في الصلاة،
وحالا ومالا في الصوم.

ومنع صحة صلاة وصوم. ووجوبهما. وطلاقا
وقع لزوم المطلق وأجبر على رجعتها إن كان رجعيا. ابن رشد: ينهى عن التطبيق في الحيض لما فيه من
تطويل العدة فضرر بالمطلقة. وذلك أن ما بقي من تلك الحيضة لا تعتد به في إقائها، فتكون في تلك
المدة كالمعلقة؛ لا معتدة ولا ذات زوج ولا فارعة من زوج. وقد نهى الله عن إضرار المرأة بتطويل العدة
عليها فقال: إذا طلقتم النساء إلى فقد ظلم أنفسهن.

وبعد عدة، ووطء فرج.

إجماعا. فلا يجوز وطء الحائض حتى تطهر وتغتسل؛ تستوي في ذلك
المسئلة والكتانية. وفي المدونة: يحرم الرجل أمراته النصائية على الطهر
من الحيضة، إذ ليس له وطؤها كذلك حتى تطهر، ولا يجبرها في الجنابة
لجواز وطئها كذلك.

أحمد يكن: منع "عق" تحت الإزار مسجلا
ويشيعنا البنان خصص المنع
وغير بين سره وركبتين
تمتع أم لا بسستر وبلا
بالوطء لا غير. قراء الشرعا
يجوز مطلقا لذين الثمرين.

ابن عبد الحميد.

وبين سره وركبة نهي شرعا لما تحت إزار في الدم
وزمن الحيض في ذلك أمتع وطأ وغيره من التمتع
وغير بين ركبة وسره بعكس ذا فتنتفي المضرة
بحائل أو دون بالإطلاق فهي ثمان قال عبد الباقي
وقال: لا يحرم أيضا نظر ما بين هاتين على ما يظهر

في زمن المحض بعض الفضلا
فاغتزلوا النساء في الحيض
على الذي ورد في ذا من أثر
وصحبوا تلك بهتقاد الخار
جمهورية ما رواه أنصار
ما ليس بفرج ما عنده مسوع
فلا تكن أخا سهام طائشة
بنشر ما هنا نظمت ياق.
لا يمنع الجماع فيه حيض
فحصصة كذا كذا عن ترجمه
لقوله: اصنعوا عدل النكاح.

جميع أبدان النساء اعتزلت
دليته في عدم التبعية
ومن قفا ظاهر هذه ما عثر
ومالك أباح ما فوق الإزار
جمهوره وقهاء الأمصار
والقرم فريم العلماء أصغ
وذا موافق لقول عائشة
ومجل رشد في المقدمات
وما سوى الفرج حلال محض
يماجد قال به وعكرمه
أصغ لذلك قد أباح

أو تحت إزار، وليو بعد

خلفا لابن
كبير لقول الله
تعالى

وَرَفَعَ حَدِيثَهَا وَلَوْ جَنَابَةً، وَدَخَلَ مَسْجِدَ فَلَا تَعْتَكِفُ وَلَا تَطُوبُ،

يسبب ذلك، لأن الاعتكاف يشترط فيه الصوم. ودخول المسجد تشترط فيه الطهارة من الحدث.

بسبب ذلك، لأن الاعتكاف يشترط فيه الصوم، ودخول المسجد تشتط فيه الطهارة من الحدث. والخبر.

حدث الأصغر
خلافًا لما في نسخة
ولا ينبغي أن يكون
والسبب في الاستغفار وإن ذكر

عطف على المصنوع
انفاقا في الحيز والحد
ابن رشيد المشهور وعنده
وردى ابن العربي
حوارته فقرأتها عليه

ومس مصحف لا قراءة.

على الأصح، بحفظ أو مصحف لا نفسه،
خوف نسيانها. ومجل ذلك ما دام
مسترسلا عليها، كان انقطع ولم
تكن عليها جناية.

عبد الله بن محمد: ألا يا فقيه العصر يا من نُعُوْثُهُ بها يهتدي من بات يفرى الدياجيا أن جُبْنَا يتلوا الكتاب نهاره وإن جن جنح الليل لم يك تاليا

عبد القادر بن محمد:
إذا جُئْتُ حاضِثَ فستلو كتابنا وإن طهرت فالمنع من ذا بدا ليا
وإن يك وقت الليل طهرا ويومها محيضا يكون الحل في اليوم باديا
أحمد يكن:

بعد جفاف الدم منها اجثى
وغير واحد من أهل الحق
ونخل فرحون كذا من رواه
إليه ذا الحكم له انتساب.

قراءة الخائض حال السيلان
وإن يك انقطع وهي جنب

لو جنبا جوازها قد استبان
فللقراءة إذن تجنب.

* معها اتفاقا، وبعدها على قول الأكثر، وكذا قبلها متصلا بها على أحد قولين.

الدم حيض باتفاق حيثما لم يتصل به النفاس فاعلمنا
وحيثما اتصل بالنفاس فهو نفاس عند جل الناس
عزا إلى الخطاب ذا الباني رداً على ما شهر الزرقاني.

محمد العاقب بن ما ياب:
وإن تأخر عن الوضع الدم فهو نفاس عكس ما يستقدم
وهو نفاس إن جرى مع الولد وقبله لأجله في المعتومد
ولا نفاس دون وضع الولد ولو أتى عليه غمض لبند.
وعبارة الأمير: وقبلها حيض على أقوى القولين، ورجحه الرهوني.

خرج. ورد المصنف بله القول بأنها إذا ولدت وبقي في بطنها
ولداً فالخارج بعد وضع الأول حيض.

والنفاس دم خرج للولادة. * ولو بين توأمين. وأكثره ستون. * فإن تخللها * (عدوي).

وهما ولدان من بطن واحد ليس بينهما ستة أشهر:
فإن الدم بينهما نفاس، وقيل: حيض؛ فعلى الأول:
تمكث إلى ستين، وعلى الثاني تمكث إلى نحو عشرين شهراً.
* أي تخلل أكثر دم النفاس التوأمين.

يعني أن التوأمين إذا كان بينهما ستون يوماً حمراء فأكثر
كل واحد منهما يكون نفاساً مستقلاً، فتجلس ستين للاول وتستأنف للثاني ستين.

فنفاسان. وتقطعُه ومنعه كالحيض. فتتلفق من أيام الدم إلى ستين فتصلي، إلا أن يتخللها
طهر تام فيكون ما بعده حيضاً مؤتقاً.

ستون يوماً أكثر النفاس وقيل: قول عارقات الناس.
أحمد يكن:

إن نفست سلمي فلا عصيانا ينالها إن تقرراً القرآن
في راجح، والمنع لابن راشد ومجل حاجب الإمام الراشد

أي نفي الوضوء به، لندوره؛ فليس بمعتاد. وقيل:
مبني الخلاف هل يعتبر الاعتقاد في بعض الأحوال.
أو إنما يعتبر دوامه؟ ولا إشكال في نجاسته لقول صاحب
التلقين والقراقي وغيرهما: كل ما يخرج من السبيلين
فهو نجس. فإن لازم المرأة وخافت خروج وقت الصلاة
صليت به. ويعفى عنه إذا كان على وجه السلس.

لأنه معتاد للحوامل. وهو ماء أبيض يخرج من قبل الحامل قرب الولادة وعند شم
رائحة طعام وحمل شيء ثقيل. وما يخرج من الفرج عادة فهو حدث كالبول.

لا أنجي الكلام عليه ولادة
أنجي الأحكام وهو النفاس والكثرة
الحيض أكثر من دم (الكثرة والكثرة)
الكلام على قبحها في حالها
النفاس لا يشترط الدم؛ ولذا ما في حكمه (الحديث)
المدة، لا نفس. وشراً دم اتفاقاً، ومعهما على أحد قولين
يضاق للولادة؛ بعدهما على أحد قولين
ويقبلها لأجلها

نحو
نحو

وهذا هو المعتاد.

ووجب وضوء بهاد والأظهر نفيه.

باب في الصلاة

باب في الصلاة: لما أنهى الكلام على الطهارة التي هي أكد شروط الصلاة أتبع ذلك بالكلام على بقية شروط الصلاة وأركانها وسننها ومستحباتها ومبطلاتها. والكلام عليها من ثمانية أوجه: لغة واصطلاحاً واشتقاقاً وحكمة مشروعيتهما وزمن مشروعيتهما وكيفية فرضها وحكمها وفضلها.

فهي لغة الدعاء لقوله تعالى: ﴿وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم﴾ أي دعواتك طمأنينة لهم. وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «من دُعي فليجب؛ فمن كان مفطراً فليأكل، ومن كان صائماً فليصل» (أي يدع) وقول الأعشى:

تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً: يا رب جنب أبي الأوصاب والوجعا عليك مثل الذي صليت واغتصني عينا فإن لجنب المرء مضطجعاً. والبركة لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «اللهم صل على آل أبي أوفى» (أي بارك). والقراءة لقول الله تعالى: ﴿ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها﴾ أي قراءة تك. لأنه -صلى الله عليه وسلم- كان إذا جهر أذاه المشركون، وإذا أسر لم يسمعه المسلمون، فنزلت هذه الآية. والعبادة والدين؛ وبهما فسر قوله تعالى: ﴿قالوا يا شعيب أصلواتك﴾ أي عبادتك أو دينك.

واصطلاحاً حدها ابن عرفة بقوله: قرينة فعلية ذات إحرام وسلام أو سجد فقط. قوله: إحرام وسلام، أي هما معاً مع السجود أو دونه. لتدخل الصلاة على الجنابة. وقوله: أو سجد فقط ليدخل سجد التلاوة على القول بأنه صلاة. وقيل: تابع للقراءة لأن «أو» لا تكون في الحد؛ فهي بمعنى الواو، وعليه لا يسمى صلاة إلا ما اجتمعت فيه الثلاثة. ويكون لفظ الحد قرينة فعلية ذات إحرام وسلام وسجد فقط،

ليدل على السجود. والأولى هنا الإقتصار على القول بأن سجد التلاوة صلاة، لأنه أقوى من مقابله، ولما فيه أيضاً من عدم إخراج الصلاة على الجنابة.

قوله: قرينة، هي ما يتقرب به إلى الله تعالى، فأخرج السعي إلى السوق لأنه ليس بقرينة. وقوله: فعلية، أخرج الصوم. وقوله: ذات إحرام، أخرج الزكاة. وقوله: وسلام، أخرج الحج.

وهي مشتقة من الصلاة بمعنى الدعاء لأنها مشتملة عليه، أو من **الصلة** لأنها صلة بين العبد وربّه؛ فأصلها وُصلة، فدخلها القلب المحلى بتقديم العين واللام على الفاء، فيكون وزنها حينئذ علفة. أو من التصلية (مصدر صلى العود، إذا قومه بالنار) قال قيس بن زهير: فلا تعجل بأمرك واستدمه فما صلى عصاك كمستديم

لأنها تقوّم العبد. قال الله تعالى: ﴿إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾ أو من **الصلّوين**؛ وهما عرقان عن يمين الذئب وشماله ينحنان في الركوع والسجود. قال أبو خراش الهذلي:

حداني بعد ما خدمت نعالى دبية إنه نعم الخليل
مقابلتين من صلّويّ مشبّ من الثيران وصلهما جميل

أو من **المصلي**، وهو ثاني حلبة الخيل، لأنها ثانية دعائم الإسلام. (وهو المشهور).

من **المصلي** والصلّا والصلة أو **الدعا** الصلاة والتصلية
قوله: الصلا، واحد الصلّوين، قوله: أو **الدعا**، أي الصلاة بمعنى الدعاء.

وحكمة مشروعيتهما دفع رذيلة الكبر عن الإنسان (والإضافة بيانية، أي الرذيلة التي هي الكبر) بوضع أشرفيه (وهما وجهه ويده) على أخس الأشياء (وهو التراب) كما أن الزكاة تدفع رذيلة البخل عن المزي. وزمن مشروعيتهما تحجب؛ فإنها فرضت قبل الهجرة بسنة، في السماء، ليلة الإسرائ بلا واسطة جبريل عليه السلام؛ بخلاف غيرها من القرب. وذلك دليل على أكديتها. وفرضت خمسين صلاة، فلما مر النبي محمد -صلى الله عليه وسلم- بموسى الكليم -عليه السلام- ليلة الإسرائ سأله عما فرض عليه فأخبره به فقال: ارجع إلى ربك فأسأله التخفيف فإن أمتك لا تستطيع ذلك، فرجع فأسقط عنه عشرة.. وهكذا إلى أن بقيت خمس.

وأما كيفية فرضها ففيل: فرضت أربعاً في الحضر والسفر تخففت في السفر لقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ..﴾ الآية. ولحبر «إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة». وقيل: أربعاً في الحضر واثنين في السفر. وقيل: اثنين في السفر والحضر، فزيدت في الحضر؛ فعلى الأول من أتم في السفر صحت وعليه الإعادة في الوقت. وعلى الثاني يجب قَصرُها في السفر كما يجب إتمامها في الحضر. وعلى الثالث من أتمها في السفر بطلت. والمشهور الأول. ونظم بعضهم هذا الخلاف مقتصرًا عليه، فقال:

هل الصلاة ركعتان في السفر في فرضها وأربع عند الحضر
أو ركعتان فيهما وزيدا بحضر كما قد استفيد
أو فيهما بأربع وقصروا في سفر؟ ذكره الميسر.

وحكمة مشروعيتهما التذلل والخضوع بين يدي الله عز وجل المستحق للتعظيم، ومناجاته تعالى بالقراءة والذكر والدعاء، وتعمير القلب بذكره، واستعمال الجوارح في عبادته. وحكمها الوجوب كتاباً، لقول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وغير ذلك من الآيات الصريحة. وسنة، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً». (متفق عليه) وغير ذلك من الأحاديث، وإجماعاً لإجماع العلماء على وجوبها.

أما فضلها فهي أفضل العبادات بعد الشهادتين. وفي الحديث «خمس صلوات كتبهن الله على العباد؛ فمن جاء بهن لم يضيع منه شيئاً استخفافاً بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد؛ إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة». (رواه أبو داود). وفيه «إنما مثل الصلاة من الدين كوضع الرأس من الجسد» (رواه الطبراني في الكبير) وفيه «أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة، فإن صلحت صلح سائر عمله، وإن فسدت فسد سائر عمله» (رواه الطبراني في الأوسط).. إلى غير ذلك.

وورد في المحافظة عليها آيات كثيرة منها قول الله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾. ومن فضلها أيضاً أنها إذا تعارضت مع الحج -كأن أدى إلى ترك ركن من أركانها- يسقط وجوبه. وكذا إذا تذكر فوائدها بعد ما ضاق وقت الوقوف بعرفة ففيل؛ يقدمها ويتحلل ويرجى الحج إلى العام القابل. وأما صوم رمضان فلو تصور تعارض كله مع كلها لقدمت عليه أيضاً، وإذا تعارض بعضها مع كله قدم الصوم؛ كأن أدى إلى الجلوس فيها.

وأما الزكاة فلا تعارض بينها وبين الصلاة لأنها تقبل النيابة.

فائدة اختلف فيما قبل فرض الصلاة؛ فذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسرائ صلاة مفروضة إلا ما وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد، وذهب غيرهم إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي، وعليه اقتصر في المقدمات فقال: وكان عدد الصلوات قبل أن تفرض الصلوات الخمس ركعتين غدوا وركعتين عشيا. وروي عن الحسن في قوله تعالى: ﴿وسبح محمد ربك بالعشي والإبكار﴾ أنها صلاته بمكة حين كانت الصلاة ركعتين غدوا وركعتين عشيا، فلم يزل فرض الصلاة على ذلك ما كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - والمسامون بمكة تسع سنين. فلما كان قبل الهجرة بسنة أسرى الله بعبدته ورسوله من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم عرج به جبريل إلى السماء.

ثم ذكر حديث الإسرائ. ونحوه في النوادر وفي أول كتاب الصلاة. انتهى من الخطاب.

فائدة قال ابن حجر: والحكمة في وقوع فرض الصلاة ليلة المعراج أنه لما قدس ظاهرا وباطنا حين غسل بماء زمزم وملتئ بالآيمان والحكمة، ومن شأن الصلاة أن يتقدمها الطهور، ناسب ذلك أن تفرض الصلاة في تلك الحالة، وليظهر شرفه - صلى الله عليه وسلم - في الملأ الأعلى ممن أئتم به من الأنبياء والملائكة، وليناجي ربه ومن ثم كان المصلي يناجي ربه. انتهى من الخطاب.

وقد اختلفت السلف في الإسرائ والمعراج هل وقعا في ليلة واحدة، وإليه ذهب الجمهور من المحدثين والفقهاء والمتكلمين، وتواترت عليه ظواهر الأخبار الصحيحة. وقال بعضهم: كان الإسرائ في ليلة والمعراج في ليلة، متمسكا بظاهر بعض الروايات؛ وهي قابلة للتأويل.

والمراد بالإسرائ الذهاب إلى بيت المقدس، والمعراج العروج إلى السماء.

فائدة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل، يضع حافره عند منتهى طرفه. فركبته حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي يربط به الأنبياء، ثم دخلت المسجد فصليت فيه ركعتين ثم خرجت فجاءني جبريل - عليه السلام - بإناء من خمر وإناء من لبن فاخترت اللبن، فقال جبريل صلى الله عليه وسلم: اخترت الفطرة. ثم عرج بنا إلى السماء فاستفتح جبريل فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا بأدم فرحب بي ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء الثانية فاستفتح جبريل عليه السلام فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا بابني الحالة عيسى ابن مريم ويحيى بن زكرياء صلوات الله عليهما فرحبا ودعوا لي بخير. ثم عرج بي إلى السماء الثالثة فاستفتح جبريل فقيل: من أنت؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد صلى الله عليه وسلم، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا بيوسف صلى الله عليه وسلم، إذا هو قد أعطي شطر الحسن فرحب ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء الرابعة فاستفتح جبريل عليه السلام، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قال: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا بإدريس فرحب ودعا لي بخير. قال الله عز وجل: ﴿ورفعناه مكانا عليا﴾ ثم عرج بنا إلى السماء الخامسة فاستفتح جبريل، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا

بهارون صلى الله عليه وسلم، فرحب ودعا لي بخير. ثم عرج بنا إلى السماء السادسة فاستفتح جبريل عليه السلام، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال: محمد، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا بموسى صلى الله عليه وسلم، فرحب ودعا لي بخير. ثم عرج إلى السماء السابعة فاستفتح جبريل فقيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: ومن معك؟ قال محمد صلى الله عليه وسلم، قيل: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه، ففتح لنا فإذا أنا بإبراهيم -صلى الله عليه وسلم- مسندا ظهره إلى البيت المعمور وإذا هو يدخله كل يوم سبعون ألف ملك لا يعودون إليه. ثم ذهب بي إلى سدرة المنتهى وإذا ورقها كأذان الفيلة وإذا ثمرها كاللؤلؤ.

قال: «فلما غشيها من أمر الله ما غشي تغيرت فما أحد من خلق الله يستطيع أن ينعتها من حسنها، فأوحى الله إلي ما أوحى، ففرض علي خمسين صلاة في كل يوم وليلة، فنزلت إلى موسى صلى الله عليه وسلم، فقال: ما فرض ربك على أمتك؟ قلت: خمسين صلاة، قال: ارجع إلى ربك فأسأله التخفيف فإن أمتك لا يطيقون ذلك، فإني قد بلوت بني إسرائيل وخبرتهم، قال: فرجعت إلى ربي، فقلت: يا رب خفف على أمتي، فخط عني خمسا، فرجعت إلى موسى فقلت: خط عني خمسا، قال: إن أمتك لا يطيقون ذلك فارجع إلى ربك فأسأله التخفيف. فلم أزل أرجع بين ربي -تبارك وتعالى- وبين موسى عليه السلام، حتى قال: يا محمد إنهم خمس صلوات كل يوم وليلة، لكل صلاة عشر؛ فذلك خمسون صلاة، ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة فإن عملها كتبت له عشرا، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئا، فإن عملها كتبت سيئة واحدة. فنزلت حتى انتهيت إلى موسى -صلى الله عليه وسلم- فأخبرته، فقال: ارجع إلى ربك فأسأله التخفيف» فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «فقلت: قد رجعت إلى ربي حتى استحيت منه» (رواه البخاري ومسلم، واللفظ لمسلم).

ثم بعد تمام الأمر هبط من السماوات السبع إلى بيت المقدس فركب البراق وأتى مكة قبيل الصبح، فلما أصبح -وقد عرف أن الناس تكذبه- قعد حزينا، فر به أبو جهل فجلس إليه فقال كالمستهزئ: هل كان من شيء؟ قال: «نعم، أسري بي الليلة» قال: إلى أين؟ قال: «إلى بيت المقدس» قال: ثم أصبحت بين أظهرنا؟ قال: «نعم» فقال أبو جهل: إذا دعوت قومك أحدثهم بما حدثتني به؟ قال: «نعم». فقال: يا معشر بني كعب بن لؤي هاموا، فجاؤوا حتى جلسوا إليهما، فقال أبو جهل: حدث قومك بما حدثتني، فحدثهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بذلك، فبقي الناس بين مصفق وواضع يده على رأسه متعجبا، وضجوا لذلك وعظموه، وارتد أناس ممن آمن به وصدقه، وسعى رجل من المشركين إلى أبي بكر الصديق -رضي الله عنه- فقال له: هل لك في صاحبك يزعم أنه أسري به الليلة إلى بيت المقدس؟ قال: أو قد قال ذلك؟ قال: نعم، قال: لئن كان قال ذلك لقد صدق، قالوا: أو تصدقه أنه ذهب إلى بيت المقدس وجاء في ليلة قبل أن يصبح؟ قال: نعم، إني لأصدقه فيما هو أبعد من ذلك؛ أصدق به بخير السماء في غداة أو روحة. فلذلك لقب أبو بكر بالصديق.

فقال القوم: صف لنا بيت المقدس فوصفه لهم، فقال القوم: أما التعت فوالله لقد أصاب فيه؛ ثم قالوا: أخبرنا عن غيرنا، فأخبرهم عنها تفصيلا ثم جاءت فكان أمرها كما حدثهم فلم يؤمنوا وقالوا: هذا سحر مبين.

وقامة كل إنسان أربعة أذرع (بالإبهام)
بذراعه وسبعة أقدام بقدمه

☆ الوقت المختار للظهر من زوال الشمس لآخر القامة بغير ظل

☆ - وهو لغة التحديد، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتْ﴾ أي جعل لها حد تأتي فيه.
واصطلاحاً الزمن المقدر للعبادة شرعاً: موسعاً فيه كوقت الصلاة أو مضيقاً فيه كوقت الصوم والزكاة.
ويجوز فيه التقليد على المشهور، خلافاً لصاحب المدخل * لأنه فرض عين عنده. *

مولود ابن أغشمت:
زروق قد ذكر من آفات صلاتنا الزحام للأوقات
معناه قد قال ابن زُرْكَرِي إنَّ يُصَلِّ بعد التحقق بنفس ما دخل
بل يستحب أن يؤخَّر قليل بعدُ بحيث الشك فيها يستحيل.
* ووفق بينهما بحمل كلام صاحب المدخل على أنه لا يجوز للشخص الدخول في الصلاة
حتى يتحقق الوقت. (قاله الشيخ محمد بن الحسن).
* الأمير: الحزم بالوقت عن دليل كفاي، ومطلقه ولو تقليداً شرط.

❖ وسمي المختار مختاراً لأن المكلف مخير بين أجزائه: إن شاء أوله وإن شاء وسطه وإن شاء آخره،
لكن أوله رضوان الله ووسطه رحمة الله وآخره عفو الله، ولا عفو إلا بعد الأخذ ولا أخذ
إلا عن ذنب ولا ذنب هنا.

أي ميلها عن وسط السماء. ويعرف ذلك بزيادة الظل، لأن الظل في أول النهار يكون ممتداً ولا يزال ينقص
ما دامت الشمس في جهة المشرق إلى أن تصير الشمس في وسط السماء، فإذا مالت الشمس إلى جهة
المغرب أخذ الظل في الزيادة، وذلك هو الزوال. ولا بد أن يزيد الظل زيادة بينة فحينئذ يدخل وقت الظهر.
ونقل الأبي عن بعضهم أنه قال: الزوال ثلاثة: زوال لا يعلمه إلا الله تعالى، وزوال تعلمه الملائكة عليهم
السلام، وزوال تعرفه الناس (وهو المقصود هنا).
وفي الحديث أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سأل جبريل - عليه السلام - «هل زالت الشمس؟»
قال: لا، نعم. فقال: «ما معنى لا، نعم؟» قال: يا رسول الله قطعت الشمس بين قولي: لا، نعم مسيرة
خمسة عام. انتهى من الخطاب.

للظل أقدام بكل بلدة تعرف، وهي في بلاد القيلة
دخ و خمسة بلا ظل تلا ها أجدة وأجعل ينار أولاً.
هذا تقرير. والاحتمال أن معرفة الزوال وظل الزوال إنما تحصل بنصب شاخص في أرض
مستوية قرب الزوال. وتعلم على رأس ذلك علامة أو تدبر عليه قوساً. ثم تنظر إلى الظل، فإن
رأيت نقص وضعت علامة أخرى، ولا تزال تفعل ذلك مرة بعد أخرى حتى تجده قد زاد،
فذلك هو الزوال. وهو أول وقت الظهر، والظل الموجود حينئذ هو ظل الزوال. وآخر وقت
الظهر أن يزيد ظل كل شيء مثله بعد الظل الموجود حينئذ.

الزوال، وهو أول وقت العصر للاصفرار. *

→ وإذا أردت أن تعرف كَظُل الزوال فقس ذلك حينئذ بقدميك؛ وذلك بأن تقف معتدلاً غير منكس رأسك بأرض مستوية وتخلع نعليك وتستدير الشمس، أو تستقبلها وتضع علامة عند طرف ظلك أو تأمر من يفعل ذلك إن كنت مستقبلاً للشمس، ثم تقبس ظلك بقدميك بإدنا بوضع عقب أولاهما عند كعب الثانية، فما وجدته هو ظل الزوال. وهذا عام في كل الأزمنة والأمكنة.

* والمراد به اصفرار الشمس على الجدران والحيطان، وأما عنها فلا زال نقية حتى تغرب. أي أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر المختار، وآخر الأخير اصفرار الشمس، لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «وقت العصر ما لم تضفر الشمس» (رواه مسلم). هذا مذهب المدونة.

وروي ابن عبد الحكم عن مالك أن آخر وقتها أن يصير ظل كل شيء مثليه حديث أبي داود والترمذي قال القاضي أبو بكر: والقولان مرويان عنه صلى الله عليه وسلم، ومتساويان في المعنى؛ لأن الشمس لا زال يابضها ناصعاً حتى ينتهي تبيُّ الظل، فإذا أخذ في التثليث نقص البياض حتى تأخذ الشمس في التطفيل فتتمكن الصغرة.

وسميت صلاة العصر لأنها تصلى عند معصر النهار أي آخره. وتسمى العشي لأنها تصلى عشية.

وتظهر فائدة الخلاف في الإثم وعدمه. ابن العربي: تالله لا اشتراك بينهما ولقد زلت أقدام العلماء. ومنشأ الخلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أمني جبريل عند البيت مرتين فضلى في الظهر في الأولى منهما حين كان الظل مثل الشراك، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفجر حين

أربع إن كان الصلي مقبلاً
واثنين إن كان مسافراً مقبلاً
بني الظهر والعصر
الاشتراك حاصل

واشتركتا بقدر إحداها، وهل

في آخر الإقامة الأولى أو أول الثانية؟ خلاف

جعل برق الشجر وحجم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين كان ظل كل شيء مثله، ولوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين كان ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الشمس. ثم التفت جبريل ثم قال: يا محمد هذا وقت الأنبياء قبلك، والوقت فيما بين هذين الوقتين». قال الترمذي: حديث حسن. (وهذا لفظه).

وبرق بالزأي أي بزغ. انتهى.

قال ابن العربي في شرح الترمذي: قوله: هذا وقت الأنبياء قبلك يوم أن هذه الصلوات في هذه الأوقات كانت مشروعة لمن تقدم من الأنبياء، ولم تكن هذه الصلوات على هذا الميقات إلا لهذه الأمة خاصة، وإن كان غيرهم قد شاركهم في بعضها. ولكن معنى الحديث أن هذا الوقت الموسع المحدود بطرفين مثل وقت الأنبياء قبلك، أي صلاتهم كانت واسعة الوقت ذات طرفين. انتهى.

سميت بذلك
لكونها تقع
عند الغروب.
وتسمى صلاة
الشاهد لأن المسافر لا
يقصرها ويصلها كصلاة
الشاهد (وهو الحاضر) وقيل:
سميت بذلك لأن نجماً يطلع عند
الغروب يسمى الشاهد. وفي الحديث

أنه -صلى الله عليه وسلم- ذكر العصر ثم قال: «لا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد». وقيل: لأن من حضرها يصلها، ولا ينتظر من غاب. ولا تسمى عشاءً لا لغة ولا شرعاً. وقد جاء النهي في الصحيح عن تسميتها عشاءً. انتهى.

والمغرب غروب الشمس
هذا فيمن على رؤوس الجبال وفي شاطئ البحر، وأما من خلف الجبال فالمعتبر الظلمة خير «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا فقد أفطر الصائم ووجبت الصلاة».

يعتبر الغروب فيما قالوا في موضع ليست به الجبال وإن تكن به الجبال يشترط من مشرق طلوع ظلمة فقط.

بني من قبطا بنو زنا

ركبوا

يقدر بفعلها

تحصيلها في فاقدها
وقدرا في محصلها، وراد
على ذلك الأذان
والإقامة، وقيل: يمتد
للشفق، وشهره الرجراجي
وابن العربي.

يمتد للشفق وقت المغرب
وسند حكي عليه الاتفاق
شهره الرجراجي وابن العربي
وقاله الباجي، ولم له شقاق.

محمد يحيى بن ابوه:

المغرب امتداده للشفق
هذا الذي قد جاء في المدونة
فكان ينسبني الإشارة إليه
عن مالك رواه غير العتيق
وفي الموطأ مالك قد دونه
أي لخليل رحمة الله عليه.

بعد شروطها، وللعشاء

من غروب حمرة... أي والخاتم للعشاء مبدؤه

من غروب حمرة الشفق

الشفق هو المعروف من المذهب، وعليه أكثر العلماء، وعند
أبي حنيفة من غروب البياض. ودليل المذهب أن الغوارب ثلاثة:
الشمس والشفقان، والطوالع ثلاثة: الشمس والفجران، والحكم للوسط
من الطوالع فكذا من الغوارب. والشفق في الاستعمال مختص بالحمرة،
لقول أعزاني - وقد رأى ثوبا أحمر - كأنه شفق. وللمفسرين في قول الله
تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِالْشفقِ﴾ أنه الحمرة.

أحد قال:

والخلف في المختار للعشاء
وابن حبيب قال بالنصف كما
وقال فيه صاحب الوقار
سميت بذلك لوجوبها حينئذ. وقيل: من الحمرة التي فيه، كصباحة الوجه من الحمرة
التي فيه. وتسمى صلاة الفجر لوجوبها عند ظهوره، وتسمى صلاة الغداة (والغداة
أول النهار) وتسمى صلاة التنوير، وقرآن الفجر.

لثلاث الأول،
وقيل للنصف، وقيل للفجر.
وللصبح

ولا خلاف أن طلوعه أول وقتها، وهو الضياء المعترض في الأفق، ويقال له الفجر المستطير (بالراء) أي المنتشر. قال الله تعالى: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾. وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه: وهان على سراً بني لوى وأما الفجر الأول فيقال له المستطيل (باللام) لأنه يصعد في السماء، ويُشَبَّهُ بذنب السرحان (وهو الذئب) فإن لون أعلاه مظلم وباطنه أبيض. ويقال له الكاذب والكذاب، لأنه يغمر من لا يعرفه. وبعض الفقهاء لا يعرف حقيقة هذا الفجر ويعتقد أنه عام في الأزمنة وهو خاص ببعض الشتاء، وسبب ذلك أنه المجرة؛ فمتى كان الفجر بالبلدة ونحوها طلعت المجرة قبل الفجر -وهي بيضاء- فيعتقد الرائي غير العارف أنها الفجر، فإذا ارتفعت ظهر من تحتها الظلام، ثم يطلع الفجر بعد ذلك. وأما في غير الشتاء فتقطع المجرة أول الليل أو نصفه فلا يطلع آخر الليل إلا الفجر الحقيقي. وقال بعضهم إن الفجر الكاذب مستمر في جميع الأزمنة. ولا شك أن وقت طلوعه من الليل، فلا يحرم فيه الأكل ولا تجزئ صلاة الصبح بلا خلاف. محمد مولود بن أحمد قال:

والصبح من صادق فجر والمدي
الاسفار الاعلى أو إن القرن بدا.

من الفجر الصادق للإسفار الأعلى،
وهو الذي تراه في الوجوه على هيئتها.

قولان مشهوران ومرجحان. (كفاف).
وفسر ابن العربي الإسفار بما تبين به الأشياء وتراه في الوجوه. وفسره الشيخ أبو محمد بما إذا تمت الصلاة بدا حاجب الشمس. انتهى.

وهي الوسطى.

أي الفضلى لقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ولا قوت إلا في الصبح، وخصت بالتأكيد لتضع الناس لها لأن وقتها وقت نوم وكسل ونجاسة. وقيل: الوسطى بمعنى الحاجز بين الشئين، وهي أولى بذلك لأنها بين ليلتين ونهارين. وقيل العصر، لخبر «شغلونا عن صلاة الوسطى حتى كادت الشمس تغرب، ملا الله أجوافهم وقبورهم ناراً». وقيل: ما من صلاة إلا وهي الوسطى. وفيها عشرون قولاً نظمها أبو محمد عبد الواحد الوشري فقال:
كل من الخمس فهي فالجمعة فالوتر والظهر وجمعة معه
فالخوف والعيدان فهي مبهمه في الخمس فالصبح ومعها العثم
فصبح أو عصر على التردد ثم صلاتنا على محمد
فالصبح مع عصر فوق فالضحى ثم الجماعة بها الوسطى اشرحا.
فقوله: كل من الخمس، أي ما من واحدة من الصلوات الخمس إلا وقيل فيها إنها الوسطى؛ فهذه خمسة أقوال. السادس جميعها، وإليه أشار بقوله: فهي. وسكن الباء للوزن. وكل ما عطفه بم أو بالفاء فهو قول مستقل إلا إذا أشرك مع مدخولها غيره مع أو بها وبالواو، أو باو، فالجميع حينئذ قول واحد.

وقوله: فالعیدان، أي قيل في صلاة كل منهما إنها الوسطى، فهما قولان. الثامن عشر الوقف. التاسع عشر الضحى. العشرون الصلاة في الجماعة. انتهى.

وأخضت الوسطى كساعة جمعة كذا أعظم الأساء مغ ليلة القدر وضابطها في أشهر أول ليلة توافيك بعد النصف في ليلة وتر.

وإن مات وسط الوقت بلا أداء، لم يعص، إلا أن يظن الموت.
يخ؛ ومات بالفعل. عقي؛ ولو لم يميت؛ كحاضر صف قتال ومقرب لقطع أو لقتل.

محمد مولود بن أحمد قال:
قد أوجبوا بدار من خاف الردى أو مانعا كالحيض يسبق الأدا

فذا على إيقاعها في جماعة يرجوها آخره، إذ قوله: وعلى جماعة معطوف على مقدر أشعر به السابق،
تقديره الأفضل لقد تقديمها على تأخيرها مفردا وعلى تأخيرها في جماعة يرجوها آخره.

ظروا أم لا صيفا أم لا، لخير «أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها»
وتكره مصادمة الوقت لأنها من فعل الخوارج.
محمد مولود بن أحمد قال:

ويكره البدار للصلاة بأول التحقيق للأوقات
وأنشؤا التأخير عنه حتى يتضح الوقت تضاحا بتا
بحيث يستحيل أن تحاربا بعد، وبعد انتخبوا بدارا
كل صلاة حيث لا موجب له ولا لتأخير ولا مفضلته.

ومن في حكمه، كجماعة
تطلب غيرها.

والأفضل لـ **لقد تقديمها مطلقا**

محمد عبد الله بن سيدي:
فعل الصلاة في الجماعة على إيقاعها أول وقت فضلا
نقله الرهوي عن أئمة مخالفا فيه أبا المودة.
آخر:

المختار بـ **لقد**
على من أول الوقت
على من الجماعة
على

بـ **رجوها آخره**
وعلى **جماعة آخره**

لجماعة في آخر المختار
قد عضدوا بالنقل وهو الواري
للصبح قبل جماعة الإسفار
في القدر يكون الباج ذي المقدار
صريح قصار وفاق قول جار
م أبو المودة والمنار الساري
وعلى جماعة آخر المختار؟!

الفرد أفضل أن يؤخر راجيا
من أن يصلي وحده؛ هذا الذي
وروى زياد منهم تقديمه
لكنهما تلك الرواية حطها
منها أفاد ضرورة الإسفار في
بأليت شعري ما الذي تبع الهما
في قوله في السوقت في تأليفه:

بـ **والأفضل للجماعة**
بـ **لقد**

بـ **وتأخيرها لربع القامة**

وللجماعة تقديم غير الظهر

أي بعد أن يؤخر قليلا لاجتماع الناس. (كنون).

الشافعي: مقدم الأوقات
يؤخر الفرض أبو حنيفة
وعكس ذا للشافعي يجري
ومالك يؤخر العشاء
دليله «فاستبقوا الخيرات»
إلا صلاة المغرب المنسفة
إلا صلاة الظهر وقت الحر
ومثله في الظهر لا سواء.

فائدة: قال ابن العربي في مختار
تعجيل على الصلاة في وقتها
حصى على التأجيل، ولا تنفوا
الوقت لم تأجلوا، ولا تنفوا
على ترك الجماعة وقتها.

بـ **والأفضل**
بـ **لقد**

لخر «إذا اشتد الحر فأردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم»
والمراد بفيح جهنم نفسها. وأما حديث جابر كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالمهاجرة الذي ظاهره عدم الإبراد،
وكذا حديث خباب شكونا إلى النبي صلى الله عليه وسلم حر الرمضاء
في جباهنا وأكفنا فلم يُشكنا (أي لم يُزل شكوانا) فقال النووي: حديث
التعجيل منسوخ بحديث الإبراد. وقيل إنهم طلبوا تأخيرا زائدا على
قدر الإبراد.

ويزاد لشدة الحر!

وهل الزيادة نحو الذراعين
كاللجج، أو فوقهما ببسيير
كالأبن حبيب، أو إلا أن
يخرجها عن وقتها؟ أقوال.

حديث الإراد لديهم نسخ حديث ذي شكاية عن ربح
محمد مولود بن أحمد قال:
وزيده لشدة الحر ندب عن مالك من غير حد، ونسب
نحو الذراعين إلى الباقي النبيل وابن حبيب: فوق ذن بقليل
وحده عند ابن عبد الحكم ما لم يخف خروج وقت قاعلم.
محمد محمود بن أب:
وأشبه قد قال بالإبراد
لشدة الحر خلاف النادي.

أي تأخيرا زائدا قليلا على التأخير
في الحواضر، لأن الأغالب عليهم
عدم تعدد المساجد عندهم،
مع كون العشاء تصادفهم
متفرقين في مواشيهم
ونحوها. (كنون).

وفيها ندب تأخير العشاء قليلا.

شخص بعد الإحرام أو قبله.
* وإن طرأ الشك بعد الفراغ
لم تجزئ ما لم تقع فيه.

ابتداء، ولم تجزئ بعد التويع

وتكفي غلبة الظن على المشهور.
ومحل الخلاف في غير الثانية من
مشتريكي الوقت فتكفي فيها اتفاقاً.

وإن شك* في دخول الوقت لم تجز، ولو وقعت فيه.
محمد مولود بن أحمد قال:

وأنتم ولا تصح إن يوصل من قبل ما غلب ظن أن دخل
كذا إذا ما شك فيها أو ورا ما لم يزل شك وراءها جرى
والخلف إن دام الحقا أو ظهرا صواب ما أثناءها له طرا.
الصور تسع؛ إذ الشك إما قبلها أو فيها أو بعدها، في كل صادف أو خالف أو لم يظهر شيء،
فبطل في ست، وتصح في واحدة، وفي اثنتين خلف. فتأملها. (من شرح الكفاف).

بذاء ابن بو:

قبل الصلاة الشك مطلقا يضر
أو بان أن لم يدخل الوقت وإن
وإن يكن من بعدها وظهرا
والخلف إن دام الحقا والبطل

أخبرني
وغالب الظنون في الأوقات
وقلن العارف المؤذن
يكتفي على معتمد الأبيات
لقوله: «المؤذنون أمثا».

يجوز تقليد المؤذن العدل العارف وقبول قوله مطلقا؛ أي في الصحو والغيم. (قاله صاحب الطراز
وصاحب الذخيرة والبرزلي وابن يونس.. وغيرهم).
قال في الذخيرة: قال في الطراز: ويجوز تقليد المأمون كأئمة المساجد، لأنه لم يزل المسامون يهرعون
للصلاة عند الإقامة من غير اعتبار مقياس، وكذلك المؤذن لقول النبي عليه الصلاة والسلام:
«المؤذنون أمثاء المسامين على صلاتهم». انتهى.

لا تعتبر في الوقت ما لم يات في الكتب كالنيران والأصوات.
قال في الطراز: إذا كانت السماء مغيمة ولم تظهر الشمس فينبغي أن يؤخر الصلاة حتى يتبين الوقت.
قال ابن شاس في الجواهر الثمينة: إذا اشتبه عليه الوقت فليجتهد ويستدل بما يغلب على ظنه دخوله،
وإن خفي عليه ضوء الشمس فليستدل بالأوراد وأعمال أرباب الصناعات وشبه ذلك، ويحتاط. قال
ابن حبيب: وأخبرني مطرف عن مالك أن من سنة الصلاة في الغيم تأخير الظهر وتعجيل العصر وتأخير
المغرب حتى لا يشك في الليل، وتعجيل العشاء، إلا أنه يتحرى ذهاب الحمرة، وتأخير الصبح حتى لا يشك
في الفجر. ثم إن وقعت صلاته في الوقت أو بعده فلا قضاء، وإن وقعت قبله فضاء، كالأجتهاد في طلب
شهر رمضان. انتهى.

وهل يصلى بالتحرى؟ لا، أجل ثالثها في العصر والعشا يحل.
آخر:

دونك ما يفعل بالأوقات في الغيم جا في هذه الأبيات
فإن أتى الغيم فصل الظهرا في آخر الوقت وعجل عصرا
وأخرن مغربا وعجل عشا، وصباحا أخرن كالأول.

فائدة: ورد في صحيح مسلم أن مدة الدجال أربعون يوما، وأن فيها يوما كسنة، ويوما كشهر، ويوما كجمعة،
وسائر أيامه كأيامنا، فقال الصحابة -رضي الله عنهم-: يا رسول الله، فذلك اليوم الذي كسنة أبكفنا فيه
صلاة يوم؟ قال: «لا، أفدروا له قدره». وأما اليوم الثاني الذي كشهر، والثالث الذي كجمعة فالحق أن
يقدرهما كالיום الأول على ما ذكرنا. انتهى.
ومثل ذلك حين تحجب الشمس عن الطلوع من مشرقها عند إرادة الله سبحانه وتعالى طلوعها من مغربها.
(ذكره ابن فرحون في الأغاز).

محمد قال بن أحمد بن العاقل: وصبح يصلي والعشاءان والسما يرون بها قرص الغزالة في الكبد. ولما فرغ من بيان الوقت الاختياري شرع في بيان الوقت الضروري. ومعنى كونه ضروريا أنه لا يجوز لغير أرباب الضرورات تأخير الصلاة إليه، ومن آخر إليه من غير عذر من الأعداء الآتية فهو أهم وقيل: معنى كونه ضروريا أن الأداء فيه يختص بأرباب الضرورات، فمن

معرفة الوقت كفاية تجب عليه بالتقليد ليس يحظر منع الدخول في الصلاة دونها به، ولجة الدسوقي انظر * أي بدخول وقت.

صلى فيه من غير أهل الضرورات لا يكون مؤذيا. انتهى. وفصل بين الاختياري والضروري بما يختص بالأول؛ وهو قوله: وإن مات وسط الوقت بلا أداء.. وإن شك في دخول الوقت.. وبدأ في الاختياري بالظهر لأنها أول صلاة صلاها جبريل -عليه السلام- بالنبي صلى الله عليه وسلم، وبدأ هنا بالصبح لعدم اشتراكها مع غيرها في الضروري.

المختار بن الحبوب: إن الضروري لو قُت فاعلم وضعه الشارع ثم وضعه إن ذي ضرورة من مسلم لمن سواه ما سواه فاسمعا

والضروري بعد صوابه تلوه أو عقبه بلا فاصل بينهما. انتهى ضروريا. يجوز التأخير له لأهل الصبح، والمختار

محمد بن حنيفة: الوقت تختص إذا ما ضاقا محل الاتفاق إن لم تُفعل ثمرته في امرأة للعصر ثم لأربع أتت بالحيض ظهرا على أن الأخيرة به

أخرى الصلاتين به اتفاقا إلا ففيه الخلاف، ثم تسجلي صلت وهي ناسية للظهر قبل الغروب؛ حكما أن تقتضي تختص، والعكس أتى في قلبه.

مجمع غريب

وللغروب في الظهرين،

وللفجر في العشاءين. وتذكر فيه الصبح

من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر. عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصبح».

تعتبر الركعة عند من غير بسجديتها للصلي إن ذكر فائدة فضل جماعة قصد مزاحما والبان في أعراف زد كذلك التي لها يقدر ذو العذر والتي لها يؤخر تارك فرض ثم من عليه قد أقامها الراتب ذي سبع فقد. وإما نص عليه للرد على أبي حنيفة القائل إن من أدرك ركعة من العصر قبل مغرب الشمس يتم دون الصبح.

تامة بسجديتها، بقاحة وطمأنينة واعتدال على القول بوجوبها.

بركعة، من ركعة، خلافا لأشبه القائل إنها تترك بالركوع، وقيل بالإحرام، لا أقل، من الداخل في الكل الوقت والخارج عنه أداء، وقيل: قضاء، وقيل: ما في الأداء أداء وما في القضاء قضاء. وتظهر فائدة الخلاف فيمن اقتدى بمذكر ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس فبطل لأنه قاض خلف مؤد. وتظهر أيضا فيمن أتت ركعة من الصبح فطلعت الشمس لحاضت، فعلى المشهور لا تقضيها لأنها حاضت في وقتها وعلى غيره تقضيها. والمشهور أن يقتدى به وينوي نية القضاء ويجزئ لأن الخارجة عن الوقت وإن كانت أداء حكما لكنها قضاء فعلا. ومراعاة القول إن نية الأداء تنوب عن نية القضاء كالعكس.

عند مالك وابن القاسم وأصبح، لأنها لما وجب تقديمها فعلا وجب التقديم بها أولا.

ثم الأداء فعمل بعض ما دخل قبل الخروج وقته، وقيل: كل وفعل كل أو فبعض ما مضى وقت له مستدركه القضاء.

بسم الله الرحمن الرحيم

والظهران والعشاءان بفضل ركعة عن الأولى، لا الأخيرة.

خلافا لسحنون وابن الماجشون وابن عبد الحكم وابن مسامة، لأنه لما كان الوقت إذا ضاق وجب تقديم الثانية اتفاقا وجب التقديم بها. وعلم من القائلين أنه لخمس واثنين مطلقا، وأربع في السفر حصل الوفاق، وثلاث في السفر وأربع في الحضر حصل الاتفاق.

❖ محمد مولود بن أحمد قال:

من ثلاث ركعات سافرا قبل الغروب ظهره قصرا
ودون الأخيرة قط ولهما معا يتم من خمس قدما
ودون الأخيرة حسب ورعي قصر وإتمام العشاء بأربع
وإن يسر أو يأت قبل الفجر لدونها ففيه خلف بجري
راجحه القصر والإتمام متى لركعة ففوق سار أو أتى.
لعل ضمير "لدونها" راجع لقوله: بأربع، ففي الميسر أنه اختلف قول مالك فمن سافر ثلاث ركعات فأقل وهو ناس للعشاءين؛ فروي عنه أنه يصلي العشاء حضرة، لأنه يقدم المغرب فينقضي الوقت ويصلي العشاء بعده فيلزمه إتمامها، وروي أنه يصليها سفرة.

تشبه ما يدرك به القصر والإتمام؛ أي كما يدرك حكم السفر والحضر بفضل ركعة عن إحدى الصلاتين وإلا أدركت الثانية فقط فيقصرها من سافر ويتمها من قدم.

كحاضر سافر، وقادم.

❖ محمد مولود بن أحمد قال:

والعصر والعشاء وصبح تلازم من زال عنده إذا ما يعلم بقاء قدر ركعة من الأعم، وقدر طهر حدث له لزم والظهر والمغرب إن بقي ما فيه تؤدي مع ما تقدما. * أي الضروري.

ابن حنبل: إن خالد لركعتين سافرا قبل غروب شمسنا مؤخرا
ظهره، بالظهر يصلي كالحاضر والعصر صلاها صلاة ذي السفر
والخلف في البدء بأي تين وألغيتي: بالظهر دون من
وجعل وهب قال: بل بالعصر وأشهب خفف فيهما فأدر
فرع عريب جاء في التكميل فانظروا فيه فزت بالتحصيل.

❖ من أوقع الصلاة كلها أو بعضها في ضروريها بناء على أن المختار لا يدرك إلا بإيقاع جميع الصلاة فيه. في الحديث: «تلك صلاة المنافقين؛ يجلس أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلا».

والعذر بماذا يكون؟ يكون.. وأتم ❖ إلا لعذر بكفر.

من آخر الصلاة للضروري قائم في المذهب المشهور ومالك سحنون وابن القاسم: منسأ للثان غير أهم.

بذاه ابن بو: مختارها الأصح أن لا يأتم وعزمه على الأداء يشترط. وقيل: لا، كما للميسر ضبط.

وإن بردة، وصبا.

زيد بن بابي: عن شيوخنا الكبير أي محمد بن محمد سالم المجدد أن مؤخر صلاة المغرب لغية الشفق غير مذنب وهكذا مؤخر العشاء لنصف ليله بلا امتراء. المختار بن المأ: واختلفوا هل يدرك المختار بنقش الاحرام وهو المختار أو بالصلاة كلها أو ركعة وكل ذا صبح عن الأئمة.

لأن الإسلام يحث ما قبله. جعل الكفر وإن كان بردة. عذرا وإن كان جرعة أعظم من السكر، ترغيبا في الإسلام لحبه ما قبله، ولم يقدر له الظهر لقدرته على زوال المانع بخلاف غيره.

بكسر الصاد والقصر وبفتحها والمد. (قاله في الصحاح). فإذا بلغ (أي ظهر بلوغه) في الضروري ولو بإدراك ركعة صلاها ولا أتم عليه، ونجى عليه ولو كان قد صلاها قبل على المشهور.

ويقطع الصبي إن بلغ في أثنا صلاته بلا مختلف لأنها نفل، وإن أتم لا يجزئه إتمام ما قد فعلا يذهب وجوبها عليه قد ألم نجل بشير ما إليه ذهب.

محمد عالي ابن نعم العبد:

إذا الصبي في الصلاة بلغا أنهما نفلًا، وحيث فرغا
أعادها فرضًا إذا ما اتسعا وقت صلاته إذا ما اتسعا
وقطعهُ أطلقه القرأني فانظره في الزرقانِ بالإنصاف.

وإغماء، وجنون، ونوم:

قبل الوقت أو فيه، وعادته الانتباه أو عنده من ينيبه. وقيل: يأثم لأن ما جاز على المثل يجوز على مثله.
يجوز نوم قبل وقت مطلقاً لا بعده إن خيف فوت حقاً
إلا إذا ما ترك الكوكب فإثمه فيه الخلاف قتيلاً.

محمد سالم ابن الماء:

مريد نوم قبل ظههر ظن أن ذا النوم يستغرق وقت الظهر عن
له جواز النوم من فقدان تعلق التكليف في ذا الشأن
ووقعت دهر النبي صلى عليه ذو العرش علاً وجلاً
لصاحب الكوكب عزوه هب وهو إمام شافعي المذهب
محمد مولود بن أحمد قال:

النوم قبل الوقت لا يأثم به كفيه حيث كان فيه ينتبه
أحمد قال:

ويندب الإيقاظ للنائم في وقت صلاته وإن ضيق في
وقيل: واجب، وقيل بالندب في النوم بعد العصر والمنكث
وامرأة نامت على استلقاء والمستوحد بيّيت جاء
ونائم قبل طلوع الشمس وفوق سطح الدار دون لبس
وبين جلاس، كذا أماما مصل إن نام فمع النظام.

محمد فال بن مثالي:

ويكره المنام بعد الفجر إلى طلوع الشمس طول الدهر
تضيح منه الأرض للخلق ويقصه للعقل والأزواق
والنوم ضحوة لمن ينوم في ليله تعشّق مشؤوم
إذ هو معدود من الإسراف مكثّر لكلّ لئ صاف
وإن يكن لتعب أو لسهر فليس من كراهة ولا حظر
والنوم بعد الظهر أو في القائلة شرعاً وطباً لا تدم فاعله
لأنه يثبّر البصيرة كنوماً بعد العشا الآخيره
ما لم يطل، فالنوم إن يزد على ثمان ساعات يؤد العلاء
من ضرر وبخبر ومن كدر في القلب، ذاك الشيخ زروق ذكر
والم قبل أن تصلي العشا مؤخرًا لما فكرهه فشأ
وعمر أيضاً دعا على الذي فعله، وعنه فلتنتبذ
وبعد عصر موجب لليلة ثم للاختلاط والتبؤله
ثم على كراهة التنزه عن الدني وعنه في الطب نبه
ويكره المنام في التوحد كذاك في السطح وفي المساجد
والصف الاول وموضع الإمام والمصلين مواجهاً ينام
ورجل لوجه كذا المره منامها على القفا منتشره
وتسوماً على اليمين سبه وحيث كان للقفا فإثمه
بسرقة يفعّلها أهل السلوك ونومة الشبال نومة الملوكة
وللبطون نوم أهل النار ونومة الشيطان والأشرار
ويكره المنام ليل الجمعة وليلة العيدين والقدر معه
لأن في تلك الليالي ينزل نور ومنه المتنامون حطّوا
في كل ليلة وليل القدر رمضان، وبكز في الشهر
ذكر هذا المذهب الأجهوري كما به في السند المشهور
أي سبع وعشرين.

لخبر «عفى عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».
محمد مولود بن أحمد قال:

وغفلة: تنبيه غافل لما لو اتبه لزمه من الأمور الواجبه

منتبه الضرور حيث اتسعا تأخيره الصلاة ما امتنعنا
وقيل: كالمختار في التخيير وهو وجيه لفظة الأمير. أدخله على نفسه ولو حراما.

أي كالم تأثم من

طهرت من حبيها

في الضروري.

كحيض؛ لا سكر. والمعدور وغير كافر يقدر له الطهر. بالماء في الأكبر إن كان، وإلا فالأصغر، وإلا فبالصعيد، فإن أدرك بعد طهره ركعة من الضروري صلى.

واللضروي على المختار
إن آخر الصلاة للضروري
فيبينهم فيه الخلاف قد جرى
رشد ووهب إثمه يرونا
ومثله يتحنون وابن القاسم
واختار هذا القول في التوضيح
صلاته من غير ما ضروره
إلا لعذر قول بعض العلماء.

الوقت ينقسم للمختار
وليس من إثم على المعدور
أما الذي لغير عذر آخر
فأشبهت والتوسني وإينا
ومالك يراه غير إثم
بل كلهم بالكراهة ذو تصرع
والخلف في المرجئ للضروره
وقد نحا خليل في "وأما

محمد مولود بن أحمد قال:

والطهر في ذا الباب غير معتبر في قادم، واختلفوا في ذي السفر.

منها ركعة أو مضى
قدها ولم يحرم

وإن ظن إدراكهما فركع فخرج الوقت قضى الأخيرة. وإن طهر معافأحرم بالأول

فأحدث أو تبين عدم طهورية الماء أو ذكر ما يرتب بالقضاء. عبد أو غلبة بالقضاء. فالحقضاء. الذي تطهر به، فالحقضاء. من زال عنه.

واجب في المسائل الثلاث.
وقال ابن القاسم:
لا قضاء عليه وصوبه ابن شأس.

فلا يسقطان اتفاقا، الحديث
«من نام عن صلاة أو نسيها

وأسقط عذر حصل كذا - غير نوم ونسيان - المدرك. فلا يسقطان اتفاقا، الحديث

أي أمر الشارع ولي الصبي أن يأمره ندبا، وقيل:
يجب على الولي إمره. والقضاب أن الصبي
والولي مأموران ماجوران.

أي الصلاة المفروضة، وهو سن الإثغار

ندبا، صبي ذكرا

وأمر صبي ما لسبع وضرب لعش. أي للدخول فيها، وهو سن الإثغار

في المضاجع». وهل التفرقة لسبع أو عشر؟ خلافه وهل تحصل وعلى كل واحد منهم ثوب حائل ولو كانوا في
فراش واحد؟ وهو لأن حبيب، أو يفرش لكل فراش على حدة؟ والمشهور أن الولد والوليد يجرؤون جميعا.
والدليل أن امرأة أنت التي - عليه الصلاة والسلام - بصبي فقالت: هذا حج، قال لها: «نعم ولك أجر»
وقيل: للصبي، وهو صحيح.

إتيان العذر؛ في وقت مشترك
يسقطهما وفي وقت مختص
تسقط الثانية وتجب الأولى.
وارتفاعه في وقت مشترك
يوجبهما، وفي وقت مختص
تجب الثانية وتسقط الأولى.
مفعول أسقط.

«مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء
سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم
فراش واحد؟ وهو لأن حبيب، أو يفرش لكل فراش على حدة؟ والمشهور أن الولد والوليد يجرؤون جميعا.
والدليل أن امرأة أنت التي - عليه الصلاة والسلام - بصبي فقالت: هذا حج، قال لها: «نعم ولك أجر»
وقيل: للصبي، وهو صحيح.

واستظهر البنان كونه بلا
لأنه مظنة للذمة
وامنع تلاصقا بغير العورة
ويكره اللصوق إذا إن كانا
من طلوع أقل جزء منها حتى يتم

❖ ومنع نفل وقت طلوع شمس وغروبها وخطة جمعة. ❖

❖ لما فرغ -رحمه الله- من الكلام على أوقات الصلوات المفروضة شرع يتكلم على أوقات النافلة (أي النافلة المطلقة) فأما أوقات السنن المذكورة فسيذكرها المصنف عند الكلام على كل واحدة في بابها. وجعل أوقات النافلة ثلاثة أقسام: وقت تحريم، ووقت كراهة، ووقت جواز. وبين القسمين الأولين فغلم أن الثالث ما عداها.

محمد مولود بن أحمد قال:
وقت طلوع وغروب الشمس
نفل إلى أدائه للغروب
غير رعية وشفع وتر
وكان الانتباه قد تعودا
كوكبي الفرغ لعين الراي
أو خطبة أو ضيق وقت الواجب.

يمنع غير الصلوات الخمس
ومن أقام عصره له جسي
وهكذا بعد طلوع الفجر
وورد من عنه سها أو رقدا
ومن طلوعها إلى تسائي
وامنع لدى إقامة لراتب

أي وبعد فرض عصر صحيح، لمن صلاه،
لا بعد أذانه ولا لمن لم يصل، ولو صلى غيره.

وكره بعد فجر وفرض عصر إلى أن ترتفع قبله ربح، وتصلى المغرب

بكسر القاف وسكون المثناة التحتية أي قدر ربح،
من رباح العرب، وهو اثنا عشر شيئا بيد متوسطة.
وقيد ربح بدهاب الحمرة فسر في الحديث دون مرة.
والربح قدرة من الأثبار عشرة واثان لا تحمان.
والإشعاع الوتر، فلا يكرهان ولا يشترط فيها ما يشترط في الوتر.
أي النفل الذي يعتاد صلاته ليلا، فلا يكره.

❖ إلا ركعتي الفجر، والورد قبل الفرض لنائم عنه، وجنازة * ❖

❖ ومتى صلى على جنازة خيف تغييرها لم تعد مطلقا كغيرها
بوقت كراهة، كوقت منع إن دفنت أو لا تقولان، لأن
القاسم تعاد ما لم تدفن، ولا تشب لا تعاد ولو لم
تدفن.
❖ ومحل منعها وكراهتها وقتها إن لم
يخف تغييرها، وإلا جازت
الصلوة عليها بلا
خلاف.
(مع).
أو لمن عادته التأخير ونام عنه غلبة ولم يخش فوات جماعة ولا إسفار
يتم مسرعا مصل دخلا

وسجود تلاوة قبل
إسفار واصفرار.

محمد مولود بن أحمد قال:
وجاز عند علماء المذهب
وقبل الاصفرار والإسفار
وإن تحف تغير الميت فصل

بَدَأَهُ ابْنُ يَوْ:
وإن على جنازة قد صَلَّيْنَا
وَالْعُودُ إِن فِي وَقْتٍ مَنَعَ تَكُنْ
وَأَشْبَهَ الْعُودَ نَفَاةً مَخْلُوقًا
وإن تحف تغشيرا عليها
في أربع. وذئ ثمان صور
فِي وَقْتِ كُرْهِه فَاَلْمَاعَادُ نَفْسِيَا
لِلْعَتَقِي أَنْسِيَه مَا لَمْ تَدْفَنِ
وَصَاحِبُ الطَّرَازِ مَا قَالِ انْتَقِي
فَصَلِّ وَالْعُودُ أَنْفَه إِلِيَا
مِنَ الدَّسُوقِي وَتَمَانَ الدَّرَرِ.

وقطع محرم بوقت نهى.

وجوبا إن أحرِم بوقت منع، ونديا إن أحرِم بوقت كراهة. ومن أحرِم فدخل وقت النهي أتم بسرعة.
إذ لا يتقرب إلى الله بما نهى عنه. ولا قضاء عليه لأنه مغلوب على قطعه.

محمد مولود بن أحمد قال:

نَهْيٌ يُخَفِّفُ وَلَا يُثَبِّتُ.

من دخل النفل فجاء وقت

لخبر البخاري: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يصلي في مريض الغنم.
ولخبر «أكرموا الغنم وصلوا في مريضها وامسحوا عنها الرغام فإنها من
دواب الجنة». أي فإن في الجنة دواب تشبهها. وكان النبي
-صلى الله عليه وسلم- يصلي في مريض غنمية له.

في مرج:

وجازت مريض بقر أو غنم كمقبرة ولو -شرك- ومزبلة ومحجة

جادة الطريق (أي وسطها).

لأنه -صلى الله عليه وسلم- أمر بتبش قبور
المشركين وبنى مسجده في موضعها وصلى فيه.
خلافا لأشبه القائل بالكراهة لقول الله تعالى:
«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجس»
ولقول النبي صلى الله عليه وسلم: «القبر
حفرة من خفر النار أو روضة من رياض الجنة»
ولعموم الحديث الشريف «جعلت لي الأرض
مسجدا وتربتها طهورا».

هذه المواضع الأربع. التي
بعد الكاف من النجاسة،
توضع عال بها لا تصله
النجاسة ولا الدواب.

أبدية بل في الوقت.
عند ابن كثير وغيره

موضع الجنازة.

ومحجرة إن أمنت من النجس، وإلا فلا إعادة على الأحسن
إن لم تتحقق.

وكذا البعثة وبيت النار؛ إما لنجاسة أثوابهم، أو لأنها مأوى الشياطين،
أو لأنها أسست لغير التقوى، أو للصور والتأثيل.
عليك بالمسجد واحذر من شهود كنيسة النصارى بيعة اليهود
ومسجد المجوس بيت النار فإنه ملازم الشنار.

وكرهت بكنيسة ولم تعد،

بالدائرة مطلقا، كعمارة اضطر إليها أو جعل بينه وبينها حائلا،
وإلا ففي إعادته قولان. واستفيد من هذا أن كراهة الصلاة لا تستلزم إعادتها.

خسر الذي ترك الصلاة وخايا
إن كان ينكرها لحسبك أنه
أو كان يتركها لوجه تكاسل
فالشائني ومالك رأيا له
وأبو حنيفة قال: يترك مرة
والرأي عندي أن يؤديه الإمام
ويكف عنه القتل حتى يمتطي
الكفر أو قتل المكافئ عامداً

وأبي معاد صالحاً ومآبا
أمنى ربك كافراً مرتابا
غطي على وجه الصواب حجابا
إن لم يتب حد الحسام عقابا
هملأ ويسجن مرة لإجبابا
م بوجه تأديب يراه صوابا
أحدي الثلاث إلى الهلاك ركابا
أو محصنا قصد الزنى فأصابا.

يعلم أو صلاح، وجوبا أو استثنائا، على الخلاف.
وكرهت للفاضل ردعا للأحياء من قد يترك الصلاة.
وصلى عليه غير فاضل، ولا يطمس قبره، بل يسم كغيره من قبور المسلمين ويرث ويورث ويدفن في مقابر المسلمين.

لا فائنة على الأصح، لم يطلب بها لسعة الوقت.
عند المازري؛ فصوابه المقول. وقيل يقتل بتركها، وحكم
من قال: لا أصلي أو من قال: لا أتوضأ أو لا أغتسل أو
لا أصوم رمضان أن يؤخر إلى قدر ما ينوي فيه من الوقت
ويقتل حداً إن لم يفعل، ومن ترك الزكاة أخذت منه كرها
كما يأتي، ومن ترك الحج فالله حسيه.

يستتاب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش ومعاقبة، ويقتل بعد غروب شمس اليوم
الثالث. وقيدته ابن عرفة بما إذا كان غير قريب عهد بالإسلام. ومثله جاحد كل
ما علم من الدين بالضرورة؛ سواء أدل عليه الكتاب أم السنة أو الإجماع.
وذلك كوجوب أركان الإسلام الخمسة ونحوها. وأما من جحد ما لا يعلم
بالضرورة ككون ميراث بنت الابن السدس مع بنت الصلب ففي تكفيره قولان،
والراجح عدم كفره. كما أن من أنكر أمراً ضرورياً وليس من الدين لا يكفر به؛
كمن أنكر وجود بغداد (بخلاف مكة).

والجاحد كافر.
ولا تكفر أحداً بذنب من أهل ذي القبلة غير سلب
إيمانه بردة كجحد ما نصاً من المسلمين جلياً علماً
وفي سوى منصوصه الخلف يفي ولا تكفره بجحد ما خفي

مثال غير المنصوص مسائل الاجتهاد؛ فقيل: يكفر كاللنوي، وقيل: لا، لجواز أن يخفي عليه كاللرافعي.
ومثال ما خفي ميراث بنت الابن المتقدم (وقد قضى به النبي صلى الله عليه وسلم) لحفائه على غير القماء.
وفي الساطي وفي السملالي
وإنما الردة صرّف القلب
قلت: ولا يرتد غير من شرح
عن الذي قال خليل وكفي
أما ترى السبكي في جواب
أنكر ردة السدي يقول
وإن لا إله إلا الله
فقد أجاد القول في فتواه.

محمد قال بن متالي:
من ظهرت علامة الإيمان
ولا يجوز الحكم بالتضليل
قد حكم القاضي ابن رشد للعوام
عليه لا يُطلب بالبرهان
لمسلم بعهد الدليل
بكفر من كفرهم في ذا المقام.

وفي صحيح مسلم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: «المؤذنون أطول الناس أعناقاً يوم القيامة» قيل: معناه أطول تشوقاً إلى رحمة الله. وقال النضر بن شميل: إذا أجم الناس العرق طالت أعناقهم. وقيل: معناه الدنو من الله تعالى. وقيل: لأنهم أكثر الناس أعمالاً وأتباعاً. وروى إسناعاً بكسر الهمزة. (أي إسرأعاً إلى الجنة). وفي الحديث «المؤذن المحتسب كالشهيد المشحط في دمه». وفيه «يعفر للمؤذن مدي صوته». وفيه «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا».

ذُو الْأَذَانِ جَابِلُ الْتَبَاسِ أَطُولُ أَعْنَاقًا مِنَ الْإِنْسَانِي
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ فَقِيلَ: هُمْ أَكْثَرُهُمْ تَشَوُّفًا
 وَقِيلَ: هُمْ إِذْ أُلْجِمَ النَّاسُ الْعِرْقُ طَالَتْ إِذْنُ أَعْنَاقِهِمْ عَلَى الْفَرْقِ
 قِيلَ: الدُّنُومُ الْإِلَهِ، قِيلَ: بَلْ أَكْثَرُ أَعْمَالًا وَاتِّبَاعًا نَقْلُ
 وَبَعْضُهُمْ رَوَى بِكَسْرِ الْمِيمِ - إِعْنَاقًا، أَيْ إِسْرَاعَهُمْ لِلْجَنَّةِ.
 فَوَائِدُ الْأَذَانِ سَعَةً ذَكَرَ جَمِيعَهَا جَسُوسٌ مُحَيِّي الْأَثَرِ
 يُؤَذِّنُ بِالْوَقْتِ وَيُطْرِدُ اللَّعِينِ يَشْهَدُ مَنْ سَمِعَ الْمَوْئِذِينَ
 يَدْعُو إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْجَمَاعَةِ وَلِلدَّمَا يَصُونُ مِنْ ذِي الْغَاوَةِ
 يَظْهَرُ قُلُ شُعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَتَسْتَجَابُ دَعْوَةُ الْإِنْسَامِ
 أَيْ عِنْدَهُ، يَجِدُّ الْعُقَايِدَا فَدَخَلَ الصَّلَاةَ قُلُ مُحْيِدَا.

بَابُ الْإِسْمَاءِ:

وَجِبْرِيلُ مُبْلِغُ الْأَنْبَاءِ
وَابْنُ حَامَةَ بَلَاءُ السَّامِيِّ
عَبْدُ الْإِلَهِ نَحْلُ زَيْدٍ أَوَّلُ
فَانظُرْ فِي حَاشِيَةِ الرُّهُونِيِّ

محمد عالی ابن نعم العبد:

فلينو صاحب الأذان بالأذنين
تجديد الإيمان وحفظ البلد
رضى الإله وإعازة للعين
تنسيه غافل ونائم زد.

فَأَذِّنْ تَحْطُ وَيَحْكُ بِالْأَذَانِ
كَثَرًا مَا تَصَابُ بِذَا الْمَكَانِ
فَنَقَرُ جُئُهُ رَفْعُ الْأَذَانِ
مَدِينَةُ مَالِكَا حَبِرَ الزَّمَانِ

نفور الجفن جاء من الأذان
فكانت في مكان بني سليم
فنادوا بالأذان بأمر زبيد
فأنجب ذلك من زيد إمام ال

تعليم علم وأذان فاقتفت
إياك والحياة في الثلاثة.

إن الحياء حسن وذم في
ونظر الوجه من المخطوبة

سنن الأذان لجماعة طلبت غيرها: في فرض وقتي، ولو جمعة والإكراه.

قد كره الأجهور أن يؤذنا لسنة، سمعون منعا بينا
فرض الكفاية له قال الأول يكره مثما الميسر نقل

أي فعله، كفاية قال عبد الباقي: تعزى الأذان أحكام
خمسة ليس منها الإباحة؛ بل السنة والوجوب
والحرمة والكراهة والندب. فيسن جماعة طلبت غيرها،
ويجب في المص كفاية ويحرم قبل الوقت،
ويندب لسافر أو من هو في صلاة، ويكره للسنة ولو رواتب.
منفرد يطلب للجماعة أذانه يسن كالجماعة
ذكره الحر السحرير في أقرب المسالك، الدرر
عبد الله بن محمد:
بلفظ الاستظهار، والسوداني مصرح ببني الاستان
محمد مولود بن أحمد قال:
والسليم يسلم صاحب الميسر ما قاله السوداني ذو المآثر
إذ مقتضى الخطاب وأبني حاجب وشأن أن سن لكل طالب.
(السوداني): أحمد بابا التيجاني).

وفي القوائت خلافتهم على ثلاثة الأقوال فيما نقل
ولا يؤذن لها في الأشهر وقيل: جائز، حكاة الأبهري
وقيل: إن رجاء اجتماع الناس وذلك في الخطاب كالبراس.
أحمد قال:
ويكره الأذان في الضرر ما لم يخرج الوقت والإكراه
وكرهه في النفل والقائنة. وللكتفاني بغير مربة.
أحمد قال:
ويكره الأذان في الضرر ما لم يخرج الوقت والإكراه
وكرهه في النفل والقائنة. وللكتفاني بغير مربة.

أحمد قال:
ويكره الأذان في الضرر ما لم يخرج الوقت والإكراه
وكرهه في النفل والقائنة. وللكتفاني بغير مربة.

فيسن أذانه الثاني خلافا لابن عبد الحكم القائل بوجوبه.
استظهر البناني في أذان بني أمية العظيم الشأن
ردا على الزرقاني الاستحبابا وما رأى ما قاله صوابا.
وقد يقال إنه لما فعله عثمان بحضرة الصحابة -رضي الله
عنهم أجمعين- وأقروا عليه كان مجمعا عليه إجماعا سكوتيا،
فالقول بسننيت له وجه.
قال الزرقاني: قوله: ولو جمعة، صادق بالأول والثاني، فإن
كان كل واحد منهما سنة والثاني أكد، لأنه الذي كان بين يدي
النبي صلى الله عليه وسلم. قال البناني: هذا غير ظاهر،
والظاهر أن الذي أحدثه سيدنا عثمان بن عفان -وقد
أحدثه في خلافته- مستحب فقط. قال ابن عبد الحكم:
الأذان الثاني فعلا هو أول في المشروعية واجب.
والظاهر أن الوجوب عنده غير شرطي.
وللدسوقي أنه (أي الأذان) يجب كفاية في المص.
يقاثلون على تركه، لأنه من أعظم شعائر الإسلام.

وهو مثني، *

فلو أفرد كله أو
جمله لم يجزئ، بخلاف
الأقل. والنصف كالحل. ولا
يجزئ دون نية لحديث «إنما
الأعمال بالنيات».
ما عدا الجملة الأخيرة فإنها
مفردة (أي لا تقال إلا مرة)
استشعرا للوحدانية.
(مع).

أي فلا بأس أن يؤذن لها.

إلا الصبح فسدس الليل.

لا يرفع على البدلية من الضمير المستتر في مقدم وهو المختار: كأنه قال: لا يقدم الأذان على الوقت إلا الصبح (أي أذانها). ونصبه عربي جيد لأنه مستثنى من منفي ويجوز جره بجعله مستثنى من موصوف مقدر لا من ضميره. محمد مولود بن أحمد قال:

لا يسبق الوقت سوى الصبح فن سدس ليله لصبحه حسن يسكن كل من أذاني السدس والصبح، أو يندب ثان أو عكس.

الأذان هو أذن الفجر والصلوات أن لا منها سنة
الأذان الثاني هو أذان الجماعة
الأذان الثالث هو أذان المغرب
الأذان الرابع هو أذان العشاء
الأذان الخامس هو أذان الفجر
الأذان السادس هو أذان المغرب
الأذان السابع هو أذان العشاء
الأذان الثامن هو أذان الفجر
الأذان التاسع هو أذان المغرب
الأذان العاشر هو أذان العشاء

فلا يجوز من صبي غير مميز ولا مجنون ولا محتجب.

وصحته بإسلام، وعقل، وذكرورة، وبلوغ.

فإن أذن الكافر كان أذانه إسلاما له

ويقى الأذان مطلوبا كما كان.

إن أذن الكافر صار مسلما بسبب الأذان عند العلماء.

فلا يصح من أنثى ولا من خنثى مشكل وفي منعه وكراهته قولان: لا يصح من صبي غير مميز ولا بد أن يعتمد فيه

أذان مرأه على ما اعتمدوا بمنع، والكراهة حكاة سند.

لأن الأذان من مناصب الرجال كالإمامة والقضاء.

واشترطوا عدالة المؤذن وصح إن وقع من شخص ديني وجعلك الإصبع في ثقب الأذن لدى الأذان تدبه لإخ زك

ويكره أذان المحدث وكذا حكايته.

محمد مولود بن أحمد قال:

ندب لذي الأذان طهر وكفاة

على الجواز ليس في حكايته

أجاز بجلا نافع وناجي

كذلك سمعون، وقد أقي الشيبى به: قال: ولو من جنب

والنوي يحكي أذان المحدث

وتجنب ونفسا وطامث.

حسن الصوت مرتفع، فيقدم على غيره ولو بأجرة، وكره غليظه ومتكفه.

بص على كراهة الأذان من القطيع الصوت في الأذان

أو العليظه أو اللثام محمد الخطاب عالي الشأن.

محمد مولود بن أحمد قال:

وكرهوا تمطيظه وطحا حروفه، وطلبوه سمحا

وكرهوا الاسراف في أمداده حتى يطول المد عن معتاده

وكرهوا التطريب والتحزين ما لم يتفاحشا وإلا حرما.

وقد سمع عبد الله بن عمر رجلا يطرب في أذانه فقال:

لو كان حمر حيا فك ليحك. قيل: لأنه يتأفي الخشوع.

صيت، مرتفع،

عن الأرض ولو على حائط.

محمد علي ابن نعم العبد:

الندب لا يحصل فوق الطوبة وجحر، حكاة في العتبية

وإنما يحصل فوق ما بني من حجر أو غيره فلتعن.

الندب متطهر،
يكره أذان المحدث وكذا حكايته.
ندب لذي الأذان طهر وكفاة
على الجواز ليس في حكايته
أجاز بجلا نافع وناجي
كذلك سمعون، وقد أقي الشيبى به: قال: ولو من جنب
والنوي يحكي أذان المحدث
وتجنب ونفسا وطامث.
حسن الصوت مرتفع، فيقدم على غيره ولو بأجرة، وكره غليظه ومتكفه.
بص على كراهة الأذان من القطيع الصوت في الأذان
أو العليظه أو اللثام محمد الخطاب عالي الشأن.
محمد مولود بن أحمد قال:
وكرهوا تمطيظه وطحا حروفه، وطلبوه سمحا
وكرهوا الاسراف في أمداده حتى يطول المد عن معتاده
وكرهوا التطريب والتحزين ما لم يتفاحشا وإلا حرما.
وقد سمع عبد الله بن عمر رجلا يطرب في أذانه فقال:
لو كان حمر حيا فك ليحك. قيل: لأنه يتأفي الخشوع.

وكره الجلوس، لأنه ليس من عمل السلف.
وهو المفهوم من كلام أهل المذهب،
خلافًا لقول عياض وابن ناجي: يحرم، فيؤذن لنفسه لا لغيره.

قائم إلا لعذر،

مستقبل إلا لإسراع،

فيذور بعد النطق بالشهادتين.

محمد مولود بن أحمد قال:

ويستحب أن يكون مائلًا نحو حسن زكي عاليا مستقبلا
إلا لإسراع فذا بما رواه شهادته نذرك أن يستدبرا.

محمد علي بن عبد الوهيد:

وإن تنازع المؤذنون فقدم الأوزع فالأحسنون
صوتا، وحيثما استوتوا فالقزع في مغرب وفي سواها تشرع
والمتزوج من الخراب أولى لغض الطرف في الخطاب.

وحكايته لسامعه

لا لغيره، ولو

لعارض كصم، ولو علم بالرؤية أو بإخبار غيره. ولو
أذان نفسه أو مؤذن بعد فراغه. وكذا سامع سامعه. وأشعر "لسامعه" أنه
سمعه كله، فإن سمع منه جملة فقط اقتصر على حكايتها كما يفيد خبر «إذا سمعت المؤذن فقولوا
مثل ما يقول». وأما قوله الآتي: "وحكايته قلبه" فمعناه مع سماعه بقلبه.

يحكي المؤذن أذان النفس بعد فراغه بدون لبس
إذا تعبد المؤذنون بحكاية الأول يكتبونها
وأختار أن تعدد الحكاية إمامنا للخمي ذو النباهة.

ويطلب القارئ للقرآن
بالقطع في حكاية الأذان

وذاك في الكسوف للحطاب

و"عب" و"ع" أيضا بلا ترتيب.

حكاية الأذان لو بالمعنى محزنة، كأن يقول: وأنا
وقدموا حكاية الأذان للفقوت، عن تلاوة القرآن.

محمد مولود بن أحمد قال:

سامعه لمتنهي الشهادتين يحكي وترجعا إذا صُرِّحت.

الحاصل أن الأذان قيل: تندب حكايته لآخره، إلا أنه يبدل الجملة بحقولة، ويحج. وقيل إن الحكاية لمتنهي
الشهادتين، ولا يحكي الجملة ولا يبدلها بالحقولتين، وهذا هو المشهور. وعلى هذا فقول: لا يحكي التهليل
والتكبير الأخير. وقيل إنه بخير في حكايته، وهو المعتمد. فإن قيل: هذا لم يحصل فيه امتثال «فقولوا مثل ما
يقول» فالجواب أن المثلية تصديق عند العرب بالمثلية في الكل والمثلية في البعض، فأصحاب القول المشهور
جعلوها على المثلية في البعض فجعلوا الحكاية لمتنهي الشهادتين، وغيرهم جعلها على المماثلة في الكل فجعلوها
لآخر الأذان. والحكمة في إبدال الحقولة من الجملة أن الجملة دعاء إلى الصلاة وإنما يحصل الأجر فيه
بالإسراع، فأمر الحاكم بالحقولة لأن الأجر يحصل لقائلها، سواء أعلنها أو أخفاها.

وأربع يعطون أجر أربع من غير نقص لثواب الأربع

مؤذن وحاكم الأذان مستمع لقارئ القرآن
ومفتطر لصائم يليه والداع للخير كفاعليه.

حاكي الأذان سابق للمبطل الأخرية المؤذن الحنة له

بلا حساب مع رفع الدرجات وفي صحيح مسلم إذا ذو ثبات.

فائدة: في صحيح مسلم عن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أنه قال:
«من قال حين يسمع المؤذن: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله،
رضيت بالله ربا، وبمحمد رسولا وبالإسلام ديناً، غفر له ذنبه». وفي صحيح البخاري عن معاوية أنه لما قال
المؤذن -هو جالس على المنبر-: الله أكبر الله أكبر قال معاوية: الله أكبر الله أكبر فقال: أشهد أن لا
إله إلا الله، فقال معاوية: وأنا، فقال: أشهد أن محمدا رسول الله، فقال معاوية: وأنا، فلما أن قضى
ألتأذن قال معاوية: يا أيها الناس إني سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على هذا المجلس حين
أذن المؤذن يقول ما سمعتم من مقالتي.

يستحب للمؤذن أن يصلي على النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد الأذان، وأن يقول: اللهم رب
هذه الدعوة التامة والصلاة الثمينة أت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وأبعثه مقامًا محمودًا
الذي وعدته. ثم يدعو بما شاء من أمور

قد اذنوا جميعهم للمصطفى نالوا بذاك رتبة وشرفا.

❖ في المؤذن في المسجد وغيره.
كثرة تعدد الأذان من واحد
لكن إذا بموضع الأذان
الاول قد

وجاز أعمى، وتعدده وتقسيمه، إلا المغرب جمعهم كل على أذانه، و

والصبح جا من سدس للفجر وواحد لمغرب فلتدر.

محمد یحییٰ بن ابیہ:

أُذِنَ لَهُوَ يَقِيمُ "لا النفل. (مع).

فمنه

ولا خلاف عندنا في جواز إقامة غيره من أدان حديث
أن دارو أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالإلا
أن يؤذن ويقم عند الله بن زيد والأولى أن يكون
الثانوي حديث أبي داود أيضا أن زناد بن الحارث
هو المقيم غير «من أدان فليقم» وكرهه
الصناني قال: أمرني عليه الصلاة والسلام أن أؤذن
في صلاة الصبح فاذنمت، فأراد بلال أن يقيم، فقال
عليه الصلاة والسلام: «إن أحاضدك قد أدان»، ومن
وجوابه أن حدث الحارث قال الأرمزي
في نه إن صنفه، وقال النووي في تهذيب الأئمة واللغات:
أما الحديث الأول فحسن، وأجاب أصحابنا أيضا بأن
حديث الصناني محمول على جواز تقديم الأمام من
إذنه، لأن الصناني كان قريب عهد بالإسلام فأراد
النبي عليه الصلاة والسلام تأليه.



وإقامة غير من أذن

والأذان. (مع.)

وأجرة عليه أو مع

صلاة *

فصل في أحكام الرعاف

دونك ما من الشروط يأتي
طهارتان من شروط الصحة
وسكت الشيخ عن الإيمان
أن لا يكون مكرها ويلغا
من عقله وغير نائم وناس
بلوغ دعوة الرسول ووجد
كذا دخول وقتها فاحفظ وع

في قوله: شرط للصلاة
دون الوجوب كالغطا والقبلة
وللوجوب دونها شرطان
ولهما أن لا يكون فارغا
وطهرت من حيضها ومن نفاس
مطهرا من ماء أو ما سعد
بعدها عن صاحب اللوامع.

من أنف مريد الصلاة دم، سائلا أو قاطرا أو راشحا
أي استمر، وظن انقطاعه أو تحققه أو شك فيه.
في الوقت المختار.

شرط لصلاة طهارة حدث وخبث، وإن رعف قبلها ودام، أخر، لآخر

حيث كان رجو انقطاعه في بقية الوقت،
وإلا يادر بالصلاة، فإن انقطع عنه في بقية
الوقت لم يجب عليه الإعادة.

حيث كانت فرض عين انقطاعا، بل..

وإن رعف قبل دخوله
في صلاة عيد أو جنازة تركهما
عند ابن المأز؛ خاف فواتهما أم لا،
وقال أشهب: يدخل فيها. (مع)

الاختياري وصلى، أو فيها - وإن عيدا أو جنازة - وظن دوامه لبقية - أتمها،

فإن خشي تلطيخها - ولو بما يعفى عنه - قطع وجوبا.
في الخثرني أنه المعتمد. (من حاشية الأمير).
أي لا يندر الاختياري في العيدين والفرغ من الجنازة
لأن المحافظة على الوقت أولى من
المحافظة على الطهارة بعده،
ولأن صلاة العيد والجنازة - ولو مع
التجاسة - أولى من تركهما أصلا.

إن لم يلطخ فرش مسجد، وأومأ لخوف تأذيه، أو تلطخ ثوبه

وجوبا؛ للركون من قيام والسجود من جلوس
عليه ضرر الغسل
والذي لا يفسده هلاكا أو تلفا
وإن تؤم بمحتمل الجواز والمنع
أو جسده الذي يفسده الغسل، والدم دون دم
أو جسده المريض الذي يفسده الغسل، والدم دون دم

لا جسده - وإن لم يظن ورشح أي والحال أن الرعاف رشح.

العليا تخصصا لا تقدما، وقيل:
تقدما لا تخصصا، وينتقل للوسطى،
وقيل: لا ينتقل لها لأن الوسطى ليست محلا للفتل.

الوسطى بعد انتقاله عن العليا.

ما في الأنامل ولو بتلفيظ أي بطلت.

فتله بأنامل يسراه، فإن زاد عن درهم قطع. كأن لطحه.

عنه يلطخه السائل والقاطر بما لا يعنى عنه، بل بما يعنى عنه.

أو خشي تلوث مسجد، وإلا فله القطع. للصلاة وغسل الدم وابتدائها في أي موضع.

من أسفل أو من أعلى

من أعلى أو من أسفل

لأنه يكون حاملا للنجاسة

حال كونه

لمن يجسن كفة البناء والقطع من لا يجسنه.

ونذب البناء، فيخرج ممسك أنفه ليغسل، إن لم يجاوز أقرب مكان

ومن العذر طلب الماء وباب المسجد، ويقدم القريب مع الاستدبار على البعيد مع الاستقبال.

لغير إصلاحها.

يمكن قرب، في يستدبر قبله بلا عذر، ويطأ نجسا، ويتكلم ولو سهوا

وكلام "ي" صريح في ترجيح الصحة مع السهو مطلقا، قبل الانصراف أو بعده. وعلى الصحة فإن أدرك شيئا مع الإمام حمل عنه سهوه وإلا سجد بعد السلام.

إماما أو مأموما.

وإن كان بجماعة. واستخلف الإمام، وفي بناء الفذ خلاف.

الركعة المكنة

يسجدتها؛ بأن جلس بعدها من حكمه الخلوس وقام بعدها من حكمه القيام. وقيل: يعتد بما عمل من صلاته.

بشيء فعله قبل رعايته.

وإذا بنى لم يعتد إلا بركة كلت.

الإتمام فيه؛ بأن طهر واتسع.

وأتم مكانه إن ظن فراغ إمامه وأمكن. وإلا فالأقرب إليه. وإلا

الركعة المكنة

والحاصل أنه إذا علم أو ظن فراغ إمامه فإنه يتم في مكانه الممكن أو أقرب الأماكن الممكنة إليه مع عدم إمكان الأول، وهاتان صورتان أو أربع. وأنه إن علم أو ظن أو شك في ذلك - ولو بتشهد - فإنه يرجع وجوبا إلى الموضع الذي يتمكن من الاقتداء بإمامه، فتلك ثلاث صور: فالصور خمس وقد علمت أحكامها.

وجوبا إلى المكان الذي يتمكن فيه من الاقتداء بإمامه، وتغتفر له الخطوة والخطوات. وإنما يلزمه الرجوع مع الشك لأن الأصل ورجع إن ظن بقاءه، أو شك، متابعة الإمام فلا يخرج عنه إلا بعلم.

ظن بقاءه أو شك أو ظن فرائغه
 رجع وجوباً
 الذي صليت فيه
 الجمعة اختياريّاً

ولو بتشهد، وفي الجمعة مطلقاً لأول الجامع،
 أو رجع في غير الجمعة حيث ظن بقاء الإمام أو شك، أو لم يرجع في الجمعة مطلقاً،
 أو رجع لغير الجامع الذي صليت فيه، أو لم يجاوز أوله. ابتداء وانتهاء.

وإلا بطلت، وإن لم يتم ركعة في الجمعة، ابتداءً ظهراً بإحرام،

وقال ابن حبيب يسلم ويذهب
 لغسل الدم ثم يعود ليتشهد ويسلم.
 وقال سحنون: يخرج ليتسلم
 الدم ثم يرجع للصلاة. (مع بخ).

وسلم وانصرف إن رجع بعد سلام إمامه لا قبله.
 أي الرفاع: من الأحاديث.
 ولا يحتمل بغير الرفاع الأول.

ولا يبني بغيره كظنه فخرج فظهر نفيه،
 من العجيب إمام القوم لاسه
 سقوط طارئة بجسمه اتصلت
 من العجيب إن بابت نسجاستها
 وإن تبين شيء طاهر بطلت.

ومن ذرعه وسبقه، أي غلبه وسبقه.
 وإن كان يسيراً طاهراً لم يرد منه شيء بعد إمكان
 طرحه، فإن أزرده عمداً أو جهلاً بطلت، وسهوا
 سجد، وفي الغلبة قولان. وعلى القول بالصحة لا يسجد.

وهو مأخوذ من جعل التنوين للتحقير والتكثير والتقليل كقوله:
 والله مني جانب لا أضيقه والله مني والبطالة جانب
 ويأتي أيضاً للتكثير والتعظيم نحو «وإن يكذبوك فقد كذبت رسل»
 أي كثيرون ذوو آيات.

سبقة الإمام بالأولى وعرف في الرابعة.
 قدم البناء؛ فبأنى ركعة بالفاتحة ويسلم.
 وقيل: يقدم القضاء؛ فبأنى ركعة بالفاتحة
 وسورة وأخرى بفاتحة - ولا يجلس بينهما - ويسلم.
 (أي أذكرهما مع الإمام: أي الوسيطيين).

وإذا اجتمع بناء وقضاء أدرك الوسيطيين أو أحدهما،
 عند ابن القاسم خلافاً لسحنون.
 من اجتمع له البناء والقضاء.

أو لحاضر أدرك ثانية مسافر، أو خوف بحضر، قدم البناء وجلس في
 وإن ترتب عليه قبلي لم تبطل لأنه لا يقوم بالتكبير.
 آخرة الإمام، ولو لم تكن ثانيته. أي المأموم.

ستر العورة وبيان درجات الخطأ فصل

أي المكلف؛ الملاحظة من الإنس والجن،
أما اللاتمة فأجسام نورانية وهو أعلم بحقائقهم،
والشاف كالعدم؛ والشاف سائر العورة صفيق،
من غير طلب، ويلزمه طلبه ولو تحقق المنه،
ويدل لإعارة أو غيرها إن جيل بخلهم به،
كجلد خنزير، وأحرى المتجسس،
فإن وجد طاهر يستبرأ به،
طلت الصلاة.

هل ستر عورته بكثيف وإن بإعارة، أو طلب، أو نجس وحده، بيان لمحل وجوب الاستئثار به.

العلماء قسموا الحررا إلى ثلاثة خذوا تحريرا
قسم يجوز باتفاق العلماء والثان ممنوع بإجماع سما
وثالث فيه الخلاف يستطر فأول كبرائية فيما ذكر
كذا خياطة وخيط إن رق أي دون إصبع جوازه يحق
وخالص لبالة الرجال مثال ذا الثاني، وأما التالي
فلبسه لحكة أو الجهاد والافتراش الاكتمام المرأة
ورجح المتوفي الرابع على إباحة، قد تم هذا فاقبلا.

كحرير،
بجمل غيرة

أو واجب غير شرط وتظهر فائدة الخلاف فيمن صلى بلا ستر عمدا؛ فعلى الأول تبطل ويأثم، وعلى الثاني لا تبطل ويعيد في الوقت.

وهو مقدم شرط إن ذكر وقدر، وإن بخلو للصلاة خلاف، والمشهور الأول. على التجسس والمتجسس لا عند ابن القاسم، لأنه لا منافاة بينه وبين الصلاة. أصبه: يقدم التجسس لأن الممنوع في حالة أولى من الممنوع أصلا. ولا يقدم المتجسس على التجسس.

مع مثله بالنسبة إلى الرؤية وأما بالنسبة إلى الصلاة فالسوانتان فقط. أي كذا في الكفاة خلافاً لمنهوب. أي في صحة الصلاة. وقيل: ستر العورة في الصلاة سنة، وقيل: راجع الأمة والرجل والمرأة.

وهي من رجل وأمة، وإن بشائبة وحررة مع امرأة، ما بين سرّة وركبة، والغايتان خارجتان.

بالنسبة للصلاة والرؤية، ما لم تخش الفتنة فتكون عورة كلها. ومالك نظر الأجنبية أباحه من غير قصد اللذة كذا الكلام معها وذا أغلما خلاف ما للشافعي ينسب

ومع أجنبي غير الوجه والكفين.

أي لكشف صدرها، وهو موضع القلادة منها ومقابلته من جهة القفا. وظهور بعض هذه الأربع كظهورها كلها. أي وكشف أطرافها.

وأعادت لصدرها، وأطرافها، بوقت، ككشف أمة فخذ، لا رجل، اضطراري، وأولى إعادتها لكشف بطنها وسجودها، أو سوء حصل لها ذلك عمدا أم جهلا أم سهوا. أي الوجه والأطراف. ومع محرم غير الوجه والأطراف، وترى من الأجنبي ما يراه من محرمه.

المرأة الحرة الصلاة

أي وعورتها مع محرم

وهو غير ما بين السرة والركبة
أي كما يراه رجل مع مثله. ولا تتطلب أمة

بتغطية رأس.

وتأكد مع البهائم واستظفروا
أن رشد الوجوب خير «إياكم
والنكوي فإن معكم من لا يفارقكم
إلا في حالتين: عند قضاء الحاجة
وحين يفضي الرجل إلى أهله، فأكرموا
واستحيوا منهم».

أي السوءة المغلظة
ونسدب سترها بخلو.

ولأم ولد، وصغيرة، ستر واجب على الحرة، وأعادت إن راهقت للأصفرار،
تؤمر بالصلاة.

حرة أو أم ولد. إن تركتا القناع، كصل بحري، بكسر القاف وتخفيف النون، أي تغطية الرأس.
وكذا من صلى بخاتم ذهب لا يسه له فيعيد؛
بخلاف ما لو صلى حاملا له فلا إعادة عليه.
انتهى من "مع".

بالبس مع وجود الغير، خلافا لأن حبيب القائل إنه يعيد أبدا. ويحتمل في الملك
لا مع وجود الغير؛ خلافا لأصبح القائل لا إعادة عليه.
وإن انفرد، أو بنجس والحسن بغير أو بوجود مطهر،
النجس

لأن الثانية لم تقع بنية جبر الأولى.

لأن وقتها ذكرها. الأخصري: كل ما تعاد منه
الصلاة في الوقت لا تعاد منه الفائتة والتأفلة.

وإن ظن عدم صلاته وصلى بطاهر، لا عاجز صلى عريانا. كفاءة.
للصورة، اضيقه أو رقته.

وهو تغطية الوجه، وقيل: تغطية الأنف والشفنتين.
وكره محد، لا يريح، وانتقاب امرأة ككفت.
صوابه ككفت، ويقدر لشعر عامل يلق به وهو كفت
وإذا فسر الكف بالضم تسلط على المعولين.

لغير «إذا سجد الإنسان وسجد معه شعره كان له بكل شعرة حسنة»
ولغير «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء ولا أضمت توبا ولا أكفت شعرا»
ولغير «التوب والشعر ساجدان لله».

وشعر لصلاة

يكون ذاته أو منفعته*
وقال عبد الباقي: وبعضهم ذاته وبعضهم
منفعته غير صحيح؛ بل يقدم مالك
المنفعة على مالك الذات.

الساكن، ثلاثة صفوف دون ما
يصلي فيه وما فيه الساكن
يستترا مع القرب،
بل كلا صلاتهما.
ضروري

إن قرب، وإلا أي أعادا بوقت. وإن كان لعراة ثوب صلوا أفذاذا،

من
الذين
كان
أول
الأمة والعريان.

بعد صلاته، ويبقى جالسا إن لم يكن فيه فضل،
والأفني جبره على إعراة الفضل واستحبابه قولان. ❏
❏ الأول لأن رشد والثاني للخصي.

أو لأحدهم، ندب له إعراتهم.

أي الجهد الأعظم
على الجهد

كان الجليل
أي بلاد كبريت
صر، وإن
ولا المقلد من
الأرض من يسا

قلمی / لکھی

بجند

ولا يقلد مجتهد غيره، ولا محراباً إلا المصر، وإن أعمى، وسأل عن الأدلة.

جملہ درجہ اولیٰ

ولا المقلد من الأعمى من يسار

عاقلاً بالغاً عدل الرواية وهو العاجز عن التعلم والقوة.

وقلّد غيره مكلّفًا عارفًا أو محرابًا، فإن لم يجد أو تحير مجتهد تخير،

لکان مذہباً حسناً عند
الحکماء

وهو المختار. الجہات الأربع
إذا كان تحييره في جهتين صلى صلاتين،
إن كان تحييره في ثلاثاً.

ولو صلى أربعا لحسن واختير.*

وہو بصیر انہما فاماہما۔

مسائل و جواب

في الضربة

ای ظہر یقیناً او ظہر

وإن تبين خطأ بصلاة قطع غير أعمى ومنحرف يسيرا فيستقبلانها،

فإن لم يستقبلها فصحيحة
في اليسير فيهما، وباطلة للأعمى في الكثير.

وهذا في قبلة الاجتهاد؛
أما في قبلة المعاينة فيقطع
إن تبين الخطأ،
فإن لم يقطع أعاد أبدا.

بالقطع، نديا، الأمور

وَالصَّلَاةِ

وبعدها أعاد في الوقت المختار، وهل يعيد الناسي أبدام خلاف.

أشهر الأول عند ابن الحاجب

أو في الوقت المختار.
وأما الجاهل لوجوبها فعييد
أبدا إن لم يصادفها، فإن
صادفها صححت على المعتمد.

اختلف في إعادة من استدر أو انحرف جدا
باجتهاد أو نسيان في الوقت أو أبدا، ثالثها
الناسي ❏ يعيد أبدا.
❏ وقيل: لا إعادة عليه.

أبدا إن
صادفها
الجنة بابها مفتوحا
والأما الجبر فلا تضح
إلا إلى الكعبة

[illegible]

10

بعد الصلاة

نافلة ار

عيني،* وأما الكفائي فعلى
الفرضية يعاد وعلى السنة
لا يعاد.
* وفي هذا القيد نظر.
وهو ظاهرة- أو علم الكراهة

ومضت سنة فيها، وفي الحجر لأي جهة لا فرض

ونص المدونة: من صلى في الكعبة
فريضة أعاد في الوقت،
إلى غير الكعبة.

وعلية فالعائد والجاهل
 فيعيد في الوقت، وأول بالنسيان وبالإطلاق. والناسي يعيدون في الوقت.

ولو بين يديه قطعة من سطحها.
وكذا لو حفر حفرة من تحتها.
الكبير: وجد عندي ما نصه أن
الصلاة [الفریضة] في الغار باطلة،
وأما النفل فيجوز.

الصحيح الآمن [إيماء]، وأما إن
ركع وتجد فتصح.
[في هذين القيدین نظر.]

وإذا دخلت الكف لصا وثوبا.

وبطل فرض على ظهرها كالراكب إلا لالتحام، أو خوف من كسبح،

اختياري إن تبين عدم ما
خافه، وإلا فلا إعادة عليه.

دون سبع وخمسة

ط من حافة

أي جهة القبلة

وإن لغيرها، وإن أمن أعاد الخائف بوقت، وإلا خفض خاض لا يطبق

خوف الفرق، فيصل على الدابة.
وأما تالطخ الثياب فينزل ويومئ
وإذا يطبق النزول معه.

إذا كان يؤديها على الأرض إيماء،
ولو مع القدرة على ركوعه
وسجوده على الدابة.

النزول به، أو لمرض، ويؤديها عليها كالأرض قلها،

أي فصلها لجهة القبلة بعد
أن توقف له، ولا يصلها عليها
سائرة، ويومئ بسجوده إلى الأرض
إلا إلى كور راحلته، فإن أومأ إليه
أو إلى جنب دابته بطلت.
وكذا النفل.

صوابه: وفيها في الفرع الأخير لا يعجبني،
وهل على الكراهة؟ وهو المختار والمقول،
أو على المنع وهو الأظهر، أو حيثما توجهت
واقفة وهو الأرجح.

وفيها كراهة الأخير.

مع الركوع والسجود والقيام
ترتيب تأديتها بلا جحود
ومثله تكبيرة الإحرام
ذكر ذا القلشاني ذو الفخار.

قد أجمعوا على الجلوس للسلام
كذلك النية مع رفع السجود
والمالكية على السلام
وما عدا ذا الخلاف فيه جار

فصل

في فرائض الصلاة.

أي أركانها وأجزاءها التي يتوقف عليها وجودها صحة خمس عشرة
فريضة. والمراد بالفريضة هنا ما تتوقف صحة الصلاة عليه لكي
يشتمل صلاة الصبي؛ لا ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه؛ وإلا
لخرجت صلاة الصبي. وبعض الفرائض يجمع عليه، وبعضها متفق
عليه، وبعضها المشهور وجوبه.

أي التي هي بعض

الإحرام، لأن الإحرام مركب من

عقد وهو النية، ولفظ وهو التكبير حال

الاستقبال. وهي فرض على كل مصل فرضاً أو نفلاً،

إماماً أو فذاً أو مأموماً؛ فلا يحملها عنه إمامه كالفاخرة، لأن

الأصل في الفرائض عدم الحمل، وجاءت السنة بحمل الفاتحة

وبقي ما سواها على الأصل. (دردير).

فلو صلى وحده ثم شك في تكبيرة الإحرام فإن كان شكه قبل

أن يركع كبرها بغير سلام ثم استأنف القراءة، وإن كان بعد أن

ركع فقال ابن القاسم: يقطع وينتدئ وإذا تذكر بعد شكه أنه

كان أحرم جرى على من شك في صلاته ثم بان الطهر؛ وإن

كان الشاك إماماً فقال سمخون: يمضي في صلاته وإذا سلم سأل

مأموماً فإنه قالوا له: أحرمت رجع لقولهم، وإن شكوا أعاد

جميعهم، والظاهر أن ما جرى في الفذ يجري في المأموم.

(دسوقي).

والإحرام في اللغة الدخول في الحرمه، ثم نقل إلى ما يدخل

به فيها. وهذه الإضافة من باب إضافة البعض إلى الكل

(كيد زيد) بناء على أن الإحرام مركب من قول (وهو

التكبير) وفعل (وهو الاستقبال) واعتقاد (وهو النية) وإلى

ذلك أشار الناظم بقوله:

وركب الإحرام من ثلاثة أي قوله وفعله والنية.

وبحتمل أن تكون بيانية؛ أي التكبيرة التي هي الإحرام.

وقيل: من إضافة الشيء إلى مصاحبه؛ أي التكبيرة

المصاحبة للإحرام، كريح المطر بناء على أن الإحرام النية

والاستقبال.

تنبيه: الصلاة مركبة من أقوال وأفعال، لجميع أفعالها غير

فرائض إلا ثلاثة: تكبيرة الإحرام، والفاخرة، والسلام. وجميع

أفعالها فرائض إلا ثلاثة: رفع اليدين عند التكبير،

والجلوس للتشهد، والتيامن بالسلام.

فرائض الصلاة تكبيرة الإحرام

وقيام لها، *

وجد إمامه راكعاً وحصل بعضها

في حال الخطأ وأتمها في

حال الخطأ أو في الركوع.

إلا المسبوق فتأويلان.

في وجوب

القيام عليه وعدمه، ويترتب

على ذلك أجزاء تلك الركعة

وعدمه، وأما الصلاة فصحيحة. وأما إن

كبر في حال الخطأ وأتمها فيه أو في

الركوع فتأويلان في الصلاة وأما الركعة

فباطلة. وهذا ما لم يحصل فصل بين

أجزاء التكبير وإلا بطلت.

محمد مولود بن أحمد قال:

من بدأ التكبير قائماً فسفي

صحة تلك الركعة الخلف يفي

وهاوياً ضاعبت، وبعد ما ركع

كل كالشيخ الأجهوري لمع.

★

أحمد قال بن محمد قال:

لغو في التكبير لحرمان

بسمه فذا أمامهم إمام

في المسبوق اشامط لمأم

كان تركت طحت افلحرمان

واخليل اذكهر تاويلان

فاث اكبظ بالركبتان

في الحكن إلى تمم هاو

بالتفافي لا بطلان

من محل التأويلان.

الفعل فرض ما عدا رفع اليدين كذا التيامن وأولى الجلستين
والقول سنة سوى الإحرام والحمد لله مع السلام.

تكبيرة الإحرام من بها أسر لم تجزها لدى الجزولي الأغر
ونُذِبَ جهرها لزرورق ظهر وقوله هو الذي قد اشتهر.

أكبر بعدد الله معناه كبير إذ لا مشارك لربنا القدير
في الكبرياء، وقيل: بل أكبر من كل كبير كالملوك ويعن
بناؤه على الذي قد اقتضى عرفا، وقال بعض من كان مضى:
معناه أكبر إلهنا من أن يدركه الغير بعقل والفظن
وقيل: بل معناه حق الله أكبر. في كنون ذا يا ساه.

★ - استقلالا. فلا تجزئ من جالس، ولا من منحن، ولو برأسه كما عند ابن حجر؛
خلافًا لابن فرحون. ولا من قائم مستند بحيث لو أزيل العماد لسقط.

وأجزاء تكبيرة الإحرام من منحن بالرأس في القيام
لدى ابن فرحون، وبطلها اشتهر كما أتى للهيشمي ابن حجر.
أفتى ابن القاسم بصحة صلاة قوم منحنية رؤوسهم تحت سقف السفن.

بلفظه

وإنما يجزئ إلا الله أكبر،

العربي وترتيبه، لا غيره نحو الله أعظم أو أجل
أو الأكبر.. مع مدها مدا طبيعيا، لا بمد بائها ولا بتشديده،
ولا بتكرير رائها، ولا بزيادة واو قيل لفظ الجلالة. وأما قول العامة:
الله وكبر فله مدخل في الإجزاء لأن الهمزة إذا سبقتها ضمة جاز قلبها واوا.
فلما كان معنى التكبير التعظيم وقد يوم ذلك إجزاء كل ما دل على هذا المعنى
بيّن انحصار المجزئ منه بقوله: "وإنما يجزئ الله أكبر" ولا بد من مد طبيعي في اللام، ولا
يمد الهمز الأول لإيهام الاستفهام، ولا الهاء ولا باء أكبر عمدا، لإيهامه أكبارا (جمع كبر)،
للطبل) ولا يشدد الراء. ويعتبر قلب الهمزة واوا كما لابن جزى، لأنه بعد ضم. وقيل: يضر، لأن
اللفظ متعبد به. ولا يفصل بين كلمتيه بوقف طويل، ولا بلفظ ولو لتعظيم نحو الله تعالى -أو
العظيم- أكبر.

وإنما يجزئ محرمًا قدر الله أكبر أو إلا الله بر.

وإن ترد شرائط الإحرام فأَوْقَعَهَا تَابَعَ الإمام
مكبرا بالعربي قائما مستقبلا من بعد وقبت دائما
قَدِمَ جِلَالُهُ وَقَصَرَ مَدُّهَا من غير واو قبلها حُدَّ حَدُّهَا
ولا تَمُدُّ هَمْزَةً أو بَاءَ والنقص دُعْ ولا تكرر راء
والفَصْلُ بَيْنَ كَلِمَتَيْهَا بالكثير واغْتَفِرَ الإِبْدَالُ والفصل اليسير
كقلب واو همزة من أكبر هذا الذي وجدته محررا.
تذييل لمحمد الأمين:

وحيثما أحد هذه فقد صلاته حينئذ لم تنعقد
وثر ذا في العدوي لامع بعزوه تشنف المسامع.

محمد سالم ابن جد:

إسكانك الراء من الإحرام وضعتها جازا لدى الأعلام
وشدد الراء إذا تشاء كما لدى الخريشي به الإفتاء
لا فتحها أو كسرهما بالعمد فتبطل الصلاة يا ذا الرشد
وإن تشأ فأبدل الهمزة من أكبر واوا، كل ذلك قمن
والجمع بين واوه والهمزة إبطاله صح عن الأجلة
أفتى بهذا الخريشي، والبناني مسلما ما ساقه الزرقاني.

عن الشيخ **فإن عجز سقط.** عته التكبير فاكتفى بالنية، ولا يلزمه الإتيان بالمعنى الذي قدر عليه ولا بمرادفه
بالعجمة إلا ما يعد تكبيرا. ٩
أو جزءا تاما كالله أو أكبر.

ونية الصلاة المعينة، فلا يجزئ فرض عن فرض ولا مطلق الفرض، وكذا النفل المحدود برمن أو
سبب، وفي افتقار الشفع لنية تحضه قولان. وكفت نية مطلقا لصلاة لغير ما
ذكر. عزا المواق والحطاب لابن رشد أن التعيين لما يتضمن الوجوب والأداء والقربة؛ فهو يغني عن الثلاثة،
لكن استحضار الأربعة أكمل.

ولا يتضمن التعيين نية اليوم. وما يأتي في الفوائت "وإن علمها دون يومها صلاها ناويا له" فلكون سلطان
وقتها خرج فاحتيج في تعيينها لملاحظة، وأما الوقت الحال فلا يقبل الاشتراك.
ونذب تعيين الصلاة مطلق لمن يحج الصلاة، قاله "عق"
وخصه بالفائت البناني وخطأ القائل بالربان.

لزم من الأشياء قل: إتيان ولجميع الشيء قل: ربان
فالأول أكسر همزة والثاني زنته تأتي على رُمان
بأن يقصد بقلبه أداء فرض الظهر مثلا. والتعيين إنما يجب في الفرائض والسنن والفجر. والمراد بالسنن هنا
السنن الخمس (الوتر والعيد والكسوف والخسوف والاستسقاء) فلا تكفي في الفرائض نية مطلق الفرض ولا
في السنن نية مطلق السنة. فإذا أراد صلاة الظهر ونوى صلاة الفرض ولم يلاحظ في قلبه أنه الظهر لم تجزئ،
وكانت باطلة، وكذا يقال في السنن. ويستثنى من قولهم: لا بد في الفرض من التعيين نية الجمعة عن الظهر؛
فإنها تجزئ على المشهور، بخلاف العكس.

في النية واللفظ والعقد *

في النوى أو المصلي وسع،

فإن تخالفا فالعقد،

أي القصد (النية) هو
المعتبر. كمن نوى التي قام
لها ونطق بغيرها سهواً؛
فتصح. لحبر «إنما الأعمال
بالتيات وإنما لكل امرئ
ما نوى». وقال صاحب
الإرشاد: الأحوط عندي
الإعادة في الوقت للآ
يتعلق القلب بما سبق إليه
اللسان. زروق: الإعادة
عند تحويل النية في
الصلاة، والإعادة في
الوقت بعدها. ولو تعدد
التنطق بغير ما نوى بطلت
لتلا عيه .

أي جائز، مع أنه بدعة مكروهة لغير الموسوس، أو خلاف الأولى.
وأما الموسوس فيندب له. لأن النية محلها القلب ولا مدخل للسان فيها.
ويستثنى منه الموسوس، فإنه يستحب له التلظظ به ليذهب عنه اللبس
إذا تلفظ بما يفيد النية.
اللفظ بالنية للموسوس أفضل عند العلماء فأنس
وغيره له خلاف الأولى وتركه خلاف الأولى أولى.
والجهر به بدعة. (قاله في المدخل).

والرفض

وهو لغة الترك، واصطلاحاً تقدر ما وجد من العبادة والنية كالعدم.
في أثناءها اتفاقاً وبعد فراغها، ولو بعد مدة على أحد قولين مرجحين،
وأرجحهما عدم البطلان. والصوم كالصلاة، بخلاف الحج والوضوء؛
فلا يبطلان بالرفض مطلقاً، لأن فيهما ضياع مال.
"ن": في الاتفاق على البطلان في أثناءها نظر، والذي في التوضيح
الإبطال على المشهور.

والرفض في الأثناء بالاتفاق يبطلها كما لعبد الباقي
وقد عزا ألبان للتوضيح تبطل في المعتمد الصحيح
والرفض بعدها به قولان بالنص والسكوت راجحان.

محمد مولود:

رفض الوضوء والصلاة والصيام يضرب في الأثناء لا بعد التمام
على الأصح فيها ويغتر أن تغرب النية بعد أن تغز
بأول القروض لا السبق الكثير ولم يحده، وخلف في اليسير.

سهواً يتقنه من اثنتين من رابعة مثلاً طائفاً بالإتمام
ولا إتمام في نفس الأمر.

صوابه فشرع بنقل (أي فيه) وأطلق على الشروع إتماماً
لأن المشروع فيه إتمام لصلاته في الصورة، فتبطل الصلاة
التي خرج منها يقينا أو ظناً. وإذا بطلت في صورتين
ولا إتمام في نفس الأمر ولا سلام الفرض الذي بطل، إن لم يعقد من
النفل ركعة وإلا وجب شفعها ولو ضاق الوقت عن
الفرض، لأن النفل لو لم نقل بإتمامه لفات، إذ لا يقضى
تبطل، ويرجع للحالة الأولى التي فارق الأرض فيها
فيجلس ثم يقوم ويعيد النافحة ويسجد بعد السلام
لزيادة قيامه بنية النفل، ولا يعتد بما فعل بنية النفل.
وشبه في عدم البطلان خمس مسائل فقال..

كسلام أو ظنه قائم

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

بأن لم ينقل القراءة ولم يركع.

يكثر السبق؛ بأن كان يسيرا، كأن نوى في بيته القريب من المسجد وكبر في المسجد ذاهلا عنها.

والحاصل أن النية إن اقترنت بتكبير الإحرام فلا إشكال في الإجزاء، وإن تأخرت عنها فلا خلاف في عدم الإجزاء، وإن تقدمت بكثير لم تجزئ اتفاقا، أو يسير فقيل بالاطلاق وبالصححة، وهي الظاهرة كما قال المصنف في التوضيح، وقال ابن عات إنه ظاهر المذهب.

أحمد قال:

وبين همز الله والراء وجبت وإن تقدم بكثير بطلت وفي اليسير خلفهم واختارا فيه الإمام أربعين دارا.

إلا فخلافا.

وفاتحة بحركة لسان على إمام وفذ.

وهي أقل

السر عند مالك، وأكثره

إسماع نفسه، مقترض أو مستقل،

بجميع حروفها وحركاتها وشداتها، إلا لعجمة تمنع

فيحصل التطق فلا حرج. (قاله في المدخل) ويجب على الولي

تفقدتها فيمن له عليهم ولاية. وأما القول بأنه لا يجب على

العالم التعليم حتى يطلب قلعه في غير رعيته لحديث «كلكم

راع وكلكم مسؤول عن رعيته».

وجب قراءتها على من يلحن فيها على القول بعدم إبطال اللحن؛

إذ هي حينئذ بمنزلة ما لا لحن فيها، لا على أنه مبطل فلا يقرأها.

فإن كان يلحن في بعضها دون بعض وجب عليه أن يقرأ ما لا لحن

فيه ويترك ما يلحن فيه إذا كان ما يلحن فيه متواليا وإلا

ترك الكل. كذا يظهر. وقوله: فاتحة، أي قراءة

فاتحة؛ بدليل قوله: بحركة لسان

أسماع نفس لدى سر وبسملة

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

أسماع أو سر هاتيك الثلاثة فيه

وإن لم يسامع نفسه.

أي للفاتحة؛ على إمام وفذ في فرض، وكذا على مأموم في مدتها، لكن لا لأجلها؛ بل تجنباً لمخالفة الإمام كما في التوضيح. فاللام في قوله: لما معنى في، والضمير للفاتحة.

قيامنا للآم في الصلاة هل لأجلها أو هو فرض مستقل؟ خلف، وفائدته تظهر إن عجز عنها لا القيام ويعين سقوطها عن مقتد إما يكن ليس يخالف الإمام فأعلمن.

وقيام لها

ومن على بعض القيام قدرا لأن قرآن فضه قد جرى أضعف من ذاك فراع المأخذا.

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

أبي قيس

بأن اتسع الوقت وقبل التعليم ووجد من يعلمه، ولو بأجرة. وجوبا غير الأخرس، فإن ترك الإتمام مع الإمكان بطلت عند سمنون وصحت عند أشهب.

فيجب تعانها إن أمكن، وإلا أتم.

وسائل عن فرضه مكلف مثله بوصف ذاك بوصف مطلبه يخشى عليه فوتا جوابه حتم عليه بئ.

أجب وجوبا سائلا عما وجب عليه، إن خيف فوات ما طلب وقد بلغنا ولم يكن بليد.

أي الفاتحة والقيام لها، وظاهر كلامه أن مقابل
المختار وجوبها حال مجزئ عنها، ولا قائل به؛
إذ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وإنما الخلاف
في وجوب الإتيان ببديها ما تيسر من الذكر وعدم
وجوبه. واختار اللخمي الثاني، وهو المولود عليه،
فكان على "المصنف" أن يقول: فالمختار سقوط بدلها.
وقيل: يجب بدلها من الذكر، لما روي أن رجلاً قال
للنبي صلى الله عليه وسلم: إني لا أحسن القراءة،
قال له: «قل: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا
الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم».

المختار ابن المحبوبي:

وجبها للإستتمام والتعلم
بالذكر والقيام للصلاة
بعدم المختار ذنب قاض
يندب أن يقوم وقفة ما
أجزأه واللتخي إذا اعتبه
فاتحة، وعاجزاً إن يكن
وجوبه عليه لم يعرج.

الخلف في العاجز مهما يعدم
فلا ينسحبون وجوباً بآتي
موضع ما يقرأ بها، والقاضي
بل قال إنه عليه نما
وحديث ضمن رآتها بلاه
عنيت بالعاجز من لم يحسن
لنحو خزيس فائتنامه "عج"

عند اللخمي.

أي التعلم والائتمام، قيل:
يقوم ويبدل الفاتحة بالدعاء.

فإن لم يمكننا فالمختار سقوطهما*،

* سقوط القيام وبدل الفاتحة بالدعاء.

بوقفه يسيرة.

وندب فصل

بين تكبيره وركوعه.

هل تجب الفاتحة في كل ركعة أو الجلي؟ خلاف،

ثم بن عبد الحميد:

في كل ركعة عن الإمام
وهو الذي قال به الجمهور
كما لا يحتاج الفتى الأجل
كما المغيرة يرى والحسين
كما إلى أبي حنيفة نسب
في الجلي قرأنا سواءها يعن
وجوبها في النصف كالأزاعي
والشافعي في أحد القولين
وغير ذلك من القروم
للغد والإمام والمأموم
نسبه الرهون للإكمال.

فاتحة للغد والإمام
واجبة وذلك المشهور
وعنه أيضاً فرضها في الجلي
وعنه في واحدة تعين
وعنه أيضاً أنها ليست تجب
لكن أبو حنيفة لا بد من
وعنه أيضاً أنه يراعي
وعن أبي ثور بدون مين
كذلك الأزاعي ذو العلوم
رؤي أنها من المحتشم
وما تشرى من ستة الأقوال

وتسن في الأقل كما عند ابن
عسكر، وإليه رجع مالك، أو
تجب في الكل كما عند المغيرة، أو
لا تجب أصلاً بل تسن؛ وهو قول
ابن شبلون. ومنشأ الخلاف بينهم
الحديث «كل صلاة لم يقرأ فيها بأم
القرآن فهي خداج» أي غير تامة.

على القولين.
والجواب: أن
القولين.

ولا ينسحبون تسن بالإتمام
لكنه أوجبها في الأكثر
والكل: يسجد لترك الآية
وحيث لم يسجد فحكم ذلك
لتركها من غير تفصيل يرد.

فاتحة في الكل أوجب الإمام
تسن في الأقل لابن عسكر
وعكس ذا عزوه للمغيرة
سها إذا لم يمكن التدارك
بطلانها، ومثل ذا حيث قصد

وإن ترك آية منها

محمد مولود بن أحد فال:

سجل: وإن ترك من الفاتحة، وعلى وجوب الأثم من منبا يذبح، شيئا تلافيا، وعمادا أضرب في عمدها وسهوها على سنن.

بعض الآية كالأية: الكبير: وجد عندي مانع
بعض الآية لغو:

محمد مولود:

حاصل ما شهره البناني في السهو في فاتحة القرآن إن كان تركه لها في الجبل أو النصيف أو من الأقل إقامه الصلاة ثم سجدا قبل السلام ويعيد أبدا.

أية سهوا ولم يمكن تلافيا: بأن ركع، سجدة قبل السلام باتفاق القوتين، فإن ترك السجود بطلت الصلاة، وأما إن أمكنه تلافيا: بأن تذكرها قبل أن يركع، فيتلأفها. فإن ترك التلافي مع أمكانه: كان كمن تركها عمدا؛ فيبطل صلاته. وأعلم أن من قبيل ترك الآية قراءة بعض الفاتحة أو كلها في حالة القيام من السجود قبل استقلاله قائما؛ فيسجد قبل السلام حيث فات التلافي وتصح صلاته، فرضا كانت أم نفلا. هذا إذا كانت قراءته قبل الاستقلال سهوا، وأما العمد فيبطل، لأن قاعل ذلك بمنزلة من ترك الفاتحة عمدا.

وهو لغة الخناء الظهر، وأما شرعا فأقله الذي لا يسمى ركوعا إلا به كما قال ابن شعبان: الخناء مع وضع يديه على آخر تخذه بحيث يقرب بطننا كفيه من ركبتيه، ولو قطعنا إحداهما وضع الأخرى على ركبته. أي في الخناء: *** ركوع تقرب راحته فيه من ركبتيه *** وهما بطننا كفيه، والجمع راح (بغير تاء).

*** فلا** يجزئ ما دون ذلك. وندب وضعهما عليهما، وقيل يجب. وأكمله أن يستوي ظهره وعنقه. وفيها يكره أن ينكس رأسه في الركوع أو يرفعه، وأحسنه الاعتدال. وقد ورد النهي عن الأفراط في الركوع، وروى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يعتدل في ركوعه حتى لو صب على ظهره ماء لاستقر.

قال لبيد رضي الله عنه: ليس ورأى إن تراخت منيتي أخبر أخبار القرون التي مضت إزوم عصا تخني عليها الأصابع أدب كأي كلما قمت راكع. وفي حديث طه «لا تُدبج» طأطأ رأسه إلى أن سفلت بأنه ذكر في الميسر. الظهر في الركوع سق تتجح دبح تدبجها بدال أهملت هامته عن أليته وذا حري

لا وندب تمكينهما منهما، أي تمكين راحتي المصلي من ركبتيه. فرج أصابع اليدين في الركوع وفي السجود ضمها تكن تبوغ ولا حد في تفريق الأصابع على الركبتين أو ضمهما، وقيل: يندب ضمهما لاستلزامه استقبال القبلة بها كلها بخلاف تفرقتها. وفي الحديث «لا ينظر الله إلى من لا يقيم صلبه في ركوعه وسجوده».

أي الركوع، فمن لم يرفع وجبت عليه الإعادة على المشهور؛ خلافا لما روى ابن زياد من عدم أطلان.

وقول إلحنا اركعوا إلى اسجدوا به استدلال من نفى وجوبا والرفع ذكره هنا لا يبعد رفع الركوع نلّم المطلوب

ونصيهما، ورفع منه.

اختياري؛ كذا ينبغي لأن الإعادة
مستحبة على الرجوع، والإعادة
مراعاة للقول بوجوبه. (ثمان).

وعود ترك الأنف للمختار
والقول بالضرورة أيضا جار
وإنما أعيد للسندوب
رعيا لمن يقول بالوجوب.

ولو عدا، ولو تركه مرة
أي من سجدة واحدة مرة

وسجد على جبهته، وأعاد لترك أنفه بوقت،

وهو لغة الميل والانخفاض، واصطلاحا هو مس الأرض أو ما اتصل
بها من ثابت يتجزأ ما بين الحاجبين إلى الناصية ولو يسيرا.
وفيه سجد (ثلاثيا) قال غيلان:

وأشعث مثل السيف قد لآخ جسمه وجيف المهارى والمومم الأبعد
سقاء الكرى كاس السعاس ورأسه لدين الكرى من آخر الليل ساجد.

وسن على أطراف

قدميه، أن يجعل صدرهما
على الأرض رافعا
عقبهما. خبر «أمرت
أن أسجد على سبعة
أعضاء ولا أضمت ثوبا
ولا أكفت شعرا لأن
الثوب والشعر
ساجدان لله».

وركبتيه كسديه

أي كفيه؛ فإنه ليس عليهما. وينبغي
أن يكون كل ما ذكر سنة في كل
ركعة، وأن يكون من السن غير
الخفيفة. وينبغي في ترك أحد
أطراف القدمين أو إحدى
الركبتين أو اليدين عدم السجود،
لأن المتروك بعض سنة. وانظر في
ذلك. (ثمان).

وقال زيد الخيل رضي الله عنه:
يحبش تضل البلق في حجراته ترى الأكم منه سجدا للحوافر

وهي ما بين ناصيته وحاجبيه؛ بأن يلمصهما بالأرض أو
بمتصل بها ثابت، ولو خوفا أو سرر خشب. فخرج بالمتصل السرر
المعلق، وبالثابت نحو صوف وقطن منقوش إلا أن يتدك. وكره
مالك شدتها (أي الجبهة) بالأرض، وقد أنكر سعد بن أبي وقاص
على من رأى بجبهته أثر السجود. "عق": ولا يفعله إلا الجهلة.
وضعهه النسائي؛ إذ ليس هو المقصود بقول الله تعالى: «ساجد» في
وجوههم من أثر السجود، وإنما هو ما يعترهم من الصغر
والتحول لكثرة العبادة وسهر الليل. وقيل: خضوعهم وخشوعهم.
ابن عبد السلام: المستحب وضع جبهة المصلي وأنفه بالأرض على
أبلغ ما يمكنه، وأما الواجب فيكفي فيه وضع أيسر ما يمكن من
الجبهة. ولا يجب ارتفاع المؤخرة عن الرأس؛ بل يتدب.

على الأصح،

رجعه

البناني لما بعد الكاف، وقيل: يجب عليهما إذ
لهما حكم الوجه. وعليه الأكثر. "عق" ينبغي أن يكون كل ما
ذكر سنة في كل ركعة، وأن يكون من السن غير الخفيفة. وينبغي في ترك
طرف أحد القدمين أو إحدى الركبتين أو اليدين عدم السجود لأن المتروك
بعض سنة. والحاصل أن في وجوب السجود على اليدين قولين مخرجين على قولين
ذكرهما سمعون في بطلان صلاة من لم رفع رأسه ويديه من السجدين؛ فعلى القول
بالبطان يكون السجود عليهما واجبا، وإلا فلا. ويكره ستر اليدين بالكمين إلا أن تدعو
إلى ذلك ضرورة حر أو برد أو نحوها.

ورفع منه.

أي السجود، إجماعا. ابن عرفة الباجي: في كون الجلسة بين السجدين فرضا أو سنة خلاف. وعد القرطبي من
فرائض الصلاة الرفع من السجود والجلسة بين السجدين ولم يحك فيه خلافا. وكذلك الشيباني. وقد قال في
موضع آخر: وأما الجلوس بين السجدين فواجب على السجود، وقيل: سنة. وقال ابن جزى: أما الجلوس بين
السجدين فواجب إجماعا. فانظر ما حكمه من الإجماع، ويقال إن تيمدة في كتابه الاستدكار لابن عبد البر،
وقد حذروا من إجماعات ابن عبد البر ومن اتفاقيات ابن رشد ومن خلافيات الباجي. (قاله الشيخ زروق)
وعلى كل تقدير فقد قوي القول بوجوب الجلوس بين السجدين. (انتهى من الخطاب بتلقيق).
والمعتمد صلاة من لم يرفع يديه عن الأرض حال الجلوس بين السجدين حيث اعتدل. (دردير).

من لم يكن رافع يديه من السجود بين سجديته
فللقرافي إمام الأمراء صحته والبطل لابن عمرا.
بداه ابن بُو مديلا:

والقول بالإجزاء تشهيره محمد الخطاب للذخيرة.

بقدر ما يقع فيه السلام

لا بإضافة كسلامي عليكم وسلام الله عليكم.
وأما لو قدم عليكم ففي طحة صلاته قولان،
وعلى القول بالصحة لا تجزئ. ولو أسقط الميم
من أحد اللفظين - وأولى منهما - لبطلت. وأما لو
عرفه منونا أو تركه منونا ففيه ثلاثة أقوال.

وجلسوس سلام، وسلام عُرِف بَال،

مُنْكَرُ السلام فيه اختلفا فقبل يجزئ ومشهور نفي
وقيل راجح ومن قد عرفا منونا فالبطل فيه عرفا
وقيل لا، القلشان بالحكم وفي.

عُرِفَ بِأَلْ تَسْلِيمَةِ التَّحْلِيلِ وَلَا تُصَيَّفُ لَكَ وَلَا الْخَلِيلِ

تذييل لِمَمْ بن عبد الحميد:

والخلف في الإجزاء أيضا يقتضي إذا عليكم من اللفظ انتفى
وعلى الإجزاء إذا ما حذف ميم عليكم فباقيه كفي
بالأحسروية، ومن به وفي مقسدا عليكم فقد نفي
صحته بعض وبعض خالفا صنف ذا الخطاب فيما صنف.

بداه ابن بُو مديلا:

وبطلها إن بإضافة وفي تعريفه على الشير عُرِفَا
ذا في ميسر الجليل ألفا.

آخر:

مقتصر سهوا على لفظ السلام ولم يقل عليكم مع السلام
يتمها قسورا بلا إحرام وقيل: بل يدخل بالإحرام
ويسجد البعدي على قولين لأجل ذاك الزيد في الوجهين
ثالثها عنه السجود ينتفي وينتفي إحرامه فلتتفت.

وفي اشتراط نية الخروج به خلاف. فرع: لو سلم من الظهر بنية العصر ففي بطلان
صلاته قولان أحصهما البطلان إن كان عامدا،
وإن كان ناسيا أتى بغيره وسجد بعد السلام.

بداه ابن بُو:

ومن يكن بقصد عصر ساما في الظهر فالبطل لما صلى انتهى
إن كان عامدا، وسهوا سلما وتحتد الميسر انظره لما
ذكرت عازيا إلى الزرقاني قال: وقد أقره البناني.
على الإمام ومن باليسار من المأمومين.

وأجزأ في تسليمة الرد سلام عليكم، وعليك السلام.

بالتنكير والافتاد بالسلام عليكم
والأحسن ترك السلام عليكم

وهي استقرار الأعضاء زمنا ما زيادة على
ما يحصل به الواجب من الخفاء واعتدال.

وطمأنينته، وترتيب أداء واعتدال وعلى الأصح، والأكثر على نفيه.

محمد مولود بن أحمد قال:

جلوسه بينهما، وليعتدل في جلساته وكلما مثل
والخلف فيه وفي الاطمئنان هل سـنتان أو محبتان
ولكن العامد ترك الآخر يعيد في الوقت على المشهر.

ثم بن عبد الحميد:

ترك الاطمئنان في المسطور يعاد في الوقت على المشهور
نسبه محمد البنانى للتفجروني فتي القـتيان
ناقله عن شيخنا زروق من ليس لل غاية بالمسبوق.

والاعتدال في الأركان أن لا يكون المصلي منحيا، لأنه قد يطمئن غير معتدل وقد يعتدل غير مطمئن
وقد يجتمعان، فبين الطمأنينة والاعتدال عموم وخصوص من وجه.
وما بقي عليه من فرائضها الخشوع، وتعريفه وأقواله نظمها محمد مولود بن أحمد قال بقوله:

الخوف باستشعارك الوقفا بين يدي خالقك الرؤفا
به ابن رشد الخشوع عرفا وأي الأركان به كان كفى
وهو فضيلة لدى عباس وعنه أيضا أنه ذو افتراض
وبعض أهل الصوفة الهداة شرطه في صحة الصلاة
وواجب بتركه لا تبطل لدى ابن رشد وعليه عولوا.

وإن ترد دواعي الحضور فأفرغ من ذهنك في أمور
الأخرى إذا قمت إلى الصلاة وإن يشأ يذهبكم ويات
الآية بعد أن تقول: سبحان الملك الخلاق قل بالإدمان.

عبد الله بن محمد:

الخلف في الخشوع هل يندب على المصلي؟ وهو ما صوبوا
أو واجب إهماله مبطل أو تركه التطلأ لا يوجب
وأجمعوا أن لم يكن واجبا في كلها، فاعتمد لما يطلب
وهو حصول الخوف في قلب من كان له في فعلها يضخبط.

محمد سالم ابن أبا:

عن استكانة تذلل خضوع لله قد عبر بعض الخشوع
أما حديث النفس في الصلاة فإن يكن منه اليسير أت
أو كان معتادا فذاك مختفر وهو يعيدها بوقت إن أكثر
وإن يكن شغله حتى ذهل عن قدرها فبطلها إذن حصل.

﴿قَدْ قَرَأَ السُّورَةَ فِي الْآخِرَتَيْنِ تَكْرَهُ، ذَا فِي الْعَدْوَى دُونَ مِنْ
وَكَيْدًا فِي ثَالِثَةِ الْمَغْرِبِ وَحَسْبُكُمْ هَذَا كُلُّهُ لَمْ يَنْسَبْ﴾

* لرجل وحده، ومفهوم وحده إن كان
معه أحد. فإن حكمه حكم المرأة أن
تسمع نفسها فقط.

﴿وَسَمِعَهَا سُورَةَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَقِيَامَ لَهَا، وَجَهَرَ أَقْلَهُ أَنْ يَسْمَعَ نَفْسَهُ
أَي السُّورَةَ؛ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِوَجُوبِهِ. وَمَعْنَى رِبْطِهَا بِالْقِيَامِ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مِنْ يَجْزِي عَنْهَا أَنْ يَقُومَ بِقَدْرِهَا﴾

← مَحْنُضُ بَابِهِ بِنِ عَابِدٍ:

السُّهُو فِي النِّفْلِ كَقَرَضٍ مَا عَدَا جَهْرَ وَسَرِ سُورَةِ نَلَتْ الْهَدْيَ
وَعَقْدَهُ ثَالِثَةً وَتَرْكُهُ رَكْنًا وَطَالَ هَكَذَا عَلَيْهِ.
قِيَامُ سُورَةٍ وَسُورَةٍ وَسِرٌّ وَجَهْرٌ أَدْبَابٌ لِنَفْلٍ تَسْتَقْزِرُ
وَسُنَنَ الْفَرَضِ سَوَاهَا سُنُّ فِي النِّفْلِ أَيْضًا فِي الَّذِي قَدْ بَيَّنَّا.
وَجُوبُ تَرْكِ سَنَةِ كَالسُّورَةِ لَضَيْقِ وَقْتِ جَاءِ عَنْ الْأَمَّةِ.

ثُمَّ بِنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ:

قَدْ قَالَ زُرُقٌ وَقَوْلُهُ حَسَنٌ: سُنَنُ فَرَضِنَا فَضَائِلُ السَّنَنِ
وَالْإِمَامُ يَوْسُفُ بْنُ عَمْرٍَا يُكْرَهُ بَعْضُ سُورَةٍ أَنْ يُشْتَرَى
وَيَحْصُلَ الْكَرَاهَةُ الْمَحْذُورَةُ بِزَيْدِهِ لِسُورَةٍ بِسُورَةٍ
وَلَا بِنِ فَرْحُونَ أَخِي الْعُلُومِ مَزِيدُهَا أَفْضَلُ لِلْمَأْمُومِ
فِي السَّرِّ مِنْ سَكُوتِهِ وَإِنْ دَعَا يَجُوزُ، وَالْحَطَابُ هَذَا جَمْعًا
وَسُورَةٍ تَقْرَأُ بَعْدَ الْوَاقِيَةِ تَكْرَهُ فِيهَا زَادَ فَوْقَ الثَّانِيَةِ
كَأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِهِ الْأَصْحَابُ فِي تَحْرِيرِ ذَا الْمَقَامِ
وَأَيُّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ تَنْكِيسُهُ مُحَرَّمٌ فِي أَنْ
وَالْكِرْهُ فِي تَنْكِيسِ سُورَتَيْنِ أَوْ سُورَةٍ أَوْ نِصْفَيْنِ
وَسُورَةِ الْأُولَى الْآخِرَةَ أَنْ تَعَادَ فِي ثَانِيَةٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْعَرَفِيُّ
وْغَيْرُهُ مِمَّنْ يَنْتَالِ الطُّؤُلَا ذَكَرَ أَنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى
وَالْحَنِفِيُّ: فَضْلُهَا بِسُورَةٍ يَكْرَهُ، إِذْ صَارَتْ ذَهْ مَهْجُورَةٍ
نَصَّ عَلَى ذَلِكَ عَبْدُ الْبَاقِي وَهُوَ إِلَى الْخَيْرِ مِنَ السُّبْقِ.

* أَي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَكَذَا غَيْرُهَا؛ لِإِمَامٍ
وَقَدْ إِلَّا الْأَرْبَعَةَ الْأُولَى. وَالْمَرَادُ الصَّلَاةُ
الْوَقْتِيَّةُ الْمَتَّعُ وَقْتُهَا؛ فَلَا فَاتِحَةٌ فِي صَلَاةِ
الْجَنَازَةِ فَضْلًا عَنِ السُّورَةِ، وَلَا فِي وَقْتِيَّةٍ
يَخْشَى خُرُوجَ وَقْتُهَا بِقِرَاءَةِ سُورَةٍ.
(الزُّرْقَانِي).

قَالَ الْبَنَانِيُّ: قَوْلُهُ: إِلَّا الْأَرْبَعَةَ الْأُولَى،
قَالَ فِي التَّوْضِيحِ: السُّورَةُ إِحْدَى مَسَائِلِ
خَمْسٍ مُسْتَثْنَاةٍ مِنْ قَوْلِهِمُ: السُّهُو فِي
الثَّانِيَةِ كَالسُّهُو فِي الْفَرِيضَةِ، وَالثَّانِيَةِ
الْجَهْرِ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ، وَالثَّالِثَةِ السَّرِّ فِيمَا يُسَرُّ
فِيهِ، وَالرَّابِعَةِ إِذَا عَقَدَ رَكْعَةً ثَالِثَةً فِي
النِّفْلِ أَتَمَّ أَرْبَعًا بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ.
الْخَامِسَةِ إِذَا نَسِيَ رَكْعَةً مِنَ الثَّانِيَةِ وَطَالَ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهُ
يَعِيدُهَا، وَجَمْعَتُهُمَا فِي بَيْتَيْنِ هُمَا:

النِّفْلُ كَالْفَرَضِ بِسُهُوٍ غَيْرِ مَا
مِنْ سُورَةٍ جَهْرٍ وَسَرٍ فَأَعْلَمَا
وْغَيْرِ عَقْدِ رَكْعَةٍ قَدْ زِيدَتْ
وَتَرَكَ رَكْعَةً بِنَفْلٍ طَالَتِ.

وَالْمَرَادُ بِالسُّورَةِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَوْ كَانَ آيَةً قَصِيرَةً كَذَقِّ وَمَدَّهَا مَاتَانِ، لَا بَعْضُ الْآيَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ بِالْكَأَيَةِ
الْكُرْسِيُّ وَآيَةُ الدِّينِ، وَإِتِمَامُ السُّورَةِ مُسْتَحَبٌّ وَتَرَكَ إِكْمَالَهَا مَكْرُوهٌ عَلَى الْمَشْهُورِ. وَفَهْمٌ مِنْ قَوْلِهِ: سُورَةٌ أَنَّهُ لَوْ
كَرَّرَ الْفَاتِحَةَ لَمْ يَحْصُلِ السَّنَةُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَفِي الْبَطْلَانِ قَوْلَانِ، وَاعْتَمَدَ الصَّحَّةُ، وَكَوْنُهَا بَعْدَ الْفَاتِحَةِ صِفَةً لَهَا*
أَوْ شَرْطٌ، لَا سَنَةً مُسْتَقْلِلَةً. وَيَكْرَهُ مَا زَادَ عَلَى السُّورَةِ ۞ مِنْ سُورَةٍ أَوْ بَعْضٍ لَوْ قُلَّ. وَتَحْصُلُ السَّنَةُ وَلَوْ قُرَأَ فِي
الثَّانِيَةِ سُورَةٌ قَبْلَ الْأُولَى، وَهَلْ يَكْرَهُ أَوْ يَجُوزُ؟ كَتَبْتُ رِهَا، وَهَلْ يَجُزُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ أَوْ خِلَافُ الْأُولَى؟ وَانْظُرْ
هَلْ يَجُزُّ مِثْلُ ذَلِكَ فِي النِّفْلِ أَمْ لَا؟ وَمِنْ الْمَكْرُوهِ قِرَاءَةُ النِّصْفِ الْآخِرِ ثُمَّ الْأَوَّلِ فِي رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ.
وَيَحْصُلُ السَّنَةُ بِالتَّنْكِيسِ الْمَكْرُوهِ، وَأَمَّا الْمَحْرَمُ - وَهُوَ تَنْكِيسُ الْآيَةِ - وَلَوْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، فَكَالْكَلَامِ الْأَجْنَبِيِّ. ۞

حكم الجلوس تابع لما ظرف فيه؛ فللسلام حتمه عُرف
والزائد على قدر السلام من الثاني، وحكمه حال التشهد فقط كحكم ما به التشهد ارتبط
وفي صلاتنا على خير الوري جرى على الحكم الذي فيه جرى
وللسدعا فكالدعا في ندبه والكره إن سلم مقتدى به.

المختار بن المحبوبي؛
وعلى الطمأنينة، وزيد من يصل في اطمئنانه ذهب بعضهم إلى استنائه
وبعضهم لندبه، والبعض موسّع فيه وهو فرض.

ورد مقتد على إمامه، إن لحق معه ركعة؛ بقول المسلم أولا مشيرا إليه بقلبه لا برأسه،
وقيل برأسه، والمشهور الأول. ومحل الخلاف حيث كان إمامه
ولا أشار بقلبه اتفاقا.

ثم يساره، وقيل إنهما سنة. عبد الله؛
رد الإمام واليسار سنتان أو سنة فحسب أو فضيلتان
في البدء باليسار أو إمام أو استيؤا تخالف الأعلام
عبد القادر (ابنه)؛

وقيل بل يسلم اثنتين أخراهما للرد دون منين
والخلف هل هو على الإمام أو الجميع جا عن الأعلام.

ورد مقتد على من أمّا لو غاب من أمّ. إذا أمّا
وهل يقدم الذي يؤمّ في الرد، أو يقدم المؤتمّم
وهل برأسه يشير أو يشرّ بقلبه؟ وشهر القول الأخير
وشرط من يرّد أو يرّد إدراك ركعة بها يُعتدّ.

ليس على الفذ أو الإمام زيد على واحدة السلام
فذلك في مذهبي الموعول وقال مالك: عليه العمل
وحدث التسليمين منذ كان بنو هاشم اعلم واخذ
وبهما قد وردت روايه عن مالك مزحج الغوايه
ومثبت ثانيه لم يُقلّ تجب، غير أحد ابن حنبل.

وبه أحد، لحق معه ركعة، بقي المسلم أم لا؛
مساماته له لا متقدما عنه ولا متأخرا.
ظاهره ولو لم يشاركه في الصفة، كصبي.

وجهر بتسليمه التحليل فقط،

لكل مصّل "ح": لإمام ومأموم، وانظر ما حكم الفذ؟
كايندب الجهر بتكبيره الإحرام لكل أيضا، وأما غيرهما
من التكبير فيندب للإمام الجهر به، وندب السر
للمأموم والفذ، وكذا كل دعاء وذكر في الصلاة.

* أي خيار الخلق.

عمدا أو جهلا، قبل التسليم على اليمين.

وإن سلم على اليسار ثم تكلم لم تبطل.

على المعتمد، عمدا أو لا؛
خلافًا لابن شعبان، لأنه
إنما ترك فضيلة التيامن.
وأما إن نوى به الفضيلة
فتبطل كما صوبه ابن عرفة.

أجزأه التسليم في المنقول
صلاته تبطل فيما يعتمى
بالقرب فالصحة أمر متبع
لو كان نفي القصد منه عما
كقصد تخالي اليسار يا همام
وعاد بالقرب تصحح إن فقد
لو نسي التحليل حتى سلما
فانظره في الدسوق ذي التحرير.

مسلم اليسار للتحليل
وإن يكن لقصد فضل سلما
وقيل إن نوى الرجوع ورجع
إن كان لم يعتمد كلاما أما
فالحكم الاجزاء لقصد وإمام
وإن يكن على يساره أحد
منه تعمد الكلام مثما
بالفضل بالتفصيل يا سميري

وسترة مشهور ذا المذهب ندب السترة
وبعضهم يقول بالسنية.

ويندب الدنو للصل من سترته؛ فقيل: شبر فاعلمين
وقيل: قدره مرور الشاة والقول بالذراع أيضا أت
والصلوي ذكر ذا وم حوى من العلوم غير ذا، وم روى.

لإمام وفد،

وسترة المأموم قال مالك: إمامه، واخـ تلفوا في ذلك
هل هي على حذف مضاف أو لا عليه قد خالف هذا قولاً
عبد الوهاب، ثم ذا قد تظهر ثمرة ذا الخلاف فيه اغتفروا
مرونا بين الإمام والأول من الصفوف جائز على الأول
أما على الثاني فيحرم المرور رب اهـلنا ونجنا من الفجور
كذلك تظهر إذا صلى الإمام بغير سترة. هنا تم الكلام.

إن خشياً مروراً لشيء، ولو هرة أو دجاجة، تحقيقاً أو ظناً أو شكاً، لا ولهما.
والمشهور أنها مندوبة، وهو قول الباجي والأكثر.

ليس من المرور إن تصل حركة الطائف والمصلي.

وامنع أماما ذلك التاجيا
على الذي ذكره من حقا.

خلف المصلي جوزن تاجيا
أما الكلام فامنعنه مطلقا

خلف المصلي جوزن الكلاما وامنعنه من خذو ومن أماما.

بدون قدر غلظ الرمح وما دون الذراع الاستتار علما
لابن حبيب قال: إنما كره ما رقى جدا؛ لا سواء، فاتبه
والاستتار بالقلانس سمع عن الإمام مالك إن ترتفع
والجعل للسترة عن يمين أو عن اليسار فيه تحييرا حكوا.

كأصغر والتأثيل

بطاهر ثابت، غير مشغل، في غلظ رمح،
من المرفق إلى طرف الوسطى، وهل يعتبر
الداخل والخارج أو الداخل فقط؟

لا دابة يهولها نجس، إن وجد غيره،
خوف التشبيه بالأصنام، ولا يصمله صمدا.
ولا استتر به ولا يصمله صمدا.
زوجة وأمة. الرجل وظهوره أو صلبه
جنب أو رضاء أو نكاحه
نفسه الجوار والكراهة

وطول ذراع، لا دابة وحجر واحد
وتحريك، ويحتمل

وأثم مار
ومناول ومتكلم غير مصلى وطائف ومن بالمسجد الحرام؛ وأما به ثلاثة أقسام:
الأول إن صلى بغير سترة والمار غير طائف وغير مصلى وله مندوحة،
والثاني إن صلى لسترة والمار له مندوحة ولكنه طائف،
والثالث إن صلى بغير سترة والمار غير طائف وله مندوحة، وأولى إن لم تكن له.
وأما المصلي لسترة أو فرجة أو رعايف فحائز؛ بالمسجد الحرام أو غيره، كانت له مندوحة أم لا،
كانت للإمام سترة أم لا.

ومن لغير سترة قد صلى بغير مسجد الحرام حلا
مرورنا أمامه وإلا فالكره للطائف ليس إلا
وغيره مروره يحرم في غير صلاة واضطرار فاقفت.

للمرور ومر شيء بين يديه. يأتمن ولا يأتمن ويأتمن أحدها دون الآخر.
واختلف في حریم المصلي؛ قيل: مد البصر، وقيل: قدر رمي السهم،
وقيل: رمي الحجارة، وقيل مضاربة السيوف، وقيل: مرور الشاة.
ابن العربي: الأقوال كلها خطأ ما عدا موضع ركوعه وسجوده.

وكرهت قراءته؛ سمع قراءة الإمام أم لا على المشهور،
فإن فعل فبئس ما فعل ولا تبطل صلاته.

وإنصات مقتد،
ست مواضع السكوت في الصلاة
إنصات مقتد بجهر المتبغ
كذلك في قراءة المأموم
إن فرغ المأموم في السرية
إن شاء، وإن شاء السكوت يفعل
ذكر ذا الزرقان والبناني
من سورة أخذ رأس سورة
وأخذ أخرى من سكوت أفضل
سلم بالسكوت للزرقاني.

ولو سكت إمامه.
عبد الله:
الصمت في الصلاة عند الشافعي
من بعد الاحرام وبعد الفاتحة
ومالك إلى السقوط ذهبا
للسيد النعمان في غير التي
ورد "المص" بلو على رواية ابن نافع عن مالك أن المأموم يقرأ إذا سكت
يطالب في جملة ذي المواضع
وبعد سورة الصلاة الناصحة
في كلها، ومثل ذلك نسباً
من بعد الاحرام فتلك أثبت.
إمامه، والفرص أن الصلاة جهرية. (دسوقي).

صوابه في السر أي أمر بالسراة أو جهر
محمد فال بن متالي:

قد صحح ابن العربي لزوما
في السر، والتحرير فيما جهر
لما عليه من الاستماع قد
والناء عن إمامه في الجهر
ذكر ذا التعالي الرباني
قراءة الفاتحة المأموما
فيه إذا سمع من أمّ قرا
وجب والإنصات فيما قد ورد
فذاك في حكم صلاة السر
في مستهى تفسيره المثاني.

وندبت إن أسر

ثم شرع في مندوبات الصلاة مشبها لها بالمندوب المتقدم فقال..
أي المصلي مطلقا، حذو منكبيه،
ظراها للساء وبطناها للأرض.

كرفع يديه

فقط؛ لا مع ركوعه ولا مع رفعه منه. وهذا هو أشهر الروايات عن مالك، وهي التي عليها
عمل أكثر الأصحاب. وفي التوضيح: الظاهر أنه رفع يديه عند الإحرام والركوع والرفع منه
والقيام من اثنتين لورود الأحاديث الصحيحة بذلك. (دسوقي).
ويستحب كون اليدين حالة الرفع مكشوفتين، وسترهما بثياب مذموم، وهو ضرب
من الكسل الذي ذمه الله. ويستحب أيضا أن يرسلهما برفق.*
* والمرأة في رفع اليدين كالرجل.

مع إحرامه

مولود ابن أغشمت:

ارفع يديك حيث كنت محرمًا
رعيا لحال راهب والثاني
وقيل: بل واحدة إلى السماء
وقيل: بل قائمتين يجري
والرفع مندوب وقيل سنه
كي تسقط الأصنام من أباط
ومنتهى الرفع على المشهور
وقيل للأذن وقيل بل إلى
بطناها للأرض قيل للسا
لراغب في نعم الدين
والأخضر للتراب رعيا لهما
كنابذ الدنيا وراء الظهر
وأصله أن النبي سنه
من كان بالتفاق إذا ارتباط
إلى المناكب أو الصدور
فوق الرؤوس رابع قد نقل.

في الإحرام، لا قبله ولا بعده فيكره.
حين شروعه

لا ترفع اليدين قبل نطقا بأول التكبير من إحراما.

كشف اليدين حيث كنت محرمًا
وذكره عندهم من وإذا
يندب، والستر لدى الرفع إذ هما
قاموا إلى الصلاة قاموا. أخذ ذا.

إلا لضرورة أو ضيق وقت، فيندب لعد وإمام إن كانت جماعته محصورة وأذنوا له في التطويل أو فهمه منهم، إن علم قدرتهم عليه أو جهل حالهم، وأما إن علم عجزهم في الحالين أو لم ياذنوا له مطلقاً؛ علم قدرتهم أو عجزهم أو جهل حالهم فلا يطول بهم، فالخاصل أن الصور تسع: أربع يطول فيها، وخمس لا يطول فيها، وهي إما أن ياذنوا له في التطويل أو يفهمه منهم أو لم ياذنوا، وفي كل إما أن يعلم قدرتهم أو عجزهم أو يجهل حالهم. وهذا التفصيل لم يعرف لغير الجزولي من أهل المذهب.

وتطويل قراءة بصبح،

وعلى إذنبهم له أو علم ذلك منهم يحمل فعل النبي -صلى الله عليه وسلم- والخلفاء بعده، وإلا فلا يطول لقوله عليه الصلاة والسلام: «إذا أم أحدكم الناس فليخفف؛ فإن فيهم الصغير والكبير والضعيف والمريض، فإذا صلى وحده فليصل كيف شاء» وقيل: يخفف ولو علم قوة من خلفه، لأنه لا يدري ما يحدث له من الآفات. (الميسر).

وانظر إذا أطال الإمام القراءة حتى خرج عن العادة وخشي المأموم تلف بعض ماله إن أتم معه أو فوت ما يلحقه منه ضرر شديد هل يسوغ له الخروج عنه ويتم لنفسه أم لا؟ قال المازري: يجوز له ذلك. وحكي عياض في ذلك قولين عن ابن العربي. (انظر "بن").

ينتقل المأموم إن به أضر تطويل من أم الأمير قد ذكر والشافعية انتقله ظهر لديهم ولو بلا قيد الضرر.

والظهر تليها، في تطويل القراءة؛ أي دونها فيه، وحينئذ فيقرأ في الصبح من أطول طوال المفصل. (دسوقي)

أول سورة من المفصل الحِجرات لَعَبَسَ وهو الجلي ومن عَبَسَ لسورة الضحى وسط وما بقي قصارها بلا شطط وسورة الضحى من القصار ذكر ذاك هاتك الأستار.

لأنها وقت اشتغال، وهما سيان في التقصير، وقيل: المغرب أقصر، وعكس بعضهم. (دسوقي). وما ورد في الصحيح من القراءة في المغرب بالأعراف والطور إنما هو لبيان الجواز. كما أنه قرأ في الصحيح بالمعوذتين لبيان الجواز. (الميسر). وتقصيرهما بأن يقرأ فيهما من قصار المفصل.

وتقصيرها بمغرب وعصر،
لأن وقتها
قراءة ركعة تقصير ساعة ركعة،
ليقرأ فيها من متوسط المفصل،
كتوسط بعشاء، وثانية عن أولى،

بقدر الرابع، ويكره أن تكون الثانية أطول من الأولى (قاله يوسف بن عمر). وكذا كونها على النصف منها. وقيل: المعتبر الزمن، وندب قصر السورة الثانية مخصص بالفرض لا النافلة. وندب قصر السورة الثانية

لا يبلغ الرابع به، وعهدي في ذا على الرهون دون مرة.

والمراد به ما عدا الجلوس الأخير.

وجلس أول،

ونذبت صلاتنا على النبي
وذكر الخرشى في صغيره

عبد القادر: عشر وأربع من الإمام
 الشراك في الدعا لمن به اقتدى
 وعدم المد لإحرام سلام
 وحفظه لأول الأوقات
 تحفيضة من بعد الاطمئنان
 نظره لنفسه بالازدرا
 إعلام نفسه بأن ما يدخل
 تأخير الاحرام إلى أن تستوي
 من ذي الوظائف، ومنها عدم
 من هو خير منه فيها حيثما
 وفي زيادة ۱۱۱

طلبها جاء عن الأعلام
 تقصيره الوسطى وإدمان الزدرا
 دخوله المحراب بعد ما تقام
 تحول عن موضع الصلاة
 وقصده بها رضى الرحمن
 تقديمه الأفضل إن عذر طرا
 آخر ما من الصلاة يعمل
 صفوفهم وأمرهم بذا زوي
 تقدم على الذين يعلم
 لم يستع ذو الفضل أن يقدم.

وَقُولْ مُقْتَدِرًا وَفَدْرًا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَتَسْبِيحُ بَرَكُوعِ

كذلك. والأولى سبحانه ربّي إني ظلمت نفسي وعملت سوءاً فاغفر لي.

و سجد،

محمد مولود بن أحمد قال:

وفي الركوع والسجود أوتب وفي السجود فضله جل اطلب.
كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول في ركوعه: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك. اللهم اغفر لي»
(رواه الشيخان) وكان يقول في السجود: «سبحانك رب إني ظلمت نفسي وعلمت سوءا فاعفر لي
فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت». وفي الكافي أنه كان يقول في السجود: «سبحان ربى الأعلى».

من قصر التسبيح في الركوع عن
كذلك في السجود؛ ذا عليه

سكينة أو شهامة
فد مطلقا، وإمام يسر،
ليس يؤمن الإمام إن جهر
وهو يؤمن اتفاقا إن أسر
وقيل: يجهر إذا الجهر صدر
وقيل بالطلب والجواز قر
وكونه به يسر المعبر
وخبره عند بعض من غير.

سرية أو جهرية

وتأمين فذ مطلقا، وإمام بسر،

يقول: ﴿وَالصَّالِينَ﴾ ولو لم يسمع ما قبل ذلك؛ لا إن لم يسمعه ولو سمع ما قبله، فلا يتدب له التأمين حينئذ؛ بل يكره. ولا يتحرى. الخبر «إذا سمعتم الإمام يقول: ﴿وَالصَّالِينَ﴾ فقولوا: آمين، فإن من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما

تقدم من ذنبه وما تأخر». واختلف في معنى الموافقة فقيل: في الإجابة، وقيل: في خلوص النية، وقيل: في الوقت. ابن عطية، والذي يترجح أن المعنى فمن وافق في الوقت مع حصول النية والإقبال على الرغبة إلى الله تعالى بقلب سليم. والإجابة ترجى حينئذ لأن من هذه حاله فهو على الصراط المستقيم.

لأنه لو تحرى لربما أوقع التأمين في غير موضعه وربما صادف آية عذاب كما في التوضيح.
ويبحث فيه بأن القرآن ليس فيه الدعاء بالعذاب إلا على مستحقه، وحينئذ فلا ضرر في
مصادفته بالتأمين. ومقابلته يتحرى: أي أنه إذا لم يسمع «ولا الضالين»
وسمع ما قبلها تحرى. فقلوه: على الأظهر راجع للمفهوم لا المنطوق إذ لا خلاف فيه. (دسوقي).

على الأظهر،
أي التأمين لأنه دعاء
والمأموم،
وإسراهم به،
والتأويل في الإجمار.

وقنوت

ويطلق القنوت في اللغة على أمور؛ منها الطاعة والعبادة،
كما في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا﴾
ومنها السكوت كما في قوله تعالى: ﴿وَقَوْمًا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾
أي ساكتين في الصلاة، لحديث زيد بن أرقم كنا نتكلم في
الصلاة حتى نزلت فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام.
ومنها القيام في الصلاة لقول النبي صلى الله عليه وسلم:
«أفضل الصلاة طول القنوت» أي القيام. ومنها الدعاء؛
يقال: قننت له أو عليه إذا دعا له أو عليه. (دسوقي).

محمد سالم ابن الماء:

للصمت والقيام والدعاء	وللعبادة القنوت جاء
يندب كونه دُعًا ويندب	إسراهم وهو يصبح يطلب
في الركعة الأخرى وقبلما ركع	ولفظه وبعد سورة يقع.
وشهروا أن القنوت يندب	وقيل: سنة، وقيل: يجب
وقيل: لا يقال في الصلاة	رواه بنان عن الثقات
وأشهر الأقوال في القنوت أن	يندب ثم القول إنه يسن
وذا لسحنون، وقال ابن زياد	إن الصلاة دونه ذات فساد
ولييس يشرع لدى ابن عمرا	يحسب، وفي الخطاب ذا محجرا.

مولود ابن أغشمتم:

ومطلق القنوت ندب واجد	وهو الدعا خيرا وذو زائد
فلفظ ما عليه خير البشر	جبريل بعد ما دعا على مضر
ثان وصباحا ثالثا وثغدا	قراءة رابع قد غدا
وكونه قبل الركوع خامس	وكونه في السر ندب سادس
وقيل: سنن فله البعدي	رعيا للاستحباب لا القبلي.

وله:

يندب أو يسن أو لا يشرع	قنوت أو يفسد تركه فعوا
أقواله أربعة لغاته	أربعة كذاك مندوباته.

وندب أن يكون..

ومحله الثانية. لا بوتر ولا في سائر الصلوات عند الضرورة؛ خلافا للقائلين بذلك،
سرا لكن لو قننت في غير الصبح لم يطل. (قاله سند) والظاهر أن حكمه في غير الصبح الكراهة.
والظاهر أن حكم القنوت
في غير الثانية الكراهة.

بصبح فقط، وقبل أي نندب كونه قبل الركوع.....

لما فيه من الرفق بالمسبوق. ولو نسي القنوت حتى انحنى لم يرجع إليه إلا بعد رفعه، فإن رجع إليه بطلت.*

الركوع،

ومن يكن لفظ القنوت يهمله
ومن إليه من ركوعه رجع
إذ ليس يرجع من الفرض إلى
ونسب الخطاب ما تقررا
فإنه بعد الركوع يفعله
فبطل تلك الصلاة متبع
ما يستحب فعله فامثلاً
إلى الإمام يوسف بن عمرا.

* وإن ركع قبله ساهيا فليقرأه في قيام الرفع من الركوع عند تذكره.

أى وندب لفظه الوارد، الذي
ولفظه، كان سورتين من القرآن ونسختا. وهو اللهم إنا نستعينك.. ونستغفرك، ونؤمن بك، ونتوكل
عليك ونخضع لك ونخلع، وترك من يكفر بك. اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد،
نرجو رحمتك ونخاف عذابك الجد، إن عذابك بالكافرين ملحق.
وفي الموطأ أن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- كان لا يقنت في شيء من الصلاة. وبه عمل بعض المالكية.

إلى آخره، وتكبيره في الشروع، في الحركة للركن. معمرا به الركن
من أوله إلى آخره، كالمخ في العظم.
أي وندب تكبيره؛
أي المصلي مطلقا.

ومدك التكبير كي تعمرا
لأن الأركان لها عظام
ومخها التكبير يا همام.

إلا في قيامه من اثنتين، فلا استقلال. لأنه كفتتح صلاة. فإن كبر قبل الاستقلال ففي إعادته قولان. ١
ويؤخر المأموم قيامه حتى يستقل إمامه.

أي وندب
الجلوس كله. أي مباشرة
وركها وساقها
مع أئمة اليسرى.
أي وندب
الجلوس كله بإفشاء اليسرى للأرض، واليمين عليها وإيهامها للأرض، من الجانب الأيمن
أي وندب وضع يديه على ركبتيه، ووضعهما
وأدناه أن تقرب راحته من ركبتيه.
أي وندب
أذنيه
لأنه -صلى الله عليه وسلم-
سجد بين راحتيه، ومن الكسل
تأخير اليدين عن الركبتين.

أو قربهما متوجهتين إلى القبلة.
فج أصابع اليدين في الركوع وفي السجود ضمهما تكن تبوع.

أي وندب مجافاة. أي مبادعة. لأن لذة الرجل في الانظام ولذة المرأة في الانفراج.
هذا في الفريضة والتافلة التي لم يطول فيها، وله أن يضع ذراعيه على يديه لطول
السجود، ومجافاة السجود في النوافل كالكسوف.

رجل فيه بطنه فخذه،

محمد عالي ابن نعم العبد:
من مستحبات الركوع جا في

كبير ميارة أن تجافي.

وجه وجـ سـخ بهما ووسطن
واثنان في النص قدي سبع تبين.

وجاف بالذراع عن جنب وعن
وارفع عن الأرض وفزج ركبتين

محمد مولود بن أحد فال:

أما النساء فتزوي في أمرها

جميعه زيادة في سترها.

رجل فيه بطنه فخذه

لكل مصل ما عدا المسافر، ويتأكد في حق
الإمام في المسجد بالجماعة، والنذ في المسجد،
والإمام والنذ في بيتيهما. وعرضه ثلاثة أذرع
وطوله أربعة أذرع ونصف، وقيل ستة؛
يضعه على عاتقه وبين كفيه ولا يغطي به
رأسه، فإن غطاه ورده صار قناعا وهو
مكروه للرجال إلا لضرورة كحر أو برد..

وأما المرأة فتكون منضمة

ومرفقيه ركبتيه، منزوية في سجودها وجلوها **والرداء، ***

* أي وندب الرداء. وقيل: يس.

وهل هو غطاء الرأس لقول امرئ القيس:

ظلمت ردائي فوق رأسي قاعدا أعد الحصى ما تنقضي عراقي.

أم غطاء المتكبين لقول زهير بن أبي سلمى:

كأنني وقد جاوزت سبعين حجة خلقت بها عن منكبي ردائيا.

أم غطاؤها معا جمعا بين القولين.

المختار بن المحبوبي:

وكرهوا تقدم الإمام ويكفنه تبرز للأنام

وإن تكن يكتميص تستر فلا كراهة على ما حرروا.

محمد يحيى:

إمامة بمسجد بلا ردا ولو على أكتافه الغير بدا

محمد عالي ابن نعم العبد:

مكروهة؛ لا غيره إذ ضيره منف إذا كان عليه غيره.

قدر الرداء ستة أذرع وهو ثلاثة عرضا على ما يققه

أو أربع كذا ونصف فاعلموا عزاه للمدخل بعض العلماء

ويندب الرداء للمصلي نفلا ومن لفرضه يصلي

إلا المسافر فلا يندب له وذلك الزرقان كلا نقله.

لكوع اليسرى بيده اليمنى،

واضعها لهما تحت صدره وفوق سترته.

ويكفي أن تقصر ويكفي طول

وسدل يديه، وهل يجوز القبض في النفل، أو إن طول؟ وهل كراهته في

أي لما فيه من الاعتدال.

الفرض للاعتدال، أو خيفة اعتقاد وجوبه، أو إظهار خشوع؟

كما عياض لخير "اللهم إني أعوذ بك من إظهار خشوع ليس في الباطن" وغير

"اللهم إني أعوذ بك من خشوع النفاق" قيل: وما هو؟ قال: "أن يرى الجسد خاشعا والقلب غير خاشع".

تأويلات.

خسعة، ثلاثة

في الفرض

وأثنان

في النفل.

وإذا تقرر الخلاف في أصل القبض - كما ترى - وجب الرجوع إلى الكتاب والسنة، كما قال

الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ وقد وجدنا سنة رسول الله

- صلى الله عليه وسلم - حكمت بمطلوبية القبض في الصلاة بشهادة ما في الموطأ والصحيحين

وغيرهما، من الأحاديث السالمة من الطعن؛ فالواجب الانتباه إليها. (من حاشية البناني).

والخلف في القبض أتى في المذهب بالكره والتدب وذا الثاني انسب لمالك والشافعي وأبي

إياه:

ثالثها يباح عند أشهب والمنع رابع وللشاذلي انساب

محمد عالي ابن نعم العبد:

القبض قد صح لدى أئمة القبول من المذهبين
والسدل مندوب كاللغتي
وإيديني إنصاف من بالقبض
عن الإمام مالك أجيئة
قولان كل منهما قد انتقي
صلى وبالسدل صلاة الفرض.

بأن دفعهما على الأرض واجب

وتقديم يديه في سجوده،

لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا سجد أحدكم فلا يركع

كما يركع البعير، وليضع يديه قبل ركبته» ومعناه أن لا يقدم

المصلي ركبته عند انحطاطه للسجود كما يقدمها البعير عند

بروكة ولا يؤخرها في القيام كما يؤخرها البعير في قيامه.

والمراد ركبتا البعير اللتان في يديه، لأنه يقدمهما في بروكة

ويؤخرهما عند القيام عكس المصلي. (البناني والدسوقي).

عبد القادر:

من قام من جلوسه فليعتمد على يديه للإمام ذا عُدْهُ

وترك الاعتماد وثْبَ وهو لا يليق بالصلاة فيها تُقَالُ

لأنه الخشوع لا يجامع في "مصحف" المذهب هذا لاعم.

في دفعهما عن الأرض

أي عقد أصابعها، والضميران للمصلي.

يعني في تشهد السلام وغيره. لا بين سجدتيه.

ولو قال: في تشهد كان أخصر وأشمل،

لأن تشهد مفرد مضاف يعم الواحد

والاثنتين وما زاد عليهما.

وتأخيرهما عند القيام، وعقد يميناه في تشديده بدل بعض من يميناه. وأطراف الأصابع الثلاثة (الخنصر والبنصر والوسطى) على اللحمة التي تحت الإبهام.

وجاعلا جنبها إلى السماء. ولو قطعت اليمنى لم ينتقل لليسرى.

وخصها بالذكر - دون غيرها - لأن عروقتها متصلة بنباط القلب.

الثلاث، ماذا السبابة

بجنبها على الوسطى

ممدودة. وهذا قول الأكثر. وتحريكها

للخروج من الخلاف

في تشديده. وآخر التشهد (وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) وهذا يقتضي أنه لا يحركها

في الدعاء إلى السلام. والمشهد لدى العلماء تحريكها إلى السلام، ولو بعد فراغ الدعاء

وأنظار المأموم سلام إمامه، وهو مقتضى التعليل بأنها مقمعة (أي مطردة) للشيطان

لتذكركم بالتحريك ما يمنعه عن السهو والانشغال عن الصلاة. واختصت السبابة بهذا دون غيرها.

والإبهام،

قد مرّ ما ترى صفحة وجهه عند النطق بالكاف والميم من عليكم.
 هذا في حق القذ والإمام، وأما المأموم فيتيا من جميعها على المعتمد، وقيل بكم فقط.

عبد الله:

تيا من بكم من السلام ينذب للقد والإمام
 والخلف في المأموم هل بالكل أو كم فقط؟ وقول الأول.

وتيا من بالسلام،

بما تيسر من الدعاء.

وفزقوا بين السؤال والدعا أن الدعا لذي اضطرار وقعا
 وغيره لغيره قد ذكرنا خاتمة التصوف انظرها ترا

ودعاء بتشهد ثان.

المروى عن عمر رضي الله عنه سنة؟
 وعليه من أتى به أتى بسنتين، أو فضيلة؟
 وعليه من أتى به أتى بسنة وفضيلة.

وهل لفظ التشهد

والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - سنة أو فضيلة؟ خلاف.

بعد التشهد وقبل الدعاء، بأي صيغة، والأفضل فيها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
 على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم
 في العالمين إنك حميد مجيد.

عند مالك، لأنها رقية تنزل مع كل نبي وترتفع معه، إلا نبينا محمدا - صلى الله عليه وسلم -
 بقيت بعده رحمة لأمته. وقال الإمام الشافعي إنها آية من الفاتحة ومن تركها فسدت صلاته.
 وقال عبد الله بن المبارك إنها آية من كل سورة. ومحل الخلاف في غير التي في النمل،
 وأما هي فلا خلاف أنها منها قطعا.

أي التشهد، كراهة، ولو في تشهد نقل. وفي بعض النسخ ولا بسملة فيها. (أي الفاتحة).

ولا بسملة فيه.

بسملة تكره في الفرض، تجب لا بأس فيها عندهم، أو تستحب
 وكل ذي الأقوال جا في المذهب وكون الأول هو الأولى اجتبي.

هاك جميع ما رواه النقلة
 فقيل: ليست آية سوى التي
 وإنما تكتب للتبرك
 والشافعي آية قد عدها
 وابن حبيب عدها وابن عمر
 وابن المبارك مع ابن عباس
 ذا القول عن نال أقصى السؤل
 عليه دائم الصلاة والسلام

في البعض آية بعكس الباقي
 فيها تعد وبغير أهملت
 في تركها إذا قرا من مئري.

قد نزلت بسملة الخلاق
 كل قراءة بها قد أنزلت
 وما لمن بحرف مهمل قرا

محمد سالم ابن جد:

محمد مولود بن أحمد قال:
ورع الإتيان بالبسملة إسماع نفسه لدى السرية.

تعوذ من الخوف يجب
في شرحه لتعوذ فذا أداؤه ينويه من تعوذا.

لا بد من
التيه في الجواز
ملائي خلاف البسملة، وكان
تثنيه في الجواز

وجازت كتعوذ بنقل. وكرها * بفرض، كدعاء إحرام. فيكره على المشهور.

أي البسملة والتعوذ. وكان الإمام المازري يسلم سرا - ورعا منه - للخروج من الخلاف.

* ومحل الكراهة عند مالك حيث اعتقد أن الصلاة لا تصح إلا بها، وأن لا يقصد

بالاتيان بها الخروج من الخلاف. أي الفاتحة (أي وسطها) فيكره لأن دعاء الفاتحة أولى.

وبعد فاتحة، عن السورة وهي سنة. فيكره، لاشتغاله لمن يقرأها من إمام وفد، وجاز للمأموم.

وأثناءها وأثناء سورة، وركوع، فيكره الدعاء أثناءه.

ولو بقي الإمام في مكانه: بخلاف التشهد فلا بأس به بعد سلام

الإمام إن بقي في مكانه أو تحول تحولا يسيرا.

وقبل تشهد، وبعد سلام إمام،

والاشتغال بتشهد ورا أن سلم الإمام كرهه يرى

وذا إلى الخطاب كرهه محي وقد عزي إلى ابن عبد الحكم.

أي وكره الدعاء بعد التشهد الأول. والمراد ما عدا التشهد الذي يعقبه السلام.

وتدخل في التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم، وعليه تكره

في التشهد الأول. (دسوقي).

بأول التشهدين إن تصل على النبي فالتدب للزرقان حل

وكرهه للعدوي باد خير إمام حاضر وباد.

لا بد من الدعاء

ولا فيهما، ولا بعد الرفع من الركوع، ولا بعد تمام القراءة. والحكم فيه أنه مستحب

كاستجابته في التشهد الأخير. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «اللهم اغفر

لي وارحمي وأسترني واجبرني وارزقني وأعف عني وعافني».

المصلي في سجوده وبين سجديته.

من ممكن شرعا وعادة، لا ممتنع شرعا أو عادة فإنه يحرم الدعاء بذلك، وهل تبطل

الصلاة بهما أو بالممتنع شرعا لا عادة؟ واحتج بذلك من طلب الممتنع شرعا؛ كأن

يقول: اللهم اجعلني نبيا، والممتنع عادة كاللهم اجعلني أطير في الهواء، ومن الممتنع

عقلا كاللهم اجعلني أجمع بين الضدين.. فالدعاء بما ذكر ممنوع وإن صحت الصلاة.

(دسوقي).

وكان عروة بن الزبير يطلب جميع حوائجه حتى الملح.

المختار ابن المحبوبي:

حل دعائنا على ظالمنا
وعدم الدعاء عليه إن لم
والعكس بالعكس وفي الدعاء
كذلك بالوقوع في المعاصي
أو بمحصل مؤلمات فوق ما
وقد حكوا قولين في الدعاء بسو
منع الدعاء بسوئها، والعدوي

الدعاء له أو عليه، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم -
دعا لقوم وسأهم، ودعا على قوم وسأهم.
- في دعائه وهو في الصلاة.. - في دعائه وهو في الصلاة..

من يجزئ أو شئ

وسمى من أحب ولو قال: يا فلان فعل الله بك كذا، لم تبطل.

سواء كان حاضرا ولم يقصد مكالمته أو غائبا ولم يجاوز فيه الحد ولم يتعدده لغيره، وإلا بطلت.

منفصل من قطن أو كتان أو غيرهما
بما فيه رفاهية إلا لضرر كحر أو برد
أو خشونة أرض.

وكره سجود على ثوب لا يحصر، وتركه أحسن، ورفع مومئ

عبد الله:

سجود من صلى بثوب اتصل
لدى إمامنا ونجل ثابت
إن كان بالعمد وعلم احظر
ذو الجهل والناسي يعيدان السجود

يكره دون ضرر به نزل
والبطل عند الشافعي ثابت
متصفا، ولو لأجل ضرر
فقط لديه دون ريب يا ودود.

ما يسجد عليه، بجهته، متصلا بالأرض أم لا.

وسجود على كور عمامته أو طرف كم،

حبيب بن الزائد:

جباه راكعي الجلوس الفقها
رواه عنهم صاحب المصباح في

قالوا: تحاذي ما وراء الركب
وراء، وهو شافعي المذهب.

وقتل حصاء من ظل له
أي لأجل السجود عليها.

ومن على مرتفع قد سجدا
ولتحكم في الغير بالبطان

رفع الأسافل على الأعالي

لا يطلب الرفع للاليتين
لأن الاليتين في التنزل

يُسبَد في النقل ولا تبال.
الجالس صلى بدون مين
الجالس قاما مقام الأرجل.

بمسجد، *



لأنه يؤدي إلى تخفيف المسجد وتخفيف المسجد يؤدي إلى تقطيع الصفوف.
والحاصل أن نقل الحصاء والتراب إن أدى لتخفيف أرض المسجد كره، وسواء أكان النقل
للسجود عليه أم لا، ولا يكره في غيره، وإن لم يؤد للتخفيف فلا كراهة فيه مطلقاً، سواء أكان
في مسجد أم غيره، أكان النقل للسجود أم غيره. فالأحوال ثمانية الكراهة في حالتين منها.

(دسوقي)، ومسح موضع السجود قليلاً دخولك الصلاة هو الأولى

وقد نهينا عنه بعده نعم وتركه أفضل من حمر النعم.

مسح المصلي وجهه من البرى قبل المعقبات كرهه جرى
فانظره في يوسف نجل عمرا تجده فيه إن أردت أن ترى.

لأنهما حالتا ذل والقرآن منزّه عن الذل، لخبر «نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً»
ولخبر «أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا فيه بالدعاء لأنفسكم فممن أن يستجاب لكم».

أي التزامه

وقراءة ركوع أو سجد، ودعاء خاص والاقتصار عليه. أو بعجمية لقادر،

على العربية، وفي الذخيرة بطلانها. وأما الدعاء بها في غير الصلاة فهو جائز، كما يجوز الدعاء بها للعاجز
عن العربية. وكما يكره الدعاء بها في الصلاة للقادر على العربية يكره الحلف بها والإحرام بالحج، ويكره
التكلم بها في المسجد، لأنها من اللغو الذي تنزه عنه المساجد. وقيل إن الكراهة مقيدة بالتكلم بها بحضرة
من لا يفهمها ويستوي فيها المسجد وغيره لأنها من تناجي اثنين دون ثالث. (دسوقي).

دعأونا بالنظم في الصلاة "مح" كبيره قال: به البطل رخ

لا تبطل الصلاة بالدعاء ما لم يكن شعراً بلا امتراء.

وأشد منه لي العنق، والظهر أشد من ذلك. ولا تبطل صلاته ما دامت رجلاه
إلى القبلة. لأنه اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة العبد وفي الحديث

«إذا قام الرجل في الصلاة أقبل الله تعالى عليه، فإذا التفت

قال: إلام تلتفت؟ أقبل لي، فإذا التفت الثانية قال مثل ذلك،

فإذا التفت صرف الله تعالى وجهه عنه».

وتشبيك أصابع، لأنه تسييح الشيطان. مالك: في الصلاة،

ابن القاسم في المسجد، ولغيرهما في غيرها.

أي الأصابع. هذا في حق المصلي، وأما في غير الصلاة فلا بأس بتشبيك ولو في المسجد.

وفرقتها، وأوماً داود بن قيس ليد مالك مشبكا أصابعه ليطلقه وقال: ما هذا؟ فقال مالك: إنما يكره

في الصلاة. ابن رشد: صح أن النبي -صلى الله عليه وسلم- شبك أصابعه في المسجد.

وأما فرقة الأصابع فتكره عند مالك -رحمه الله- في المسجد وغيره، وخص ابن القاسم

الكراهة بالمسجد. (الخطاب)

عن مالك في سائر المواضع

وذاك في الخطاب غير طاسم.

وكرهت فرقة الأصابع

وخصها بالمسجد ابن القاسم

وهو الجلوس على صدر قدميه وأليته على عقبه،
وإقعاء، فيكره في الصلاة. وأما إقعاء الكلب فمنوع.

مولود ابن أغشمت:

جلوسه على صدور القدمين وأليته برؤوس العقبين
ذاك الذي يدعون بالإقعاء وحكه الكره بلا امتراء
أما جلوس البدوي المصطلّي فامنع والأظهر به لم تبطل.

بكر الصلي

وتختصر وهو جعل اليد على الخاصرة **وتغميض** إلا لضرر أو تجنب نظر محرم أو ما **بصره**،
فيكره في الصلاة، لأنه هيئة يشغل عن الصلاة. وكره النظر إلى
تناهى هيئة الصلاة. السماء وإلى موضع السجود. وعده
عياض من المندوبات.

وهو ضم القدمين. عياض: كالمكبّل.
أبو محمد: أن يجعل حظه من القيام
واحدا وهو يعتقد أنه لا يجزئه غيره.

فيكره في الصلاة

عن الأرض في الصلاة،
فيكره إلا للضرورة

ورفعه رجلا، ووضع قدم على أخرى، وإقارنهما

محمد مولود بن أحمد قال: **وتفكر بدنيوي،** ❧

وكره العبث بالتفكر بدنيوي أو كرفع البصر
إلى السماء أو لأي شاغل والغصص لا لشاغل أو أحظّل.

عبد القادر:

أقسام من شغله التفكير بدنيوي جيم على ما ذكرنا
فإن على المعتاد ذاك إذا فقط ففي الوقت لها أعداد
وإن يكن شك أصلي أربعا أو الثلاث فاليقين سبعا
بناؤه عليه، والسلام من بعده سجوده يرام
وإن يكن مع ذاك شك هل فعل أقل أو أكثر فالقصر بطل.

❧ وبني على الأقل، فإن لم يدر شيئا بطلت، ولو بأخروي لا يتعلق بالصلاة، وإن كان لا يكره؛
بخلاف ما يتعلق بها فيبني على الإحرام. (من الأمير).

حيث لا يمنعه من ركن، ما لم يؤد إلى تغيير المعنى، وإلا حذر:

وحمل شيء بكبر أو قم، وتزويق قبله
أي تعمد وضع مصحف في المحراب.
دكّر الضمير وإن عاد على مؤنث
وهو القبلة. لأنها تذكر باعتبار المحراب.
أي تحراب المسجد. أي تزيينها بذهب أو فضة،
لخبر "إذا ساء عمل قوم زخرفوا مساجدهم".
وكذا الكتابة فيه. ولا مفهوم للقبلة؛ بل يكره
تزويق سقف المسجد وجدرانه بالذهب أو نحوه.
وأما تزويق غير المسجد من الأماكن فيكره
بالذهب ويجوز بغيره. (دسوقي). وأما تحسين
المسجد بغير الذهب والفضة فيندب.

وتعمد مصحف فيه ليصلي له، أي إلى جهته. ومفهوم تعمد أنه لو كان ذلك موضعه فلا يكره.

كنهاتهم، ما لم يقصد تحويله بعدد
الركعات خوف النسيان،
فلا يكره لأنه لإصلاحها.

لعدم تسوية الصفوف، أو مربع وإحدى زواياه للقبلة.
فيكره ذلك البناء. وكذا تكرر الصلاة في مسجد بني
بمال حرام، ولم تحرم لأن المال يتعلق بالذم.

وعبث بلحية أو غيرها كبناء مسجد غير مربع، وفي كره الصلاة به
أي المسجد غير المربع لتعذر تسوية الصفوف، وعدم كراهتها، لأننا لو تركنا الصلاة فيه
لأجل كراهة بنائه وذهبنا إلى غيره لضعاف الوقف..

قولان. من غير ترجيح.

وموضع شديد حر جيب كراهة فيه الصلاة تصب.

ومن يكن صلى أمامه نجس	مستقبلا له بكره ذا قبس
كذا على الثلج وبطن الوادي	وبعض حل ذا الأخير باد
كذا على المغوذج والضيق أو	شديد حر كرهه أيضا رووا
كذاك بالحاتم ذي التمثال	نقله لواضع اللآلي.

فيندب تربعة في محل وقوفه إذا صلى جالسا.
أحد قال:

كالمثقل،

أكعباد الّ اصْلَ لنفال
قول أنّ يگعد كيف حال
وامر زاد اترضع لطفال
گال عن فيه أربعت آگوال
الّ يلعب دئي دئي
گعدته من ذ مسمي

واتگایل ابياظ الرجلين
واگعد المصل فامنين
رابعهم، طلعات ثنتين
كارفهم ثالث دُ لنتين
يگعد لگرات التحي
داير رب يلطف في.

أحد مولود بن تيش:

وكرهوا تريع الإنسان
وامرأة ترضع للصبي
الا لذي العلم أو السلطان
أخذت ذا من ثم عبد الحلي.

من جلسته بين سجديته
على القيام
ولو سقط قادر
من جلسته بين سجديته
على القيام
ولو سقط قادر

وفي تشهده، ندبا فيهما، وفي سجوده استنانا. وحاصله أنه يقرأ

متربعا ويركع كذلك، واضعا يديه على ركبتيه ويرفع كذلك،

ثم يغير جلسته إذا أراد أن يسجد؛ بأن يثني رجله في سجوده

وبين سجديته، ويفعل في السجدة الثانية وفي الرفع منها كذلك،

ثم يرجع متربعا للقراءة، ثم يفعل في الركعة الثانية كما فعل

في الأولى ويجلس للتشهد كجلوس القادر، فإذا كل تشهده رجع

متربعا قبل التكبير الذي ينوي به القيام للثالثة. كما أنه لو صلى

قائما لا يكبر حتى يستوي قائما -على بحث في ذلك- فتربعة

بدل قيامه. وقد ظهر أنه لا خصوصية لما بين السجدين بتغيير

الجلسة لما علمت أنه يغيرها في السجود وبين السجدين وفي التشهد،

وأن تغييرها في الأول سنة وفي الأخيرين مندوب. (دسوقي).

وسهوا ألغى تلك الركعة.

بطلت،

وقيد الثاني في "ولو سقط" بالفذ والإمام والفرض فقط

والعمد والجهل، وإن سهوا يكن إلغاؤه الركعة عنهم ركن.

وذو استناد وهو يتلو السورة في الفرض لم تضره تلك الصورة

ومثله المأموم وهو يتلو فاتحة ما ذكرت يتلو.

وإلا يسقط بسقوطه أو وقع الاستناد في السورة. كره.

محمد مولود بن أحمد قال:

إن عجز عن الحالات الأربع وقدر

على حالات الاضطجاع.

ثم اضطجع لغير بطن، وحسن ليحسب أيمن فأيسر فإن

يفعل فليبيت يولي جبهته والظهر رجله وبطن هامته.

فإن صلى منبطحا مع القدرة على غير ذلك بطلت. (كفاف).

ووجهه للقبلة وإلا بطلت كذلك.

ورجلاه للقبلة وإلا بطلت، ثم بطن ورأسه للقبلة وإلا بطلت.

ثم ظهر.

عن كل شيء، للركوع والسجود من قيام،
ويكون إيماءه للسجود أخفض من إيمائه للركوع.

إن قدر على القيام. محمد مولود بن أحمد قال:
وأوماً عاجز إلا عن القيام، ومن أشار قائماً يديه مد لركبتيه وللارض إن سجد
وأما إن قدر على القيام والجلوس فهو قوله..

محمد مولود بن أحمد قال:
للركوع من قيام ^{أي الجليوس}

ومع الجلوس أوماً للسجود منه، من لا يطيق ركناً إلا القوماً أوماً به، ومع جلوس أوماً
منه لأخرى سجدتيه بعد ما أوماً قائماً إلى أخراهما
كذا البشري روى، واللخمي قال: إليهما جلوساً يومي.

أي الطاقة حتى لا يطيق زيادة، بحيث لو قدر على حالة وصل، على حالة
وهل يجب فيه ^{أي الإيماء} الوسع، دونها بطلت صلاته؟ أو يكفيه مطلق الإيماء لانتفاء الحرج من الدين؟ تأويلان.
محمد مولود بن أحمد قال:

أي وهل من بجبته
قروح لا يستطيع أن
يسجد عليها..
وهل أقل الوحي كاف؟ وعليه
أو يجب الوسع عليه، ما قدر
عليه تبطل إذا عنته قصر.

لأنه أتى بما عليه وزاد، أو لا يجزئه لأنه لم يأت
بالأصل الذي هو السجود ولا بالبدل الذي هو الإيماء. تأويلان.
أي وضعهما على الأرض
في الإيماء للسجود من جلوس.

أو بمعنى الواو إذا كان يومئ
أو يضعهما للسجود من جلوس على الأرض، وهو المختار كحسر
أي كما يجب عليه حسر عمامته إذا كان يومئ..
محمد مولود بن أحمد قال:
يجب حسر معتم، ويكفي
عاجز جبهة سجود الأنف بسجود؟ تأويلان.

من أركان الصلاة المصلي
وإن قدر على الكل، وإن سجد لا ينهض، أتم ركعة ثم جلس.
محمد مولود بن أحمد قال:

من لم يطق إلا قياماً واحداً فَعَلَهُ ثُمَّ أَتَمَّ قَاعِداً
وحيث من قيام الأم منعاً يقعد لها ثم يقيم ليركعاً.

من حالاته، وجوبا فيها يجب الترتيب فيه وندبا فيما يندب فيه.
فإن لم ينتقل بطلت فيها يجب فيه الترتيب لا فيما يندب فيه.
محمد مولود بن أحمد قال:
ومن يطق حالاً إليه ينتدب وجوبا إن يجب وندبا إن تُدب.

وإن عجز عن فاتحة قائماً

سواء أقدر على القيام بقدرها بدون قراءتها أم لا قائماً جلس بعد أن يحرم قائماً ثم بعد تمامها يقوم للركوع. وكذا لو عجز عنها

إن عجز المصلي في حال القيام ثم يقوم للركوع وإن قيامه ببعض حيث كانا وإن يكن قيامه إلى الركوع بجلسة في فرضه المذكور وإن على القيام ببعض قدر عجز له فليات بالجميع وحيث لا تركها فيما ظهر

جالسا وقدر عليها مضطجعا، فيضطجع. وإن قدر على بعضها قائماً كلها جالسا إن كان يقدر على القيام للركوع، وإن لم يقدر عليه في هذا الفرض إلا بقراءة جميعها جالسا فانظر هل يجلس في كلها محافظة على القيام للركوع؛ إذ هو ركن بلا نزاع بخلاف الفاتحة؟ أم يقرأ بعضها قائماً لسبق خطابه بها على خطابه بقيام الركوع؟ وإن قدر على بعضها قائماً وإذا قام في بعضها لا يتمها جالسا جلس لها إن كان يقدر على القيام للركوع، وإلا فالظاهر تركها ليقوم للركوع. وأما العاجز عن السورة فيتركها قائماً. (قاله ابن رشد).

فقالت الشافعية بالوجوب لأن النية ركن والركن لا يترك مع الإمكان، وقالت الحنفية بالسقوط لأنها للتمييز بين أفعال الصلاة ولا أفعال هنا.

جلس، وإن لم يقدر إلا على نية، أو مع إيماء بطرف؛ فقال المازري وغيره: إن بشير.

صرح في المذهب على وجوبها بما قدر عليه ما ذكر.

لا نص، ومقتضى المذهب الوجوب. * والثانية. أي قال كل منهما في مسأله:

لا نص. ومقتضى المذهب الوجوب. إلا أن لابن بشير؛ قال في مسأله لا نص صريح. وهو يقتضي أن مقتضى المذهب الوجوب فيكون مقولا له ضمنا. والمازري قال في مسأله: مقتضى المذهب الوجوب. وهو يقتضي أنه عدم وجود نص صريح فيكون مقولا له ضمنا. فقد صح القول بأن كلا منهما قال بالأميرين وإن كان بعض المقول ضمنا والبعض صريحا.

* والحاصل أن ابن بشير صرح في الأولى (أي النية وحدها) بأن لا نص، وقال كلاما يتضمن أن مقتضى المذهب الوجوب عنده فيها؛ وهو قوله: وأوجب الشافعية القصد إلى الصلاة وهو أحوط. وأما الثانية (وهي النية مع الإيماء بالطرف) فواجبة عنده بلا خلاف. وأن المازري لم يتكلم على الأولى، وأما الثانية فنصر فيها بأن مقتضى المذهب الوجوب، وذلك يتضمن أن لا نص فيها عنده.



ولم يعرج الإمام المازري
والمذهب اقتضى الوجوب فيه
وابن بشير يوجبها جزم
والشافعية لذي القوات
وقسولهم الاحوط قال واقتضى
وقوله لا نص في الأصول

أحمد قال:

ومن على النية حسبُ يقدُر
مقالة المازر فيه الشافيه
مصرحا، فبان أن مقتضى
وابن بشير قال ما في الأول
وقال بالوجوب في الثانية
فإن يكن أصوليا ما زعما
إذ في الرسالة وفي الجلاب جا
والشافعي النية ركن قد يجب
والحنفي الوطر منها قالوا
وكل ما عن مالك لم يُلَفَّ نص
فذهب الغير يكون مذهبا

أو مع إيماء بطرف ذكرُوا
أي مقتضى المذهب حتم الثانية
لا نص في الفرعين بالضمن اقتضى
نص مصرحا يرى للأول
وقال في ذا علماء الأمة
سَلَمَ وفي الفقهي لن يساما
لا يترك الصلاة من له حجي
والركن إن أطبق شرعا لم يجب
تمييز الافعال ولا أفعالا.
فيه وغير مالك عليه نص
لمن إلى نهج الإمام ذهب.

وَجَازَ قَدَحَ عَيْنٍ أَدَى جُلُوسٍ، لَا إِلَى اسْتِقْلَاءٍ * فَيُعِيدُ أَبَدًا

أي استخراج ما بها المانع من إبطارها دون ألم
فإن كان لإزالة ألم جاز ولو أدى لاستلقاء، أي أن
محل الخلاف إذا كان القدح لعود بصره، وأما
القدح لوجع أو صداع فلا خلاف في جوازه
وإن أدى للاستلقاء، ولا مفهوم للعين؛ بل مداواة
سائر الأعضاء كذلك، كما نص عليه الدسوقي وغيره.

وصحح عند ابن وهب.

* في الصلاة، فلا يسقط عنه القيام إذا خالف وقدح
ولو تحقق نفعه، ويجب عليه القيام إذا خالف وقدح
وإن ذهبت عينه.

بِسَبَبِ ذَلِكَ أَبَدًا. فَيُعِيدُ أَبَدًا. *
في صلاته، حيث كان يصلي في وهو جالس من
أربعين يوما. وإذا كان ذلك بإختيار طيب أمين، ولو إلى
كذلك، ومنعه وإن ذهبت عينه بصره فقط وصلاته
وإن القاسم. (الأول للأول والثاني للثاني).

عذره

إن قدحها لغير ألم وصلّى مستلقيا بسبب ذلك. وهو الذي تجب الفتوى به،
لأنه مقتضى الشريعة السمحة، ومراد "المص" أنه يعيد أبدا إذا خالف وصلّى مستلقيا،
وليس معناه أن له أن يصلي مستلقيا ثم يعيد أبدا - كما توهمه بعضهم - لأنه توهم فاسد؛
بل معناه - كما مر - أنه يمنع من القدح المؤدي إلى الاستلقاء ويمنع من صلاته مستلقيا،
فإن صلى مستلقيا أعاد أبدا. وإنما فرق ابن القاسم بين الجلوس والاستلقاء بأن الجالس
يأتي بالعبوس عن الركوع والسجود (وهو الإيماء بالرأس بباطنه) والمستلقي لا يأتي بعبوس
وإنما يأتي بالنية من غير فعل. (دسوقي).

محمد مولود بن أحمد قال:

لعود رأي أو شفا صداع.

وجاز قدح لانتكاء داع

أحمد يكن:

جلوسنا جاز بوفق مسجلا

القدح للآلم إن أدى إلى

فمنعه للعتقي جاء

وحينا أدى إلى استلقاء

خلافه ونجل وهب ذو العلى

وأشهب ونجل حاجب على

يجوز عند أشهب المستبصر

ومطلقا إذا لرد البصر

به بإفريقية قد جعلنا

ونجل ناجي قال إن العملا

جعلته معتمدي فانتبه.

وشيخنا الأمير في كتابه

يخرج النواء غير محقق
كما صحح عدم عذره لأن

أيضا.

كثيف منفصل غير حرر:
كثيف ساتر النجاسة عرف مثل كثيف عورة فيما وُصف

و
ج
ز

أي وجاز للمريض ستر موضعه.

ولمريض ستر نجس بطاهر، ليصلي أي المريض على الساتر الطاهر.

وجاز بسط طاهر لمن يصل على فراش نجس حيث انفصل
وإن يكن متصلا به حظل كبعض ثوبه وإن جدّا يطل
وشيخنا الحبر الأمير راو جواز فعله عن النواوي.

خلافا لبعض
شيوخ ابن بوض.

فيجوز له ستر نجس
بطاهر ليصلي عليه.

عليه، كالصحيح على الأرجح.

مع فوات نصف الأجر، لخبر «صلاة الجالس على النصف من صلاة القائم»
ويكره الجلوس في السنن ما عدا المريض والكبير والمسافر والمخفي صلاته.

أحمد قال:

قادر على القيام
ولمتنفل جلوس

والمستنفل له أن يجلسا
ما لم يكن مريضا أو مسافرا
والنصف من أجر القيام تقسا
أو ابن ستين فخذ مسافرا.

ومومي في النفل لو تعمدا
كالنفل قاسم وابن حبيب
صحت صلاته مع المنع ابتدا
أجازه ابتدا، وذو الحزم غريب.

جلوس ذي تنفل في الأثنا
نوى الجلوس أو نوى يتمما
وفي جوازه لها، وأشهبها
وفي محل ذا الخلاف ذكرها
فنجل رشد بالتلات عمه
وملزم بالاتفاق منهما
وهي لدى اللخمي له محل
بالاتفاق منهما، وضعفه

له ثلاث صور إن يُعْتَنَّا
قائماً أو لم ينو شيئاً منهما
قولين نجل عرفة قد نسباً
من بعد أقوالا لمن تأخراً
ويسوى الوسطى فريق سلمه
فيها القيام إذ كنذر علماً
وغيرها فيه الجلوس جل
ورجح الأول نجل عرفة.

مع أنه خلاف الأول.
ومحل جواز جلوسه.

ملتزماً له بلفظ النذر.

ولو في أثناءها إن لم يدخل على الإتمام،

المختار ابن المحبوبي:

وفي المدونة من تنفلاً
والخلف ذا هل مطلقاً نوى التمام
لحافظ المذهب أو في غير ما
عن بعضهم، أو هو في الأولى وفي
للخمي، والبناني ذا فسيه جلي

جاز جلوسه، وعن أشهب لا
قائماً أو لا كَيْلاً قصد يرام
الأولى وبالقيام فيها جزماً
غير جلوسه اتفاقاً قد يفى
عند مقال الشيخ: "إن لم يدخل".

فيجوز للمريض من
الصحيح، وعن الألبان
جوازه قائماً، وفي النوادر
منعه لها.

لفعلته يقول: خلاف الأولى.

إذا جلس المؤثر فالجوازي

لا اضطجاع، وإن أولاً. أي أحرم مضطجعا.

محمد يحيى:

والأبهري أجاز نفل المضطجع
ولو مريضاً، وعن ابن الجلاء
مبنى الخلاف هل تقاس الرخص

لو صح ذا، وفي النوادر مُنْعُ
ب جاز للمريض ليس إلا
أم لا؟ وفي البناني ذا ملخص.

وجاز للنفل سوى ما مرا
أو ابتداه قائماً في الأشهر
والشافعية، ولا الوحي وقد

جلوس ذي مقدرة لو نذراً
لا الاتكس خلاف ما للأبهري
جَوَّزَه نجل حبيب الأسد.

فصل في قضاء القوائت وترتيب الحاضرتين والقوائت في أنفسها وسيرها مع حاضرة

وجب على الراجح، خلافا لمن قال إنه واجب على التراخي، وخلافا لمن قال بعدم وجوبه على الفور ولا على التراخي؛ بل الواجب حالة وسطى، فيكفي أن يقضى في اليوم الواحد صلاة يومين فأكثر. ولا يكفي قضاء صلاة يوم في اليوم إلا إذا خشي ضياع عياله إن قضى أكثر من يوم في يوم. وفي "ن" نقلا عن أجوبة ابن رشد أنه إنما أمر بتعجيل قضاء القوائت خوف معالجة الموت. وحينئذ فيجوز التأخير لمدة، بحيث يغلب على الظن وفاؤه بها فيها وعدم عده مفرطا.

واستدل على القورية بقول الله تعالى: ﴿فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾، ولأن تأخير الصلاة بعد الوقت معصية يجب الإقلاع عنها فورا. وعليه فلا يغتفر لمن عليه قوائت إلا قدر استراحة بدنه وتحصيل درهم معاشه وفرض عينه وعيادة المريض، ولا يجوز له من التوافل إلا العينية كالوتر والفجر ونحو ذلك. فإن تنفل بغير العينية يؤجر من وجه ويوزر من آخر. هذا إذا كان يعمل الزمان في القضاء، وإلا فالتنفل أفضل من الفراغ. وعلى أنه واجب مع التراخي إن صلى مع كل صلاة صلاتين لم يكن مفرطا إن مات في الأثناء.

ثم بن عبد الحميد:

ولا يجوز فيه أن يؤجلا	يجب في القضاء أن يعجلا
وقيل: واجب على التراخي	هذا المشهر لدى الأشيخ
صلاة يومين بكل يوم	وقيل: يقضى الشخص دون لوم
من غير فجره ووتر ليله	ونجل رشد عاضل عن نفيه
فقال: جائز له التنفل	وخالف ابن العربي يا قل
لا يستنفل لدى الفوري	وتارك التنفل على المقتضى
فالتنفل منها عنده أولى له	وإن يكن ترك للبطالة
لا زال حشوا نعم الديان	ذكره محمد البناني

محمد عالي سيدي:

إذا قضيت بين فائتات	ولست بالمعقبات تاتى
يجوز فيها أيضا أن يطولا	لأن ذا يز يد تأخيرا ولا
واحدة وكان ما قضى انقضى	وليأت بالمعقبات من قضى
عزا للأجهوري ذي المقالة.	والعدوي شارح الرسالة



أحمد بن أحمد:

للظهر ظهر ثم عصر، عصر لها العشاء، ان، كذا الأمر
للمغرب الوسطى وظهر وفشا تالياتها للعشاء، والعشا
والصبح للصبح، بذاك يأتي قاضي صلاتين مع الصلاة.
الوهم في فائنة وفي حدث يلغي، كذا في سنة وفي خبث.
محمد مولود بن أحمد قال:
وصرح الأشياخ بامتناع إعادة النسك لغير داع.



أي فائنة وقتها والذمة معصومة بها.

على نحو ما فاتت عليه، من سر وجهه وقصر وإتمام، لحديث
«إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها ثم فرغ إليها فليصلها كما كان يصليها
في وقتها». تركت سهوا اتفاقا، وعمدا على المشهور. مقابل أنها لا تقضى كما أن اليمين الغموس
أعظم عند الله من أن تكفر. تركت في بلد الإسلام اتفاقا وفي بلد الكفر -للكافر
وحديث العهد بالكفر- على المشهور. ومقابل المشهور عدم وجوب قضائها. ومنشأ
الخلاف القاعدة الفقهية "هل العبرة بالنزول أو بالوصول" أي وصول الحكم. فعلى
الأول تقضى، وعلى الثاني لا تقضى. تركت في زمن الطهر اتفاقا وفي زمن الاستحاضة
على المشهور. مقابل المشهور سقوط القضاء، وثالثها إن كثرت. تركت تحقيقا أو ظنا اتفاقا،
وشكا استند صاحبه لدليل على المشهور، ولا عبرة بالوهم والتجوز العقلي. أما القضاء
فيكون في أوقات إباحة النافلة اتفاقا أو منعها على المشهور، وأما المشكوك فيها فتنتي
بها أوقات المنع وجوبا وأوقات الكراهة ندبا.

الأثناء

وجوبا، ولو كان في

وقدرة بيب.

بمحيث لو دخل الثانية ذاكرا الأولى بطلت ابتداء
ومع ذكر ترتيب حاضرتين شرطا، ودواما عند الزرقاني، وقال البناني: ابتداء لا دواما.

وحكم ذاك اليسير يأتي في حكم ما اشترط من صلاة
من غير تفصيل لدى البناني ورد ما ذكره الزرقاني.
ومفهوم القدرة العجز: كن أكره على تقديم الثانية من مشتركتي الوقت. وذلك لا يتصور
في الظهريين لاتحادهما في العدد وانعدام سيطرة الغير على النية، وإنما يظهر في العشاءين.

أي وجوب ترتيب وجوبا غير شرط يسيرها. أي
أي وجوب ترتيب وجوبا غير شرط يسيرها. أي
الفوائت في أنفسها ويسيرها مع حاضرة، الوقت وإلا وجب.
فيقدم قضاء يسير الفوائت على المشهور.
وقيل: يخير إن ضاق الوقت،
وإن خرج وقتها، وإن ضاق الوقت قدمت الحاضرة. وهل أربع كما في الرسالة.

مر باتفاق مذهب ابن يونس
حكى الميسر بها أيضا شقاق.

وقول عبد الباقي الرابع يسير
وقوله سميت كثير باتفاق

علمه الحسن

طائفة مالك

أو خمس؟ خلاف؛

ما أمر به في الفرع الأخير فقدم الحاضرة
على اليسير، حيث كانت المخالفة سهوا، بل..

رد بلو قول مطرف وابن الماجشون إنه يعيد أبدا.
فإن خالف -ولو- أعاد الحاضرة بعد إتيانه بوقت الضرورة، وفي إعادة
يسير القوائت ندبا.

أي إعادة مأمووم الإمام الذي قدم الحاضرة على يسير القوائت،
وشهره ابن بزرّة، لأن الخلل في صلاة الإمام خلل في صلاة المأمووم؛
ومأموومه وعدها لأن الخلل خارج عن ماهية الصلاة، بخلاف النجاسة.
خلاف.

ولو صبحا على المذهب. وقيل: يتمم الصبح
بعد ركعة، وأما المغرب بعد ركعة فهل يقطعها
أو يكملها أو يشفعها؟ أقوال.

وإن ذكر اليسير في صلاة -ولو جمعة- قطع فذ، إن لم ركع. وهل قطعه واجب؟
وهو الظاهر، أو مندوب؟ قولان.
وجوبا. وقيل: لا يقطع الإمام.

أي لا يقطع مأمووم ذكر
يسير القوائت. لا مؤتم.

أي وقطع الإمام ولا يستخلف
أي على التهور ومأموومه

شفع إن ركع، وإمام ومأموومه
في غير مشتركتي الوقت،
وأما فيهما فيعيد أبدا.

وقال أشهب إن علم أنه إذا قطع وصلى المنسية
يدرك ركعة من الجمعة قطع وإلا تمادى (مع).
* ويعيدها ظهرا لا جمعة.

وككل فذ وأحرى الإمام لحق المأموومين
بنيّة الفرض. بعد شفع من المغرب ثلاث من غيرها. □

ثم بعد التكميل يفعل ما تقدم من الإعادة الواجبة أو المندوبة.
غير مشتركتي الوقت، إذ لا وجه للتأدي في صلاة باطلة، وليست من مساجن الإمام.

وكذا متروكة عدا أو جهلا.
وإن جهل عين منسية، مطلقا صلى خمسا، وينوي في كل واحدة أنها المنسية.
علم يومها أم لا.

وإن علمها دون يومها صلاها ناويا له. أي اليوم الذي يعلم الله أنها منه.
والمشهور مبني على ضعيف.

ولم يدر من ليل أو نهار، فإن علم
أنها من ليل صلى العشاءين، أو من
نهار صلى الصبح والظهرين.

فإن تيقن أن واحدة من ليل والأخرى من نهار فإن
علم توأليهما وعلم أن الليل سابق صلى عشاء وصباحا،
وإن علم أن النهار سابق صلى عصرا ومغربا. وإن شك
في سبق الليل للنهار وعكسه صلى الصلوات الأربع المذكورة.

وإن نسي صلاة وثانيتها

صلى ستا. وندب في نسيان صلاة وثانيتها إلى حادية عشرتها
ما انتفى فيه التعيين، وأما المعينات فلا يندب فيها البدء بالظهر..
في جميع المنسيات،
لأنها أول صلاة صلاها
جبريل بالنبي صلى الله
عليه وسلم.

وقيل: يبدأ بالصبح لأنها أول صلاة النهار.

على حذف مضاف؛ أي بثاني المنسي.
ففي نسيان صلاة وثانيتها يصلي الظهر
ثم يثني بالمغرب ثم الصبح ثم بالعصر
ثم بالعشاء الأخيرة ثم بالظهر.

وفي ثالثتها أو رابعتها أو خامستها كذلك يثني بالمنسي.

وفي نسيان صلاة ورابعتها يصلي الظهر والعشاء
والعصر والصبح والمغرب والظهر. وفي نسيان
صلاة وخامستها يصلي الظهر والصبح والعشاء
والمغرب والعصر والظهر. ويختتم في جميع
الصور بالتالي بدأ بها.

إلى خامسة عشرتها، وفيه خلاف عند المتأخرين، فتم من قال: يصلي ستا
ويثني بالمنسي، وارتضاه الخطاب، وقال الباسطي: يصلي الخمس مرتين.
وهو المشهور.

يحتمل أمرين: أحدهما أنه يصلي صلاة كل يوم متوالية،
والثاني أن يصلي كل صلاة من الخمس مرتين. (عق).

مرتين في سادستها وحادية عشرتها، وفي صلاتين من يومين معينتين لا يدرى

ندبا إن قدم الحضرية، وإلا أعاد وجوبا إن قدم
السفريّة، لأنها لا تكفي عن الحضريّة بخلاف العكس.

أي وإن نسي ثلاثا..

السابقة صلاهما، وأعاد المبتدأ.

ومع الشك في القصر أعاد إثر كل حضريّة سفريّة، وثلاثا كذلك
السابقة منهن من ثلاثة أيام صلى..

معينات من خمسة أيام لا يدرى

سبعاً، وأربعاً، وثلاث عشرة، وخمسا السابقة منهن من ثلاثة أيام لا يدرى

إحدى وعشرين. والضابط في هذا أن تضرب عدد المنسيات في مثله وتسقطه إلا واحدة.

كلما زادت منسية زادت مقضية.

وَلَيْلَةٌ
وصلّى في ثلاث مرتبة من يوم لا يعلم الأولى سبعا، وأربعا ثانيا، وخمسا تسعا.

مولود ابن أغشمت:

نسبنا من اثنتين سماً ومنهما قيامه قد علما
وأية من سورة قد نفساً خامسة قام لها فيا رسا.

موجب السجود* من نوع واحد إجماعاً؛
بل وإن من نوعين على المشهور.
* وقيل: يسجد قبل للنقص وبعد الزيادة.

على الرابع من ثلاثة أقوال: قول بالوجوب،
وقول بالتفصيل: إن كان مرتباً عن ثلاث
سنن فواجب وإلا فسنة.

داخلة في ماهية الصلاة (بخلاف الإقامة)
ولم تشتهر فرضيتها. (بخلاف الفاتحة).

سن لسهو - وإن تكرر - بنقص سنة مؤكدة

غير مستنكح؛ إماماً كان الساهي أو فذاً، ولو حكاً.
فيشمل المسبوق إذا قام لقضاء ما عليه.

أو مع زيادة، سجدتان
لا بقيد التأكيد. شك فيهما أو تحقيقاً فيهما، أو تحقق النقص وشك
في الزيادة أو العكس، أو ترتب عليه موجب لا يدري أقبل أم بعدي.

عبد الله:

يسجد للزيد وللنقصان
والشافعي لهما القبلي
أن الذي ثبت أن أحداً
فليقتضى أثره وما جهل
من قبل أو من بعد فيه سجداً
سجوده القبلي كله لجعل.

قبل سلامه، وبعد تشهده. وانظر لو فعلهما قبل التشهد أو فرقهما عليه هل يعتد بهما أم لا؟
والظاهر الأول.

أني ببيان الحكم والموجب والسبب والقدر والمحل.

شرطاً في صحة القبلي إن ترتب عليه..

وبالجامع في الجمعة،

ولا خصوصية للجامع في ذلك عن البعدي؛ لكن البعدي يسجد في أي جامع شاء.
واستشكل بأن الخروج من المسجد مبطل، وأجيب بأنه مبني على القول بأن
الخروج منه غير مؤثر. وأجيب أيضاً بأن هذا فيمن صلى خارجه لضيق.

استثنا، وقيل: ندباً، وقيل: لا إعادة عليه. (تشهد القبلي ومن قد ساءل إمامه والجلسة الوسطى اعلماً
بأنه رسوله لا يدعو فعنه عينك إذن لا تعد
كخطبة الجمعة حيث الخاطب هلل فيها وأقام الراتب
والحكم في تشهد القبلي كالحكم في تشهد البعدي
كذلك المسبوق والمسافر هذا الذي أفادناه الشاطر.)

وأعاد تشهد. ولا يطول تشهد سجود
السهو ولا يدعو فيه.

محمد عالي ابن نعم العبد:

يعيد من قبل السلام سجدا
لسموه استئنا التشهد
وقيل بالتدب وبالوجوب
وقيل ليس العود بالمطلوب

في الصلاة كلها، أو في السورة مرتين،
أو في الفاتحة ولو مرة.

وتكبيرتين وتسميعتين، أو تكبيرة وتسميعة،
وجلس أول. زاد الزرقاني "وسن على أطراف
قدميه وربتيه كيديه".

بأن تمحضت الزيادة اليسيرة
من غير أقوال الصلاة المستنونة؛
بل من أفعالها وأقوالها المفروضة.

وإلا فبعده؛ أي بعد سلامه
الفرضي والسني.
أى لدفع شك، أو وهم، والوهم معتبر في الفرائض دون السنن.
وما يدخل تحت الكاف ما لو نكس السورة وأعادها؛ بخلاف
ما لو شك في الفاتحة وأعادها وأعاد السورة.

الوهم في فاتحة أو حدث
يلغى كذا في سنة أو خبث.
والمقروء فرض، إن أبدله
بأعلى الجهر وإلا فلا يسجد.

جعلها ثانية الشفع
بأن يجلس بعد السلام

ومقتصر على شفع شك أهو به أم بوتر أو ترك سر بفرض، أو استنكحه

بأن يأتيه كل يوم مرة فأكثر.
والسجود في هذا مستحب،
وقيل: سنة.

السهو في النفل كفرض ما عدا
وعقده الثالثة وتركه
سر وجهر سورة نلت الهدى
ركنا وطال، هكذا عليه.

الشك ولهي عنه وجوبا، لأن الاعتناء به يؤدي إلى الشك
في الدين وذلك دليل على حرمة.
أي كما يسجد بعد السلام لطول.. إلخ.

بأن القاسم: لا يسجد مطلقا.
سجود مطلقا (ثمان).

بمحله لم يشرع به
والمستوفز للقيام والجلوس بين السجديتين
وبعد الرفع من الركوع.. غير الجلسة الوسطى.

واجب غير شرط.
وفى وجوبه ابن يونس.

وإن بعد شهر. بإحرام.*
ما هو المراد بالوجوب أنه يتوقف صحته عليه كركوع النافلة؟ (ثمان).

وتشهد، وسلام، وجهر، استئنا. ولا تبطل بترك
الثلث إذا أتى بالفعل والنية. **صح**
أي نيته مع تكبيرة السجود لا تكبيرة زائدة على تكبير الهوي.

وانظر هل يحرم أو يكره، أو الأول إن
كان قبلها والثاني إن كان بعديا. وانظر
لو سجد عدا أو جهلا هل تبطل؟
لعدم خطابه به، أو لا، مراعاة لمن
يقول بسجوده.

ما حكمة التأخير مراعاة لقول
الشافعية إن السجود كله قبلي.
ما حكمة التقديم مع الكراهة،
أو آخر.

أو لم يسه، فتفكر قليلا ثم تبين أنه لم يسه فلا سجود عليه.
وأما إن تفكر كثيرا فإن كان بمحل لم يشرع به التطويل
سجد وإلا فلا.

ما يتوقف من الفرائض
«اختلاف في السن»

عطف على مقدار بعد قوله:
لسهو، إن لم يستنكح، لا إن..

أو لم يسهل، سلام. ولا سجود عليه
حيث لم يطل ولم يتحرف
عن القبلة ولم يفارق موضعه،
وإلا فسيأتي.

لا إن استنكحه السهو، ويصلح، أو شك هل سها، أو سلم حيث لم يطل ولم يتحرف
أي سجوده لشكه، وصور شكه:
أو سجد واحدة في شكه فيه، هل سجد اثنتين، وإنما لم يسجد لأنه يمكن أيضا أن يشك
فيتسلسل.

وأحرى أوليه.
محمد عالي ابن نعم العبد:
من زاد سورة بأخريه أشهب قال بالسجود فيه

ويكره له الخروج ما لم يكن شرعه فيندب.
أو خرج من سورة لغيرها، كمن دخل في سورة قصيرة بمحل يطلب فيه التطويل.
عبد الله:

من سورة لسورة ينتقل إن كان تقصير بطول فافعل
حيث كان يسيرا طاهرا لم يزد منه شيئا بعد إمكان طرحه.
فإن ازدرده عمدا أو جهلا بطلت، وسهوا سجد، وفي الغلبة قولان،
وعلى القول بالصحة فلا سجود.
أو قلس. مولود ابن أغشمت:

القيء والقلس مبطلان واستثن طاهران غالبان
لم يزددهما وإن يزدرد صلاته تبطل بالتعدي
وذكروا قولين سيئين لدى غلبة والسهو فيه سجدا.

لعدم جبرها بالسجود؛ بل يتدارك أو يبيّن إن أمكن وإلا بطلت.
ولا لفریضة، مولود ابن أغشمت:

حاصل ما شهده البثاني في السهو عن فاتحة القرآن
إن كان تركه لها في الجل أو النصيف أو من الأقل
إتمامه الصلاة ثم يسجدا قبل السلام ويعيد أبدا.

ولا غير مؤكدة كتشهد، واحد أدى جلوسه والمعتمد أنه يسجد.



أحمد يكن:

وعدم السجود في التشهد
وقال في الطراز: هو المذهب
وصرح اللخمي وابن رشد
كذلك المسوّر وابن عرفة
وذكر الخطاب فيه مذهبان
والأظهر السجود؛ فالحكم استبان.

وهو أن يسمع نفسه ومن يليه.
ويسير جهر فلا يسجد على من اقتصر عليه. **أو سر**،
ولا على من اقتصر على أعلى السر. محمد الغوث:

ومسمع لنفسه ومن يليه
ومسمع في الجهر نفسه فقط
في السر لا يسجد في السهو عليه
عنه يسجد السهو أيضا قد سقط.

أو إسراء **وإعلان بكائية** وكذا السر بهما في محل الجهر. **وإعادة سورة فقط** أو أم القرآن فقط للسر؛ حيث
قرأ سرا وتذكر قبل الانحناء
فإنه يسجد.
مولود ابن أغشمت:

تكريره بركعة من الصلاة
وهو خلاف ما استقر في كثير
لسورة فذاك مالك قلاه
من الفوائد كما قال الأمير.

وله:

تنكيس سورة بأن يقرأ من
تكريرها بالكره عندهم قمين
آخرها للأل بالمنع قمن
والخلف هل بركعة أو ركعتين.

وله:

وسورة الناس إذا ما تتلى
قراءة اللث قبلها في الثانية
في ركعة من الصلاة أولى
أولى من أن تعاد هي ثانية.

وله:

ومن يصل ثم سهوا يزد
ومنه أن يعيدها للسر
وعمدا الرّايح لا يُطلّنا
تكريره السورة لا سجودا
لا إن بدا بها ولا تعولا
فاتحة بعد سلام يسجد
كالشك في الظاهر أو للجهر
لكنه تحمل العصيانا
فيه ومنه أن لها يعودا
على الذي الخشي هنا قد نقل.

لحم، أي لأجل الجهر والسر. أي أعادها لأجل تحصيل سنتين من سر أو جهر، إن كان قد قرأها
على خلاف سنتها كما هو المطلوب؛ لعدم فوات محله، لأنه إنما يفوت بالانحناء.
وأشار بقوله: فقط، إلى أنه إن أعاد الفاتحة لذلك فإنه يسجد. وكذا إن كررها سهوا. (دسوقي).

أو تكبيرة، واحدة، ما عدا تكبير العيد، **وفي إبدالها أي التكبيرة. يسمع الله لمن حمده**
لأن كل واحدة منه سنة مؤكدة.
وأما من أبدل فيها معا فإنه يسجد مطلقا. (عق).

محلها إن أبدل في موضع
أو عكسه تأويلان. سهوه أو لم يأت بالذكر المشروع. وإلا فلا سجود عليه. (عق).

سأه جلوسه على وتر بدا قدر تشهد سجوده انجلي
وإن يك اطمأن دونه ففي سجوده قولان والمشهور لا.

أداره إمامه عن يساره ليمينه لقضية ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: تمت عند
خالتي يمينة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - فقام يصلي فقامت عن يساره فأدارني
عن يساره ليمينه. وفي رواية أخذ بناصيتي. وفي رواية أخذ بيدي، أو عضدي.
وهذا كله في الصحيح. وفي رواية بأذني وفي رواية بتلايبي.
أحمد قال:

ونددت إدارة المؤتمر لفعلها النبي بابن العم.

عبد القادر بن محمد:

فعل الإدارة وما تأخرا عنها إلى الإنصات نديه جرى
ومنه جائز إلى التبسم وكرهه للعلماء قد نفي
أما أنين ملجأ لوجع ومثله بكاء ذي تخشع
فلا تصفه بالجواز؛ بل نفي عنه السجود، فهو لم يكلف.

سقط عن ظهر المصلي ليرده. هذا إذا كان جالسا، وأما إن كان قائما ففعله ثقيل.

وإصلاح رداء، ويعتفر مثله للضرورة.
أحمد قال:

والانحطاط مرتين للردا أو سترة يصلحها قد أفسدا
وليس للمرة للإصلاح الذين غير الكره للملاح
ومرة لما به يرمي المها إبطالها الصلاة لن يشتها.

يحظيه بن عبد الودود:

ولا تضم ركعة لركعة أي فعلها لفعلها في المثبت.

فانحط بها من قيام، بخلاف ما يرمي به الصيد. هذا ما لم يتكرر؛ وأما إن تكرر ففي
السترة البطلان وفي الرداء قولان، وانظر في الإدارة وما بعدها.

محمد عالي ابن نعم العبد:

أدخلت الكاف الثالث،

وهل يعتبر الداخل في الخارج ومشى كالصفيين والثلاثة أباحه الخرشى لغير حاجة

أو كشي لغير الفرجة؟ أما لها فلا يعتبر. صفيين لكنا المواق قال: مبطلات ثلاث خطوات كذاك ضربات
وإنما يكون ذاك مبطل إن بالتولي في الصلاة يفعل.

لسترة أو فرجة،

ابن يونس: من شأن الصلاة سد الفرج لغير «من سد فرجة في الصف رفع الله له بها درجة وبني له بيتا في
الجنة» ولغير «المنكب بالمنكب والساق بالساق حتى لا يبقى للشيطان بلد».

وأبطلن صلاة راء فرجه لدى ابن وهب لم يسد الفرجه.

ومن يك صلى وهو تارك فرجة أساء وصحت في المقال المشهر
وقال ابن وهب والإمام ابن حنبل يبطلانها، فانظر لذا في الميسر.

عبد الله:
بالتاء والتاء التثاؤب عرف والهمز، والواو بلحن متصّف

لتثاؤب، محمد بن حمينه:

ومن ثثاءب يسد فاه
بجائل أو لا وإن بداخل
لأنه مُـلابس للقدّر
يسراه لا بد له من حائل
بظاهر اليمين أو سواء
وأطلقن إن سده بالظاهر.

وهو البصاق بلا صوت
ونفث كما لأبي محمد، أو به كما لابن شبلون. **بثوب الحاجة** وإن كان لغيرها فإن كان بصوت عدا
أو جهلا أو سهوا صحت وسجد بعد السلام وإلا فلا شيء عليه.

عبد الله ابن محمد سالم:

النفث للحاجة ليس من ضرر
وفي انتفا الحاجة فالبطالان في
إن كان ذا صوت، ومهما ينتف
فيه: بصوت أو بغيره صدر
عد وفي السهو السجود قد يفي
فينبغي الكره ويظهره نفي.
محمد عبد الله مذيلا:

على الذي ذكر إبراهيم
والبطل عن محمد معدوم.

كتنحجح، الحاجة، وإن كان لغيرها ففيه قولان للمالك.

واغتفر الأنين للمريض مع
وهو لذي الإفهام ليس مبطلا
لا شيء في مجشاء أو تنهد
كالجهل، والسجود في السهو يرى
وليس في التثنية شيء فافهم
ويكره التسييح للمنادى
تتنحج لذي ضرورة يقع
صلاته، لكن كرهه انجلى.
غلبة، والبطل في التعمد
والشيخ إبراهيم هذا ذكرا.
إلا بأحرف فكالتكلم.
لكن به الصلاة لن تعادا.

والختار عدم الإبطال به لغيرها، أي لغير حاجة تتعلق بالصلاة، وأما نفس الحاجة فلا بد منها.
وعليه فلو فعله عبثا بطلت. ويحتمل لغير حاجة أصلا، وعليه
فلو فعله عبثا لم تبطل. أي إذا قل وإلا أبطل.
هذا هو الصواب. (ثمان).

أي النساء، كراهة عند مالك؛ خلافا للشافعي،
مستدلا بالحديث «إنما التسييح للرجال

وتسييح رجل أو امرأة لضرورة، ولا يصفقن، والتصفيق للنساء» وحمله مالك على الدم.
وفيه رد على من قال بندبه للنساء. ولعله إنما جاز لمن الجهر بالتسييح دون القراءة في الصلاة للضرورة. (دسوقي).

من مأموم لإمام قبل السلام وبعده، ومن إمام لا مأموم بشرط أن يكون بعد السلام ولم يحصل بتراجعها طول، وسلم معتقدا الكمال وطراً له الشك بإخبار بعض المأمومين.

و کلام لإصلاحها بعد سلام.

إمام.

وحاصل حكم المسألة أن الإمام إذا سلم من ركعتين مثلاً فحصل كلام منه أو من المأموم أو منهما لأجل إصلاحها فلا تبطل به الصلاة ولا يسجد عليه؛ بل هو مطلوب، لكن إذا كان المتكلم لإصلاح المأموم فيشترط في عدم بطلانها أمران:
الأول أن لا يكثر الكلام، فإن كثر بطلت.

والثاني أن يتوقف التفهيم على الكلام.

وإن كان الكلام لإصلاحها صادرا من الإمام فيشترط فيه -زيادة على ما ذكر- أمران أيضا: أن يسلم معتقدا الختم، وأن لا يطرأ له بعد سلامه شك من نفسه؛ بأن لا يحصل له شك أصلا أو يحصل له من المأمومين، (دسوقي).

وأعلم أن الكلام لإصلاح الصلاة لا يسجد فيه ولا يظلم فيه؛ سواء وقع بعد السلام أو قبله، كأن
 يسلم من التثنية ولم يفته بالتسبيح فكله بعضهم فسأل بقتهم فصدقوه، أو زاد أو جلس في
 غير محل الجلوس ولم يفته بالتسبيح فكله بعضهم، وكن رأي في ثوب إمامه نجاسة فدنأ
 منه وأخبره كلاماً لعدم فهمه بالتسبيح، وكالمستخلف (بالفتح) ساعة دخوله ولا علم
 له بما صلاه الإمام الذي استخلفه فيسألهم عن عدد ما صلى إذا لم يفته
 بالإشارة، إذا علمت هذا فقول المصنف بعد سلام إمامه لا

مفهوم له. وإنما نص على عدم السجود في الكلام بعد السلام لإصلاحها رداً على من قال إن الكلام بعد السلام لإصلاحها لا يجوز وبطل به الصلاة وإن حديث ذي اليلين منسوخ. كذا أجاب بعضهم. وفيه أن الرد على من ذكر لا يكون بنفي السجود، إنما يكون بإثبات الجواز؛ بأن يقول: وجاز كلام لإصلاحها بعد سلام إمام. (دسوقي).

الجواز؛ بان يقول: وجاز كلام لإصلاحها بعد **لعدلين**،
سلام إمام. (دسوقي).

من مأموميه أخبراه بالإتمام، وأما إن أخبراه
بالتقص فيرجع لأي مخبر كان، ما لم يكن مستنكحاً
فينعكس الأمر ويرجع لأي مخبر كان أخبره بالإتمام
ولا يقوم إلا بالعدل إن أخبراه بالتقص.

إن لم يتيقن،
خلاف خبرهما، وإن تيقن خلاف خبرهما فلا يرجع لهما ولا لأكثر منهما.
واعتمد في التوضيح الرجوع لعدل؛ من مأموميه أم لا، كما للخصمي.

بحيث يستحيل تواطؤهم على الكذب ويفيد خبرهم العلم الضروري؛
عدولا أم لا، من مأمومه أم لا.

إلا لكثرة هم جدا.

من شك هل صلى فأخبرته
صلى، وهي ثقة أو رجل
إلا إذا ما الشك كان دينا



عدل الرواية إن أخبر بأن تم الوضوء والصلاة صدق
وإن يك الإخبار بالوقوع للذين فالصدق م الممنوع.

أحمد قال:

ورجع الإمام قط لاثنتين	عدلين مأمونين مخبرين
بأنه أتم، إن لم يوقنا	خلاف ما عندهما تبينا
وأبطل إن تيقن الكذابا	وآب، أو لفاسقين أبنا
وحيثا الإمام يرجع لوخذ	صحت له لكنه عصي الصمد
وارجع بلا قيد من القيود	إن يكثرُوا جدا بلا حدود
بحيث يستحيل منهم توا	طو على الكذب والقول احتوى
على إفساده لعلم ضرر	وآب في النقص لأي مخبر
ما لم يك المصل إذا استنكح	فبانعكاس الحكم قل يا صاح

ولا لحمد عاطس، إذا عطست فاحمد الله ولا
ولا بن عباس إمام المتقين
وزد على كل مضافة إلى
حمدا كثيرا طيبا مباركا

وعاطس لم يحمدهم الرب فلا
واللهي منسوب إلى الإمام

شمت لكل عاطس إلا النبي
إلى ثلاثة، فإن عداه

تشمت الأملك لعاطس قين إن قال بعد الحمد: رب العالمين.

عطاس عاطس إذا تعددا	بعيد كل مرة وإن بدا
متصلا بعد الفراغ حمدا	ونثر ذا الخطاب فيه وجدا
تشمت عاطس مقدم على	رد السلام، ذا الرهون نقلا
وقول الاستغفار والحمد لدى	تجشؤ فيه الخلاف وردا
وجمع الاستغفار والتحميد	أفضل في طريقة الصعيدي
رد السلام مبطل باللفظ	عدا كتشمت، وكن ذا حفظ
لنظم ما نشره الزرقاني	وبالسكوت سلم البناني.

من يستبق عطاسا بالحمد يأمن من
عنت بالشوص داء الضرس، ثم بما
شوص ولوص وعلوص كما وردا
يليه للأذن والبطن استمع رشدًا.

وفي الحديث أن رب الناس	يكره رفع الصوت بالعطاس
كذا التثاؤب، وهذا يضحك	منه عدونا اللعين المهلك
ورده بما استطاع يندب	وفيها القم بثوب يحجب
وكان أفضل الوري يغطي	عند العطاس وجهه، فغطي.

فإن قُتِلَ سَهْوًا
وَوُجِدَ فِيهَا
أَوْ سَهْوًا
وَوُجِدَ فِيهَا
أَوْ سَهْوًا
وَوُجِدَ فِيهَا

فَقُتِلَ عَمْدًا وَوُجِدَ سَهْوًا
أَيُّ كُلِّ مِنَ الْحَمَلِينَ
وَقِيلَ: يَحْمَدُ سَهْوًا
وَقِيلَ: جَهْرًا (ثَمَان).

أو مبشر، وندب تركه. ولا جائز، كإنصات قل لمخبر، وترويح رجله، إن فسر بالاعتقاد على رجل من غير رفع الأخرى لم يحتج لقيد، وإن فسر بالاعتقاد على رجل مع رفع الأخرى فلا بد من تقييده بأمر اقتضاه.

محمد مولود بن أحمد قال:

جاز لذي الصلاة أن يروحا رجله أو يشير أو يسبحا
لما يتوبه بها أو يمسحها كفا وجهه وأن يصاغها.

أي تريد ناحيته أو ناحية إمامه. وكره قتلها إن لم ترده. وإن قتلها ساهيا وقتل عقرب تريده، عن كونه في الصلاة ففي سجوده قولان. ولا تبطل صلاته ما لم تحرف رجلاه عن القبلة أو يشتغل بها كثيرا.

وجاز للمصل قتل العقرب حيث تريد صوبه في المذهب
كقصدها إمامه، ولتحكما بكره قتلها وقصد عذما
وقتلها إن كان في ذا الشأن سهوا ففي سجوده قولان
وتبطل الصلاة حيث يكثر شغل بها أو قبله يستدبر.

وإشارة لسلام، وقيل: يجوز رده كلاما. (ثمان). أو حاجة. ذكره الدردير والأمير. تصالح المصل لا يضير.

لا على مشمت، مولود ابن أغشمت:

تشميتنا للعاطسين وجبا كفاية وردهم قد ندبا
ونسب ابن ناج للبستاني تشهير فرض الألل للأعيان
وفي البخاري لذلك ما يدل «حق على» من قبلنا لفظة «كل».

إشارة إلى حديث رواه البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله يحب العاطس ويكره التثاؤب فإذا عطس أحدكم فحمد الله لحق على كل مسلم سمعه أن يشمته» (كتاب الأدب، باب ما يستحب من العاطس ويكره من التثاؤب).

والحاصل أن تحميد العاطس اختلف فيه: ف قيل سنة، وقيل مستحب، وتشميته قيل واجب عينا، وقيل واجب كفاية، وقيل سنة، وقيل مندوب. وأما رد العاطس على المشمت فسنة.

محمد عالي ابن نعم العبد:

يسن حمد عاطس أو يندب والخلف في التشميت، قيل يجب
كفاية أو عينا أو كفاية يسن والسند به رواية
ورده يسن، والرهوني حرره، محرر القنونون.

صوابه خشوع. وأما سيلان الدموع فمغتفر،
وكذا الصوت غلبة لأجل الخشوع.

عبد الله:

كأنين لوجع وبكاء تخشع، وإلا

بكاء من صلى بلا بهتان منحصر في صور ثمان
لأنه إما بصوت أم لا غلبة أو اختيارا حلا
فالكل من حوادث المصائب أو الخشوع من منيب تائب
ففي الجميع الصوت مهما فُقد فعدم البطلان عنهم ووجد
إلا إذا ما كثر اختيارا فينبغي البطلان، لا اضطرارا
كذا إذا كان بصوت، والتحيب غلبة من خشية الرب الرقيب
وفي الثلاثة البواقي بطلت أقسامه إن رمتها قد كملت.

فكالكلام. يفرق بين عمده وسهوه وقليله وكثيره. فالعمد مبطل مطلقا؛ قل أو كثر. والسهوه يبطل إن كان كثيرا ويسجد له إن قل. (دسوقي). ومعنى أن لا يكون لوجع.. إلخ، أن يجيء غلبة؛ بأن كان لمصيبة أو لوجع من غير غلبة، أو لخشوع كذلك. وهذا في البكاء الممدود؛ وهو ما كان بصوت، وأما المقصور؛ وهو ما كان بلا صوت (أي مجرد إرسال دموع) فلا يضر -ولو اختيارا- ما لم يكثر الاختياري.

محمد مولود بن أحمد قال:

ثمان البكاء بصوت أم لا	غلبة أم لا، خشوعا أم لا
صنعت ذوات الصوت إلا واحده	ما بذ مخبئا فغير مفسده
والأربع السالم منه لا يضر	منها سوى تتحب عمدا كثر
ومده واقصر، وقيل: المد	للصوت للسالم منه الضد.

والتنهد غلبة مغتفر، ولغيرها عمدا أو جهلا مبطل، وسهوا يسجد غير المأموم ولذكر الآخرة جائز. كالبكاء من خوف الله والدار الآخرة. (قاله البرزلي) ولو حرك شذقيه وشفتيه من غير كلام أو تنفس، أو أفف عند البصاق، أو نفخ من الأنف عند امتخاطه لم تبطل. ولو نهق أو نعق من غير حركة لسانه وشفتيه بطلت كما في الطراز.

لما قدم أنه يجوز للمصلي رد السلام إشارة شبيه به

كسلام أنه يجوز لغير المصلي السلام على المصلي ابتداء له. **على مقترض**، وأولى متنفل، فإنه يجوز؛ فهو تشبيه بما قبله في مطلق الجواز لا بقيد المنفي عنه السجود، لأن المسالم ليس بمصل، ولذا ترك العاطف. وفي المدونة لا يكره السلام على مصل في فرض أو نفل.

وهو تقلص الشفتين مع انبساط الوجه.

ولا لتبسم، ولا عبرة بتحريك المعدة، فإن توسط سهوا سجد، وعمدا بطلت.

وفرقة أصابع، وقعا سهوا. ويكره عمد كل منهما. ويجوز الالتفات لحاجة..

والثقات بلا حاجة، الحك والتبسم الإنصات
لا شيء في اليسير منها، والكثير
ودونما الكثير ضرر عمده
وحينما الكلام عمدا صدرا
ويسجد السبعدي لليسير
فرقعة الأصابع التفتات
يُطل مطلقا، وما فوق اليسير
وسهوه البعدي له يسجد
يُطل مطلقا كسهو كثيرا
منه. انظر الدسوق ذا التحرير.

وعمد الالتفات يكره، ولا
والالتفات مع الاستدبار
سجود إن كان بسهو فعلا
يطلها من غير ما إنكار.

وتعمد بلع ما بين أسنانه إن قل. ظاهره ولو أثن ومضغه بلا بلع كبلعه بلا مضغ. وأما إن التقط
حبة من الأرض وابتلعها فصلاته صحيحة على ما صوبه ابن ناجي، وكذا صوبه على بحث ابن يونس،
لكن مقتضى كلام ابن ناجي أن عليه قضاء الصوم في السهو والكفارة في العمد.
وحك جسده، إن قل. والكثير يبطل مطلقا.

وإن إلى الحك ضرورة دعت جاز، ويكره إذا هي انتفت
وفيها البطلان حيث يكثر جدا، وفي الرهون ذا محرر.
أحد فال:

ثلاث حركات قليل والوسط منها إلى التسع، والأوجلي ضبط.

وذكر قصد التفهيم به بمحله، وله المجر به والسر.
كأن يسبح حال ركوعه أو سجوده أو غيرها لذلك، أو يستأذن عليه
شخص وهو يقرأ ﴿إن المتقين في جنات وعيون﴾ فيرفع صوته بالقول:
﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾ لقصد الإذن في الدخول، أو يبتدئ ذلك
بعد الفراغ من الفاتحة، وهو المراد بمحله.

بأن قصد التفهيم به بغير محله. كما لو كان في الفاتحة أو غيرها فاستؤذن
عليه فقطعها إلى آية ﴿ادخلوها بسلام آمنين﴾. وإلا

صلاته عند ابن القاسم، لأنه في معنى المكلمة. وهذا في غير التسييح والمحيلة والحوقة،
فإن فهم غير حاجة أصلا بطلت. وقال أشهب بالصحة مع الكراهة. وأما التسييح فإنه
يجوز في كل محل. ومثله التهليل والحوقة فلا يضر قصد الإفهام بها في أي محل؛
فالصلاة كلها محل لذلك.

كفتح على من ليس معه صوابه من ليس إمامه.

في صلاة وبطلت صلاة فاتح على
ولا يكون الفتح من مأوم على الإمام فزت بالعلوم
إلا إذا وقف ثمت غدا يطلب فتحا أو لمعنى أفسدا.

على الأصح. في الفرعين قبله. الأصح في الفرعين لابن القاسم
والثان مغ سحنون ذي المكارم وابن حبيب فهما قد خالفا
وخلف أشهب بثنان عرفا.
الرهوني: انظر من صححه.

مطلقا عمدا أو جهلا أو سهوا، إماما أو مأموما أو فذا، وقطع فذ مطلقا، وإمام، ولا يستخلف على المشهور، ولابن القاسم في العتبية وله في الموازنة أن الإمام يستخلف في الغلبة والسهو دون العمد والجهل ويصير مأموما وفي إعادة مأمومه في الوقت وعدم إعادته قولان.

وبطلت بقبهقهة.

ومطلق الضحك في الصلاة يطلها في سائر الحالات.

محمد سالم بن قثم:

إن الإمام أرى المأموم يسجنه في موضعين كما أعلننا شرعوا
في عجزه حيث المأموم قدمه فعزله عنهم إذ ذاك تمتع
كذلك في السهو مغ غلب بقبهقهة حتى يذوق رجال مؤ ما صنعوا.

وجوبا. ومحل تماديه ما لم يكن ضحكه عمدا، وإلا لم يتباد.

* الضاحك، مع إمامه على صلاة باطلة، مراعاة لمن يقول بالصحة. وتمادي المأموم وجوبا كما قال الزناني، وقال عبد الوهاب: استحبابا، واستبعد الرماصي الأول.

وفي حاشية البناني أن الراجح الوجوب؛ وهو ما لأبي الحسن على المدونة.

وقد علمت أن محل تماديه إذا وقعت منه غلبة أو نسيانا. والذي يقول بالصحة هو سمعون؛ فإنه يرى عدم إبطال القبهقهة إذا كانت غلبة أو سهوا (قياسا لها على الكلام نسيانا) وإنما تبطلها إذا كانت عمدا..

وتمادي المأموم *

ابتداء ودواما، واتسع الوقت،

إن لم يقدر على الترك * ولم يشوش على المأمومين كلا أو بعضا، ولم تكن جمعة.

* حال ضحكه، ابتداء ودواما؛ بأن كان غلبة من أوله إلى آخره. وكذا الناسي، فإن قدر على الترك؛ بأن وقع منه اختيارا -ولو في بعض أزمنته- قطع ودخل مع الإمام. ولم يكن في الجمعة، وإلا قطع ودخل لثلاثتوته. ولم يلزم على تماديه خروج الوقت لضيقه وإلا قطع ودخل ليدرك الصلاة ولم يلزم على تماديه ضحك المأمومين أو بعضهم -ولو بالظن- وإلا قطع وخرج. فهذه أربعة شروط للتمادي. ثم شبه في التمادي لا بقيد البطلان مسألتيْن؛ الأولى قوله..

كتكبيره التشبيه في التمادي لا البطلان، حيث تقدمت له نية بيسير. ويحتمل التشبيه فيها؛ حيث تقدمت النية بكثير، وعليه فيعيد أبدا كما في الجلاب. وإنما تمادي مراعاة لقول سعيد بن المسيب وابن شهاب.

للكروع التشبيه في التمادي والبطلان من مشتركتي الوقت، والتمادي لا البطلان في غير مشتركتي الوقت.

بلا نية إحرام، حاصله أن المأموم في القبهقهة حكيم: البطلان وجوب التمادي، فشبه المصنف

في الثاني من الحكيم -وهو وجوب التمادي- بقطع النظر عن البطلان مسألتيْن.

والدليل على أن المصنف قصد التشبيه في التمادي لا في البطلان عدم عطفهما

على قوله: بقبهقهة؛ بل قرن الأولى بكاف التشبيه، وجرّد الثانية من الباء.

ولما رجع للعطف على القبهقهة كرر الباء فقال: ويحدث.. إلخ. (دسوقي).

لابن شهاب والمسيب الإمام بلفظ الاحرام عن المأموم قام.

والمراد بالفائتة ما يجب ترتيبه من
الفوائت مع الحاضرة، كأربع أو خمس كما مر.

وذكر فائتة،

مساكن الإمام فيما اشتهر
ونسي الإحرام، أو من ذكر
الرهنون:
كذا الذي نفخ عمدا، نقله
عبد الله:
عن النوادر كبير النقلة.
وغير ذا القرآن فيه آت.

قبل السلام عمدا أو جهلا
سبعا أو ذكرا
بما يقيد بنسبته على ما ينبغي

وبحدث، وبسجوده لفضيلة أو لتكبيره، ما عدا تكبير العيد.

بنان بالسجود للفضيلة
لم أر ما يشهد للمصنف
إذ السجود للفضيلة ذكر
لكننا الرهنون قال: ذا ورد
وكونه في سائر الفضائل
إذ فيه جاء ما لم يجرى لغيره

محمد عبد الله بن النون:

سأيلكم يگوم لگعود
فاسم اضل يلزم من سجود
التل منكم والگبل
القبل سجود القبل؟

ذاك أمنادم تارك سن
واسجد قبله اخلعن
ذاك إلى عدت امسولن
حكم بية ما يتعن
گایل عن لزم يهل
قبل يلزم من قبل.

ومشغل عن فرض، أو قرقرة فإن كان خفيفا فليصل، وإن كان ما يشغله أو يجعله فلا يصل.
فإن صلى بحالته ابن حبيب: تجب عليه الإعادة لخبر «لا صلاة لأحدكم إذا حضر الطعام ولا وهو يدافع الأخشين».

الشغل بالفتح وفتحيتين
ضد الفراغ، جمعه أشغال
والضم أيضا وبضمتين
وجاء في القاموس ذا المقال.

الشيخ محمد أحمد ابن الرباني:

من خطر به البول حاقن بنون
وحاق من بهما معا حصر
لكننا ل"ز" الميسر عزا
والجوهري حازق قد نقله
ومن بغائط فبالباء يكون
ومن يريح فيحازق شهر
ذين، وما عزاهما لغير "زا"
لضيق الخلف بحاء مهملة.

أباه:

العدوي قال: إذا ما الشاغل حصل ثم زال ليس يبطل
رفقا بنا من ممدن الإنعام وقيد البطلان بالدوام.

محمد مولود بن أحمد قال:

وتكره الصلاة ما القلب اشتغل بما زواله بسوقت ذو أمل
مثل مدافعة الأخبثين وكصدي وسغب وأين.

وفي الطراز منع ابن القاسم إذا يخاف الحقن بول السعادم.

الذي هو فيه. ظاهره ولو غير مؤكدة.

وعن فضيلة لا إعادة عليه.

من السنن الثمان. ولا يحمل

كلام "المص" على إطلاقه.

وعن سنة يعيد في الوقت، وزيادة أربع، ركعات محققات؛ وقعن سهوا في الرباعية اتفاقا،
والثلاثية على المشهور. والشاك يبني على يقينه.

وقيل: لا تبطل كل منهما إلا زيادة أربع، وقيل: تبطل الثلاثية بركعتين. وإنما شهر البطلان بها في الثلاثية
لأنه لما كان السبب في مشروعيتها ثلاثا إيتار ركعات اليوم واليلة اعتني بأمرها لتقوي جانبها فجعلت كالرباعية.

ركعتين في الثنائية.

الأصلية كالصبح والجمعة بناء على أنها فرض يومها. وكذا النفل المحدود بزمان كالعدين، أو سبب كالكسوف.
وأما الوتر فيبطل بزيادة ركعتين لا واحدة، وأما السفرية والجمعة - بناء على أنها بدل من ظهر يومها - فهل
تبطل بست أو أربع؟ خلاف. ومثل الوتر فيها ذكر النفل المحدود كالفجر والعدين، وأما النفل غير المحدود
فلا يبطل بزيادة مثله لقوم: إذا قام الإمام لخامسة في النافلة رجع ولا يكملها ستا وسجد بعد التمام. (دسوقي).
والظاهر - كما قال عبد الباقي - أن عقد الركعة هنا رفع الرأس من الركوع؛ فإذا رفع رأسه من ثامنة في
الرباعية، أو سابعة في ثلاثية، أو رابعة من ثنائية بطلت.

المثل يحصل برفع الرأس من أخراها، هذا في الصعيد قد ركن.

أدخلت الكاف كل ركن فعلى اتفاقا،

لا قولي على المشهور خلافا للخضري القائل إن من كرر الفاتحة فالظاهر البطلان.

زيادة ركن فعلى.

وبتعمد كسجدة، أو نفخ. بقم، اشتمل على حرف أم لا. وقيد ابن قدام بما إذا اشتمل
على حرف؛ لا من أنف. ظاهره ولو عبثا. الكبير: ينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن عبثا.

نفخ المصلي مبطل بفيه - ولو بلا حرف يكون فيه
ولابن قدام إذا بالأنف والفاء ينطق فبطلها بغي
وحيث كان عبثا بالأنف فالبطل للصلاة غير منفي
وألغ صوت الأنف لكن اجعل ما كان منه عبثا كالعمل.

محمد مولود بن أحمد قال:

ولا يضرب بلعه الطرامه عدا صلواته ولا صيامه
وفي فساد النسك بالكرامه خلف حكاة الخضرى العلامة.
أو أكل، أو شرب، * وإن قل، وإن من أنف.

* حصلت الثلاثة سهوا لكثرة المنافي كما في كتاب الصلاة الأول منه، ونصها فيه: فإن انصرف حين سلم فأكل وشرب ابتداء وإن لم يطل، لكثرة المنافي. وفي بعض رواياتها أو شرب (على البدلية).

إشارة الأخرس هل مثل الكلام أو لا أو المثل بقصد يا همام؟ راجع لجميع ما مر.

أو قيء، أو كلام، وإن بكره أو وجب لإتقاد أعمى، أو صبي أن يقعا في بئر أو نار، أو لإجابته صلى الله عليه وسلم؛ فلا تبطل على الراجح.

ووقع لمالك في الكتاب الأول

من الصلاة في المدونة أنها تبطل.

أيضا في الكتاب الثاني من الصلاة.

فقط.

فقط، سهوا.

إلا لإصلاحها فبكثيره، وبسلام، وأكل، وشرب، وفيها إن أكل أو شرب

ابن الجني:

وحيثما الصلاة فيها يحصل بالاتفاق، وكذلك أثنان وإن يك الواحد منهما حصل	أكل وشرب وسلام تبطل ومنهما السلام في البطلان صححت بالاتفاق عند من نقل.
تقديم الصلاة للطعام والشافعي للطعام قدما وبعضهم مال إلى وفاق ما فالشافعي قال: ذا في حق من ومالك في غيره تكالفا	هو الذي حكي عن الإمام وابن حبيب خير من تقدمنا للشافعي مع إمام العلماء يشغله حسب الطعام فاعلمن وذاك في الخطاب جا مسلما.

سهوا بسجود البعدي ونص ما في الكتاب الثاني ومن تكلم أو سلم من انتن أو شرب في الصلاة ناسيا سجد بعد السلام. (دسوقي).

وعليه فلا فرق بين كثرة المنافي وقتله. واختلاف، واختلف الموقوفون في كيفية الوفاق. ولا تبطل بانفراد كل، ولو بالسلام.

انجبر، وهل اختلاف أو لا للسلام في الأولى أو للجمع؟ تأويلان، أو شرب فقط.

والمراد بالانصراف الإعراض بالقلب ولو لم يزل عن مجلسه. والبناء: الصواب حل الانصراف على ظاهره، وأما الرفض فقد قدمه المصنف.

وبانصراف ثم تبين نفيه كسالم شك. الشك هنا على ظاهره (مع). والمراد بالشك عدم الجواب (فأله ع).

في الإتمام كالشك في أحد ما تقابلا يوجب شكاً في نظير عادلا والفرق ليس بادي الإطلاق.

ثم ظهر الكمال على الأطهر ومقابلته تصح، وهو قول ابن حبيب؛ قياسا على من رمى صيدا يظنه في الحرم فإذا هو في الحل، وعلى من تزوج امرأة يظنها في العدة فإذا هي انتقضت عدتها، وعلى من تزوج امرأة يظنها حرة فإذا هي خل.* وبخوف تعلق القلب فيؤدي ذلك إلى الوقوع في الزنى، وفرق بين الإعادة هنا وعدم إعادة من شك ثم بان الطهر بأن المقصد أولى من الوسيلة. (ثمان).

أو بعده وقبل قضاء ما عليه.
وإنما قال مع الإمام لتوهم
الصحبة باتباع الإمام.

في ركعة
وبسجود المسبوق مع الإمام بعديا،

محمد عالي ابن نعم العبد:

إن سجد المسبوق مع إمام
الأخْب عند العتقي أن يسجدا
لقوله إن لم يكن عليه
وقال إنه يعيد أبدا
لأنه أدخل في الصلاة ما
للعتي، والعزو في الصلاة
من البيان لابن رشد أت.
حمد الله:

قوله
لأنه
وقال
للعتي

وحيثما الإمام بعديا سجد
هل قبله من بعد أن يسأما
بكلها قد أخذ ابن القاسم
والخلف في الأولى لهذا القاسم.

من أدرك البعدي فأحرم لفظ
بطلانها في أربع القولين
وذلك في الزرقان رأي العين.

إمامه
بأنه

أو قبلها إن لم يلحق ركعة، محمد عالي ابن نعم العبد:

ومدرك الركعة أدرك بها
الوقت والفضل مع استخلاف
ولا يعيد في جماعة ولا
وإن يكن مسافرا أتم إن
واستلزم السهو مع الإمام
عشرة أشياء فكن منتهيا
والحكم البنا مع الرعاف
يتم فيها غير ما محصلا
أتم من به اقتداؤه زكن
وشابه المسبوق في السلام.

حمد الله:

تقنيت مسبوق ركعة القضا
ورد ما شهره البستاني
هو الذي عند الرهون مرتضى
بواضح الدليل والبرهان.

أوفى بن آباء:

وإن أتى المأموم والإمام
والشافعي: بالمثاني يتتدي
مقتت أهله الإمام
يا رب بالقهم لكل مبتدى.

عبد الله بن محمد:

إن أخرج المسبوق قبلها ففني
هل هو من بعد قضاء ما عليه
أو يفعل الثاني إذا ما جبرا
سجود مسبوق مقال اقتني
أو هو من قبل قيامه إليه
ثلاثة، أو أولا إن قصرا.

وجوبا، قبل قضاء ما عليه عند ابن القاسم، بناء على أن ما أدرك مع الإمام آخر صلاته، فإن آخره عمدا أو جهلا بطلت، لا سهوا. قدمه قبل سلامه أم لا، ولا على قول أشهب بناء على أن ما أدركه مع الإمام أول صلاته. وتظهر فائدة الخلاف فيمن أدرك ثانية الصبح؛ فعلى قول ابن القاسم يقتت مع الإمام، وعلى قول أشهب لا يقتت إلا بعد قضاء ما عليه.

بني
لا
درك
وإلا سجد

عبد الله:

وحيثا الإمام قبلها سجد فالخلف في قيام مسبوق ورد
هل قبله من بعد أن يسلم أو بعده؟ أو خيرن بينهما
بكلها قد أخذ ابن القاسم والخلف في الأولى لهذا القام.

فإن تركه الإمام وسجده المأموم وكان مترتبا عن ثلاث سنن بطلت على الإمام دون المأموم، وتكون إحدى المستثنيات. فإن آخره الإمام حتى صار بعديا قبل يسجده المسبوق بعد تمام صلاته؟ وهو ما يفيد كلام البرزلي، أو قبل قيامه لتام صلاته؟ وإن كان مترتبا عن ثلاث سنن فالتائي، وإلا فالأول، وهو ما ذكره ابن ناجي.

ولو ترك إمامه

محمد عالي ابن نعم العبد:

إن سجد الإمام قبلها ولم يسجده مسبوق به حتى أتم
صلاته مصلحة الصلاة للبرزلي في الصلاة تأتي.

أو لم يدرك موجبه. محمد عالي ابن نعم العبد:

قاعدة: كل ما لا يحمله الإمام	إن أخر القبلي من يؤم	فحكم من كان به يأتهم
عن خلفه لا يكون سهوه عنه	سجوده قبل السلام، وبه	قول ابن عرفة الإمام النبي
سهوا لهم إن فعلوه.	لا سيما إن كان من لا يحصل	بترك الصلاة أن لا تبطل
قاعدة: كل ما يحمله الإمام	ظاهر ما للغير من كلام	أن يتبع الإمام في السلام
عن خلفه فسوه عنه سهو	ذكر ذاك البرزلي، ونقلنا	حطاب مع مواقف هذا فاعقلا
لهم وإن هم فعلوه. (ابن رشد).	وذا على القول بأن المدركا	يجعلها أولها من أدركا.

محمد مولود بن أحمد قال:

وكل ما الإمام عنهم يحمل فسوه سهو لهم لو فعلوا
ولا يضر سهوه عما لا يحمل إن فعله أو قالوا.

لأنه
للمع
رابط
بني

وأخر البعدي. وجوبا، فإن قدمه عمدا بطلت؛ لا سهوا. وفي الجهل قولان، ابن القاسم: كالسهو، عيسى: كالعمد، ابن رشد: القياس قول عيسى.

يقتضي السجود، ولا عمد يقتضي البطالان لبعض السنن المؤكدة. أي التبعية. لخبر «الإمام ضامن» أي للقراءة والسنن، لا للسجدة والركعات. وإحدى قاعدة ابن رشد: كل ما لا يحمله الإمام عن خلفه فسوه عنه سهو لهم إذا هم فعلوه.

ولا سهو على مؤتم حالة القدوة.

أحد قال:

ال سلم قبل إمام ظن أن سلم كدام
لكان أرجع قبل إتمام يحمل سهو عن إمام
ول يرجع بعد إتمام فيه اخلاف أكابر لعظام

قال ابن القاسم عن مالك عن قبلي ما يتالك
غير ابن عرفة سالك مسلك فيه البعد يرتام
جاء الخطاب المسالك وأفطن كثر فيه لكلام

عبد الله بن محمد:

إذا ظن مسبق سلام إمامه وقام ليقتضي ثم من بعد سلما
إمام فذا المسبق لم يخل أمره من أربع حالات نخذهما مسلما
قيام ركوع، ذا القراءة يستدي ويسجد من قبل السلام ليختما
لنقص نهوض للقيام، وإن يكن جلوس يقيم من غير نقص وتما
وإن يك في حال السجود فرفعه لحال جلوس بعد يسجد فاعلما
وإن يك في هذا السجود قيامه لجزء نهوض قبل يسجد فافهما
وكل الذي صلى بصلب إمامه فغفر للحمل، خذه مسلما

تذييل:

وقد قال في المبسوط: يعتد بالذي بصلب إمام قد قضاه وعمما
وصل على المختار من آل هاشم لدى البدء والإتمام أيضا، وساما
بفضلك يا مولاي للعبد فاغفر مع أصل وفرع يا كريم ترجما

عبد القادر بن محمد:

إذا سلم المأموم قبل إمامه وعاد له قبل السلام وساما
بتسليمه أيضا فصيح صلاته ويحمل عنه السهو من كان قدما
وإن كان من بعد السلام رجوعه فصيح ولكن يسجد القبل فافهما
فعن مالك قال الفتى نجل قاسم: لنقص سلام مع إمام تحتما
وزيد سلام أوقع الشخص وحده فدونك نظم الفرع قد جاء محكما
عزا الشيخ عبد الباقي ذا لابن عرفة فجاء به في إثر شرح متمما
وذا غير مسبق وذو السبق حكمه له مثل نظم النظم دهرما تقدمما

عمدا ولو لم يطل

وبترك قبلي مولود ابن أغشمت:

وترك قبلي الثلاث أبطل بعمره ولو إذا لم يطل
وليس فيه الخلف فيمن يذر سننها على الذي يستظهر
علي الأجهوري ابن عبد الصادق ذكره وانظر ظهور الفارق

سهوا، كثلاث تكبيرات أو ثلاث تسميعات أو بينهما كالجلسة الوسطى.
 وكترك السورة لاشتغالها على نفسها والقيام لها وصفتها من جهر أو سر،
 على خلاف بين شراح الرسالة في هذه.

عن ثلاث سنن

وطال،

أي الترك؛ بأن لم يأت به بعد السلام بقرب. ومثل الطول المانع، كما لو أحدث أو لابس النجاسة
 أو استدبر القبلة أو تكلم عمدا؛ فالظاهر أن قيد العمد راجع للثلاثة.

مع قيد الطول، ولا بطلان مع قيد القلة. وهذا إن تركه سهوا،
 وأما عمدا فتبطل وإن لم يطل. (دسوقي).

في تارك القبلي تبطل تصح تبطل عن أفعالها، ويتضح
 بطلانها عن الثلاث والفساد عن جلسة أو أم قرآن يزداد.

عن ثلاث سنن الترتيب

وإن ذكره في صلاة -وبطلت- فكذاكرها، أي كذاكر صلاة في صلاة: قطع فذ وشفع إن ركع.

يُحْكَمُ بطلان الأولى لعدم الطول الحاصل
 وإلا قبل الدخول في الثانية فكذاكر بعض صلاة في صلاة. **فكبعض.** ولهذا أربعة أوجه: فالأولى
 قول مجمل يأتي تفصيله.

الأولى إن سلم أو ظن السلام،
 وإلا لم تبطل ويرجع لإصلاحها،
 ويعتد بما فعل في المذكور فيها
 ما عدا القبلي.

الغنى

بأن زاد على
 الفاتحة على المعتد.

فمن فرض أو نفل. إن أطال القراءة أو ركع بطلت.

وجوبا إن اتسع الوقت؛
 عقد ركعة أم لا، وكذا إن
 وأتم النفل ضاق الوقت وعقدها **وقطع**
 أي أتمها بسجديتها.
 وإلا تركه وأحرم بالأولى.
 إن كان إماما أو فذا، لا مأموما.
 وإنما قطع في الفرض دون النفل **غيره**، ركعة أم لا، وكذا إن
 لأن الفرض لا ترتيب بينه وبين
 النفل، بخلافه مع الفرض.
 أي النفل، وهو الفرض
 إن ضاق الوقت؛ عقد
 ركعة أم لا، ولم يضق ولم يعقدها
 (أي لم يتمها بسجديتها).

من الثانية فإن سلم
 عمدا أو جهلا بطلت
 لقوله: رجع إن قدم أو أخر.

ولو في الصباح والجمعة على المذهب،
 وأعاد هذا النقص على حكم شفعه.
 وندب الإشفاع إن عقد ركعة، وإلا رجع بلا سلام،
 يحصل طول ولا رجع

لقوة الفرض وضعف النفل.
 ومن نفل في فرض تمادى عقد ركعة أم لا، أطال القراءة أم لا.

كفي نفل إن أطالها بأن خرج من الفاتحة أو ركع.

تبطل الصلاة
وهل بتعمد ترك سنة

تبطل وهو قول مالك وابن القاسم، وشبهه ابن عطاء الله

رد المحتار

أو لا ولا سجود؟ خلاف.
عبد الوالد لم تبطل
فعلنا اتفاقا، وقولي
على المشهور. سهواً.

وبترك ركن وطال،
أي كما تبطل بترك شرط،
من طهارة أو استقبال أو
كشرط، ستر عورة على التفصيل المتقدم.

مؤكدة داخلية في ماهية الصلاة ولم تشتهر فرضيتها. والمراد الجنس الصادق بالمتعدد.
ومثلها السنتان الخفيفتان الداخلتان من فذ أو إمام. وكون المراد الجنس بناء على
ما قاله سند من أن الخلاف جار في السنة الواحدة والمتعددة، وعلى ذلك مشى المواق.
وقال ابن رشد: محل الخلاف في السنة الواحدة. وأما إن ترك أكثر عمدا
فتبطل اتفاقا عنده. والأول أقوى.

فإن قيل: السجود القبلي سنة وقد قالوا إذا تركه وطال بطلت ولم يجرأ فيه الخلاف،
فالجواب أنه لما شابه بعض أركان الصلاة تقوى جانبه فلم يجر فيه الخلاف؛ بخلاف
غيره من سنن الصلاة، فإنه لم يشابه شيئا من الأركان، فلم تحصل له قوة.
أو يقال: اللازم على ترك السجود القبلي المرتب عن ثلاث سنن ترك أمرين:
السجود وموجبه؛ بخلاف ترك السنة عمدا من أول الأمر. كذا قرر شيخنا العدوي.
والأحسن أن يقال: إنما حكموا بطلان الصلاة بترك السجود القبلي مراعاة للقول
بوجوبه. (دسوقي).

وعليه فيعيد في الوقت أخذ ما قالوه في المشتغل عن السنة. وهذا القول هو الأرجح،
لا اتفاق مالك وابن القاسم عليه، والأول قد ضعفه ابن عبد البر وإن شهره بعضهم
كما أشار له المصنف بقوله: خلاف. وقد شنع على القول الأول القرطبي في الكلام
على آية الوضوء من سورة المائدة: قال إنه ضعيف عند الفقهاء وليس له حظ
من النظر وإلا لم يكن بين السنة والواجب فرق. (دسوقي).

محمد آتب بن احميت:

ومدرك أخرى سوى الثنائيه	جلوسه الوسط كان ناسيه
ونسي السجود حتى طالا	لم تبطل، الخطاب ذاك قالا
نقلًا عن المؤار وهو كاف	معللا له بالاختلاف.
وتارك السنة عامدا فلا	شيء عليه، وكذاك جهلا
وهو الشهير، وسليل القاسم	براه، والبطل إلى عيسى نبي
وقيل: بالسجود أيضا يجبر	وقيل: في الوقت يعيدها المُر
وإن تكن لعزو ذا تتوق	ذكره إمامنا زروق.

مولود ابن أغشمت:

من كان في قبله قد بدا	أثنائه أن لا له يلزما
سلم من ساعته آتيا	بسجدين بعد أن سألما.

محمد مولود بن أحمد قال:

أعد للاصفرار حيث تنسى
وللطلوعين كذا إن عن إذا
قولان في العاجز عن ستر ولا
نجاسة أو قبلة أو لبسا
لن النجاسة تصل عاجزا
يعيد من يجز أن يستقبلا.

أي المتروك سهواً، والتدارك الإتيان بالركن فقط، من غير استئناف ركعة.
والعود للركن إذا ما التارك لم يعقد أو يسلم التدارك.

وتداركه، إن لم يسلم معتقدا الكال: بأن لم يسلم أصلاً، أو سلم ساهياً عن كونه في صلاة أو غلطاً،
فيأتي به كسجدة ويعيد التشهد. فإن سلم معتقدا الكال -ولو من اثنتين- سواء
قصده التحلل أم لا، فات تداركه، لأن السلام ركن حصل بعد ركعة بها خلل،
فأشبهه عقد ما بعدها. فيأتي بركعة كاملة إن قرب سلامه ولم يخرج من المسجد
كما يأتي؛ فإنه مرتب على مفهوم هذا الشرط، وإلا ابتدأ الصلاة.
أحد قال:

ومن يزد لفظ السلام وحده قيل: عليه سجدتان بعده
وقيل: لا، لأن لفظة السلام اسم من أسماء الإله يا همام
ومن يزد إلا السقط أو السلا سجوده محقق بعد السلا (م).

ولم يعقد ركوعاً أصلياً من الركعة التي تلي ركعة النقص إن كان في غير الأخيرة، وأما الزائد فلا يفوت
بالتدارك على المشهور، وقيل يفوت به، وعليه فهل ينوب عن ركعة الخلل أم لا؟
عقد ركوع زائد لم يفوت وعند قوم للسفوات أثبت
عليه هل ينوب عن ذات الخلل أم لا؟ وذلك في الثان قد نقل.

وهو رفع رأس، عند ابن القاسم، والانحناء مع إلا في عشر مسائل رجع فيها ابن القاسم لأشهب
وضع اليدين على الركبتين عند أشهب.

اباه بن محمد عالي ابن نعم العبد:

أي سائلي عما يفوت بالانحناء فدونكه نظماً وأوله الجهر
سجود ثلاثة ثم بعض فسورة فتكبير عيد فالركوع كذا السر
وثامنها في العدد تكرر سورة وتاسعها التنكيس عفوك يا بر
وعاشرها - إن رمت - قطع مغرب لراتب قوم، فالمسائل ذي عشر.

في فوت تداركه بالانحناء في الفرض ولا يأتي
بها؛ بخلاف النفل، فإن فاتت بالانحناء أعاد
لترك ركوع، فبالانحناء كسر وتكبير عيد، وسجدة تلاوة، السجدة بعد إعادة آيتها
في الركعة التي تلي الفائت سجود التلاوة فيها.

وذكر بعض، أو القبلي المترتب عن ثلاث سنن. أي المغرب. في فوت القطع بالانحناء للركعة الثانية
على المشهور. فإن الانحناء في الثانية يفوت القطع
والدخول مع الإمام ويوجب الإتمام. فإن لم ينحن
فيها قطع ودخل معه، والمعتمد أن من أقيمت عليه
المغرب وهو بها وقد أتم منها ركعتين بسجودها فإنه
يتم. وأما غير المغرب فسيأتي في فضل الجماعة عند
قوله: وإن أقيمت عليه وهو في صلاة قطع إن خشي
فوات ركعة. إلخ.

يفوت قطع مغرب لراتب قل بانحنأ ثالثة يا صاحبي
أو بتمام سجدي ثالثة وذا هو المشهور في الرواية
وغير مغرب إذا ما رفعاً من سجدي ثالثة فلتسمعا.

ثم ذكر مفهوم قوله: إن لم يسلم فقال..

أي وإن سلم معتقدا الكال فات التدارك وبني..
على ما معه من الركعات وألقى ركعة النقص
وألقى ركعة كاملة بدلها.

وبني - إن قرب ولم يخرج من المسجد -

عند أشهب. ولو صلى بصحراء فهل الصفان أو الثلاثة،
أو ما لم يجاوز الصفوف بقدر ما يمنع أن يصلي بصلاتهم،
أو بالعرف؟ ثلاثة أقوال. فالواو بمعنى أو. فإن طال بالعرف
أو خرج من المسجد بطلت واستأنفها. فإن صلى بغير مسجد
فالطول عند الثاني أن يصل إلى مكان لا يمكن الاقتداء بين من
فيه ومن في موضع صلاته. فإن مكث بمكان صلاته فالطول
بالعرف اتفاقاً.

الطول بالخروج عند أشهب والعتي للعرف فيه ذهباً.
محمد مولود بن أحمد قال:

وركعة النقص إذا يجاء بركعة تخلفها البناء
وإنما يبني إذا فات محل تدارك الركن الذي به أخل.

في القرب من صلى بصحراء قوله بأنه الصفان والثلاثة
وقيل: ما فيه يصلي بصلاتهم، أو العرف، الثمان نقلاً.

أي الإحرام بمعنى التكبير، وأما النية فلا
بد منها ولو قرب جداً.

جديد واجب غير شرط.
والظاهر ندب رفع يديه عند شروعه.

بإحرام، ولم تبطل بتركه، وجلس له

وانظر ما حكم الجلوس؟ والظاهر الوجوب.

وانظر إن لم يجلس، والظاهر الصحة.

محمد مولود بن أحمد قال:

على الأظهر. وقيل: يكبر قائماً ثم يجلس، وليبين إن فات على ما سلفاً من ركعاته بأن يأتفأ
ركعة أخرى محرماً إن ساءما واجلس له إن تذكر قائماً
أو أحرمن واجلس أو أحرمن ولا تجلس والاول عليه عولا.

الشيخ محمد حامد:

يجلس للإحرام للبناء من السلام في اثنتين جاء
وإن يكن سلم من وتر فلا يجلس للإحرام عند من خلا
إذ ليس للجلوس هاهنا محل كذا إذا ذكر بعد ما استقل
فكلهم في حال رفع من سجود يحرم، لا من القيام والقعود.

ولما قدم أن من ترك ركنا فإنه يتداركه إن لم يسلم ولم يعقد ركوعا وإلا فات التدارك، كان مظنة أن يقال: هذا ظاهر إذا لم يكن الركن المتروك السلام، فلو كان السلام -الذي لا ركن بعده- فما حكمه؟ أشار إلى جوابه وأنه على خمسة أقسام بقوله:

وأعاد تارك السلام التشهد، استأننا بعد الإحرام جالسا، ليقع سلامه بعد تشهده، وسجد بعد السلام إن طال طولا متوسطا أو فارق موضعه، وإن طال جدا بطلت، ومحل سجوده للسجود بعد السلام إذا طال طولا متوسطا أو فارق مكانه.

مولود ابن أغشمت:

والخلف في السلام سهوا أم لا يخرج عن حكم الصلاة أو لا
ثم على الإخراج بالإحرام يرجع هذا الخلاف في سلام
قصد تحليلا به وهو يرى تمامها ثم له الشك طرا
وإن يسلم ساهيا قبل التام فليس يخرج بإجماع الأئمة.

متوسطا، إن وقع سهوا.
الخرفاء كثيرا أو

بعد السلام من غير إعادة تشهده وبالإحرام.

وسجد إن انحرف عن القبلة كثيرا - وهو خامس الأقسام - بطلت. بلا طول أصلا، فإن انحرف يسيرا اعتدل وسلم ولا شيء عليه، فإن طال

كثيرا - من نسي السلام ثم تذكره بعد طول لا يمنع البناء أعاد التشهد ثم سلم. فرج: من نسي السلام ثم تذكره بعد طول لا يمنع البناء أعاد التشهد ثم سلم. وسواء أفارق موضعه أم لا، وهذا هو المشهور. وقيل: لا يعيد التشهد؛ أما إن تذكره بالقرب جدا فإنه يسلم فقط، فإن انحرف عن القبلة استقبل وسلم ثم سجد بعد السلام، يستوي في ذلك من تذكر بالقرب جدا ومن تذكر بعد طول لا يمنع البناء. والطول شرط في مطلوبة إعادة التشهد، سواء أكان معه موجب السجود (وهو الانحراف عن القبلة) أم لا والانحراف شرط مطلوبة سجود البعدي، سواء أكان معه موجب إعادة التشهد (وهو الطول) أم لا. فالصور أربع:

- يتشهد ويسجد إن انحرف مع طول.
- لا يتشهد ولا يسجد إذا تذكر بالقرب جدا ولم ينحرف.
- يتشهد ولا يسجد إن طال ولم ينحرف.
- يسجد ولا يتشهد إن انحرف ولم يطل.

أما الطول الكثير الذي يمنع البناء فتبطل الصلاة معه رأسا. والله أعلم. وتتخذ الصور الأربع من قول "المص" وأعاد تارك السلام التشهد. إلخ.

أحمد بن محمد بن محمد سالم؛

يا سائلا عن تارك السلام فإن يمكن ذكره ولم يطل فإخذ ذا من قوله في المختصر: وإن يفارق موضعا أو طالا فليأت بالسجود والإحرام لذا أشار القدوة الشيخ المحام وإن يكن بعد انحرف ذكرها فليأت بالسلام والسجود وحيث طال الأمر جدا بطلت يؤخذ ذلك من أبي الضياء؛ أحمد أيضا:

لكننا الشيخ الأمير قد نصر ما قاله حسن نتائج الفكر.

وقيل: بل سلام من يقوم تارك المأمور إن اقتاس وإن سلم الإمام قبل سجدة تارك المأمور إن اقتاس وإن سلم الإمام قبل سجدة تارك المأمور إن اقتاس وإن سلم الإمام قبل سجدة تارك المأمور إن اقتاس وإن سلم الإمام قبل سجدة تارك المأمور إن اقتاس

عبد الله:

قال يوسف بن كثير يحتجني بغيره قاله السنائي.

وهل رجوعه سنة أو نذر؟ قولان مستفادان من قوله: وهل يعتمد ترك سنة أو لا؟ والمشهور إلحاق الجاهل بالعاقل (ثان).

ورجع تارك الجلوس الأول والمراد به ما سوى جلوس السلام، فيه الخلاف، والسجود رجع.

ولو لم يبق فيها منهما إلا أثلة **وركبتيه ولا تنجس** عليه في تركبته، لأن كل ما لا
 إن لم يفارق الأرض بيديه **ولا تنجس** عليه في تركبته، لأن كل ما لا
 رجوع عما أو جهلا على المشهور ولو قرأ، ما لم يتم القراءة.
 وهل المراد بالقراءة الفاتحة أو الفاتحة والسورة؟

ولا تبطل إن رجع أو ولو استقل
 قبل الاستقلال عما أو جهلا أو سهوا اتفاقا بين...
 ورجع عما أو جهلا على المشهور ولو قرأ، ما لم يتم القراءة.
 وهل المراد بالقراءة الفاتحة أو الفاتحة والسورة؟

الشيخ محمد المامي:
 مسألة من رجع للأرض بعد الفراق
 صوره يكوّم تسع ست صور الاتفاق
 صححت منهم في أربع والمشهور أتلت بواق.

أحمد فال:

وتبعه مأمومه
 في الصور الثلاث وجوبا. واستحب
 ابن حبيب التسيب له قبل اتباعه،
 فإن لم يتبعه عما أو جهلا بطلت
 لا سهوا أو تأويلا.
 كان أرجع ما فات استقل
 ول كان أرجع ما كمل
 وآل يعمد وآل يجهل
 في المشهور أمّن الشقاق
 غير إلى كل لكرائي
 باتفاق أهل الدراي
 مشهورين في الرواي
 عامد جاهل بطلت غاي
 وإلى كان اسنه يلاق
 راه تمث باتساق.
 مسألة من رجع..

أي السلام، إن رجع
 وقبله إن لم يرجع.
 وسجد بعده،
 "بأنه يترك في الرجوع"

كنفل * التشبيه في الرجوع وسجد البعدي.
 * قام فيه من اثنتين ساهيا وأل حال أنه..

فيرجع ولو ركع، ويسجد
 بعده. وإن لم يرجع لم تبطل رعيه للخلاف.
 لم يعقد ثالثته.

والإنرجع
 "بأنه يترك في الرجوع"

وفي الخامسة مطلقا *
 عقد ركعة أم لا، عما أو فرضا أو نفلا.
 عقدها أم لا، بناء على أنه لا رأي من الخلاف إلا ما قوي دليله واشتبه
 عند الجمهور، والخلاف في التنفل بأربع قوي، بخلاف التنفل بغيرها.
 فإن لم يرجع بعد تذكره حين قام للخامسة بطلت.
 ومعنى بخلاف غيره أي بخلاف الخلاف في جواز التنفل بالست والثمان
 فإنه ضعيف. وحينئذ فلا يتم ما قاله اللخمي من شفع الخمس والسبع
 مراعاة للخلاف. (دسوقي).

ولا يصح أن يدخل الفرض في الإطلاق لمنافاته لقوله: وسجد..
 وثالثة في التنفل من غير عاقد وخامسة بالعكس إن هو لم يعد
 إذا لم يعد عنها روي عدم البطل
 فتبطل بالإطلاق من صور القول.

لأن سلامة الركعة
و سجدة قبله فيها

أي في تكبيله أربعا وفي قيامه للخامسة لنقص السلام بمحله في الصورتين،
ولو جود الزيادة في حال قيامه للخامسة. وأورد على هذا التعليل أنا لا نسلم أنه
إذا نقص السلام يسجد له قبل السلام. ألا ترى أن من صلى الظهر خمسا فإنه
يسجد بعد السلام مع أنه نقص السلام من محله؛ وأجيب بأن الزيادة في الفرائض
محض تعد؛ فهي بمنزلة العدم باتفاق، فكان السلام لم يتأخر عن محله، بخلاف
الزيادة في النفل؛ فقد قيل بها في الجملة، فهناك من يقول: النفل أربع
وعندنا أنه اثنتان، فهو قد نقص السلام من اثنتين عندنا حال تكبيله أربعا.
ولا يقال السلام فرض فلا يجبر بالسجود لانا نقول: مراعاة كون النفل أربعا يصير
السلام من الركعتين كسنة من حيث إن له تركه. (دسوقي).

محمد مولود؛

وذاكر الركوع قام أبنا
ولا يضر أوبه محدودبا
وهل كذاك رفعة؛ أو يحكي
إليه والقيام زيد ركن.

وتارك ركوع يرجع قائما،

وعليه إن رجع محدودبا لم تبطل. وقيل يرجع محدودبا، وعليه إن رجع قائما بطلت.
وسكت "المص" عن تارك الرفع من الركوع. ابن حبيب: يرجع قائما، وعليه إن رجع
محدودبا لم تبطل. ابن المواز: يرجع محدودبا، وعليه إن رجع قائما بطلت. ولعل "المص"
رأى رأي ابن حبيب صوابا فاستغنى بذكر الركوع عن ذكر الرفع منه.

شيئا من القرآن يقع
الركوع عقب القراءة.

ظاهره ولو جلس لها أولا.

وسجدة يجلس

محمد مولود بن احمد قال:

وسجدة واحدة يقعد لها
وهل ولو أدى الجلوس قبلها؟

لا سجدة أولى، فلا يجلس لها؛ بل ينحط من قيام.

المنسي ركوعها. وقيل يجبر، بخلاف العكس، ولوجوب ترتيب
الأداة تارة يسجد قبل السلام وتارة يسجد بعده.

ولا يجبر ركوع أوله بسجود ثانيته. ولا تضم ركعة لركعة
أباه: أي فعلها لفعلها في المثبت.

المنسي سجودها

وبطل بأربع سجدة من أربع ركعات الأول، وبني على الرابعة وسجد قبل نقص السورة.
هذا إن تذكر قبل السلام، وإلا بطلت.

الثلاث

بأنه تارة

ومفهوم قوله لفظ وإمام أن ركعات
المأموم لا تنقلب حيث لم تنقلب
ركعات إمامه.

ببطلانها لفظ وإمام.

والثالثة ثانية ببطلانها
وسجد قبل السلام

ورجعت الثانية أولى ببطلانها
وإن شك في سجدة لم يدر محلها،
سجدها، كلام مجمل يأتي تفصيله.

يصح أن يكون معناه أنه شك في تركها،
وأن يكون تركها محققا ولم يدر محلها،
والحكم فيهما واحد.

أي وإن تذكرها في تشهد الركعة الأخيرة سجدها لعل محلها لم يفت، و..

لعل محلها فات. وسجد قبل السلام لاحتمال كونها من ذوات السور.

سجدها لعل محلها لم يفت وأتى..

لعل محلها فات، وسجد قبل السلام لأنها من ذوات السور.

أي وإن ذكرها في قيام ثالثته.

وفي الأخيرة يأتي بركعة وقيام ثالثته بثلاث، ورابعته بركعتين، وتشهد قبل الإتيان بالركعتين.

سجدها لعل محلها لم يفت وأتى..

فإن تذكرها في قيام الرابعة فهو قوله..

واحدة وترك الثانية سهواً. مأمومه بل يجلس في القيام أي لم يتبعه.

وإن سجد إمام سجدة وقام لم يتبع، وسبح به، وجوبا، له لعله رجع. فإن رجع سجدها هو ومأمومه معه، فإن لم يسجدوا له بطلت صلاتهم، فإن لم يرجع لم يكملوه لأن "المص" اتبع سجنون في هذا الفرع وهو يرى الكلام لإصلاحها مبطل..

لعلها معه، وتصير أولى للجميع إن كانت ركعة النقص هي الأولى. ولا يسجدونها لأنفسهم، فإن يسجدوها لم تجزئهم عند سجنون لكنها لا تبطل عليهم مراعاة المذهب ابن القاسم القائل إنهم يسجدونها لأنفسهم. فإن رجع إليها الإمام بعد أن يسجدوها وجبت عليهم إعادتها معه عنده، وأما عند غيره فلا يعيدونها معه.

فإذا خيف عقده قاموا،

ولا يجلسون معه لأنه كإمام جلس بعد الخامسة فلا يتبع. ولا يسجدونها لأنفسهم عند سجنون، فإن يسجدوها لم تجزئهم، لكن لا تبطل صلاتهم. ويسجدونها لأنفسهم عند ابن القاسم وتجزئهم وهو الموافق لإحدى قاعدتي ابن رشد: كل ما لا يحمله الإمام عن خلفه فلا يكون سهواً عنه سهواً لهم إذا هم فعلوه.

فإذا قام في الثانية في نفس الأمر يظنها تالفة قاموا واتبعوه ولا يجلسون.

في نفس الأمر يظنها رابعة. والتشبيه في أنهم يقومون. فإن تذكر قبل سلامه أتى بركعة وقام فيها المأمومون وصحت للجميع.

كقعوده بثالثة،

بطلت عليهم بمجرد السلام ولو لم يطل، لأن السلام بمنزلة الحدث عند سجنون. و..

بناء فوراً بفاتحة، ولا ينتظرونه قدر بنائه، وقيل ينتظرونه لأن صلاتهم مرتبطة بصلاة إمامهم والإمام لو تذكرها لأتى بها بناء فوراً.

فإذا سلم أتوا بركعة، وأهم أحدهم، وسجدوا قبله.*

لتحقق التقصان في السورة من ركعة الجلسة الوسطى. (عق). ندباً وصحت لم دونه

الركعة الثانية، لأن الأولى لما بطلت رجعت السورة والجلوس الأوسط ناسياً عقب الثالثة التي صارت ثانية في نفس الأمر. والتقص الحاصل من الإمام أسقط

وقد مشى "المص" على قول سجنون وهو ضعيف. والمعتمد قول ابن القاسم إنه إن لم يفهم بالمسبح كله فإن لم يرجع بالكلام يسجدونها لأنفسهم ولم يتبعوه في تركها وإلا بطلت عليهم. ويجلسون معه ويسلمون بسلامه، فإذا تذكر ورجع لسجودها لم يعيدها معه على الأصح، وهو قول ابن المواز وصححه اللخمي والمازري. ←

وهذه المسألة من جملة المستثنيات من قولهم: كل صلاة بطلت على الإمام بطلت على المأموم.

مختص بابه:

وكل ما على الإمام قد بطل
إلا لدى نسيان أو سبق الحدث
كذلك من لم ينو الاستخلافا
واذكر سقوط نجس أو ذكره
إن فارقه وكذا إن انحرف
وذكر قبلي ثلاث فبأثت
مقهقه غلب فيها أو سها
وفي الثلاثة الأخيرة الأصح

الشيخ ميارة:

وإن صلاة للإمام بطلت
إلا لدى عشرة وواحد
ذكر النجاسة سقوطها وزد
وكشف عورة سجود أغفلا
وإن على نفس يخف أو مال
مسافر لدى الصلاة قد نوى
مسافر غلب أو إذا نسي
ذكر الفوائت اليسيرة اعلمنا
في كلها يستخلف الإمام
أعني ولكن مقهقه سها
مشهورها البطلان للكل فلا
ثم إذا عجز قل عن القيام
عن أم قرآن كذا إن رعا
صلاته تصح إن تأخرا
وإن تقف على سواها فاضمنا

ولما فرغ من بيان ما إذا أخل الإمام والقذ ركن أخذ في بيان ما إذا أخل المأموم به مبينا أن الإمام لا يحمله عنه، وأن قوله: ولا سهو على مؤتم حالة القدوة خاص بالسنة، فقال..

صوابه يؤيد.

وإن زوم

والرحم لغة الضيق والحبس. ومنه قول الشاعر:
من خصه الله بنعمائه وعم بالفضل جميع الأنام
ازدحم الناس على بابه والمنهل العذب كثير الزحام.

حتى فات. يعني أن المأموم إذا منعه الزحام (أي تضيق المأمومين عليه)

مؤتم أي مأموم. عن ركوع من أن يأتي بالركوع مع الإمام فإنه يتبع الإمام بأن يأتي بالركوع

الذي سبقه به. (مع).

أي نحو كل منهما. نحو العباس الغفلة، ونحو الازدحام اشتغاله بحل إزاره أو ربطه أو أخذته شجرة
أو تعمد. والازدحام شاغل مع بقاء العقل، والعباس شاغل مع عدمه. وأتى بهما معا لينبه على أن
المانع سواء أحصل من الله بواسطة كالازدحام ونحوه، أم بلا واسطة كالعباس ونحوه. ولا فرق بين
ذي العذر وغيره إلا أن ذا العذر لا يأثم وغيره يأثم، والظاهر بطلان صلاة غير ذي العذر.

نعلمنا خفيضا لا
ينفك الوضوء، أو نحوه
أو نعس، أو نحوه

وجوبا على المشهور. وبحل اتباعه إذا تيقن إدراكه قبل الرفع من السجدة الأخيرة؛ بأن يدركه في الأولى أو يتبعها أو في الأخيرة، وإلا فلا يتبعه. فإن تيقن إدراكه وتبعه وأدركه وافق ظنه الصواب، وإن لم يدركه فقليل: لا يأتي بالسجدة، وقيل: يأتي بهما ولا يعتد بهما. فإن قيل: ما فائدة الإتيان بهما مع عدم الاعتداد بهما؟ فالجواب أنه أدب مع الصلاة. وإن تيقن إدراكه ولم يتبعه عمدا أو جهلا بطلت، وسهوا بطلت تلك الركعة. وإن لم يتيقن إدراكه فحكه أن لا يتبعه، فإن امتثل فلا كلام، وإن اتبعه فأدركه خاطر وسلم، وإن لم يدركه عمدا أو جهلا بطلت الصلاة كلها، أو سهوا بطلت تلك الركعة. محمد الحارثي: لا نص. عبد الباقي: يلحقه من أول وهلة.

اتبعه*

في حق الداخل، وأما هي فلا يتبعه فيها؛ بل يخبر ساجدا. فإن اتبعه عمدا أو جهلا بطلت، وسهوا بطلت تلك الركعة. هذا هو المشهور من أربعة أقوال: قليل: لا يتبعه مطلقا؛ لا في الأولى ولا في غيرها، وقيل: يتبعه مطلقا، وقيل: يتبعه في غير الأولى في غير الجمعة، فإن اتبعه في الأولى عمدا أو جهلا بطلت الصلاة كلها، وسهوا بطلت تلك الركعة.

في غير الأولى

فإن رفع تمادى: أي لا يسجد ما لم يعقد الإمام ركعة، وإلا رجع لإصلاح الأولى لأنه شرط في الركعة المانعة من التلافي ما لم يخش فوات ركوع الرابعة. ولو علم أنه إن كل المرجوع عنها أدركه في سجود الرابعة.

ما لم يرفع

الأول اتفاقا، وكذا الثاني على المشهور. السهوي: لا بد أن تكون ثانيته ثانية إمامه. "عق": ولو لم تكن ثانيته ثانية إمامه، فإن اتبعه بعد الرفع من سجودها عمدا أو جهلا بطلت الصلاة كلها، أو سهوا بطلت تلك الركعة فقط.

من سجودها،

عقد الركوع بسجود اعتبر في راعف ذاكر فرض من غدر
ومن أقيمت وهو فيها والمغير فضل الجماعة على القول الشهير
تذليل: قلت كذا الذي لفرض أخرجا مع اعترافه على ما شهِرنا.

(المغير هنا المزاخم).

أو سجدة، في الأولى أو غيرها، أي في الإتيان قبل
سجدة لتأصله في المأمومية بعقد الركوع فإن لم يطمع فيها بالسجدة.
مع الإمام.
عقد إمامه التي تليها؛ بأن ظن أن إمامه تمادى على ترك السجدة المزاحم عنها واتبع الإمام فيها هو فيه، فإن سجدها وأدركه خاطر وسلم، وإن لم يدركه عمدا أو جهلا بطلت، وسهوا بطلت الركعة أو الركعتان.

بعد سلام الإمام؛ فهذا حكمه، فإن فعله فواضع، وإن اتبعه فأدركه خاطر وسلم، وإن لم يدركه وإلا
وقضى ركعة. عمدا أو جهلا بطلت الصلاة كلها، أو سهوا بطلت كلتا الركعتين.
بأن طمع فيها قبل عقد إمامه، فإن لم يسجدها عمدا أو جهلا بطلت، وسهوا بطلت تلك الركعة.

فإن أدركه وافق ظنه الصواب، وإن لم يدركه بطلت الركعتان: الأولى لعدم الإتيان بها على الوجه المطلوب والثانية لعدم الإتيان بها مع الإمام. وإن طمع في إدراكه ولم يتبعه عبداً أو جهلاً بطلت الصلاة كلها، وسهواً بطلت تلك الركعة.

سجدها،

وسكت "المص" عن حكم من زوم عن ركوع ثم لم يمكنه اتباعه فلحق به، ثم زوم عن الركوع الآخر. وحكمه أن يرجع إلى الركوع الأول؛ إذ يشترط في الركعة المانعة من التلافي إمكان فعلها مع الإمام. وبقي عليه أيضاً حكم من زوم عن الرفع من الركوع، وحكمه الجريان على قول أشهب وابن القاسم المتقدم عند قوله: إلا ترك ركوعاً فبالاحتناء. وإن ذهبنا إلى قول أشهب يكون كالسجود، وإن ذهبنا إلى قول ابن القاسم يكون كالركوع.

عبد الله بن محمد:

مزاحم السجود في الأخير
أقْبَى به إن لم يسلم الإمام
حبرت نظمه لكم تحبيره
أو يطل الزمان من بعد السلام.

ترك السجدة المزاحم عنها، لأنه سهو في حالة القدوة. وأما إن شك في تركها وقضى الركعة فإنه يسجد بعد السلام لاحتمال أن يكون سجدها والركعة التي قضى بعد الإمام محض زيادة. وهذا راجع لقوله: تمادى وقضى ركعة. وهذا يلغى فيقال: من لا يسجد عليه إن يقن سهوه وإن شك سجده.

بعد صلاة زيادة
ركعة التقصير
ولا يسجد عليه إن يقن.
ولا يسجد

المختار بن أُلما:

يا قارئ السهو هاك لغز مسألة
إن شك في سهوه سن السجود له
شخص يصلي، فبين كي ترى حكا
ولا سجود عليه إن به جزمًا.

محمد سالم ابن أُلما:

إن زوم الشخص ذا عن سجدة ويدا
إمامه لركوع اللت تلي فله
أن ليس يأتي بها إلا وقد ختما
إلغائها وقضى ذاك الركوع، وما
ترك السجود كما من قبلنا رسماً
أما إذا شك فالسعي قد لزما
إذ شكه يقتضي أمرين قد علما
لعل ركعته هاتيك زائدة

وإن قام إمام الخامسة

صوابه زائدة. رجع وجوباً متى ما علم، فإن لم يرجع وتمادى بعد علمه أبطل عليه وعلى من خلفه، فإن لم يعلم فأمومه على خمسة أوجه. وحاصل هذه المسألة أن الإمام إذا قام لخامسة فحكمه الرجوع متى علم، فإن علم ولم يرجع بطلت عليه وعلى من خلفه. وإذا قام لزائدة بحسب الظاهر فلأموم حالان: إما أن يتيقن انتفاء الموجب أم لا، وفي كل منهما أربع صور، لأن الشخص في كل واحدة منهما إما أن يفعل ما أمر به أو يخالف عبداً أو سهواً أو تأويلاً؛ فتبين انتفاء الموجب إن فعل ما أمر به من الجلوس صحت صلاته بقيد: أن يسبح وأن لا يتبين له وجود الموجب، وإلا بطلت، لقوله: ولما قبله. إن سبح، ولقوله: لا لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع. وإن خالف عبداً - بأن قام - بطلت إن لم يتبين له الموجب، وإلا صححت على قول ابن الموار. واختار اللخمي البطلان مطلقاً: أي سواء أتبين له موجب القيام أم لا. وما لأن المواز هو الموافق لمفهوم ولم يتبع في قول "المص": لا لمن لزمه اتباعه في نفس الأمر ولم يتبع. وإن خالف سهواً فقام لم تبطل اتفاقاً، وكذا تأويلاً على ما اختاره اللخمي. ثم إن استمر الساهي والمتأول على يقين انتفاء الموجب لم يلزمها شيء، وإن زال يقينها لقول الإمام: فمت لموجب فهل يكفیان بتلك الركعة التي فعلها مع الإمام أم لا بد من ركعة بدل

ركعة الخلل. وقد جزم "المص" أول كلامه بالثاني في الساهي فأحرى المتأول. لكن مفهوم قوله: لم تجزه الخامسة إن تعمد بها أن الساهي يجتزى بها دون المتأول. وأما من لم يتيقن انتفاء الموجب: بأن يتيقن أن قيامه لموجب أو ظنه أو توهمه أو شك فيه، فإنه يقوم مع الإمام. فإن فعل فواضح، وإلا وإن خالف مجلس عمدا بطلت إلا أن يوافق نفس الأمر على ما استظهره الخطاب. وإن جلس سهوا لم تبطل ويأتي بركعة، وإن خالف متأولا كالعالم على المعتمد. (البناني والدسوقي).

الرهوني:

وإن إمام قام للزيادة
فقدو تبين لها فيجلس
فأول أحواله لأربعه
فصحة لدى الجلوس إن يدم
وإن يتم فابطلن في العمد
في السهو صحح فعله وأطلقا
وإن يقم ثان فصصح فعلها
ما لم يكن جلوسه موافقا
هذا الذي قد قاله جمع سموا
في الشك - أحرى الجزم والظن - فما
قداد لمن لحصه برحمي

فقدت قسبان خذ إفاده
أو لا فعكسه كما قد أسسوا
تبلغ والثاني كذا فلتسمعه
على يقينة وتسبيحا يؤم
إلا إذا وافق فافهم قصدي
كذلك تأويلا كما قد حقتا
وعكسه بالعكس إلا إن سها
لخارج فصصحن وأطلقا
وهو مخالف لما قبل رروا
لصحة وجه لمن قد سما
ومن لتقريب أجاد نظاما.

اتاه بن يحظيه:

فجالس ناف لموجب تصح
تغير اليقين بعد ما ركع
وإن يخالف حكمه في العمد
ويجمل مواز مقيد بما
وقيد السوار قيد ذا الأخير
وحيثما خالفه في السهو
وهل له بالركعة اعتداد؟
وحيثما خالف تأويلا تصح
سهوا وركعة الذي تأولا
وقائم وحكمه القيام
وفيما تبطل إن يخالف

في السهو والبطل لموجب تصح
وقيل: إن ساء قيده يقع
أبطل بصورتيه دون جحد
إن لم يقل: لموجب قمت الإمام (م)
لم يجمع المأموم بالضد جدير
فصحها في الصورتين مروى
من نصه الخلاف مستفاد
قمت لموجب وبطل متصح
كركعة الساهي خلافها جلا
في الصورتين صحها يرام
عمدا، وللخطاب قيد ذا بقي.

وفي الرهون أنه مسأ
ووجه قول الخطاب
والظن عندهم به مسلم
وجالس قيد شك في التام
وحيثما خالف سهوا صحح
في الصورتين عندما تأولا

وشك فالبطل هنا مسلم
بالظن، فهي قولة الصواب
كما من التبين عنهم يعلم
فطرا اليقين للإسلام
في الصورتين وكذا البطل انتج
أني قدم الظن بشرعا على (وهم).

فجوبا ويسح وجوبا،
فإن لم يقم كنه وصلاته، وإلا
صحيحة إن لم يتغير يقينه،
فإن ترك التسبيح بطلت.

فتيقن انتفاء موجبها مجلس،
بأن تحقق الموجب أو ظنه
أو شك فيه أو توهمه.

إلا إن تبين أن ما فعلوه من المخالفة
موافق لما في نفس الأمر، فتصح.

عمدا، بطلت فيهما،
من التام والجلوس.

اتبعه، فإن خالف

والله أعلم
والله أعلم

الإمام

إن تغير يقينه
وقبل لا يعلمها

إن لم يحدث له يقين
على انتفاء الموجب

إن كانت الخاتمة

لا سهوا فيأتي الجالس بركعة، ويعيدها المتبع. وإن قال: قمت لموجب.

أي الاتباع؛ بأن قال - جهلا منه -
ليست لي مفارقة الإمام، استنادا

في التشديد
الضيق

له ولم يتغير يقينه

وهو متيقن
انتفاء الموجب

بالفعل أو جلس سهوا.

صحت لمن لزمه اتباعه، وتبعه وللمقابلة: إن سجد، كتب عليه تأول وجوبه

للحديث «إنما جعل الإمام ليؤتم به»
ونحوه. لا إن تأول وجوب الجلوس.

وهو متيقن انتفاء الموجب،
وتغير يقينه؛ فصار مؤاخذا
بالمظاهر تارة وبالباطن أخرى.

نفس
على المختار، لا لمن لزمه اتباعه

خلافا للخمسي. وإنما لم يتبع "المص"
اختيار اللخمي في هذه كما اتبعه في
التي قبلها لأن اختياره في الأولى
واقف فيه منصوبا واختياره في
الثانية غير منصوب. (مع).

في نفس الأمر،

أي بكونها زائدة، وتبعه فيها. سواء أكانت أولى المسبوق أم لا.
ويصح صلاته ويأتي بما فاتته إن قال الإمام: قمت لموجب ولم يجمع
مأمومه على نفيه، وإن لم يتأول. فإن لم يقل قمت لموجب ولم يجمع
المأمومون على نفيه بطلت الصلاة. ثم أفاد مفهوم علم بقوله.

وحيث لم يطل
في أثناء الصلاة ولم يلق
يقين بركعة حيث لم يطل.

بركعة مثلا.
المسبوق.

ولم تجز تلك الزائدة.
مسبوقا علم بخامسيتها،

7 أي لا تجزئ الخامسة مسبوقة.
وهل كذا إن لم يعلم * صوابه وهل تجزئ إن لم يعلم؛ سواء أجمع مأمومه على نفي الموجب أم لا.

بخامسيتها مطلقا؛ أجمع مأمومه على نفي الموجب أم لا؛ بدليل قوله..

أو تجزئ إلا أن يجمع مأمومه على نفي الموجب؟ قولان.

محلها إذا قال الإمام: قمت لموجب وأجمع مأمومه على نفي الموجب. ومحل الإجزاء إذا قال الإمام:
قمت لموجب ولم يجمعوا على نفي الموجب، ومحل عدم الإجزاء إذا قال الإمام: قمت سهوا وأجمع المأمومون
على نفي الموجب.
قوله: وهل كذا.. إلخ، حاصله أن المسبوق إذا تبع الإمام في خامسة وهو غير عالم بكونها خامسة فقيل:
لا تجزئه تلك الركعة عما سبق به؛ سواء أجمع المأمومون على نفي الموجب أم لا، وقيل إنها تجزئه إلا أن
يجمعوا على نفي الموجب. فحل الخلاف في إجزاءها وعدمه حيث لم يجمع المأمومون على نفي الموجب.
وأما إذا أجمعوا على ذلك فلا تجزئ اتفاقا. وما ذكر من أنهم إذا لم يجمعوا على نفي الموجب قولان
وإذا أجمعوا فلا تجزئ اتفاقا محله إذا قال الإمام: قمت لموجب. أما إذا لم يقل فصلاته صحيحة ولا تجزئه
تلك الركعة اتفاقا. (الدسوقي).

محمد الغوث:

صور هل كذا بعد أربع إذا القيام للإمام يقع
لوجب أم لا وفي الكل نفوا مأمومه ذلك أم لا قد رويوا
فحينئذ لموجب يقوم تصح إن لم يجمع المأموم
على استغائه وإن له نفوا فالحلف في ذلك عنهم رويوا
مبناه هل ما فات به بناء كما لدى سحنون- أو قضاء؟
كما لدى الخبر ابن المواز فاعز لـ"بن" و"عق" لهذا عاز.

مثلاً، سهواً، كقولهم: **وتارك سجدة من كآولاه** أو ثانيته أو ثالثته. وفات التدارك **لا تجزئه** ولا يفتي بذلك واعتقد كالصلاته وأتى بركعة خامسة.

الخامسة عن ركعة النقص، حال كونه ذاهلاً عن السجدة لأنه متلاعب بها حين عقدها، فإن تذكر ما نسيه قبل عقدها لم يكن ما أتى به زيادة. ولا بد من إتيانه بركعة وصلاته صحيحة، وهو ظاهر "المص" وهو المشهور عند ابن غلاب. وحكى "ح" عن الهواري البطلان حينئذ.

أي تعمد زيادتها، لأنه لم يأت بها بنية الجبر، ولا بد من إتيانه بركعة. ولم تبطل صلاته مع أن تعمد زيادة كسجدة مبطل نظراً لما في نفس الأمر من انقلاب ركعاته **إن تعمدها** بترك سجدة سهواً. وهذا قول ابن غلاب، وهو المشهور. وقال الهواري: المشهور البطلان حينئذ نظراً للتلاعب في قصده. وقال بعضهم: يمكن حمل ما قاله الهواري على الفذ والإمام وما لابن غلاب على المأموم لأن له عذراً في الجملة. ومفهوم إن تعمدها الإجزاء إن أتى بها سهواً، وهو المشهور. وقال ابن القاسم: لا تجزئ الساهي أيضاً لفقد قصد الحركة للركن، وعلى هذا جرى "المص" في قوله: السابق؛ ويعيدها المتبع، لكن تقدم عن ابن عرفة إنكاره. وعلى كلام ابن القاسم فلا مفهوم لقول "المص" إن تعمدها. (دسوقي).

في سجود التلاوة. ولم يعبروا بالقراءة لأن التلاوة أخص، إذ لا تكون في كلمة واحدة (من تلا، إذا اتبع) والقراءة تكون في كلمة واحدة. أتبعه لسجود السهو لأن كلا منهما سجود مستقل. وعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا قرأ ابن آدم السجدة فسجد اعتزل الشيطان بيكي، يقول: يا ويله، أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة، وأمرت بالسجود فأبيت في النار». (رواه مسلم وابن ماجه وأحمد).

وقوله: يا ويله، الويل الهلاك. يقصد نفسه؛ أي يا حزن الشيطان يا هلاكه.

فصل

البناء للعبادة أو للعبادة
سجدة واحدة. بشرط الصلاة

النافلة.

محمد مولود بن أحمد قال:
قد شرطوا شرائط الصلاة جميعها في سجدة التلاوة.
قوله: بشرط الصلاة، مفرد مضاف يعم: أي بجميع شروطها من طهارة حدث وخيئ وستر عورة واستقبال.. إلى غير ذلك من شروطها كترك الكلام وترك الأفعال الكثيرة. فتتطلب سجدة التلاوة بالكلام وبحو. والظاهر وجوب قضائها قياسا على النفل المفسد.

هذا يدل على
أنه لا يشترط
الركوع والرفع على

أي وبلا سلام، على المشهور. **قارئ ومستمع فقط، ***
ومحل ذلك إن لم يقصد مراعاة خلاف.
أي قاصد السماع؛ ذكرنا كان أم أنثى. ولو لمسمع غير بالغ.

لا مار ولا سامع من غير قصد. وإنما أتى به "المص" لأن قوله: مستمع صفة وهو لا يعتبر مفهوما، فربما يتوهم أنه لا مفهوم له، فأتى بقوله: فقط دفعا لذلك التوهم. ويشترط في المستمع ثلاثة شروط: الأول..
* وقوله: فقط راجع لمستمع لا لقارئ؛ إذ لا يحترز له.

المستمع
إن جلس ليتعلم،

القرآن أو علومه من القارئ. وعبر بالجلوس تبعا لابن راشد؛ إذ قسمه إلى ثلاثة أقسام: جلوس للتعليم، وجلوس للاستماع طلبا للتوابع، وجلوس للسجود. والمقصود هنا الانحياز إلى القارئ دون اعتبار الهيئة من جلوس أو قيام أو اضطجاع، ولكنه عبر بالغالب.

محمد عالي ابن نعم العبد:

وجالس لعلم ما قد جهلا
إلا فقولا، وحيث يقصد
إن ترك القاري وحيث سجدا
وإن يك الجلوس للسجود
عزاه لابن رشد الميسر
فستفتيه فيه ليس يعتر.

في غير الصلاة، وأما فيها
فإن سجدها المأمور وزجرها
العكس. بطلت بخلاف

ولو ترك القارئ. إن الشرط الثاني صلح لتخالف فاعلي الفعلين. ليؤم،

في الجملة في الفريضة؛ بأن كان ذكرنا بالغامق الذكورية عقلا. لا أي للإمامة؛ بأن يكون ذكرنا محققا بالغامق عقلا، وكذا متوضعا على الراجح. فلا يسجد المستمع لغير المتوضئ على الراجح؛ خلافا للناسخ اللقائي ومن تبعه. ويسجد المستمع الصحيح لقارئ متوضئ عاجز عن ركن. فقوله: ليؤم، في الجملة. أي ولو في بعض الحالات. ولا شك أن المتوضئ العاجز صالح للإمامة في بعض الحالات؛

إذ يصلح إماما مثله. وقوله: إن صلح.. إلخ، أي وصلح. وإنما لم يعطف لتغاير الفاعل في الجملتين، نحو قول الله تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَتَفَعَّلُ بَعْضُهُمْ فَعْلًا بِبَعْضٍ إِنْ أَرَدْتَ أَنْ نَبْدَلَ لَكَ مِنَ الْأَيَةِ﴾.

الناس حسن قراءته، فلا يشع السجود لمستمعه لأن الشأن أن تدخل قراءته الرياء فلا يكون أهلا للاقتداء به. ويسجد هو على المشهور. فإن قلت: غاية ما فيه فسقه بالرياء والمعتمد صحة إمامة الفاسق، قلت: أجاب بعضهم بأن القراءة هنا كالصلاة؛ فالمرأى في قراءته كن تعلق فسقه بالصلاة. والفاسق الذي اعتمدوا صحة إمامته من كان فسقه غير متعلق بالصلاة كما يأتي. (دسوقي).

والم
القول الثالث:
يجلس القارئ ليسمع؛

في إحدى عشرة، آية من القرآن العظيم.

1. ﴿وَيَسْجُدُونَ لَهُ يَسْجُدُونَ﴾ الأعراف 206.
2. ﴿وَيُضِلُّهُمْ بِالْغَدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ الرعد 16.
3. ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ النحل 50.
4. ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ الإسراء 108.
5. ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ مَرَّةً مَرَّةً﴾ مريم 58.
6. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُشَاءُ﴾ الحج 18.
7. ﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ الفرقان 60.
8. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ النمل 26.
9. ﴿وَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ السجدة 15.
10. ﴿وَأَخْرَجْنَا مِنْهُمَا مَنْ أَسَاءَ وَجَاهِلًا يُغْوِي النَّاسَ﴾ ص 23.
11. ﴿وَأَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُمْ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ فصلت 26.

لا ثانية الحج

عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾.. الآية. وإنما يسجد في أوله. وقوله: لا ثانية الحج، أي فيكره. وقول اللخمي: يمنع عبارة عن الكراهة كما قال "سبح" فلو سجد في ثانية الحج وما عطف عليها هنا بطلت صلاته إلا أن يكون مقتديا بمن يسجدها. وقال بعضهم: لا بطلان، وهو المعتمد للخلاف فيها؛ فلو سجد دون إمامه بطلت، وإن ترك أتباعه أساء وصحت صلاته. (دسوقي).

والنجم عند قوله تعالى: ﴿فَاسْجُدُوا لِلَّهِ وَاعْبُدُوا﴾. والانشقاق عند قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾.

عند قوله تعالى:

والقلم. ﴿لَا تَطْعَمُهُمْ وَاسْجُدُوا وَاقْتَرَبُوا﴾.

وإنما يكره السجود في هذه المواضع الأربعة لعدم سجد فقهاء المدينة وقراءها فيها، تقدما لعمل أهل المدينة على الحديث الدال على طلب السجود بها لدلالة العمل على نسخ الحديث المذكور؛ إذ لو كان محكما ما عدل أهل المدينة عن العمل به. (دسوقي).

غير مؤكدة. ومقتضى ابن عرفة أنه الراجح،
وشهره ابن عطاء الله وابن الفاكهاني، وعليه الأكثر.
وكان ينبغي إقتصار "المص" عليه.
أي مندوب. وهو قول الباجي
وابن الكاتب وصدر به ابن الحاجب،
ومن قاعدته تشهير ما صدر به.

سجود التلاوة.

وهل سنة أو فضيلة؟ خلاف. محلله البالغ، وأما الصبي فيندب له.
وينبغي على الخلاف كثرة الثواب وقتله.

على المشهور فيها. فالمبالغة في الخفض والرفع معا.
رد بلو على من قال: إذا سجد للتلاوة في غير الصلاة
فإنه لا يكبر؛ لا في حال الخفض ولا في حال الرفع؛
بل يسجد من غير تكبير.

استئنا. وقال "د" اتفاقا.
إذ كان بصلة. بل.

عبد الله:
يطلب بالتكبير تال سجدا في الخفض والرفع كما قد عدا
وقيل: يكره يدين، وورد تخفيفه. الأول منها المعتمد.

خلافاً لما قال:
لا يسلمون.

محل السجدة فيها.
وإحسن ما قبل.

محمد مولود بن أحمد قال:
تكريرها اثنان بالأل يسجد. ثم يدعو، ويثان يصعد
ولا يسلم، وهل فضيلة سجودها أو سنة جليله؟

وص: وأتاب، وفصلت: تعبدون.

ويسبح في السجود ويدعو. وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «سجد وجهي للذي خلقه وشق
سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين» فلما أخبره أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنه رأى
في نومه شجرة تقرأ ص فسجدت وهي تقول: "اللهم اكتب لي بها أجرا، وارفع لي بها ذكرا،
وحط عني بها وزرا، وانشر لي بها ذكرا، وتقبلها مني كما تقبلتها من داود عليه السلام" صار
صلى الله عليه وسلم يقول ذلك إذا سجد. (ذكره الزناتي).
وفي رواية الترمذي "اللهم اكتب لي بها عندك أجرا، وضع عني بها وزرا، واجعلها لي عندك
ذكرا، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود".
وفي كتاب فقه السنة من سجد سجود التلاوة دعا بما شاء، ولم يصح عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك إلا حديث عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في
سجود القرآن: «سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره بحموله وقوته فتبارك الله أحسن
الخالقين» رواه الخمسة إلا ابن ماجه.

لمسة أو دفع مضرة. وأجازه ابن حبيب لحديث أبي بكر - رضي الله تعالى عنه -
أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه أمر فسر به فخر ساجدا لله تعالى. وحجة المشهور عدم العمل به.

وكره سجود شكر، أو زلزلة، أو ظامة أو ريح شديدة. وأما الصلاة فلا تكره؛ بل مندوبة، لأنها أمر
يخاف منه.

وكذلك نحوها من الآيات المخوفة كالوباء والطاعون، أفذاذا أو جماعة.
وهل يصلون ركعتين أو أكثر؟ وذكر عن اللخمي أنه يستحب ركعتان.

أي دفع صوت به.

أي القراءة المعلوم من السياق. قال ابن غازي: وليس الضمير عائدا على السجدة، إذ لم أر
من نص على كراهة الجهر بالسجدة في المسجد. والأولى تأخير هذا عن قوله: وقراءة بتلحين،
ليكون الضمير عائدا على مذكور.

عبد القادر:

قراءة بمسجد للمصحف عن مالك الإمام كرهها يفي
نقله في مدخل ونقله أبو محمد إمام النقلة.

بمسجد، وقراءة بتلحين، أي وكرهت قراءة بتلحين. وهو أي تطريب صوت لا يخرجها
عن حد القراءة وإلا حرم.

رتله ترتيلاً وكن محسناً صوتك غير لحن، أو لحناً
إن كانت الألحان منك ديدنا وكنست تأتي بالأداء متقناً.

ذهب أقوام إلى استحسان قراءة القرآن بالألحان
منهم الإمام المالكي العربي* مستمسكين بأحاديث النبي
كليس غنوا زيتوناً وما جرى بين أبي موسى وسيد الوري*
والإمام الشافعي.

«ليس منا من لم يتغن بالقرآن».

«زينوا القرآن بأصواتكم».

«قال له: لو علمت أنك تسمعي لحبرته لك تحييرا».

وما ذكره "المص" من الكراهة هو المشهور من مذهب الجمهور، وأجابوا عن حديث «ليس منا من
لم يتغن» إلخ، بأن المراد بالتغني الاستغناء. وعن قوله: «زينوا القرآن بأصواتكم» بأنه مقلوب.

أي ككراهة قراءة جماعة يجتمعون فيقرؤون معا عند مالك، لأنه خلاف ما عليه
السلف وللزوم تخليط بعضهم على بعض وعدم إصغاء بعضهم إلى بعض؛ خلافاً للشافعي
كجماعة خبر «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم
السكينة وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده». ومحل الكره إن لم يؤد إلى
تقطيع الكلمات وإلا حرم. وأما اجتماع جماعة يقرأ أحدهم بعض القرآن وآخر ما يليه.. وهكذا فذكر
بعضهم الكراهة في هذه الصورة ونقل النووي عن مالك جوازها. قال "بن": وهو الصواب؛ إذ لا وجه
للكراهة. (دسوقي).

وجاز أن يجتمع القرا على كالحزب يقرؤونه مفصلاً
وما به العمل غير مشهور مقدم في الشرع غير مشهور.

وكذا يذكره سجوده حينئذ. **لا لتعليم** ولو انضم لذلك قصد الثواب على المشهور.
وجلوس لها،

عبد الله:
سجود من جلس للسجود أخو كراهة بلا سجود.

إن يك جهرا ودواما يقصد
لأنه يتسبع ما قد شرطا.

يقام ندبا قارئ بالمسجد
ولم يك الواقف ذاك اشتراطا

إن اعتاد ذلك
بأن اعتاد ذلك

القرآن
ندبا رافعا صوته
وأقيم القارئ في المسجد

ما لم يشترطه
واقف أو حاكم.
يوم خميس أو غيره، وفي كره قراءة الجماعة على الواحد

لما فيها من التخليط وعدم الإصغاء، وجوازه لما فيه من التخفيف على السامع.
* المستمع لهم، مخافة خطأ بعضهم وعدم تنبه المعلم له لاشتغاله بمسار قراءة غيره فيظن الخطأ في قراءته
أن المعلم منبه له وأن قراءته صحيحة فيحفظها وينسبها لمعلمه، وجوازها..

عن الإمام مالك رحمه الله؛ فكرهها أولا ثم رجع إلى جوازها. فإن قلت: حيث رجع عن الكراهة
روايتان فالمعمول به الجواز، فكان الأولى اقتصار "المص" عليه لأن الكراهة مرجوع عنها فلا تنسب لقائلها.
فالجواب أن قواعد المذهب لما كانت تقتضيها صحت نسبتها إلى الإمام وإن رجع عنها.
قال العدوي: الظاهر من الروايتين الكراهة، لأن كلام الله ينبغي مزيد الاحتياط فيه. ومحل الخلاف
إذا كان في أفراد كل قارئ بالقراءة مشقة، فإن انتفت المشقة فالكراهة اتفاقا.

واجتماع لدعاء وذكر وصلاة

وليلة نصف شعبان وسبع وعشرين من رجب ورمضان، بمسجد أو غيره،
إن قصد به التشبه بالحجاج والتسني بفعله في ذلك الوقت، فإن لم يقصد شيء ما ذكر
يوم عرفة، وإنما أريد اغتنام فضيلة الوقت فلا كراهة.

والأفضل الفعل لما فيه اختلّف في ندبه والسنه عنه من سلف
ذكره الحارثي في التلاوة عند اجتماع كدعا عرفة.

يكن متطهرا أو ليس بالوقت وقت
جواز ولم يكن في صلاة فرض. فهل يجاوز

أي ترك السجدة
مع قراءة محلها

أي السجدة فقط. بلا تلاوة له بلسانه وإن استحضره بقلبه
كلفظ يسجدون بخاتمة الأعراف، والأصا في الرعد،
ويؤمنون في النحل، وخشوعا في الإسراء..
ويقرأ ما قبله وما بعده.

الآية: بتامها. ابن رشد: هو الصواب، لئلا يغير المعنى.

تأويلان. محلها ما لم يقرأها في صلاة فرض بوقت نهي، قولوا واحدا، لأنها تبع له.

ومحدث أصغر يتلو كما وصل سجدة لها تيمما
ذكره ابن ناصر الدرعي وقوله للامتطا مرضي.

محمد مولود بن أحمد قال:
وكره اختصارها بمعنيته وعذوها للعذر مندوب إليه.

يقال اختصر السجدة إذا قرأ آيتها ليسجد أو جاوزها بلا عذر لئلا يسجد وعذوها أي تجاوز آيتها.
وقوله: للعذر، بأن كان على غير طهر، أو في وقت نهي. (شرح الكفاف لناظمه).

أي على السجدة - بمعنى موضع السجود - لأجل
السجود فقط، فإن قصد ثواب القراءة لم يكره.

واقتصار عليها، وأول بالكلمة، والآية. قال: وهو الأشبه. وأخرى الكلمة.
من قواعد المذهب*
عندي. أي تأويل الآية،

لأنه إن لم يسجدها دخل في الوعيد،
وإن سجدها زاد في عدد السجود.

وتعمدها بفريضة وروى ابن وهب جوازه،
وصوبه اللخمي وابن يونس وابن بشير. (مع).

لما ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كان يداوم
على قراءة السجدة في الركعة الأولى من صلاة
الصبح يوم الجمعة.

وإن قرأها في فرض سجدة لا خطبة. وهل تحرم أو تكره؟ فإن فعل لم تبطل فيما يظهر. (عق).

قاربي:
ومن يكن قرأ سورة سجود في فرضه جاوز موضع السجود
ندبا، وحيث لم يجاوزه سجد محمد الرهون ذاقيه ورد
بها ندبا، خوف التخليط. لأن الأصل في الإمام عدم السهو
وغير إعادة قراءة، في صلاة وغيرها؛
لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه.
وجهر إمام السرية وإلا اتبع. ومجاوزها يبسّر يسجد، وبكثير يعيدها
محمد مولود بن أحمد قال:

ومن عداها غفلة أو عدا
وإن عداها بكثير فليعد

للكوع. فإن انحى فات فعلها مطلقا. فإن سجدها في ثانية الفرض
من غير إعادة القراءة لم تبطل فيما يظهر لتقدم السبب، ويحتمل
البطلان لانقطاع السبب بالانحاء. (عق).

لتقدم سببها، أو بعدها لأن الفائحة
وبالنفل في ثانيته، ففي فعلها قبل الفائحة قولان. أول مشروع في القيام.

أي ركوعه، عند مالك بناء على أن الحركة للركن لا تشتط. لا عند ابن القاسم بناء على اشتراطها له.

أي نوى بانحنائه الركوع.

أي سجدة التلاوة بانحطاطه فلما وصل لحد الركوع نسبها.

وإن قصدتها فرقع سهوا اعتد به، ولا سهو. يقتضي السجود. بخلاف تكريرها أي سجدة التلاوة.

راجع للسألتين؛ أي ساهيا عن السجدة. فإن كان عمدا بطلت فيهما، لأنه متعمد السجدة.

والظاهر شمول "المص" لمن كررها في الصلاة حيث تكرر الموجب.

أي فاعلته

أو سجود قبلها سهوا. قال: الإمام المازري. وأصل المذهب تكريرها،

ولا مفهوم. لأن السجدة في الأعراف

إن كرر حزبا. إلا المعلم والمتعلم فأول مرة. وندب لساجد الأعراف

في سجدة

هذا إذا أشركها في الركوع. وأما لو خصها بالركوع فينبغي بطلان صلاته.

ليقع الركوع عقب قراءة

قراءة قبل ركوعه، ولا يكفي عنها ركوع، وإن تركها وقصدت صح وكره

أي السجدة عمدا.

فيخرج ساجدا ثم يقوم فيقرأ شيئا، ثم يركع.

اعتد به عند مالك، لا ابن القاسم،

يعني أنه انحط بنية السجدة فلما وصل حد الركوع نواه وذهل عنها. وسهوا

أي ركوعه الذي تذكرها فيه، لزيادة الركوع. وإلا فلا.

كان قدس

بعد السلام. فيسجد إن اطمأن به.

فهرس المحتوى

الصفحة	العنوان
5	مقدمة المؤلفين
7	من مالك إلى خليل
9	من خليل إلى محمد بن محمد سالم
11	خريطة المذاهب الإسلامية
11	الفقه المالكي
19	الأحمرار والطرة والشواهد
25	هذا الكناش
31	رموز واختصارات
33	الترجمة
51	السُّفر
55	باب في الطهارة
65	فصل في الظاهر والنفس من الأعيان
75	" حكم إزالة النجاسة
83	" الوضوء
91	" قضاء الحاجة
95	" نواقض الوضوء
99	" الغسل
103	" المسح على الخفين
107	" التيمم
117	" المسح على الجرح والعصابة والجيرة
121	" الحيض والاستحاضة والنفاس
127	باب في الصلاة
149	" الأذان والإقامة
159	" أحكام الرعااف
163	" ستر العورة
167	" استقبال القبلة
171	" فرائض الصلاة وباقي أحكامها
201	" القيام وبدله
209	" قضاء الفوائت
215	" السهو في الصلاة وما إليه
249	" سجود التلاوة

